

هيكلية النظام الإقتصادي للدولة العباسية

منذ قيامها ولغاية التسلّط البويهي

١٣٢ـ ٣٣٤ هـ /٧٦٢ـ ٩٤٥ م

د. عمر معن العجلي





مركز نهاوند
للوثائق والدراسات التاريخية
سنغافورة

هيكلية النظام الإقتصادي

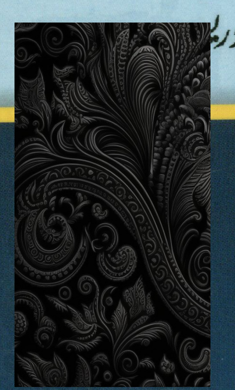
للدولة العباسية

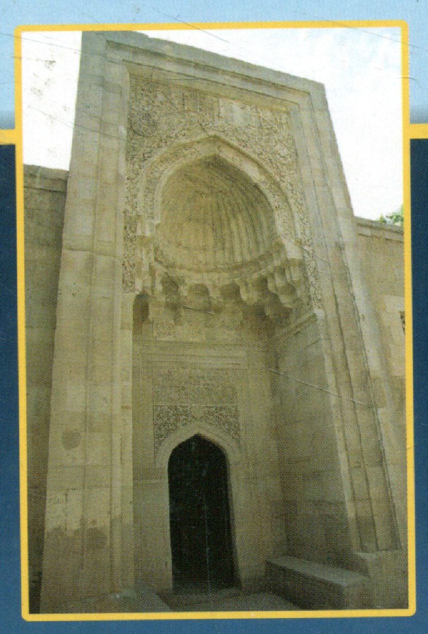
منذ قيامها ولغاية التسلط البويهي




أقول وبدون تردد إن هذه الرسالة هي الأولى من نوعها بأن تُكتبَ عن التأريخ الاقتصادي لحقبة من الزمن في العصور الإسلامية من وجهة النظر الإقتصادية. أي أنها لأول مرة. كما أعتقد. تتناول التطور الاقتصادي لأحد العصور الإسلامية والتشابك القطاعي مع تبيان دور الدولة في هذا التطور وتحقيق الرفاهية الإجتماعية الناتجة عن ذلك. و لابد لي أن أذكرَ أن هذه الدراسةَ، علاوة على أصالتها العلمية، فقد كانت مادتُها غزيرة ودقيقة، يمكن للمؤرخ والاقتصادي والعالم بالسياسة أو بالاجتماع والعامل بإدارة الدولة الاستفادة منها ثم أنها تميزت بكثرة مصادرها فأصبحت قاموسا للمراجع التي تناولت دراسات التأريخ الإسلامي وبخاصة العصر العباسي.

الأستاذ الدكتور عبد السلام الإدريسي







هيكلية النظام الاقتصادي للدولة العباسية

مُنذ قيامها ولغاية التَّسلُّط البويهي

١٣٢ - ٣٣٤هـ • ٧٦٢ - ٩٤٥م

الطبعة الأولى
١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م

مركز نهاوند
للوثائق والدراسات التاريخية
سنغافورة - nahawandsg@gmail.com
NAHAWAND MEDIA CENTRE Pte.Ltd.

هيكلية النظام الاقتصادي للدولة العباسية

منذ قيامها ولغاية التسلط البويهي
١٣٢ - ٣٣٤ هـ • ٧٦٢ - ٩٤٥ م

تأليف
د. عمر معن العجلي

تقديم
الأستاذ الدكتور عبد السلام الإدريسي

مركز نهاوند
للوثائق والدراسات التاريخية
سنغافورة ـ nahawandsg@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ﴿٢﴾ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا ۖ مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ ۖ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴿٣﴾ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الملك]

تقــــديم

الدكتور عبد السلام الإدريسي

في أحد الأيام وعندما كنت وكيلاً لمدير مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة خلال سفر المدير، طرق باب غرفتي بعصاه رجل بزي عربي محترم وسأل: هل أنت المدير؟ فأجبته: نعم وكالةً، ثم قال: كيف تسمحون لأنفسكم طبع كتابٍ كهٰذا؟ وكان بيده كتاب حول «مملكة دلمون بالبحرين»، سبق أن نشره المركز. وبعد ترحيبي به وملاطفتي بالكلام معه قد عرفت من حديثه أنه الشيخ معن العجلي وهو من كان أول مدير لإذاعة الكويت ثم حياته الحافلة في البحرين... وأنه لم يستقر في كليهما لصراحته وجرأته في قول الحق مهما كلفه الأمر.

وبعد عدة أشهر أعلن المركز عن برنامج الدراسات العليا للماجستير. وبعد أن انتهت اللجنة من مقابلة الطلبة المتقدمين بيوم جاءني شخص وقال: إنه أحد المتقدمين للدراسة ولٰكنه تأخر عن المقابلة، فسألته عن اسمه فقال: عمر معن العجلي، فقلت له: ابن الشيخ معن العجلي؟ فقال: نعم وبعد محادثتي معه عرفت أن هٰذا الشبل من ذاك الأسد. ثم وافقت اللجنة علىٰ مقابلته وضمه للطلبة المقبولين.

ولقد أثبت عمر صحة حدْسي وكان من المتفوقين بالدروس. وطلب مني الإشراف علىٰ رسالته للماجستير «**القطاع الزراعي في سلطنة عُمان، وأهم السياسات الزراعية في تنميته**»، فوجدته مثابراً بالبحث ملتزماً بالتوجيهات، متوخياً الدقة العلمية وصريحاً في إبداء الرأي. وعلىٰ غير عادة الكثير من الطلبة والذين يزيد عددهم عن الستة عشر ألف بالنسبة لي، فإن ـ عمر ـ ظل متواصلاً

معي حتىٰ بعد سفري إلىٰ أمريكا. ولقد فرحت كثيراً عندما أخبرني بأنه سيكتب رسالة الدكتوراه حول التأريخ الاقتصادي للعصر العباسي. وعلىٰ الرغم من معرفتي بأن الموضوع شائكٌ وغيرُ مطروق من قبلُ، ولٰكن كانت لدي القناعة أن «عمر» بعد الاتكال علىٰ الله سوف ينجزه ويخرج لنا برسالة أصيلة.

وها أنا فخورٌ وسعيدٌ أن أكتبَ مقدمة للرسالة عسىٰ أن يوفقَ اللهُ ـ عمرَ ـ لنشرها لتعمّ الفائدةُ لما بذله من جهد متميز.

وإني أستميحُ القارئَ الكريم عذراً للاختصار الذي سأتوخاه، فلا أكرّر ما كتبه المؤلف في مقدمته أو في المتن إلا للضرورة، بل سأوجه نظر القارئ لما يتوقع أن يجد في الرسالة وما خرجت به من استنتاجات من بين السطور...

أقول وبدون تردد إن هـٰذه الرسالة هي الأولىٰ من نوعها بأن تُكتبَ عن التأريخ الاقتصادي لحقبة من الزمن في العصور الإسلامية من وجهة النظر الاقتصادية. أي أنها لأول مرة ـ كما أعتقد ـ تتناول التطور الاقتصادي لأحد العصور الإسلامية والتشابك القطاعي مع تبيان دور الدولة في هـٰذا التطور وتحقيق الرفاهية الإجتماعية الناتجة عن ذٰلك. لا تعجب أيها القارئ الكريم فربما تقول: وأين ذهبت رسالة الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري وبحوث الأستاذ الدكتور مصطفىٰ جواد رحمه الله؟ إننا لا ننكر جهود هـٰؤلاء العباقرة وغيرهم، إلا أنهم كتبوا في التأريخ واهتموا بسرد الحقائق وإعطائنا صوراً فوتوغرافية جميلة عن هـٰذا العصر أو ذاك، نرىٰ من خلالها ما كان قائماً آنذاك وتركونا نتمتع بهـٰذه المشاهد. فهـٰذا المرحوم مصطفىٰ جواد يحدثنا عن عدد (الحمّامّات) وكم كان فيها من (قباقيب) وعمال في مدينة بغداد، علىٰ سبيل المثال، ولم يربط ذٰلك بمستوىٰ المعيشة والرخاء الاقتصادي آنذاك. وإذا لم يرْتّد هـٰذه الحمامات مئات الآلاف شهرياً فكيف سيعيش أصحاب هـٰذه الحمامات والعاملين فيها؟ وإننا نعلم أن الذين يرتادون الحمامات العامة لا بد أن يكونوا ميسوري الحال، وإلا فالسباحة بدجلة مجاناً! أما ـ الدكتور عمر ـ فقد أعطانا (فِلمَاً) بأحداث متتابعة أو كما هو شائع اليوم مسلسلاً من عدة حلقات مرتبطة الواحدة بالأخرىٰ عن الازدهار الاقتصادي في العصر العباسي

ولٰكن للأسف إن البطل، وهو الحُكم العباسي، يموت بالنهاية إذ شاء الله له أن يمزق شر تمزيق. . . !

سيجد القارئ كيف أن الجوانب المختلفة للاقتصاد متشابكة ويسند بعضُها البعض لتنمو وتترعرع فتعمّ الفائدة للجميع، فالسياسات المالية والنقدية والتجارية مرتبطة مع بعضها البعض ومع القطاعات الإنتاجية والخدمية. وبدأت الرسالة بالسياسة المالية مع التركيز علىٰ الخراج باعتباره يكوّن حصة الأسد لإيرادات الدولة. وبينت لنا تطور الخراج في عهد الخلفاء الراشدين ثم العصر الأموي لتنتقل إلىٰ التطور الهائل في العصر العباسي ومساهمات القاضي أبو يوسف وغيره من العلماء والذين اهتدىٰ برأيهم الخلفاءُ. فهٰذا أبو يوسف يتحدث عن ريع الأرض وقسمته بين مالك الأرض والدولة باعتبارها تمثل المجتمع لملكية الأرض، وقد سبق ريكاردو بمئات السنين في التحدث عن الريع وهنالك إشارات واضحة للربط بين الحالة الاقتصادية وتغير الإنتاج الزراعي للظروف المناخية، ومراعاة ذٰلك من قبل الدولة في جبايتها للخراج والضرائب الأخرىٰ لئلا تُثقل كاهل المواطنين وتؤثر سلباً علىٰ الاستثمار الزراعي في السنة اللاحقة.

وانتقل المؤلف بعد ذٰلك إلىٰ السياسة النقدية ليعرّفنا علىٰ تطور النقود؛ الدينار الذهبي والدرهم الفضي والمسكوكات النحاسية فاستعرض أصل تسمياتها واستخدامها في العهود الماضية. ثم ذكر كيف استخدمها الخلفاء العباسيون في الأمور السياسية والدعاية لتثبيت ولي العهد، وتعويد الناس علىٰ من سيخلف الخليفة الحالي كما نقش بعض الخلفاء أسماء ولاتهم علىٰ النقود، وأقدم بعض الخلفاء علىٰ تغيير أوزان العملات كوسيلة لسد العجز في ميزانيتهم كما هي الحال مع القرض العام الآن. ولعب سعر الصرف بين الدينار والدرهم دوراً مهماً في الاستقرار الاقتصادي بدلاً من سعر الفائدة في الوقت الحاضر لأن معظم الإقراض وقتئذ كان يجري بدون سعر فائدة لتحريمها بالدين الإسلامي. واستخدم بعض الخلفاء النقود في فرض سيطرتهم علىٰ الأمصار وخاصة النائية منها.

واستطرد بعد ذٰلك مشيراً إلىٰ استخدام الصكوك والسفاتج - أي الحوالات - مستعرضاً تأريخ استخدامها من قبل الدولة والأفراد بدلاً من نقل النقود من مكان لآخر وذٰلك منذ عهد الخلفاء الراشدين، وأصبحت الحاجة في استخدامها أكثر إلحاحاً في العصر العباسي لاتساع حدود الدولة وازدياد النشاط التجاري ليشمل الصين والهند ودول المشرق الأخرىٰ من جهة وأوروبا من جهة أخرىٰ. ومما ساعد علىٰ استخدام الصكوك والسفاتج انتشار المصارف والصرّافين في جميع المدن الكبرىٰ. وعلاوة علىٰ ذٰلك كانت المصارف والصرّافون يقومون بوظائف أخرىٰ كخزن النقود وتقديم التسهيلات والاعتمادات للتجار بحسب حجم ملكياتهم من الأراضي والعقارات مما كان يعطيهم السيولة النقدية دون اللجوء إلىٰ بيع ممتلكاتهم.

ونظراً للتطور الهائل في جميع نواحي الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، فكان لا بد من تطور الجهاز الإداري للدولة والهيكل المالي. فمثلاً بعد أن كان هنالك ديوان واحد (وهو ما يقابل الوزارة حالياً) ازداد العدد ليصل إلىٰ ستة عشر ديواناً في العصر العباسي يتخصص كل منها بجانب من جوانب الاقتصاد والإدارة لتُعين الخليفة أو الوزير، وهو ما يقابل رئيس الوزراء حالياً، في إدارة شؤون البلاد. وكان لكل ديوان فروع في المدن والأقاليم. ومن أجل ضبط أعمال هٰذه الدواوين ومراقبتها لمنع السرقة أو استغلال رؤساء هٰذه الدواوين وتابعيهم، فقد جعل كل ديوان يتكوّن من قسمين: واحدٌ للأداء والآخرُ للمراقبة أو التدقيق علىٰ أن يرفع كل منهما تقارير إلىٰ الخليفة أو الوزير مباشرة. ومع ذلك فقد حصلت عدة سرقات وبكميات كبيرة من بيت المال الخاص العائد للخليفة أو من بيت مال المسلمين، ارتكبها وزراء ورؤساء دواوين وتابعيهما، سبحان الله، فالعراق مبتلىٰ ببعض ضعاف النفوس الذين لا يردعهما دينٌ ولا مخافةُ الله السميع البصير والحساب يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلا من أتىٰ الله بقلب سليم.

ومما تجدر الإشارة له استحداث ديوان للمظالم أشرف عليه الخليفة مباشرة لسماع شكاوىٰ الناس وتظلمهم حتىٰ وإن كانت عن الوزير، وكانت تردُ

الخليفة أحياناً طلباتٌ للإعانة المالية من قبل الزراع أو التجار أو غيرهم بسبب ظروف طارئة.

ثم استعرضت الدراسةُ قطاعَ التجارة بشقّيها الداخلية والخارجية موضحةً تطورها كمّاً ونوعاً ومدىٰ أهميتها في تطور القطاعات الإنتاجية والخدمية. فبعد أن كانت محدودة بين الحجاز والشام واليمن، أو العراق وفارس، أو الشام ومصر وأوروبا لكون كل منطقة واقعة تحت دولة وكثيراً ما كانت تقع بينها حروب، سيطرت الدولة العباسية علىٰ كل هٰذه المناطق وغيرها لتتمدّد حدودها من الصين إلىٰ أوروبا ومن الهند إلىٰ أرمينيا. ولعل مقولةَ الخليفة هارون الرشيد حين خاطب سحابة مارّة: (أمطري أنىٰ شئت فخراجك سيأتيّني..!)، تفسّر سعة هٰذه الدولة، علاوة علىٰ اتساع التجارة مع الدول غير الإسلامية. وبذا أصبحت سوق أي منتوج لمنطقة أو مدينة تعادل آلاف المرات لما كانت عليها سابقاً. وبينت الدراسة دور المصارف والصرّافين وخدماتها في تسهيل التجارة بدون الحاجة لنقل النقود النفيسة وتعرضها للمخاطرة. فنشأت طبقة من التجار الأثرياء حتىٰ أن بعضهم كان يقرض الدولة عند حاجتها للمال، ومن الجدير بالذكر أن كثيراً من المناطق أو الدول مثل غرب الصين وأندونيسيا وماليزيا وغيرها، أعتنق سكانها الإسلام بدون حرب ولٰكن بتأثير من معاملة التجار وصدقهم وأمانتهم فكانوا سفراء للإسلام الذي تمسكت به هٰذه الشعوب أكثر من البعض في الوطن العربي...!

وخصصت الدراسة الفصل الأخير للصناعة وتطورها لرفد السكان بالمنتجات الاستهلاكية وسلع أخرىٰ لاستخدامها في الإنتاج الزراعي والنقل والبناء وغيرها. وبيّن المؤلف أن الصناعيين كانوا يتمتعون بحرية واسعة إلا إذا عثر علىٰ أن أحدهم غش في الإنتاج أو الوزن أو السعر. واستحدثت الدولة منصب المحتسب وكان الخلفاء يختارونهم من ذوي الكفاءة والنزاهة، ويعين المحتسب عيوناً له في المدن لمراقبة جودة المنتوج والمكاييل. وكانت لكل صناعة سوق خاصة، ويرتبط أعضاؤها بوشائج متينة كالعائلة الواحدة فشاعت بينهم المنافسة الشريفة وليست القاتلة. وظهرت للصناعة تنظيمات أشبه

بالنقابات لكل طبقة، فكان هنالك تنظيم لأصحاب المعامل وآخر للعمال الماهرين وثالث لشبه الماهرين وأخيراً للمبتدئين، ويرأس كل تنظيم شخص ينتخب من قبل أقرانه. وكانت الدولة تولي الصناعيين والعاملين بالصناعة عناية فائقة وتمدهم بالمال عند الحاجة، ولم تفرض عليهم ضرائب إلا النزر القليل.

في الختام لا بد لي أن أذكرَ أن هـٰذه الدراسةَ، علاوة علىٰ أصالتها العلمية، فقد كانت مادتُها غزيرة ودقيقة، يمكن للمؤرخ والاقتصادي والعالم بالسياسة أو بالاجتماع والعامل بإدارة الدولة الاستفادة منها، ثم أنها تميزت بكثرة مصادرها فأصبحت قاموساً للمراجع التي تناولت دراسات التأريخ الإسلامي وبخاصة العصر العباسي. ونسأل الله العلي القدير أن يُعين المؤلف في نشرها وإعداد دراسات أخرىٰ بهـٰذا المستوىٰ أو أعلىٰ ويمنّ عليه بتوفيقه وفضله.

الأستاذ الدكتور عبد السلام الإدريسي

عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة سابقاً

رئيس قسم الدراسات الاجتماعية والاقتصادية بكلية أدوردز واترز بولاية فلوريدا سابقاً

كاليفورنيا في العاشر من تشرين الأول (نوفمبر)، ٢٠٠٩

المقدّمة

ربما لا يكون في الأمر مغالطةٌ أو جنوحٌ عن الصواب، عندما نعزّز رأي المهتمين والدارسين لتراث أمتنا الذي تبنّىٰ تقريراً وخلاصة مفادُها أن هٰذا التراث الغني هو حلقة الوصل بين سالف المجد والسؤدد، وحاضر تكون إفادتُه واستيعابُه من هٰذا الإرث الكبير، بما يفترض من توسل ذوي الكفاية من هٰذه الأمة بكل ما يلزم من القدرات والطاقات والأدوات، لربط القناطر والجسور، كي يعبر تراث الأمة بعلومه وآدابه وفنونه وقوة تأثيره الروحية إلىٰ حاضرها العتيد الغث. فبدون هٰذه النقلة، أو هٰذا التواصل، سيظل حاضرنا فقيراً منكفئاً لا يقوىٰ علىٰ الثبات بين تيارات الحضارات الراهنة.

من خلال هٰذا التصور تبلورت الفكرة وتوطدت العزيمة للإدلاء بدلو في معين هٰذا التراث، واستلقاط ما يتيسر من كنوز هٰذا البحر الثر. وإنه لشرف جليل أن نكون أحد السالكين لشعاب المعرفة والعناية بتاريخ أمتنا الذي انتظمت لبناته بنسق قل نظيره بتوفيق من الله تعالىٰ أولاً ثم بتضحية من أبنائها وشهدائها الذين رفرفت راياتهم خفاقة تصدع بالحق قِبل أقصىٰ المشرق حيثُ جبال الصين وصوبَ المغرب حيث كانت فرنسا علىٰ مرمىٰ حجر من سنابك خيل عبد الرحمٰن الغافقي في بلاط الشهداء.

وعندما نتحدث عن بغداد موئل العز، ومقر الخلافة العباسية لقرون عديدة، نجد أن هٰذا الاسم يوحي علىٰ الفور المكانة العظيمة، والمرتبة الراقية، في مجالات السياسة والإدارة والاقتصاد وشتىٰ أنواع الفنون الفكرية التي تألقت في العصر العباسي حيث برز فيها الأعلام من الملوك وعلماء التفسير والحديث والفقه والقراء والقضاة والمؤرخين والنسابين وأهل الأدب

والشعراء وأهل العلوم في الطب والصيدلة والفلك والرياضيات والكيمياء، وفي مجال الاقتصاد من التجار والصيارفة وغيرهم ممن أسهموا في إثراء العصر العباسي الذي شغل الدنيا وسطعت أنواره علىٰ ظلمات الغرب.

وإننا نقول بعد هٰذا التمهيد ـ بتواضع كبير ـ: إن هٰذه الدراسة هي محاولة وخطوة صغيرة (غير مسبوقة) لبحث الهيكيلية الاقتصادية للدولة الإسلامية منذ قيام الدولة العباسية حتىٰ بداية التسلط البويهي. وقد امتدت هٰذه الحقبة من (١٣٢هـ ـ ٣٣٤هـ).

ولهٰذه الحقبة التي اقتصر عليها الموضوع أهميةٌ خاصة في مجرىٰ التاريخ العربي الإسلامي. ففيها نشطت الحركة العلمية، وظهرت المذاهب الدينية والأدبية، وراجت حركة الترجمة التي لاقت تعضيداً ودعماً قوياً من الخلفاء عموماً، مما أفرز لأول مرة ظهور المدارس الفلسفية وانتشارها المذموم والمحمود في الفكر الإسلامي، وتغيرت كثير من المفاهيم وزادت موارد الدولة والجماعات والأفراد وتراكمت بشكل ظاهر ومعروف.

وتوالت الأحداث السياسية والاجتماعية التي أسهمت في تحريك الثروة بين أبناء المجتمع، وانتقالها عن طريق التجارة والصيرفة وتقديم الخدمات. ومرت الحياة الاقتصادية في عاصمة الدولة العباسية ـ بغداد ـ مدينة السلام بحالات رخاء اقتصادي غير مسبوق شمل قطاعاً واسعاً من ذٰلك المجتمع.

لقد كان مما دفعنا إلىٰ التصدي لهٰذا الموضوع، أن النظم الاقتصادية الإسلامية ما زالت تنتظر الكثير من الأبحاث المتخصصة عن كل جانب من جوانبها، وأن موضوع الهيكلية الاقتصادية ما زال مجالاً بكراً لم يؤلف فيه مؤلف شامل. وهو بحث شائك لتناثر المعلومات في بطون الكتب والمراجع، وأن الباحثين المتقدمين والمتأخرين لم يعْنوا بجمع هٰذه المادة في مصدر يلمّ جميع جوانب الهيكلية الاقتصادية ودراستها من خلال تشابك قطاعاتها الإنتاجية والخدمية والرؤية إليها كنظام اقتصادي متكامل شمل حكماً ونفوذاً لدولة وأقاليم ممتدة تشكل في عصرنا الحديث ما يوازي قارتين.

أما بالنسبة إلىٰ مصادر الموضوع ومراجعه، فقد اعتمدنا بالدرجة الأولىٰ

على المصادر التاريخية الأصلية كـ«تاريخ الطبري»، و«تاريخ اليعقوبي»، و«تاريخ الكامل» لابن الأثير، و«المنتظم» لابن الجوزي، وابن الزبير في «الذخائر والتحف»، وكذلك الكتب التاريخية كـ«فتوح البلدان» للبلاذري، و«كتاب الوزراء» للصابي، وكتاب «تجارب الأمم» لمسكويه، فقد رفدت هذه الكتب البحث بنصوص كثيرة أغنته في جميع فصوله.

وكذلك الكتب التي تهتم بالجغرافية الإسلامية ويأتي في مقدمتها «كتاب البلدان» لليعقوبي، و«المسالك والممالك» لابن خرداذبه، و«الأعلاق النفيسة» لابن رسته، و«أحسن التقاسم» للمقدسي التي وجدنا فيها مادة علمية غزيرة كان لها إسهامها أيضاً.

واعتمدت على كتب الفقه التي وضحت لنا الرؤيا الإسلامية للاقتصاد مثل كتاب «الأحكام السلطانية» للماوردي، و«كتاب الخراج» لأبي يوسف و«الخراج» ليحيى بن آدم، و«الأموال» لأبي عبيد وغيرها.

وقد عثرنا في الكتب الأدبية، على إشارات قليلة تتعلق بنواحي الهيكلية الاقتصادية، ويأتي في مقدمتها كتاب «نشوار المحاضرة» للتنوخي، و«الأغاني» للأصفهاني، و«لطائف المعارف» للثعالبي و«العقد الفريد» لابن عبد ربه.

أما الكتب الحديثة؛ فيأتي في مقدمتها كتاب «الخراج والنظم المالية» لضياء الدين الريس، و«تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري» لعبد العزيز الدوري، و«الخراج أحكامه ومقاديره» وكتاب «أسواق بغداد» لحمدان الكبيسي، وبدري محمد فهد في كتابه «العامة في بغداد في القرن الخامس الهجري»، وآدم متز في كتابه المترجم «الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري».

ثم اقتضت خطة تناول الموضوع أن أعقد له خمسة فصول، خصصنا **الفصل الأول** لحكم ملكية الأراضي الزراعية في الدولة العباسية مقسّماً إلى أربعة مباحث: درسنا في المبحث الأول ملكية الأراضي الخراجية وتباين طرق الاهتمام من قبل الخلفاء بالخراج والأراضي الخراجية وصولاً إلى أبي جعفر

المنصور الذي أولىٰ الخراج وديوانه عناية كبيرة ومنع تحويل أراضي الخراج إلىٰ أراضي عشرية. ثم الخليفة المهدي الذي اعتمد نظام المقاسمة علىٰ النصف، أي اتخذ نظام المقاسمة. وفي عهد الخليفة هارون الرشيد الذي طلب من القاضي أبي يوسف أن يتحرىٰ عن مشكلة الخراج، فوضع له «كتاب الخراج». وهٰكذا استمر الخلفاء العباسيون بالاهتمام بالأراضي الخراجية يولونها عنايتهم ويتوسلون السبل والحلول لمعالجة مشاكلها المتنوعة.

أما المبحث الثاني: فدرسنا فيه حكم ملكية الأراضي العشرية إذ شكلت هٰذه الضريبة أحد الموارد المهمة لدولة الخلافة الإسلامية. وقد عملنا مقارنة بين الأراضي الخراجية والأراضي العشرية.

وفي المبحث الثالث: تطرقنا إلىٰ حكم ملكية الأراضي الموات. إذ شجّعت الدولة الإسلامية مواطنيها علىٰ استصلاح الأراضي الموات. وقد عمل الخلفاء العباسيون علىٰ إحياء الأراضي الموات وذٰلك بأساليب عديدة منها شق الأنهار واستصلاح الأراضي البور.

أما المبحث الرابع: فكان حول حكم ملكية أرض الصوافي. وهي الأراضي التي تعود ملكيتها للأمة أو بيت مال المسلمين أي الأراضي التابعة للخليفة بصفته رئيساً للدولة. وضمن هٰذا المبحث أيضاً أرض الوقف والإقطاع العسكري.

وتناولنا في **الفصل الثاني**: النظام النقدي في الدولة العباسية. قسمناه إلىٰ ثلاثة مباحث. جاء في الأول منها: ضرب الدنانير الذهبية خلال العصر العباسي ومدىٰ اهتمام الخلفاء بالنقود حتىٰ إنهم نقشوا أسماءهم عليها. أما المبحث الثاني: فقد تناول ضرب الدراهم الفضية، التي حرص الخلفاء العباسيون علىٰ ذكر أسمائهم واسم ولي العهد وأسماء وزرائهم وقوادهم عليها.

أما المبحث الثالث: فقد تناول الصكوك والسفاتج بعد تعريفها والفرق بينهما، وكيف تم التعامل بها كوسيلة لدفع المال في مؤسسات الدولة وبين أفراد الشعب، والاستدلال بذكر بعض الحالات والأمثلة لتوضيح ذٰلك.

عقدنا في **الفصل الثالث** تصوراً وافياً للنشاط المالي في الدولة العباسية. إذ جاء المبحث الأول حول بيت المال وهو المؤسسة المالية التي يشرف علىٰ إدارتها موظف معين (بمثابة وزير المالية في عصرنا الراهن). ويعد من كبار موظفي الدولة، ويعمل في هٰذه المؤسسة كثير من الموظفين والمسؤولين الذين يتولون أوجه صرف الأموال وجبايتها، وتثبيت كل ذٰلك في سجلات منظمة. ومن أهم وظائف بيت المال في الدولة العربية الإسلامية أبان عهد الخلافة العباسية هي:

١ ـ التسليف الزراعي والتجاري.

٢ ـ حفظ الأمانات.

٣ ـ المعاملات المالية.

٤ ـ مراقبة سير التعامل النقدي. وهٰذه من أعمال المصرف المركزي المعروفة.

وتناول المبحث الثاني: بيت مال الخاصّة، ونعني به بيت مال الخليفة، حيث كانت له إدارة مستقلة. وله موارد ومصروفات وموظفون متفرغون. وأهم واردات بيت مال الخاصة هي:

١ ـ تركات الخلفاء.

٢ ـ الضياع السلطانية.

٣ ـ المصادرات.

٤ ـ الهدايا.

أما أهم مصروفاته فهي النفقة علىٰ مواسم الحج والغزوات وفداء أسرىٰ المسلمين ونفقات الرسل الأجانب.

وعالجنا في المبحث الثالث: المصارف الخاصة وهي مؤسسات تعود إلىٰ أصحاب الأموال الذين يوظفون أموالهم ونقودهم كلها أو بعضها في قضايا مصرفية كالائتمان وحفظ الودائع والاقتراض.

وفي المبحث الرابع: تناولنا الدواوين من حيث الرقابة والإشراف وأهم هٰذه الدواوين هي:

ديوان الرسائل، ديوان البريد، ديوان الخاتم، ديوان التوقيع، ديوان الخراج، ديوان الصدقة، ديوان النفقات، ديوان المصادرات، ديوان الجهبذة، ديوان الصوافي، ديوان الضياع، ديوان المستغلات، ديوان المظالم، ديوان الأزمة، ديوان الحسبة، ديوان الطراز، وديوان الشرطة.

وخصّصنا **الفصل الرابع** للنشاط التجاري في الأسواق، وبالأخص أسواق بغداد، كأنموذج للتعامل في الأسواق، إذ هناك ما يماثلها من أسواق مدن دولة الخلافة الإسلامية كالبصرة والكوفة وواسط والموصل والشام ومصر. ومن خلال الصلة الوثيقة للنشاط التجاري والأسواق بموضوع هيكلية التنظيم الاقتصادي، تطرقنا في المبحث الأول إلىٰ السلع المتداولة في الأسواق وهي:

١ ـ السلع الغذائية.

٢ ـ السلع الكمالية.

أما المبحث الثاني: فقد جاء حول وحدات الكيل والوزن والأذرع. وأهم المكاييل: هي القفيز والكر والجريب ومكاييل أخرىٰ. أما وحدات الوزن: فهي المثقال والدانق والقيراط والحبة والطسوج. أما الموازين: فهي الصنج والطيار وغيرهما.

وفي المبحث الثالث: وصفنا أُسلوب التعامل التجاري في الأسواق، وكيف كانت التجارة بين العاصمة بغداد والبلدان الأخرىٰ كالصين والهند والسند عبر خليج العرب والمواد التي كانت تصدر وتستورد.

وختمنا **بالفصل الخامس** عن الصناعة والنشاط الصناعي. إذ جاء في المبحث الأول الصناعات والحِرَف وأهمها:

١ ـ صناعة الغزل والنسيج، صناعة الخشب، صناعة الفخار والخزف، الصناعات المعدنية، الصناعات المختلفة كصناعة الرقوق والورق، صناعات أخرىٰ مثل صناعة الآلات الفلكية، وصناعة القير ومواد البنا.

وفي المبحث الثاني: تطرقنا إلىٰ موقف الدولة من أصحاب الحرف، إذ لم

تضع الدولة العربية الإسلامية قيوداً علىٰ المواطنين حول إنشاء مشاغل خاصة. وأشرنا إلىٰ ظهور تنظيمات نقابية مهنية أو تجمعات تدعىٰ (الأصناف) (وأهل المهن) وأهل الصنائع. وهي إشارات تدل علىٰ بروز ظاهرة التنظيم. وكذٰلك كانت هناك الرقابة علىٰ الصنّاع والأسواق من قبل أجهزة الدولة العباسية.

وفي المبحث الثالث: تناولنا الصناعات الحكومية ومن أهمها: ضرب النقود، الطرز، والسلاح.

وهٰكذا نخلص بعد هٰذا العرض الموجز في تصنيف معالم الاقتصاد العباسي وبيان ركائزه التي عكست سطوة الدولة المركزية وقوتها الاجتماعية والمالية وتفاعل أقاليمها الممتدة غرباً إلىٰ جنوب فرنسا، وشرقاً حتىٰ تخوم الصين من خلال شبكة اقتصادية فريدة وغير معهودة في أمم سابقة خصوصاً في الأمور المالية والخدمات المصرفية التي تؤشر مستوىٰ راقٍ من الإدارة السياسية والاقتصادية لهٰذه الدولة العظيمة التي أراد الله تبارك وتعالىٰ أن يبزغ نجمها من بغداد وتسمو شامخة تحفظ بيضة المسلمين لقرون عديدة، حتىٰ أذِنَ سبحانَه مالكُ الملك بزوالها لحكمةٍ لا يعلمُها إلا هو العزيز الحكيم، وعبرةً وموعظةً لعلها تنفعُ خَلَفَ هٰذه الأمة وأجيالَها الحاضرة في تدارك أمرهم وضرورة توحّدهم بالتزام رأسِ الأمر في دينهم وحفظِ سنامه ـ حتىٰ لا يكونوا أُمةً كالقصعة يختلف عليها ويتناوب الآكلون من شرار الأمم وشُذاذ الآفاق وينخرُ بها ويهدم طوابيرُ المنافقين المارقين من الدين المرحّبين بالغزاة كلما سنحت سانحة أو وافتهم فرصةُ غدر.

نسأل الله أن يجعل جهدَنا هٰذا خالصاً لوجهه الكريم ويمنّ علينا بالقبول والرضوان، نسألُه وهو ربّنا ومولانا وناصرُنا، نِعمَ المولىٰ ونِعمَ النصير، وهو الموفّق إلىٰ خير الدنيا والآخرة.

د. عمر معن العجيلي
مركز نهاوند:
للوثائق والدراسات التاريخية

بغداد: غرة شهر ربيعِ الأول/١٤١٧هـ
المصادف: الخامس من تموز/١٩٩٧م

الفصل الأول

ملكيةُ الأراضي الزراعية في الدولة العباسية

* المبحث الأول: حكم ملكية الأراضي الخراجية.
* المبحث الثاني: حكم ملكية الأراضي العشرية.
* المبحث الثالث: حكم ملكية الأراضي الموات.
* المبحث الرابع: حكم ملكية أرض الصوافي.

تمهيد

لقد اهتمت جميع الأمم قديماً وحديثاً بمزاولة الزراعة وتطويرها. وفي هٰذا السياق اهتم المسلمون بالأراضي الزراعية لما تجلبه من موارد كبيرة ومستمرة وثابتة لبيت المال. لذٰلك اعتنوا بديوان الخراج منذ عهد مبكر، وجعلوه موضع عنايتهم في جميع مراحل الدولة اللاحقة. وقد شمل ذٰلك موارد الخراج الذي يعد العمود الفقري لميزانية الدولة الإسلامية، وخصوصاً بعد اتساع رقعتها علىٰ أثر تحرير العراق وبلاد الشام. وفي العصر الأموي انتظمت إدارة الدولة بفضل السياسة الحازمة وكفاءة الولاة وانتظام الإدارة. وهٰذا هو مدعاة لضمان الإنتاج وزيادته وتدفق موارد الخراج. وقد عني معاوية بأمر الخراج وبإنماء الموارد المالية الخاصة منها والعامة[١].

إلا أن بعض الخلفاء الأمويين بعد ذٰلك أرهقوا الناس بالضرائب، إذ نرىٰ الحجاج بن يوسف الثقفي والي العراق فرض الجزية والخراج علىٰ من أسلم من الموالي؛ لأنه شك في صدق سريرتهم، فضجّوا من سياسته لأنها كانت تنافي مبادئ الإسلام[٢].

واستمر هٰذا الوضع حتىٰ خلافة عمر بن عبد العزيز (٩٩ ـ ١٠١هـ/ ٧١٧ ـ ٧١٩م) فوضع حلاً يتفق مع مبادئ الشريعة ويحفظ لبيت المال حقوقه بإعفائه مَن أسلم من الجزية. ولٰكنه عدّ الخراج للأرض التي هي ملك مشترك

(١) الريس، محمد ضياء الدين، «الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية»، دار المعارف، ط٣، (القاهرة، ١٩٦٩م)، ص٢٠٠.

(٢) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤، دار المعارف، (القاهرة، ١٩٦٦م) ٨/ ٣٥.

للمسلمين ويترتب علىٰ مستثمرها أن يدفعه سواء أكان مسلماً أم ذمياً[(١)].

وألغىٰ أيضاً الضرائب الإضافية كهدايا النوروز والمهرجان وضرائب الزواج وأجور الضرابين، وأجور البيوت ورسوم العراض[(٢)]. ولٰكن الذي يؤسف له أن إصلاحات الخليفة عمر بن عبد العزيز انتهت بوفاته ولم يكتب لها الاستمرار بعده.

واستفاد الدعاة العباسيون من تدهور الأوضاع الاقتصادية وإبقاء الجزية علىٰ من أسلم كما فعل بعض الولاة الأمويين، إذ ورد في خطبهم ودعواتهم السرية والعلنية الحديث عن ذٰلك. ففي البيعة العامة في ١٣ ربيع الأول سنة (١٣٢هـ/ ٧٤٩م)[(٣)] خطب داود بن علي (عم أبي العباس السفاح) قائلاً:

(وإنما أخرجتنا الأنفة من ابتزازهم حقنا، والغضب لبني عمنا..... ويشتد علينا سوءُ سيرة بني أمية فيكم وفرقهم بكم واستذلالهم لكم، واستئثارهم بفيئكم وصدقاتهم ومغانمكم عليكم)[(٤)].

لقد ورث العباسيون دولة واسعة مترامية الأطراف، تمتد حدودها من الصين شرقاً إلىٰ شاطئ المحيط الأطلسي غرباً، ومن بحر قزوين وجبال القوقاز شمالاً إلىٰ بلاد النوبة جنوباً، فكانت هٰذه الدولة تضم أربعة عشر إقليماً كبيراً يشتمل علىٰ ثلاث وثمانين كورة[(٥)].

وفضلاً عن ذٰلك كانت الأنظمة الإدارية في العصر الأموي قد تعرضت

---

(١) يحيىٰ بن آدم، «كتاب الخراج» دار المعرفة للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٧٩م)، ص٦٢. أبو عبيد القاسم بن سلام، «الأموال» تعليق محمد حامد الفقي، المكتبة التجارية الكبرىٰ (القاهرة، ١٣٥٣هـ)، ص٩٦. حمدان عبد المجيد الكبيسي، «الخراج أحكامه ومقاديره» وزارة التعليم العالي (بغداد، ١٩٩١م)، ص١٠٢.

(٢) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ١٢٩.

(٣) المسعودي، «التنبيه والإشراف»، دار التراث (بيروت، ١٩٦٨م) ص١٩٢.

(٤) اليعقوبي، «تاريخ اليعقوبي» ٣/ ٨٧. الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٩/ ١٢٥.

(٥) قيس عبد الواحد المسعودي، «الدواوين في العصر العباسي الأول» رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (بغداد، ١٩٨٩م)، ص٦٤. الكورة: اسم معرب وهو كل موقع يشتمل علىٰ عدة قرىٰ.

إلىٰ هزة عنيفة نتيجة التمزق الداخلي الذي أصاب الدولة، والاضطرابات والفتن التي استعر أوارها هنا وهناك.

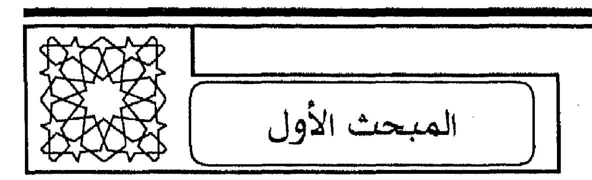
فبعد الانقلاب السياسي والإداري الذي انتهىٰ باستلام العباسيين مقاليد الأمور توجب عليهم تطوير النظم الإدارية والاقتصادية والمالية، واستحداث نظم جديدة تتماشىٰ مع المرحلة الجديدة من حياة الأمة حيث فرض هٰذا التغيير مراجعة معظم نواحي الدولة الإدارية ومهامها وطرق عمل دواوينها، فكان ضمن ما اهتم به الخلفاء العباسيون الأوائل هو تنظيم ديوان الخراج وتحديث سجلاته وتخصيصها بديوان الخراج حصراً بعد أن كانت في صحف متفرقة[1]..

وفي ضوء ما ورد أمكن تقسيم ملكية الأراضي الزراعية في الدولة العباسية إلىٰ ستة أنواع رئيسة:

الأراضي الخراجية، الأراضي العشرية، أراضي الموات، أراضي الصوافي، أراضي الوقف، والإقطاع، والإقطاع العسكري.

❁ ❁ ❁

(١) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، «كتاب الخراج» المطبعة السلفية، ط٣، (القاهرة، ١٣٨٢هـ)، ص٥.



حكم ملكية الأراضي الخراجية

تعني الملكية في النهج الاقتصادي العربي الإسلامي: العلاقة الشرعية بين الإنسان والأشياء التي يمكنه التصرف فيها بالطرق الشرعية. فهي إذن علاقة شرعية تعطي صاحبها حق الانتفاع والإفادة والاستعمال والاستثمار والتصرف، من بيع وإجارة وإعارة وغيرها، دون حاجة إلىٰ إذن، بالشكل الذي يرتئيه[١]، وبأي وجه من وجوه الانتفاع، غير مقيد بزمان ولا مكان ولا بشكل معين، ما لم يكن ذٰلك الشكل محرماً شرعاً أو قانوناً، وأن هـٰذا النوع من الملك غير مؤقت، ولا ينتهي إلا بهلاك العين المملوك أو بانتقاله إلىٰ غيره بالورثة إذا مات المالك، أو بتصرف شرعي ناقل للملكية كالبيع والهبة[٢]. لٰكن المالك ليس له أن يتعسف في استعمال ما يملكه، أو يتصرف علىٰ نحو مضر بغيره، فرداً كان ذٰلك المعرض للضر أم جماعة. وبذا نجد أن حق الملكية قد قُيّد بألّا يترتب عليه إضرار بالآخرين[٣]. وزيادة في توضيح معنىٰ الملكية في الإسلام فهي علىٰ قسمين: تام وناقص، والملك التام هو ملكية الرقبة والمنفعة معاً، والملك الناقص ينصب علىٰ ملك المنفعة وحدها حيث تكون العين ملك غيره، أو ملك العين لا النفع، كما أن النوع الثاني من

(١) عبد الكريم زيدان، «المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية» مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٩م)، ص٢٢٤.

(٢) يحيىٰ بن آدم، «الخراج» ص٩٠. حمدان الكبيسي، «الخراج أحكامه ومقاديره» ص٩.

(٣) عواد مجيد الأعظمي، حمدان عبد المجيد الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» وزارة التعليم العالي، كلية الآداب، (بغداد، ١٩٨٨م)، ص١١.

الملك على أنواع متعددة. كما تدل التفرقة بين المال والملك، حيث يقصد بالمال من الناحية اللغوية كل ما ملكته من جميع الأشياء، إذ أن كل ما يقبل الملك فهو مال سواء أكان عيناً أم منفعة، ويراد بالمال في اصطلاح الفقهاء ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة أو هو كل ما يجري فيه البذل والمنع أو هو اسم لغير الآدمي خلق لمصالح الآدمي وأمكن إحرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار. بينما يقصد بالملك هو «تمكين الإنسان شرعاً بنفسه أو بنيابة عنه من الانتفاع بالعين، ومتى أخذ العوض، أو تمكنه من الانتفاع خاصة.

ومنذ قيام الدولة العربية الإسلامية، أفادت من الإرث الحضاري العربي فعدت الموارد الطبيعية الرئيسة ملكاً مشتركاً للأمة، تشرف عليها الحكومة باسم الأمة. وهذا يشمل الماء والكلاء وحطب الوقود[1]. ثم شمل الأراضي، وبخاصة الأراضي المحررة والمفتوحة عنوة[2]. ويقاس عليها غيرها من ضرورات الحياة المشتركة، كالأشياء التي يتعلق بها حق الناس جميعاً كالطرق العامة، والأنهار العظيمة. إذ روي عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه قال: (المسلمون جميعاً شركاء في دجلة والفرات، وكل نهر عظيم نحوهما)[3].

وتعني لفظة الخراج من الناحية اللغوية التخريج، ويقال للجزية مجازاً الخراج. فيقال أدى خراج أرضه، وأدى أهل الذمة خراج رؤوسهم[4]. ومعنى الخراج في كلام العرب هو الكراء والغلة. والخراج في اللغة أيضاً الأجر[5]. والخرْج أعم من الخراج، وجعل الخرج بإزاء الدخل لقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا

---

(١) أبو يوسف، «الخراج» ص٩٧. أبو عبسي «الأموال» ص٢٩٧. الماوردي، «الأحكام السلطانية والولايات الدينية»، (بيروت، ١٩٧٨م)، ص١٨٧.

(٢) أبو يوسف، «الخراج» ص٢٤.

(٣) أبو يوسف، «الخراج» ص٩٧.

(٤) الزمخشري، «أساس البلاغة»، كتاب الشعب، (القاهرة، ١٩٦٠م)، ص٢٢.

(٥) ابن منظور، «لسان العرب» ٥/ ١٧٥، (مادة خرج).

﴿٩٤﴾ [الكهف]. والخراج مختص بالغالب بالضريبة علىٰ الأرض. والخَرْجُ والخَرَاجُ، واحدٌ: وهو شيء يُخْرِجُه القومُ في السَّنَةِ مِن مالهم بقَدَرٍ معلوم. وقال الزجاج: الخَرْجُ المصدر، والخَرَاجُ: اسمٌ لما يُخْرَجُ. والخَرَاجُ غَلَّةُ العبد والأمة.

والخَرْجُ والخَراج: الإتاوة تُؤْخذ من أموال الناس؛ الأزهري: والخَرْجُ أن يؤَدي إليك العبدُ خَرَاجَه أي غلته، والرَّعِيَّةُ تُؤَدِّي الخَرْجَ إلىٰ الوُلاةِ.

وروي في الحديث عن النبي ﷺ، أنه قال: «**الخَرَاجُ بالضمان**»[1]؛ قال أبو عبيد وغيره من أهل العلم: معنىٰ الخراج في هٰذا الحديث غلة العبد يشتريه الرجلُ فيستغلُّه زماناً، ثم يَعْثُرُ منه علىٰ عَيْبٍ دَلَّسَهُ البائعُ ولم يُطْلِعْهُ عليه، فله رَدُّ العبد علىٰ البائع والرجوعُ عليه بجميع الثمن، والغَلَّةُ التي استغلها المشتري من العبد طَيِّبَةٌ له لأنه كان في ضمانه، ولو هلك من ماله[2].

والخراج كلمة قديمة وردت في النقوش القديمة الأكادية والأخمينية، والإغريقية، كما وردت في سبعة عشر موضعاً من التلمود البابلي بمعنىٰ الضريبة علىٰ الرؤوس[3] وكانت مألوفة الاستعمال في العربية عند ظهور الإسلام، ووردت في القرآن الكريم مرتين بمعنىٰ الضريبة المجباة دون تحديد طبيعتها ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [المؤمنون]، وقوله تعالىٰ: ﴿قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴿٩٤﴾﴾ [الكهف]. وللخراج معنى عام، ومعنى خاص كما يرىٰ البعض إذ أن الخراج في المعنىٰ العام يعني الأموال العامة أو إيراد الدولة، أما المعنىٰ الخاص فيراد به ضريبة الأرض[4].

---

(١) «لسان العرب» مادة خرج.

(٢) والحديث: «**الخراج بالضمان**» رواه الخمسة وضعفه البخاري وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان.

(٣) صالح أحمد العلي، «الخراج في العراق» مطبعة المجمع العلمي العراقي، (بغداد، ١٩٩٠م)، ص١٤.

(٤) الريس، محمد ضياء الدين، «الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية» ص٨ ـ ٩.

□ **تعني الأراضي الخراجية:**

الأراضي التي كان مستثمروها يدفعون عنها ضريبة الخراج، التي قد تكون علىٰ أساس نظام المقاسمة، أو علىٰ وفق نظام المساحة، والمهم أن هٰذه الأراضي انضوت تحت لواء الدولة الإسلامية عنوة وحرباً، إبان حروب التحرير والفتوح التي خاضتها الجيوش الإسلامية منذ وقت مبكر من قيام الدولة[١].

يمكن تقسيم هٰذه الأراضي التي انضوت تحت لواء الدولة عنوة وحرباً إلىٰ عدة أصناف:

الأراضي العامرة ساعة الفتح: وهي التي يبذل فيها جهد بشري لإعمارها، وقد عدت فيئاً للمسلمين، وتركت بأيدي أصحابها يستثمرونها ويدفعون عنها ضريبة الخراج الذي يصب في بيت مال المسلمين، استثناء من مبدأ توزيع الغنائم، علىٰ الرغم مما أثير حولها من مناقشات بين الطليعة الأولىٰ من الصحابة. إذ حسمت بقرار من الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ لصالح فكرة اعتبارها ملكاً عاماً للمسلمين. ووقف عمر الشام وَالعراق وَمصرَ وسائرَ ما فتحه. وأقرّه علىٰ ذٰلك علماء الصحابة، وأشاروا عليه به، وكذٰلك فعل من بعده من الخلفاء، ولم يُعلم أحد منهم قسّم شيئاً من الأرض التي افتتحوها. والثانية، أنها تصير وقفاً بنفس الاستيلاء عليها؛ لاتفاق الصحابة عليه، وقسمة النبي ﷺ خيبر كان في بدء الإسلام، وشدة الحاجة، فكانت المصلحة فيه، وقد تعينت المصلحة فيما بعد ذٰلك في وقف الأرض، فكان ذٰلك هو الواجب. ولعل لرأي الخليفة ما يسوغه من النواحي الشرعية والاقتصادية والسياسية إذ أن الدولة في بدايتها، وأن مهمات كثيرة لا تزال لم تنجز بعد، وأن هٰذه المهمات بحاجة إلىٰ دعم مادي، فضلاً عن تخوف الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ من عملية الاستقرار الناتجة عن توزيع الأرض وبحكم ما تحتاجه العلاقات الزراعية وإدارة مؤسسات الإنتاج الزراعي التي

---

(١) حمدان الكبيسي، «الخراج أحكامه ومقاديره» ص٧٣.

لم يألفها الكثير من العرب المسلمين، بحكم طبيعة الجزيرة العربية التي كانت مركزاً تجارياً مهماً، إذا استثنينا اليمامة والطائف واليمن وبعض مراكز التجمع الحضري في الجزيرة العربية، إذ جاء القرار مستنداً إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾﴾ [الحشر]. ولا تترتب للمستثمر في هٰذه الأرض أية حقوق كالإرث والبيع والهبة سوىٰ حق الاستثمار لقاء أداء ضريبة الخراج، فهو مستأجر يزرع الأرض ويدفع الأجرة وفق شروط التعاقد[1].

◻ الأراضي العامرة طبيعياً كالغابات:

إن ملكية الموارد الطبيعية المكتشفة في النهج الاقتصادي الإسلامي هي لله ﷻ، فهو المالك الأصيل لها، والإنسان فرداً كان أو جماعة إنما هو مستخلف، ولذٰلك تكون ملكاً لبيت المال. فإن استأجرها ذمّي فيجب عليه دفع الخراج عن كل شيء يؤكل وليس في القصب، الحطب، الحشيش، التبن، والسعف عشر ولا خمس ولا خراج[2].

◻ الأراضي الموات:

يمكن تعريف الأراضي الموات بأنها تعني الأرض التي (لا يرىٰ عليها أثر زراعة ولا بناء لأحد، ولم تكن فيئاً لأهل القرية ولا مسرحاً ولا موضع مقبرة ولا موضع مرعىٰ دوابهم وأغنامهم، وليست بملك أحد فهي موات فمن أحياها أو أحيا شيئاً فهي له)[3].

◻ أنواع الأراضي التي فرض عليها الخراج:

أصل أرض الخراج نوعان: صلح وعنوة، ولكل منهما حكمُه في كيفية

---

(١) أبو الأعلىٰ المودوي، «ملكية الأرض في الإسلام» (دمشق، ١٩٥٧)، ص٣١.

(٢) أبو يوسف، «الخراج» ص٧٠.

(٣) أبو يوسف، «الخراج» ص٦٣.

الخراج المفروض عليه ومقداره. لقد بدأ فرض الخراج منذ وقت مبكر من قيام الدولة العربية الإسلامية، وأجمع جمهور الفقهاء على أن ضريبة الخراج فرضت على أراضي الصلح، والأراضي التي حررت أو فتحت عنوة مسترشدين بالإجراءات العملية التي اتخذها الرسول ﷺ عندما ظهر على أهل خيبر[١].
أما أنواع الأراضي التي فرض عليها الخراج فهي:

١ ـ أراضي الصلح:

هناك رأيان في حكم أرض الصلح، أحدهما يعده كالجزية يسقط بإسلام مستثمر الأرض عنه، والرأي الثاني وهو رأي الأغلبية يعد الضريبة من أرض الصلح كخراج أرض العنوة متى وضع على الأرض لا يتغير عنها بحال، فهو يستدام على أهل الذمة بعد إسلامهم لأنهم نزلوا لشروط المسلمين خشية السيف والقتال فالمأخوذ منهم غنيمة[٢].

وإن الاختلاف مرده طبيعة عقد الصلح بين الطرفين، فإذا نص عقد الصلح على مقدار واحد معلوم من المال يؤدى إلى المسلمين خراجاً على الأرض ومن عليها من أهل الذمة. فإن هذا المبلغ يسقط بدخول أهل الذمة الإسلام، ويكتفى بأخذ العشر عن إنتاج أرضهم. أما إذا نص عقد الصلح بين الطرفين على مقدار محدد من المال جزية على الرؤوس ومقدار آخر من المال خراجاً معلوماً على الأرض، فإن إسلام هؤلاء يعفيهم عن دفع الجزية، لكنه لا يعفيهم من دفع الخراج عن الأرض؛ لأن أصل ملكية هذه الأرض للأمة، وجعل الخراج المفروض عليها أجرة تؤخذ ممن أقرت في يده من مسلم ومعاهد[٣]. يقول العسقلاني: (فاتفق العلماء على أن من أسلم من أهل

---

(١) البلاذري، «فتوح البلدان» (القاهرة، ١٩٠١م) ص٣٢. ابن الأثير، «الكامل في التاريخ»، دار الكتاب العربي، (بيروت، ١٩٦٧م) ٢/ ١٥٠.
(٢) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٣٧ ـ ١٣٨. حمدان الكبيسي، «الخراج وأحكامه ومقاديره» ص١١٣.
(٣) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٣٨، ص١٤٧. ابن رجب الحنبلي، «الاستخراج لأحكام الخراج»، دار المعرفة، (بيروت، ١٩٧٩م)، ص٨١.

الصلح فهو أحق بأرضه، ومن أسلم من أهل العنوة فأرضه للمسلمين؛ لأن أهل العنوة غلبوا على أموالهم، بخلاف أهل الصلح في ذلك)[١].

أراضي العنوة:

وهي كل أرض انضوت تحت لواء الدولة الإسلامية عنوة وحرباً، وهي أما أن تكون ذات شجر وزرع، أو أرضاً بيضاء يمكن أن ينالها الماء، وتزرع، أو أرضاً مواتاً[٢].

وتسمى أيضاً أرض الفيء، من قوله تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الحشر:٧]، كما تسمى أرض الخراج من قوله تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [المؤمنون]، وهي كل أرض فتحها المسلمون عنوة بالسيف والغلبة. وأكثر بلاد المسلمين عرباً وعجماً فتحت عنوة:

بلاد العرب من المحيط إلى الخليج باستثناءات قليلة جداً فتحت عنوة: الشام بما فيه سورية ولبنان، وفلسطين والأردن باستثناء بعض المدن، والحجاز باستثناء المدينة المنورة، ونجد والعراق ومصر والمغرب العربي كله (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، والصحراء الكبرى) كلها فتحت عنوة.

بلاد العجم كذلك باستثناءات قليلة فتحت عنوة، فإيران وباكستان والهند وأفغانستان وما جاورها كلها فتحت عنوة، والسنغال ومالي والنيجر إلى بحيرة تشاد نالها الفتح المنطلق من مراكش في العهدين المرابطي والموحدي.

كل هذه الأراضي وما في حكمها تعتبر ملكاً لعموم المسلمين جيلاً بعد جيل، إلى يوم القيامة، بحيث يحرم تمليكها للأفراد أو المؤسسات مهما كان نوع التملك وشخص المتملك، وهذا الحكم مأخوذ من القرآن الكريم، ومن سنة النبي ﷺ، وأجمعت عليه الأمة، وحكم به الخلفاء الراشدون.

---

(١) «فتح الباري في شرح البخاري» ٦/ ١٢٣.

(٢) ابن رجب الحنبلي، «الاستخراج» ص٤٤.

والنهج الاقتصادي الإسلامي سمح للإمام وضع ضريبة الخراج على جميع الأراضي الزراعية التي يتم تحريرها، أو فتحها، عنوة من هذه الأنواع، لا سيما الفقهاء الذين لا يرون وجوب قسمة الأراضي العنوة بين الجند الذين أسهموا في تحريرها أو فتحها[١]. مستندين على الإجراء الذي اتخذه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيال أرض السواد وأرض مصر مما حرر عنوة وهو رأي أشار به عليه علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومعاذ بن جبل مستندين إلى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُۥ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٦ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٧ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝٨﴾ [الحشر].

لم تقسم أرض العنوة وإنما تركت فيئاً للمسلمين كافة، وعلى رقاب أهلها الجزية (وقد اعتقوا بها) وعلى الأرض الخراج الذي يبقى مفروضاً عليها حتى وإن أسلم أهلها[٢].

▢ نظام الإدارة المالية للأراضي الخراجية:

بعد أن عرفنا أنواع الأراضي الخراجية ووضعها التاريخي والقانوني، وإكمالاً لأهميتها الاقتصادية والمالية يجدر معرفة طرق استحصال الخراج أو الضريبة المفروضة عليها من خلال إدارة الدولة التي اتخذت أسلوبين: **نظام خراج المساحة، ونظام المقاسمة.**

ميز الأول منها صدر الإسلام وعصر الدولة الأموية، وكان الثاني نتاجاً

---

(١) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٤٥١. قدامة بن جعفر، «الخراج وصنعة الكتابة»، مطابع دار الحرية، (بغداد، ١٩٨١) ص٢٢٠.

(٢) أبو عبيد، «الأموال» ص٥٨. الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٣/٦١١٣. حمدان الكبيسي، «الخراج أحكامه ومقاديره» ص١١٦.

لتطور الإدارة في العصر العباسي الأول وحاجة الواقع آنذاك إليه.

١ ـ نظام خراج الوظيفة (خراج المساحة):

تتفق الروايات علىٰ أن الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ أخذ بنظام خراج المساحة الذي كان قد أدخل تطبيقه في العراق قبل مجيء المسلمين، وأساس هٰذا النظام أن يفرض علىٰ مساحة معينة من الأرض الزراعية مبلغ من المال أو مقدار معين من المنتوج أو كلاهما سواء زرعت الأرض أم لم تزرع[١]. وأن المبلغ المفروض يختلف تبعاً لنوع المحصول الزراعي المنتج، وأن الخراج فرض علىٰ المحاصيل الرئيسة والأكثر انتشاراً في أقاليم دولة الخلافة[٢].

إن طريقة جباية ضريبة الخراج أدىٰ إلىٰ زيادة الإنتاج ذٰلك لأن المزارعين تلمسوا من خلاله أن أية زيادة في الإنتاج يكون مردودها وريعها للمزارع وحده، دون بيت المال، وبذٰلك أخذ المزارعون يبذلون أقصىٰ جهدهم في تحقيق زيادة مطردة في إنتاجهم[٣]. مما دفع الفلاح إلىٰ استثمار كل أرضه واستصلاح ما عطل منها لأن مقدار الضريبة ثابت، فيقول أبو يوسف عن هٰذا النوع من الخراج: (كان يلزم العامل المعطل مثل ما يلزم العامل المعتمل)[٤]. ويضيف يحيىٰ بن آدم: أن عمر ﷺ (مسح عليهم كل عامر وغامر يقدر علىٰ زرعه، عمله صاحبه أو تركه، فعليه خراجه)[٥].

غير أن تطبيق نظام الخراج الوظيفة (خراج المساحة) في تحصيل الخراج لا يخلو من ضرر قد يصيب مستثمري الأراضي الخراجية وبيت المال معاً، إذ يتطلب هٰذا النظام ثبات كل من نظام الري واستقراره وصلاحية الأرض

---

(١) صالح أحمد العلي، «الخراج في العراق» ص٦٩.
(٢) حمدان الكبيسي، «الخراج وأحكامه ومقاديره» ص١٤٤.
(٣) ن. م.، ص١٤٩.
(٤) أبو يوسف، «الخراج» ص٤٨.
(٥) يحيىٰ بن آدم، «الخراج» ص١٦٥.

الزراعية، وتوفر الأيدي العاملة في الزراعة وانخفاض أسعار الإنتاج تحت تأثير سياسة العرض والطلب، وبذلك لا يستطيع الفلاح دفع ضريبة الخراج[1].

لذلك حذر الفقيه أبو يوسف الخليفة هارون الرشيد من عواقب الضغط علىٰ المزارعين ومستثمري الأراضي الخراجية في حالة رخص أسعار إنتاجهم الزراعي ورأىٰ أن من الأصلح عندئذ اتباع نظام المقاسمة، وهو أن (يقاسم من عمل الحنطة والشعير من أهل السواد جميعاً علىٰ الخمسين للسيح منه، أما الدوالي فعلىٰ خمس ونصف، أما النخل والكرم والأرطاب والبساتين فعلىٰ الثلث، وأما غلال الصيف فعلىٰ الربع)[2].

لقد سار الخلفاء الراشدون علىٰ أخذ ضريبة خراج المساحة، وكذلك الأمويون، إلا أن الذي استجد في العصر الأموي هو إسلام الكثير من أهل السواد وبلاد الشام ومصر وغيرها من الأقطار الأخرىٰ، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ نقصان كبير في موارد بيت المال، وترتب عليه زيادة في الضرائب سببت الكثير من المشاكل، إذ أن الأرض التي أسلم عليها أهلها يطالبون بتغيير نوع الضريبة المستحقة عليها من خراجية إلىٰ عشرية، فضلاً عن ذلك أن الأمويين توسعوا في إقطاع الأرض من أرض الصوافي والموات لأصحابهم، وكذلك عسف الجباة والولاة، وعدم تحمل المزارعين الضرائب، أدىٰ إلىٰ بروز ظاهرة الإلجاء وهو أن يستجير المستثمر بأحد المتنفذين بالسلطة من أجل حمايته من التعسف ويسجل الأرض باسمه لقاء جزء من عائداتها[3].

وحذر أبو يوسف أخذ مقادير ضريبة الخراج علىٰ أساس الخرص[4] لأن

---

(١) أبو يوسف، «الخراج» ص٤٨. قدامة، «الخراج» ص٣٦٨. الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٧٦.

(٢) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٠.

(٣) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٣٠٢، ص٣١٢.

(٤) الخرص: هو تقدير قيمة الغلة قبل نضجها، وقبل الحصاد (حمدان الكبيسي، «الخراج أحكامه ومقاديره» ص١٣٣).

الخارص قد يقدر الإنتاج بأكثر مما في الواقع، وعندئذ يلحق الخارص ضرراً وإجحافاً بدافعي الخراج واقترح أبو يوسف بدلاً عن ذٰلك اتباع إحدىٰ الطريقتين، إما أن يقوّم الإنتاج تقويماً عادلاً لا يكون فيه حمل علىٰ أهل الخراج، وفي الوقت نفسه لا يكون ضرراً علىٰ موارد بيت المال، أو أن يباع الإنتاج وبعدئذ يقسم الثمن بين مستثمري الأراضي الخراجية والدولة، وفق النسب المحدودة، إن كان ذٰلك أخف علىٰ أهل الخراج[١].

ولما آلت الخلافة إلىٰ العباسيين صادروا أراضي الأمويين ووزعوها علىٰ أصحابهم، وقد أدىٰ قيام العباسيين بإحياء أراضي الموات وشق القنوات للري والبزل والسيطرة علىٰ الفيضانات إلىٰ التوسع في إقطاع الأراضي[٢].

وقد قام الخليفة العباسي أبو العباس السفاح (١٣٢ ـ ١٣٦هـ/ ٧٤٩ ـ ٧٥٣م) بمضاعفة الجهود للنهوض بعمارة الأرض والبلاد التي كانت الحروب الداخلية قد خربتها، فما كان من أبي العباس إلا الالتفات إلىٰ الخراج الذي يشكل أحد عناصر القوة السياسية والاقتصادية للدولة آنذاك، فأوجد له ديواناً جعل عليه خالد بن برمك[٣]. وكان ذٰلك بداية اندساس البرامكة وتمكن نفوذهم في إدارة الدولة.

أما الخليفة أبو جعفر المنصور (١٣٦ ـ ١٥٨هـ/ ٧٥٣ ـ ٧٧٤م) فقد اهتم بأمر الخراج وديوانه فجعل عليه حماد التركي، ومنع تحويل الأراضي الخراجية إلىٰ أراض عشرية[٤]، وأراد الخليفة أن يجد نظاماً آخر غير ضريبة الخراج، وذٰلك لأن الأراضي الخراجية كانت في البداية بيد غير المسلمين، يستثمرونها ويدفعون عنها الخراج، غير أن ملكية بعض هٰذه الأراضي انتقلت إلىٰ العرب

---

(١) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٠.

(٢) حسن هاشم خلف، «الملكية الزراعية في العراق» وآفاق تطورها، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية (بغداد، ١٩٧٩م) ص٣٣.

(٣) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ١٤٨/٥.

(٤) أبو يوسف، «الخراج» ص٢.

المسلمين بالشراء، كما أن بعضها وصل إليهم عن طريق الإقطاع أو المنح من قبل المسؤولين فاكتفىٰ الملاكون الجدد بدفع العشر[١]. فأرسل المنصور رجلاً من ثقاته لتدقيق أرض السواد، وحاول معالجة الخلل فيه، واستقر رأيه بترك العمل علىٰ وفق نظام (خراج الوظيفة) إلىٰ نظام خراج المقاسمة إلا أن الخليفة توفي قبل أن ينفذ قراره[٢].

٢ ـ نظام المقاسمة:

هو (تقدير الخراج تبعاً لمقدار المنتوج الزراعي مع مراعاة جودة الأرض، ونوع الزرع وتنوع السقي وقرب الأرض الزراعية من المدن والأسواق أو بعدها)[٣].

وفي عهد الخليفة المهدي (١٥٨ ـ ١٦٩هـ/ ٧٧٥ ـ ٧٨٥م) تولدت أمور أخرىٰ علىٰ هيكلية التنظيمات الاقتصادية والمالية، جاءت من مبادرة الوزير أبي عبيد الله معاوية بن عبد الله الذي اقترح علىٰ الخليفة أن تكون المقاسمة علىٰ النصف فيما يسقىٰ سيحاً، وعلىٰ الثلث فيما يسقىٰ بالدوالي وعلىٰ الربع فيما يسقىٰ بالدواليب (النواعير) ولا شيء عليهم سواه. وأن يعمل في النخل والكرم والشجر خراج مساحة تقدر بحسب قربه من الأسواق والفرض[٤]. ويكون البين مثل المقاسمة، فإذا بلغ حاصل الغلة ما يفي بخراجين أخذ عنها خراجاً كاملاً، وإذا نقص ترك فهٰذا ما جرىٰ في أرض السواد وقد خطب عمر بن الخطاب ﷺ الناس فجمع في خطبته بين صفتهم وصفة ولايته عليهم وحكم المال الذي يليه بما هو الصواب المسموع، والحق المتبوع، فقال: (أيها الناس اقرأوا القرآن تعرفوا به، اعملوا بما فيه تكونوا من أهله، ولن يبلغ

---

(١) عواد مجيد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص٣٢.

(٢) صالح أحمد العلي، «بغداد، تأسيسها ونموها، بحث ضمن العراق في التاريخ»، الفصل السادس، (بغداد ١٩٨٣م) ص٣٨٥.

(٣) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١١٣، ١٥٦.

(٤) الفرض: الفرض تعني الموانئ.

ذو حق حقه أن يطاع في معصية الله، ألا وإنه لن يبعد من رزق، ولن يقرب من أجل أن يقول المرء حقاً، ألا وإني ما وجدت صلاح ما ولاني الله إلا بثلاث: أداء الأمانة والأخذ بالقوة، والحكم بما أنزل الله، ألا وإني ما وجدت صلاح هٰذا المال إلا بثلاث: أن يؤخذ بحق، وأن يعطىٰ في حق، وأن يمنع من باطل، ألا وإني في مالكم كولي اليتيم إن استغنيت استعففت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف كترمم البهيمة الأعرابية)[١].

□ المسوغات الاقتصادية للتحول إلىٰ نظام المقاسمة:

نظام المساحة (نظام الوظيفة) يتطلب وضعاً اقتصادياً مستقراً، إذ يجب أن يكون هناك استقرار في طريقة الري، وتوفر الأيدي العاملة، وثبات الأسعار وهٰذا كله كان متحققاً أبان الخلفاء الراشدين ولٰكن تغير الحال في الدولة الأموية، إذ بدأت مساحة الأراضي الخراجية تقل من جراء زيادة مساحات الأراضي الزراعية التي امتلكها الأمويون، وكذٰلك نقصت الأيدي العاملة في الأراضي الزراعية بفعل ازدياد هجرة الفلاحين إلىٰ الأمصار، أو إلىٰ الأراضي التي يمتلكها العرب، وكذٰلك التبادلات التي حدثت في الأسعار، وأدت إلىٰ قلة النقود في الريف، مما أدىٰ إلىٰ زيادة الأعباء علىٰ المنتجين الزراعيين الذين يستثمرون الأراضي الخراجية إذ تشير النصوص إلىٰ (أن السعر نقص فلم تف الغلات بخراجها)[٢]. فحاول الخليفة أن يأخذ بخراج المقاسمة بدلاً من خراج المساحة وقد وجدت مساحات من الأراضي الزراعية أيضاً غير مستغلة فأصبحت ميتة حتىٰ مجيء العباسيين إلىٰ الحكم، فتطلب أحياؤها نفقات عالية وجهوداً كبيرة[٣]. لذٰلك عانت الدولة العباسية في بداية عهدها من هٰذه المساوئ المالية والإدارية الأخرىٰ، تمثلت في عدم

---

(١) قدامة، «الخراج» ص٢٢٣. الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٧٦.

(٢) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٧٦. ابن رجب الحنبلي، «الاستخراج» ص١١، ص٧٠.

(٣) جاسم محمد شهاب البجاري، «دراسات في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي»، مطبعة الجمهور، (الموصل، ١٩٩٠)، ص٨٨.

استقرار الضرائب وسوء معاملة بعض العمال للمنتجين الزراعيين، والانخفاض المستمر في الأسعار حتىٰ زمن الخليفة العباسي المهدي، إذ أن الخليفة المنصور لم يستطع أن يتغلب علىٰ هٰذه المساوئ حيث أن العمال كانوا يتصرفون في دوائرهم المحلية بحرية دون علمه أحياناً[١].

وبناء علىٰ هٰذا لجأ الخليفة المهدي إلىٰ نظام مالي جديد فاستحدث نظام المقاسمة في الخراج، ليدعم به سياسته الإنفاقية، إذ توسع المهدي في تطبيق نظام المقاسمة الذي حاول الخليفة أن يطبقه في سواد العراق والذي ألغىٰ الضريبة النقدية المفروضة علىٰ إنتاج الحبوب مثل الحنطة والشعير والشوفان واستبدل نظام المقاسمة بها وأبقىٰ النظام القديم (ضريبة خراج الوظيفة) علىٰ النخيل والأشجار المثمرة وأشباهها[٢]. وأن الخليفة المهدي عمل علىٰ نظام المقاسمة بعد مبادرة الوزير أبي عبيد الله بن معاوية، التي عالجت مسألة اختلاف الأراضي من حيث جودة التربة التي يزكو بها زرعها، أو رداءتها حيث يقل بها ريعها أولاً، وثانياً اختلاف نوع المحصول المنتج في الأرض الخراجية من حيث قيمته الفعلية في السوق أو ريعه، وثالثاً: اختلاف نوع سقي المحاصيل الخاضعة لضريبة الخراج وما تتطلبه طريقة السقي هٰذه من جهد وكلفة إنتاج لا يحتمل من مقادير الخراج ما يحتمله ما سقي بغير مشقة وكلفة، ورابعاً: قرب الأراضي الخراجية وبعدها عن الأسواق والفرض، وما تتطلبه عملية نقل الإنتاج في هٰذه الحال من كلفة أكبر من غيرها. وبهٰذا يحدد مقدار ضريبة الخراج علىٰ وفق الطاقة والاحتمال[٣].

ويحاول الحسن بن مخلد أن يشرح بالأرقام للخليفة المهدي مقدار الخسارة فيقول له: (إن اسقط أمير المؤمنين هٰذا ذهب من أموال السلطان في السنة اثنا عشر ألف درهم، فقال المهدي علىٰ أن أقرر حقاً وأزيل ظلماً وإنْ

---

(١) الريس، محمد ضياء الدين، «النظم المالية للدولة الإسلامية» ص٣٩١.

(٢) قدامة، «الخراج» ص٣٦٨. حسن إبراهيم، «تاريخ الإسلام السياسي والديني الثقافي والاجتماعي» ص١، (القاهرة، ـ ت بلا)، ٢/ ٣٠٥.

(٣) حمدان الكبيسي، «الخراج أحكامه ومقاديره» ص١٢٨ ـ ١٢٩.

أجحف بيت المال)[١].

وكذلك أعاد الخليفة المهدي الأراضي الزراعية في بغداد وما حولها والتي أخذها المنصور ممن غضب عليهم لأسباب سياسية إلىٰ أصحابها، فعادوا إلىٰ بذل جهودهم لتنمية إنتاجها مما أدىٰ إلىٰ وفرة الحاصلات وازدياد الرخاء الاقتصادي[٢]. ويبين ابن الطقطقي أن المهدي قد فعل ذلك بوصية من أبيه إذ قال له:

(يا بني إني قد أفردت كل شيء أخذته من الناس علىٰ وجه الجناية والمصادرة، وكتبت عليه أسماء أصحابه، فإذا وليت أنت فأعده إلىٰ أربابه ليدعو إليك الناس ويحبوك)[٣].

من هنا يتضح أن الخليفة المهدي لم يرهق رعيته في الجباية، بل حاول أن يخفف عنها في سنيه الأولىٰ وخاصة عندما كان وزيره أبو عبيد الله قد قام بتنفيذ النظام، نسب المقاسمة كما يلي: (النصف علىٰ الأراضي التي تسقىٰ سيحاً أو تسقىٰ بماء المطر، والثلث علىٰ الأراضي التي تسقىٰ بالدوالي، والربع علىٰ تلك التي تسقىٰ بالدواليب)[٤]. ولا شيء عليهم سوىٰ ذلك[٥] وذلك خاص بالزروع.

أما الثمار من نخيل وكروم وشجر فتبقىٰ علىٰ نظام المساحة (الوظيفة) لكن توجب تعديل الخراج بحسب قرب الأرض من الأسواق[٦].

---

(١) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص٨١.

(٢) الجهشياري، «الوزراء والكتاب». (القاهرة، ١٩٣٨م) ص١٥١. رمزية الأطرقجي، «الحياة الاجتماعية في بغداد منذ نشأتها حتىٰ نهاية العصر العباسي الأول»، ط١، (بغداد، ١٩٨٢م) ص٦٨.

(٣) ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطب، «الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية»، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، (مصر، ت بلا) ص١٢٧.

(٤) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٧٦.

(٥) ن. م، ص١٧٦.

(٦) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٧٦.

وذكر ذٰلك قدامة في رسالة قدمها أو كتاب كتبه أبو عبيد الله بن معاوية إلىٰ المهدي وضح فيها ما علىٰ أهل الخراج من الحيف إذ قال: (أن الزموا مالاً معلوماً أو طعاماً محدوداً وجعل ذٰلك علىٰ كل جريب[1] لما لا يؤمن من تنقل الأسعار في الرخص والغلاء، فإذا غلت وصل إليهم من الموقف ما لعل الإمام لا يسمح به، وان رخصت عاد عليهم من الضرر ما لا يحل له أن يعاملهم بمثله إلىٰ ما يعود علىٰ المال بالنقص وعلىٰ الإسلام بالضرر لما يحتاج إليه من أعطيات الجند وسائر وجوه النفقات وقال: إن الأولىٰ، أن يجري معاملة أهل السواد إلىٰ مثل ما فعله رسول الله ﷺ في خيبر فأنه سلمها إلىٰ أهلها بالنصف، وأشار بحمل أهل السواد في الدوالي لما يلزمهم بسببها من المؤونة، وفي الدواليب علىٰ الربع لأن مؤنتها أغلظ وبالاً ولا يلزموا بعد ذٰلك كلفة ولا نابية بوجه ولا بتعب إلا الحصاد والرقاع، ويؤخذ التبن منهم علىٰ حساب المقاسمة وإن أحبوا ابتياعه بويعوه بسعر وقته، ويعمل في مساحة الكروم وسائر الشجر والخضر وجميع الغلات علىٰ ما يوجبه الحكم بالحق فيها من النظر إلىٰ قيمة ما يحصل منها بحسب قربه وبعده من الغرض والأسواق ونفاقه أو قلة خروجه، ووضع ما يلزم من النفقة عليها ويحتاج إلىٰ تكلفة من المؤن لها وقبض النصف بعد ذٰلك. فإذا الحاصل من الغلة ما يفي بخراجين ألزم خراجاً تاماً وإذا نقص نزل ففعل ذٰلك، وبسببه صار ما يحتاج إلىٰ تعشيره من الأرض يؤخذ بالمكاييل منه العشر ويؤخذ من الطسق الخمس للغلة التي تقدم تبياناً لها)[2].

ويبدو أن التنظيمات المالية الجديدة أكدت علىٰ ضرورة الرفق بدافعي الضرائب ففي هٰذا الشأن قال الجهشياري: (إن الخليفة المهدي أرسل خالد البرمكي والياً علىٰ فارس وقام بقسط الخراج علىٰ أهلها، ووضع عنهم خراج

---

(١) جريب: مكيال يختلف عياره في البلدان وهو عشرة قفائز، ويختلف عيار القفيز كذلك، فأما القفيز قصبة نيسابور فهو سبعون مناً حنطة، وقفيز بعض أرباعها منان ونصف، والجريب علىٰ هٰذا خمس وعشرون من الخوارزمي «مفاتيح العلوم»، مطبعة الشرق، (القاهرة، ١٣٤٢هـ)، ص٤. فالتر هينتس، «المكاييل والأوزان الإسلامية»، ترجمة كامل العسلي، (الأردن، ت بلا)، ص٦١.

(٢) قدامة بن جعفر، «الخراج» ص٢٢٣.

الشجر وكانوا يلزمون له خراجاً ثقيلاً)[١].

وقد أخذ النهج الاقتصادي الإسلامي بنظر الاعتبار قدرة الأرض وطاقتها الإنتاجية التي تتحكم بها: درجة خصوبة التربة، نوع الغلة المنتجة لأنه لكل غلة قيمة اقتصادية معينة وريعاً تختلف عن غيرها من الغلال الأخرىٰ التي تعرض في الأسواق، هٰذا فضلاً عن أخذه بنظر الاعتبار أيضاً الجهد المبذول والكلفة، وقد تجلىٰ ذٰلك في موقف النهج الاقتصادي الإسلامي من الوسيلة التي كان يروي بواسطتها منتوج زراعي ما، فالزرع الذي يسقى بالآلات الرافعة، والذي يتطلب جهداً أكثر من غيره، ونفقات أكثر، كان مقدار خراجه ربع إنتاجه في حالة سقيه بالدواليب[٢].

وكذٰلك حاول الخليفة المهدي التخفيف من مساوئ طرق الجباية، فكتب إلىٰ جميع العمال برفع العذاب عن أهل الخراج، ولٰكن المهدي زاد في أواخر أيامه علىٰ ما يظهر نسبة المقاسمة فجعلها (٦٠٪) وربما كان وزيره أبو عبد الله يعقوب بن داود الذي زين له هواه فأنفق المال وأكب علىٰ اللذات[٣]. وربما تصرف الجباة بأهوائهم بأساليب لا تتسم بالعفاف والاستقامة[٤]، كذٰلك تصرف البرامكة إذ ضمنوا مبلغ الخراج لأولادهم وأهليهم، كما ضمن يحيىٰ بن برمك في أيام المهدي خراج فارس وانكسر عليه المال[٥]. وكلها أسباب موقوفة علىٰ ما ورد من تاريخ تلك الحقبة.

◻ تطور الخراج في عصر الخليفة هارون الرشيد:

وإذا انتقلنا إلىٰ عصر الخليفة هارون الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣هـ/ ٧٨٦ ـ ٨٠٨م) العصر الذهبي من الناحية الاقتصادية والمالية، فقد خلف في بيت

---

(١) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص١٥٣.
(٢) حمدان الكبيسي، «الخراج أحكامه ومقاديره» ص١٣٠.
(٣) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص١٥٢. عبد العزيز الدوري، «العصر العباسي الأول»، (القاهرة، ١٩٧٢م)، ص١٢٢.
(٤) أبو يوسف، «الخراج» ص١١٠.
(٥) جرجي زيدان، «تاريخ التمدن الإسلامي» ط٢، (القاهرة، ت بلا) ١/ ٢٣١.

المال عند وفاته (١٩٣هـ/٨٠٨م) تسعمائة مليون درهم[1]، لم يأت ذٰلك اعتباطاً وبطريقة عشوائية لأن الازدهار الاقتصادي والمالي يحتاج إلىٰ مفكرين (منظّرين) اقتصاديين وماليين، وكذٰلك إلىٰ إدارة جيدة وأمينة وكفوءة، لذٰلك اتجه الخليفة الرشيد إلىٰ القاضي أبي يوسف وهو من أشهر الفقهاء في عصره وتتلمذ علىٰ يد أبي حنيفة النعمان بن ثابت، فطلب الخليفة منه أن يتحرىٰ عن مشكلة الخراج. فوضع له «كتاب الخراج»، وكانت منهجية هٰذا الكتاب تتسم بالدقة العلمية والإحاطة الجيدة، كما أنه رسم معالم واضحة **للهيكلية الاقتصادية والمالية**، وأكد علىٰ ضرورة الالتزام بها لأن ذٰلك من شأنه تطبيق مبادئ الشرع، وضمان موارد بيت المال، وفي الوقت نفسه لا تثقل كاهل دافعي الضرائب، ولا تحملهم فوق طاقتهم، ولا تسمح لجباة الضرائب أن تمتد أيديهم لإلحاق الأذىٰ بالناس. إذ قال أبو يوسف عن هدف الكتاب: (إن الرشيد أراد بذٰلك رفع الظلم عن رعيته والصلاح لأمرهم)[2]، وتضمن محتويات الكتاب الأمور الرئيسية التالية[3]:

١ ـ بيان موارد الدولة علىٰ اختلافها وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية (خمس الغنائم، والخراج ويدخل تحته ما يسمىٰ بوظيفة الأرض الخراجية ثم جزية أهل الذمة ثم العشور).

٢ ـ بيان الطريقة المثلىٰ لجباية تلك الأموال.

٣ ـ بيان بعض الواجبات التي يلزم بيت المال القيام بها والتي أغفلها بعض الولاة.

أما عن منهجية الكتاب، فقد استخدم أبو يوسف أساليب متنوعة إذ تضمنت مراجعة ما كتب عن الخراج وكذٰلك المقابلات والمحاورة ونقد الأفكار والأساليب إذ قال: (نظرت في خراج السواد وفي الوجوه التي يجبىٰ عليها وجمعت في ذٰلك أهل العلم بالخراج وغيرهم وناظرتهم فيه فكل قد قال

---

(١) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٣/ ٧٦٤.

(٢) أبو يوسف، «الخراج» ص١.

(٣) ن. م. ص٤٧ ـ ٤٨.

فيه بما لا يحل العمل به)[١].

وبعد أن درس أبو يوسف الخراج زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفي زمن الأمويين، وحدد بدقة علمية متناهية، أسباب الخلل. لذلك قسم أبو يوسف الأراضي، والمزروعات، والإنتاج النباتي إلىٰ أصناف تسوغ (وجود الريع التفاضلي أولاً، وتجري معاملتها علىٰ أساس نسبة مشاعة من المحصول لينقل بذلك مقولة «الخراج» من كونها «مقولة توزيعية» إلىٰ كونها مقولة إنتاجية توزيعية)[٢].

أما النصائح والمقترحات التي توصل إليها فهي:

١ ـ إن نظام المقاسمة هو أفضل نظام ينبغي العمل به؛ لأنه يكفل تحقيق مصلحة كل من الدولة والرعية.

٢ ـ أن يعمم نظام المقاسمة، فيشمل الثمار: النخيل والكروم والشجر، ولا يقتصر علىٰ المزروع فقط[٣] أي أن يقاسم أصحاب الأراضي الخراجية التي تزرع بالحنطة والشعير علىٰ الخُمسَين للسيح فيه. أما الدوالي فعلىٰ خمس ونصف (٣٠٪) أما النخيل والكروم، وباقي الأشجار المثمرة الخاضعة لضريبة الخراج فعلىٰ الثلث، وأما غلال الصيف فعلىٰ الربع (أي ٢٥٪) وهٰذه أول إشارة تظهر في مصادرنا الأولية تذكر أن الأشجار المثمرة الخاضعة لضريبة الخراج أصبحت تعامل علىٰ وفق خراج المقاسمة بعد أن كانت تعامل علىٰ أساس نظام المساحة[٤].

٣ ـ لقد وضع أبو يوسف شروطاً ومواصفات لمن يتولىٰ وظيفة جباية الخراج:

أ ـ أن يكون من أهل الدين والصلاح.

---

(١) أبو يوسف، «الخراج» ص٤٧ ـ ٤٨.

(٢) جاسم محمد شهاب البجاري، «دراسات في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي» ص٩١.

(٣) أبو يوسف، «الخراج» ص٤٠ ـ ٨٤.

(٤) حمدان الكبيسي، «الخراج أحكامه ومقاديره» ص١٣٢.

ب ـ أن يكون فقيهاً عالماً مشاوراً لأهل الرأي.
ت ـ عفيفاً لا يطلع الناس منه علىٰ عورة ولا يخاف في الله لومةَ لائم.
ث ـ أن يكون عادلاً، أميناً.
ج ـ أن تكون سياسته مع الظالم الشدة، واللين مع المسلمين، والغلظة علىٰ الفاجر، والعدل علىٰ أهل الذمة وإنصاف المظلوم، والعفو عن الناس وترك الإبداع فيما يعاملهم به، والمساواة بينهم في مجلسه.

٤ ـ مراقبة سير العمال وذٰلك بأن يرسل قوماً من أهل الصلاح والعفاف يسألون عن سيرة العمال وما عملوا به في البلاد، وكيف جبوا الخراج علىٰ ما أقروا به وعلىٰ ما وظف علىٰ أهل الخراج واستقر[١].

٥ ـ ونهىٰ أبو يوسف عن نظام التقبل (الالتزام) لسبب أن الضامن لا يبالي بهلاك الأرض[٢].

٦ ـ اقترح أبو يوسف علىٰ الخليفة أن يجلس للنظر في مظالم الرعية في الشهر الأول أو في الشهرين مجلساً واحداً[٣].

٧ ـ أن تكون نسبة المقاسمة كما يأتي: (خمسين للسيح من الأرض وأما من الدوالي فعلىٰ خمس ونصف، وأما النخيل والكروم والرطب والبساتين فعلىٰ الثلث، وأما غلال الصيف فعلىٰ الربع)[٤].

ومن المؤكد إن هٰذه المقترحات أثرت بشكل فاعل في هيكلية التنظيمات الاقتصادية والمالية في الدولة العباسية ليس في عهد الرشيد حسب بل في الحقب اللاحقة.

علىٰ الرغم من هٰذه المقترحات التي توصل إليها القاضي أبو يوسف والتي عرضها في كتابه الخراج، إلا أن الخليفة هارون الرشيد لم يأخذ بها كلها مما أفسح المجال للعمال للإثراء علىٰ حساب ظلم الرعية، ولٰكن هٰذا لا يعني إهمال الرشيد لهٰذا الجانب كلية إذ تشير النصوص إلىٰ أنه قام

---

(١) أبو يوسف، «الخراج» ص١١١. (٢) أبو يوسف، «الخراج» ص١٠٥.
(٣) أبو يوسف، «الخراج» ص١١١ ـ ١١٢. (٤) أبو يوسف، «الخراج» ص١٠٥.

بمحاسبة الولاة وعزلهم من مناصبهم عندما يتأكد من ظلمهم، كما فعل بعيسىٰ بن هامان واليه علىٰ خراسان بعدما (كثر التظلم منه واتصلت السعايات به)[١].

وكانت مراقبة الرشيد لعمال الخراج وإسداء النصيحة لهم مستمرة ففي رواية للطبري: (إن يحيىٰ بن خالد البرمكي ولّىٰ رجلاً بعض أعمال الخراج بالسواد فدخل علىٰ الرشيد يودعه، وعنده يحيىٰ البرمكي وجعفر بن يحيىٰ فقال الرشيد ليحيىٰ وجعفر: أوصياه، فقال له يحيىٰ: وفر واعمر. وقال له جعفر: انصف وانتصف. فقال الرشيد: اعدل وأحسن)[٢].

وبعدما استفحل أمر البرامكة[٣] واستأثروا بأمور الدولة العباسية واستبدوا حتىٰ كان الخليفة يطلب اليسير من المال ولا يصل إليه. إذ قال ابن خلدون[٤]: (وقد بلغت قوة البرامكة ذروتها فانصرفت نحوها الوجوه وخضعت لهم الرقاب..... وتسربت إلىٰ خزائنهم في سبيل التزلف

(١) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٢١٧.

(٢) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٩/٣٥٢. ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٥/١٣٢.

(٣) البرامكة أسرة من الفرس، ينتسبون إلىٰ جدّهم بَرْمَك أو برموك وهو لقب السادن الأكبر لمعبد النَوْبهار ببلْخ. والنوبهار معبد كان ملوك الهند والصين وكابُل يقصدونه ويحجّون إليه. وكانت الفرس تعظمه وتحج وتهدي إليه، وقد اختلف في كونه معبداً بوذياً أو معبداً للنار.
أول من وصلت أخباره من البرامكة أبو خالد بَرْمك، الذي قدم علىٰ هشام بن عبد الملك (١٠٥ ـ ١٢٥هـ) فأسلم، وكان قد نشأ في الهند وتعلّم علم الطبّ والنجوم، وقد استخدم معرفته الطبية في معالجة مَسْلَمة بن عبد الملك من مرض ألمّ به، كما كان كاتباً أديباً عنده علم بأخبار ملوك الفرس.
برز بعد برمك ابنه خالد وكان من خراسان، نشأ مسلماً وانضم إلىٰ الدعوة العباسية وصار من أكبر دعاتها في خراسان وكان عارفاً بالأمور الإدارية، فتسلم تقسيم الغنائم في جيش قحطبة بن شبيب الطائي، كما نظم بعد ذلك الخراج في خراسان، ثم ولي لأبي العباس ديوان الخراج والجند في العراق، وتسلم أعمال الوزارة له بعد مقتل أبي سلمة الخلّال من دون أن يحمل لقب «وزير».

(٤) ابن خلدون، «المقدمة» تحقيق أ. م. كاترمير، (بيروت، ١٩٧٠م)، ص١٥ ـ ١٦.

والاستمالة، أموال الجباية)[١].

يمكن القول: إن الجباية غير المشروعة والإثراء علىٰ حساب الدولة والخليفة والناس كانت بعلم البرامكة وتوجيههم، مما كان له الأثر البالغ في إقصاء الرشيد لهم ومعاقبتهم إذ كان الرشيد أقرب إلىٰ الرفق بالرعية، وعلىٰ الرغم مما أنفق البرامكة في عهده وما أنفق علىٰ الحروب وغير ذٰلك فإن الرشيد ترك ثروة هائلة تشكل ضرائب الخراج نسبة عالية جداً منها وقد قدر الجهشياري أثمان الغلات بثمانين مليوناً وسبعمائة وثمانين ألف درهم[٢] وهٰذا المبلغ موزع كالآتي: أربعة عشر مليوناً وثمانمائة ألف درهم ومائتا حلة نجرانية ومائتان وأربعون رطلاً من الطين للختم)[٣] وقدر خراج كور دجلة خلال خلافة الرشيد بعشرين مليون وثمانمائة ألف درهم[٤]. أما خراج الموصل فقد بلغ أربعة وعشرين مليون درهم[٥]. وقدر الجهشياري خراج الأحواز بخمسة وعشرين مليون درهم[٦]. أما قنسرين والعواصم[٧] وخراج حمص فقدره بثلاثمائة وعشرين ألف دينار وبلغ خراج دمشق أربعمائة وعشرين ألف دينار، وخراج الأردن ستة وتسعين ألف دينار، وقد كان مجموع الخراج في عهد الرشيد حسب قائمة الجهشياري هو ٥٣٠,٣١٢,٠٠٠ درهماً[٨] وقد ذكر ابن خلدون إيرادات الدولة في عصر الرشيد إذ قال: (رأيت في بعض تواريخ الرشيد أن المحمول إلىٰ بيت المال في أيامه سبعة آلاف وخمسمائة قنطار في كل سنة)[٩].

وكانت الفتنة التي وقعت بين الأمين والمأمون من أسوأ الحقب التي

---

(١) ابن خلدون، «المقدمة» ص١٦.
(٢) الجهشياري، «الوزراء» ص٢٨١.
(٣) ن. م، ص٢٨١.
(٤) ن. م، ص٢٨٢.
(٥) ن. م، ص٢٨٥.
(٦) ن. م، ص٢٨٢.
(٧) إقليم العواصم يشمل: كور قورس، وكور الجومة، وجور فيج، وكور أنطاكية، وكور تيزين، وبوقا، وبالس ورصافة هاشم (ينظر ابن خرداذبه، «المسالك والممالك»، (بريل، ١٨٨٩م)، ص٧٥).
(٨) الجهشياري، «الوزراء» ص٢٨٢ ـ ٢٨٥، ينظر القائمة رقم ١ ملحق آخر الكتاب.
(٩) ابن خلدون، «المقدمة» ص١٨١.

مرت بأهل بغداد، فقد انعكست آثارها الضارة علىٰ موارد الدولة وتسبب هٰذا الانقلاب في عودة النفوذ الفارسي الشعوبي إلىٰ مفاصل إدارة البلاد... فحاصرت جيوش المأمون (١٩٧هـ/ ٨١٢م) بغداد طويلاً، مما أدىٰ إلىٰ انقطاع موارد بيت المال وشل الحركة التجارية في بغداد، فتوقف النشاط المالي وارتفعت الأسعار، وتحطمت الدور والمتاجر والأسواق[١]. ومن المؤكد أن الفتنة قد أثرت في عمل الدواوين وجباية الخراج.

وعندما تم الأمر للمأمون وقتل الأمين، حرص الخليفة الجديد علىٰ تخفيض الضرائب الزراعية ففي سنة (٢٠٤هـ/ ٨١٩م) وأدخل تعديلاً جديداً علىٰ نظام ضرائب الخراج حيث خفض ضريبة الأرض فأمر بمقاسمة أهل السواد علىٰ الخُمسَين، وكانوا يقاسمون علىٰ النصف أي أصبحت ضريبة الخراج (٤٠٪) بدلاً من (٥٠٪)[٢]. ولعل وراء ذٰلك دوافع سياسية وليس لدينا ما يشير إلىٰ إجراء المأمون هٰذا كان عامّاً، أم أنه اقتصر علىٰ أهل العراق الذي سبق أن تمرد عليه لأنه ترك بغداد وأقام بمرو في بداية خلافته[٣].

لقد اضطر المأمون إلىٰ استعمال القوة لجباية الخراج من أهل قم في عام (٢١٠هـ/ ٨٢٥م) بعدما خلع أهلها المأمون ومنعوا الخراج. وذٰلك بعدما مرَّ المأمون بالري في طريقه من خراسان إلىٰ العراق وحط عنهم ربع الخراج[٤]. فطمع أهل قم أن يصنع بهم كذٰلك فكتبوا إليه يسألونه، ولٰكن المأمون رفض طلبهم فامتنعوا عن أداء الخراج فوجه المأمون إليهم علي بن هشام وعجف بن عنبه فحاربهم وظفر بهم وقتل يحيىٰ بن عمران، وهدم سور المدينة وجباها علىٰ سبعة ملايين درهم، وكانوا يتظلمون من مليونين![٥]

---

(١) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ٥٧٦.
(٢) ن.م، ٨/ ٥٧٦. ابن الطقطقي، «الفخري في الآداب السلطانية» ص١٦٢.
(٣) حمدان الكبيسي، «الخراج أحكامه ومقاديره» ص١٣٤.
(٤) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ٦١٤. الجهشياري، «الوزراء» ص٢٧٩.
(٥) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ج ٥. قيس عبد الواحد المسعودي، «الدواوين في العصر العباسي الأول» ص٧٩.

لقد حدد ابن خرداذبه مقدار وارد الأراضي الخراجية في سواد العراق التي كانت تسقىٰ من نهر دجلة فقط بـ(ثمانية ملايين وخمسمائة ألف درهم)[١]. أما موارد الأراضي الخراجية في السواد، التي تسقىٰ من نهر الفرات ودجلة وتبدأ من طسوج[٢] الأنبار فكانت بعد حصاد الزرع مائتين وخمسين بيدراً[٣]. كانت حصة بيت المال من هٰذه البيادر ألفين وثلاثمائة كر[٤] حنطة وألف وأربعمائة كر من الشعير، ومن الورق (الدراهم) ثلاثمائة وخمسين ألف درهم[٥].

غير أن قدامة ذكر في قائمته التي قدرت سنة (٢٠٤هـ/٨١٩م) أقل من قائمة ابن خرداذبه إذ كان وارد الأنبار أحد عشر ألفاً وثمانمائة كر حنطة وستة آلاف وأربعمائة كُر شعير وأربعمائة ألف درهم[٦]. أما خراج الموصل فيقدره ابن خرداذبه بـ(أربعة ملايين درهم)[٧]. في حين ذكر قدامة أن خراج الموصل ستة ملايين وثلاثمائة ألف درهم[٨]. وخراج قنسرين والعواصم في عهد الخليفة المأمون أربعمائة مليون دينار فقط[٩]. وقال قدامة: إن خراج إقليم قنسرين والعواصم بلغ ثلاثمائة وستين ألف دينار[١٠]. أما خراج مصر في عهد المأمون فقد أشار ابن خرداذبه إلىٰ ان الوالي عبد الله بن الحجاب (جبىٰ خراج مصر في أيام بني أمية مليونين وسبعمائة وثلاثة وعشرين ألفاً وثمانمائة وسبعة وثلاثين ديناراً)[١١]. أما خراج أقاليم المشرق في عهد المأمون فقد ذكر

---

(١) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص٧.
(٢) طسوج: لفظة تعني المنطقة الزراعية. أو الأرض المزروعة، (ينظر ابن منظور، «لسان العرب» ٣/ ١٤١).
(٣) البيادر: هي أكداس الحنطة والشعير وبعض الحبوب الأخرىٰ تجمع بعد حصادها، (ينظر ابن منظور، «لسان العرب» ٥/ ١١٤).
(٤) الكر: مكيال بابلي كان يساوي في العراق٣٠.
(٥) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص٨.
(٦) قدامة، «الخراج» ص١٦٣.
(٧) ابن خرداذبه، «المسالك» ص٩٤.
(٨) قدامة، «الخراج» ص١٧٥، ص١٨٣.
(٩) ابن خرداذبه، «المسالك» ص٧٥.
(١٠) قدامة، «الخراج» ص١٧٧، ص١٨٤.
(١١) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص٨٣.

قدامة أن خراج ماه الكوفة خمسة ملايين، وماه البصرة أربعة ملايين وثمانمائة ألف درهم، وخراج همدان مليون وسبعمائة ألف درهم، ومرجارون ثلاثمائة ألف ألف ومائتا ألف درهم[١]. وخراج أصفهان في عهد الخليفة المأمون سبعة ملايين فقط[٢]. وكان الفضل بن مروان قد ضمن أصبهان وقم بستة عشر مليون درهم[٣]. وينقل لنا ابن خرداذبه قولاً لأبي العتاهية مؤداه أن خراج الري في خلافة المأمون بلغ عشرة ملايين درهم[٤]. وحسب رواية قدامة كان خراج الري وما يتبعها من كور عشرين مليوناً ومائتي ألف درهم[٥]. وفي رواية أخرىٰ عشرين مليوناً ومائتي ألف درهم[٦]. أما خراج السند فيذكر ابن خرداذبه أن عمر بن موسىٰ البرمكي ضمن السند في عهد الخليفة المأمون، علىٰ أن يحصل منها لبيت المال مليون درهم سنوياً[٧]، أما خراج خراسان فقد ذكر (قدامة) أن عبد الله بن طاهر ضمن خراج خراسان سنة (٢٢١هـ/ ٨٣٥م) بثمانية وثلاثين مليون درهم[٨]. أما مجموع موارد بيت المال في عهد الخليفة المأمون حسب قائمة قدامة قد بلغت ٣٩٣,٢٣١,٣٥٠ درهماً. أما في قائمة ابن خرداذبه فقد بلغت ٣٣٤,٨٥٥,٨٤٠ درهماً[٩].

والغرض من ذكر هٰذه الأرقام هو توسعة صورة الفهم لحركة المال وتفاعل مع مجمل القطاعات الاقتصادية كما سنرىٰ في الفصول القادمة.

أما الخليفة المعتصم الذي تمت له البيعة عام (٢١٨هـ/ ٨٣٣م)، فقد خضع الخراج إلىٰ الزيادة والنقصان وذٰلك لأسباب عديدة منها: امتناع بعض الولاة عن إرسال خراج الأقاليم إلىٰ حاضرة الخلافة وكمثال ذٰلك امتناع

(١) قدامة، «الخراج» ص١٨٢ ـ ١٨٣.
(٢) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص٢٠.
(٣) ن. م، ص٢١.
(٤) ن. م، ص٢٢.
(٥) قدامة، «الخراج» ص١٧٤.
(٦) ن. م، ص١٨٣.
(٧) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص٥٧.
(٨) قدامة، «الخراج» ص١٧٢.
(٩) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص٣٥.

المازيار (وكان المأمون قد ولاه علىٰ أعمال طبرستان بعد أن أسلم لـٰكنه ارتد وغدر في خلافة المعتصم في سنة (٢٢٤هـ/ ٨٣٨م)[١] عن حمل الخراج إلىٰ آل طاهر بن الحسين في خراسان وأظهر الخلاف علىٰ المعتصم بطبرستان علىٰ الرغم من أن الخليفة المعتصم كان يأمره بحمل الخراج إليهم[٢]، ومن المحتمل أن تكون دوافع عدم الانتظام في حمل الخراج هو حب جمع الثروات، فعندما صودرت أموال المازيار وجد في صحبته (مائة ألف دينار وسبع عشرة قطعة زمرد لم يُرَ أكبر منها وست عشرة قطعة ياقوت)[٣]. وهـٰكذا توالت التغيرات السريعة نحو الأسوأ في بنية إدارة الدولة منذ الانقلاب العسكري والسياسي الخطير الذي قام به المأمون وتكسّر حلقات البنيان المتين للدولة العربية الإسلامية أمام النفوذ الفارسي وأدواته الشعوبية التي تغلغلت وتمكنت باستيلاء البويهيين علىٰ بغداد وصولاً إلىٰ وزارة ابن العلقمي ونصير الدين الطوسي ومأساة نهاية الدولة العباسية المعروفة.

وفي عهد الخليفة الواثق (٢٢٧ ـ ٢٣٢هـ/ ٨٤١ ـ ٨٤٦م) برزت ظاهرة خطيرة وهي سوء الإدارة فالدولة لم تعد تأمن عمالها وكتاب دواوينها علىٰ أموالها لذٰلك التجأ الخليفة الواثق إلىٰ إجراء المصادرة والتغريم كلما تحققت الأدلة من وجود خيانة عند هـٰذا الكاتب أو عند غيره، وكمثال علىٰ ذٰلك أدىٰ أحمد بن إسرائيل (بعد أن ضرب بالسياط) ثمانين ألف دينار، وأدىٰ «سليمان بن وهب» كاتب أيتاخ أربعمائة ألف دينار، ودفع (الحسن بن وهب) أربعة عشر ألف دينار، وإبراهيم بن رباح وكاتبه مائة ألف دينار، ودفع أحمد بن الخصيب وكاتبه مليون دينار ونجاح ستين ألف دينار، ودفع أبو الوزير مائة وأربعين ألف دينار[٤]. فبلغ مجموع المبالغ التي ذكرت (١,٧٤٩,٠٠٠) دينار

(١) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ١٠/ ٢٤٨.
(٢) مؤلف مجهول، «العيون والحدائق في أخبار الحقائق»، تحقيق: دي غويه، مطبعة بريل، (ليدن، ١٨٧١)، ج ٤ قسم ١، ص٣٦٩.
(٣) ن. م، ص٣٦٩.
(٤) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ١١/ ١٠. ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٧/ ٧. =

ما يوازي خراج بعض المقاطعات[١].

وعندما تمت البيعة للمتوكل بعد وفاة الواثق يوم ٢٤من ذي الحجة سنة (٢٣٢هـ/ ٨٤٦م) بدأ عهده بمصادرة كبار الكتاب، إذ صادر أملاك الوزير عبد الملك بن الزيات ووجد لديه بيوتاً فيها أنواع التجارة من مختلف الحبوب وكانت قيمة جميع ما قبض منه تسعين ألف دينار[٢]. وبدأت أولىٰ محاولات تعديل موعد جباية الخراج في الأقاليم الشرقية في عهد الخليفة المتوكل الذي تلمس أن موعد الجباية المعمول به لا يتلاءم مطلقاً مع حالة الزرع الذي لم يتم نضجه. حيث كان الاقتراح أن يبدأ موعد أخذ الخراج لسبع عشرة ليلة خلت من شهر حزيران[٣]. غير أن المتوكل قُتل قبل دخول السنة الجديدة وولّي المنتصر فاحتاج إلىٰ المال فطولب به علىٰ الرسم الأول وانتقض ما رسمه المتوكل فلم يعمل به[٤].

وفي عهد الخليفة المعتضد بالله (٢٧٩ ـ ٢٨٩هـ/ ٨٩٢ ـ ٩٠١م) أدخلت تعديلات جديدة علىٰ هيكلية التنظيمات المالية، ذٰلك لأن الخليفة قرر تعديل موعد بدء جباية ضريبة الخراج حيث جعله في الحادي عشر من شهر حزيران من كل سنة[٥].

إن القرار الذي اتخذه الخليفة المعتضد بالله القاضي بتأخير موعد الجباية

= عبد العزيز الدوري، «دراسات في العصور العباسية المتاخرة»، (مطبعة جامعة البصرة. ت بلا)، ص٤٠.

(١) الريس، محمد ضياء الدين، «الخراج والنظم المالية للدول العربية الإسلامية» ص٤٩٠.

(٢) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ١١/ ٥٧.

(٣) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٩/ ٢١٨.

(٤) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٩/ ٢١٩. صالح أحمد العلي، «الخراج في العراق» ص٢٧٦.

(٥) البيروني، «الآثار الباقية من القرون الخالية»، تحقيق ادوارد سخاوه (ليبسك ١٩٧٣)، ص٣١ ـ ٣٦. الصابي، «الوزراء» ص٣٤٩. حمدان الكبيسي، «الخراج أحكامه ومقاديره» ص١٧٣.

لحين نضج الزرع، جنب المزارعين الملزمين بدفع الضريبة الخراج مغبة الالتجاء إلىٰ الصرافين والاقتراض منهم بفائدة معينة يتفق عليها الطرفان مما يحمل المزارعين تبعات مالية مضافة ترهق كواهلهم وتزيد من فاقتهم وعوزهم[١].

وقد رفع الخليفة المعتضد بالله الخراج ثلاث سنوات عن صاحب المزرعة لما علم أن بعض الجنود تناولوا بعض ما في المزرعة وأخذوه[٢].

عندما ولىٰ الخليفة المقتدر (٢٩٥ ـ ٣٢٠هـ/ ٩٠٧ ـ ٩٣٢م) الوزارة علي بن عيسىٰ آل الجراح الذي أعد في سنة (٣٠٦هـ) قائمة بجبايات الدولة ومواردها، وخراجها ومصروفاتها فذكر أن تقدير ارتفاع المملكة بالعين ١٤,٨٢٩,٣٣٤ ديناراً منها السواد ١,٨٤٧,٣٥٣ ديناراً. والأحواز مع ضمان إبراهيم السمعي ١,٨٤٧,٧٥٣ ديناراً وارتفاع الخراج والضياع بالمشرق علىٰ الإحالة والضمان ٢,٥٦٩,٤٣٥ ديناراً[٣].

وبمبادرة من الوزير علي بن عيسىٰ آل الجراح حصل تعديل آخر علىٰ جباية الخراج، حيث أن هٰذا الوزير كان قد ألغىٰ ضريبة التكملة المطبقة في بعض الأقاليم الشرقية حتىٰ عام (٣٠٣هـ/ ٩١٥م)، حيث كان الفلاحون ملزمين بدفع ضريبة الأرض التي هجرها مستثمروها فضلاً عن دفعهم الضريبة المستحقة علىٰ أرضهم فهم والحالة هٰذه تحملوا أعباء إضافية جديدة، فضجوا من ثقلها، وعندئذ تقرر إلغاء جبايتها[٤]. وسن الوزير نفسه ضريبة علىٰ الأشجار المثمرة ليعزز موارد الخزينة[٥]. إن سياسة الدعم التي سار عليها

(١) حمدان الكبيسي، «الخراج أحكامه ومقاديره» ص١٧٥.
(٢) ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد، «الأنباء في تاريخ الخلفاء»، تحقيق قاسم السامرائي (ليدن، ١٩٧٣) ص١٤٢.
(٣) الصابي، «رسوم دار الخلافة»، تحقيق ميخائيل عواد، ط٣، دار الرائد العربي، (بيروت، ١٩٨٦)، ص٢١ ـ ٢٢.
(٤) ن . م، ص٣٩٦.
(٥) الدوري، «دراسات في العصور المتأخرة» ص٢٢١.

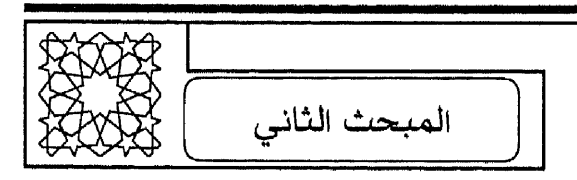
الوزير علي بن عيسىٰ والتي ابتغىٰ من ورائها اعتماد سياسة زراعية تؤدي إلىٰ زيادة الإنتاج، دعماً لمالية الدولة ومصلحة المزارعين وتحقيقاً لمبدأ العدالة قد أثمرت، إذ كتب إلىٰ عامله في الصلح والمبارك بضرورة تتبع حاجة الفلاحين للمساعدات وتقديم الأموال لأصحاب الحاجة كي يستطيعوا شراء البذور ولوازمهم الأخرىٰ[١].

إلا إن هٰذه الإصلاحات لم تستمر، فبعد استقالة الوزير علي بن عيسىٰ بسبب طلب الجند زيادة مرتباتهم، اضطربت الأمور وأصاب الخزينة عجزاً مزمناً وصارت غير قابلة لأي إصلاح بعده، فسليمان بن الحسن وجد في بيع الضياع السلطانية مورده الأول لسد النفقات، ولٰكن هٰذا المورد لم يكن ليسد العجز[٢].

❁ ❁ ❁

(١) الصابي، «الوزراء» ص٣٦٤ ـ ٣٦٥. عواد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص٥٣.

(٢) مسكويه، «تجارب الأمم»، (القاهرة، ١٩٢٠) ١/٢١١. الدوري، «دراسات في العصور العباسية المتأخرة» ص٢٢٩.



حكم ملكية الأراضي العشرية

أُطلق مصطلح (الأراضي العشرية) علىٰ جميع الأراضي التي انضوت تحت لواء دولة الخلافة الإسلامية سلماً، وعلىٰ الرغم من أن خلفية هٰذه الأراضي وأصولها كانت علىٰ عدة أنواع، إلا أنها أخذت تسميتها هٰذه من مقدار الضريبة التي فرضت عليها[١]. وهي عشرة بالمائة من الناتج لذٰلك تختلف مع تعريف أبي يوسف إذ عرَّف الأرض العشرية: (بأنها الأرض التي أسلم أهلها عليها بدون حرب، سواء أكانت من أرض العرب أم أي بلاد أسلم أهلها)[٢]. ولم يذكر في تعريفه هٰذا الأنواع الأخرىٰ والتي تضمنتها الضريبة العشرية، لذا فالتعريف الصحيح للأرض العشرية هو: (كل أرض يدفع مستثمروها إلىٰ خزينة الدولة نسبة عشرة بالمائة من الناتج)[٣].

لقد شكلت الضريبة العشور التي دفعها مستثمروها الأراضي العشرية أحد موارد الدولة العربية الإسلامية المهمة، وكان الغرض الأساس منه، ليس اقتصادياً فحسب، بل اجتماعياً، إذ يتجه نحو التكافل الاجتماعي وقد رفد هٰذا المورد بيت المال سنوياً بمبالغ مالية طائلة وأسهم ولو بشكل غير مباشر في تيسير إدارة الدولة وتحقيق أهدافها[٤].

---

(١) حمدان الكبيسي، «الخراج أحكامه ومقاديره» ص٤٤.
(٢) أبو يوسف، «الخراج» ص٦٢ ـ ٦٣.
(٣) عواد مجيد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص٢٩.
(٤) حمدان الكبيسي، «الخراج أحكامه ومقاديره» ص٤١.

وفي ضوء القراءات المتأنية للروايات التاريخية نجد أن المنهج الاقتصادي الإسلامي أوجب العشور علىٰ إنتاج أنواع محددة من الزرع والثمار التي تنتج في الأراضي التي اصطلح علىٰ تسميتها (بالأراضي العشرية)[١].

◻ أنواع الأراضي العشرية:

هناك فرق بين الأراضي العشرية التي وجبت عليها ضريبة العشر، التي ملكها العرب المسلمون، ودخلت تحت لواء الدولة العربية الإسلامية بدون قتال، وتولت إدارة ثابتة تابعة لديوان الضياع أي ديوان الأملاك أمر جباية العشر من هٰذه الأراضي[٢]، وبين الأراضي الخراجية التي انضوت تحت لواء الدولة عنوةً وحرباً من جهة ثانية، التي أمكن تحديد خراجها تبعاً لمقدار المحصول، بنسبة مئوية تتفاوت بتفاوت خصب الأرض، وطبيعة الإنتاج الزراعي ومقداره وطريقة سقيه، وبعده أو قربه من الأسواق والفرض، متحول في قيمته الأساسية تدعىٰ (المقاسمة)[٣]. أو علىٰ أساس وحدة الاستثمار التي تتغير بتغير المردود، أو ظروف العمل وهٰذا ما يسمىٰ بـ(حساب المساحة) فكانت الوسيلتان تستخدمان سواءً بسواء، ولم تتغلب إحداهما علىٰ الأخرىٰ إلا في حالات نادرة[٤]. **وأنواع الأراضي العشرية هي:**

١ ـ الأراضي التي أسلم أهلها طوعاً: يعرِّفها أبو يوسف بأنها: (كل أرض أسلم أهلها عليها من أرض العرب أو غيرهم، فهي لهم، يؤدون عنها العشر، كما هي حال أرض المدينة وأرض اليمن وغيرها[٥]. وهٰذا يتفق مع

---

(١) حمدان الكبيسي، «ضريبة العشور، مجلة المؤرخ العربي»، العدد ٤٣، السنة السادسة عشرة (بغداد، ١٩٩٠م)، ١٤٥.

(٢) أبو يوسف، «الخراج» ص٦٩.

(٣) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٠، ٧٥. ابن رجب الحنبلي، «الاستخراج» ص١١.

(٤) أبو يوسف، «الخراج» ص٢٥، ٣٥. الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٤٧ ـ ١٤٨.

(٥) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٩.

سياقات النهج الاقتصادي العربي الإسلامي، المستند إلىٰ ما روي عن الرسول ﷺ: «من أسلم علىٰ شيء فهو له»[١].

أما الماوردي فذكر عند تقسيمه ملكية الأراضي: (والقسم الثاني ما أسلم عليه أربابه فهم أحقُّ به فتكون علىٰ مذهب الشافعي رحمه الله أرضاً عشرية ولا يجوز أن يوضع عليه الخراج. وقال أبو حنيفة: الإمام مخيّر بين أن يجعلها خراجاً أو عشراً، فإن جعلها خراجاً لم يجُز أن تنقل إلىٰ العشر، وإن جعلها عشراً جاز أن تنقل إلىٰ الخراج)[٢].

لقد بيَّن الرسول ﷺ الفرق بين من أسلم طائعاً ومن أكره علىٰ الإسلام وذٰلك أنه جعل لأهل الطائف الذين كان إسلامهم طوعاً ما لم يجعله لغيرهم[٣]. ويؤكد يحيىٰ بن آدم علىٰ (من أسلم من بني تغلب فأرضه أرض عشر؛ لأن الذي علىٰ أرضه ليس بخراج، وليس عليهم الجزية، وكل أرض كانت للعرب الذين لا تقبل منهم الجزية ولا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل، فأن أرضهم كانت عشر، وكذٰلك صنع رسول الله ﷺ بكل أرض عليها من أرض العرب، فأنه لم يضع عليها الخراج ولٰكنها صارت أرض عشر)[٤].

وتشير النصوص بكثرة إلىٰ وجود هٰذا النوع من الأراضي خلال العصر العباسي الذي نحن بصدد التصدي لدراسة التنظيمات المالية.

٢ ـ القطائع: وهي الأرض التي منحها رسول الله ﷺ أو الخليفة لبعض المواطنين المنتفعين والتي سميت بالقطائع وهي غير الإقطاع إذ هي محدودة المساحة، تقطعها الدولة أو أحد المسؤولين فيها من أملاكها دون تحديد، وبدون بدل، وفي الأغلب يتم المنح إلىٰ رجل مسلم يمارس فيها عملياً جميع امتيازات المالك لٰكنه في الوقت نفسه يتحمل أيضاً جميع أعباء المالك

---

(١) إسناده ضعيف ويحسّن إذا توبع.
(٢) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٤٧.
(٣) قدامة بن جعفر، «الخراج وصنعة الكتابة» ص٢١٩.
(٤) يحيىٰ بن آدم، «الخراج» ص٢٦.

المسلم، ومنها أداء عشر إنتاجه[١] وعليه أن يستثمرها وإلا نزعت منه رقبة الأرض ومنحت لمنتفع آخر قادر علىٰ استثمارها ويرىٰ أبو يوسف أن هٰذا النوع من الأراضي كانت تعامل علىٰ عشر إنتاجها فيما إذا سقيت سيحاً، في حين كان ما يؤخذ نصف العشر علىٰ ما سقي منها بالدلو والغرب (القرب) والسانية[٢] لمؤونة الدلو والغرب والسانية[٣].

وفي حالة إقطاع الخليفة من أراضي الخراج، وجب عليها الخراج ما لم يصيّرها الإمام أرضاً عشرية. إذ أنَّ من حق الخليفة أن يصيّر عليها عشراً، أو عشراً ونصفاً، أو عشرَين[٤] ويرىٰ جمهور الفقهاء أن مما يجب فيه العشر علىٰ ما يبقىٰ في أيدي المزارعين من إنتاج وليس علىٰ الخضر التي لا بقاء لها، ولا علىٰ الأعلاف، ولا علىٰ الحطب عشر[٥]. وأما ما يبقىٰ في أيدي الناس فيكال بالقفيز[٦]، ويوزن بالأرطال، مثل: الحنطة والشعير والذرة والرز والتمر والسمسم والعنب واللوز والبندق والجوز والفستق والزعفران والزيتون والكمون والبصل والثوم وما أشبه ذٰلك، فإذا بلغ الإنتاج النصاب وهو خمسة أو ست، أو كثر ففيه العشر، إذا كان يسقىٰ سيحاً، أو سقته السماء. أما إذا سقي بغرب، أو دالية، أو سانية، ففيه نصف العشر وإذا نقص عن خمسة أوسق لم يكن فيه شيء[٧].

٣ ـ الأراضي الموات: وهي الأراضي غير المستثمرة التي يأذن المسؤولون بالدولة إلىٰ أحد أفراد المجتمع بإحيائها[٨]. وكانت الدولة قد

---

(١) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٩ ـ ٦٠. ابن رجب الحنبلي، «الاستخراج» ص٧.

(٢) السانية: الناعور أو الناقة التي يسقىٰ عليها من البئر «المنجد» ص٣٥٩، أو هي الحيوان يرفع بواسطته الماء من البئر أو النهر. مسلم، «الجامع الصحيح»، دار الطباعة المعاصرة، (مصر، ت بلا) ٣/ ٦٧.

(٣) أبو يوسف، «الخراج» ص٥١.

(٤) ن. م، ص٦٠.

(٥) ابن آدم، «الخراج» ص١٤٦.

(٦) القفيز: مكيال يستعمل في العراق. (ينظر هنتس، «المكاييل والأوزان الإسلامية» ص٦٦).

(٧) أبو يوسف، «الخراج» ص٥١ ـ ٥٢. ابن آدم، «الخراج» ص١١٦.

(٨) ابن آدم، «الخراج» ص٦٣. أبو عبيد، «الأموال» ص٢٩٨ ـ ٢٩٩.

شجعت مواطنيها علىٰ إحياء الأراضي الموات، وحثتهم علىٰ استثمارها علىٰ شرط أن يكون الإحياء في أرض لم يكن فيها أثر بناء ولا زرع، ولم تكن فيئاً لأهل قرية، ولا موضع مقبرة، ولا موضع محتطبهم ولا مرعىٰ دوابهم وأغنامهم وليست بملك لأحد، ولا في يد أحد[1]. وإنما يؤخذ (العشر) من هٰذا النوع من الأراضي؛ لأن الشخص الذي منحت له هٰذه الأرض ملزم بتسويتها وإصلاحها وتهيئتها للاستزراع، وشق السواقي والأنهار، وبناء القناطر وفي هٰذه مؤونة عظيمة.[2] ويرىٰ جمهور الفقهاء أنه من أحيا أرضاً من أرض الموات وجب عليه دفع عشر إنتاجه، إن سقىٰ زرعه بالمطر أو سُقي غيلاً (سيحاً) ولا يجوز أن يضرب عليه الخراج[3] وقد جعل النبي ﷺ علىٰ أرض اليمن العشر في السيح والمطر ونصف العشر في الدالية، لمؤونة الدالية والسانية[4].

٤ ـ الصوافي: وهي الأراضي التي استصْفِيتْ من ممتلكات الساسانيين في العراق والمشرق، وممتلكات البيزنطيين في بلاد الشام ومصر وشمال إفريقية والتي أصفىٰ بها الخليفة نفوس بعض المقاتلين فمنحهم إياها، وعندئذ وجب عليهم أداء عشر إنتاجها[5].

٥ ـ الأراضي، التي حررت أو فتحت عنوة وحرباً، مما كانت في أيدي أهل الشرك وقسمتها الدولة بين الجند المقاتلين الذين أسهموا في هٰذا التحرير أو الفتح، وأخذت الدولة خمسها منها، فإن الجزء الذي قسم بين المقاتلين يصبح ضمن أراضي العشر، وأن مستثمريها هٰؤلاء يؤدون عنها عشر إنتاجها

---

(١) أبو يوسف، «الخراج» ص٦٣. ابن آدم، «الخراج» ص٨. أبو عبيد، «الأموال» ص٢٩٩.

(٢) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٩. ابن رجب الحنبلي، «الاستخراج» ص٦٠.

(٣) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٩. مسلم، «الجامع الصحيح» ٣/ ٦٧.

(٤) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٩.

(٥) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٧. ابن رجب الحنبلي، «الاستخراج» ص١٣ ـ ١٤. حمدان الكبيسي، «الخراج أحكامه ومقاديره» ص٤٩.

إذا بلغ النصاب، أما الجزء الذي هو ضمن الخمس الذي أخذته الدولة، فإن كان جزء منه مواتاً غير مستثمر، ومنحه الخليفة لأحد المسلمين فقام بإحيائه واستثماره فيجب عليه العشر، علىٰ شرط أن سقيه من ماء بئر حفرها فيه، أو عين استخرجها منه، أو قناة استنبطها له، أما في حالة سقيه من مياه أرض الخراج، فيجب عليه دفع الخراج لا العشر[١].

٦ ـ ولاعتبارات سياسية، عُدت الأراضي المحيطة بمكة المكرمة عشرية، علىٰ الرغم من أن المسلمين دخلوها عنوة، غير أن الرسول ﷺ رأىٰ ألا يغنم أموال قريش وممتلكاتهم[٢]. وكان الرسول ﷺ قد ظهر علىٰ غير دار من مشركي العرب، مثل: البحرين، واليمامة وغيرهما، وترك أرضهم في أيديهم يدفعون عنها العشر[٣].

٧ ـ أرض الخراج إذا أسلم مستثمرها أو اشتراها المسلم، ففي هٰذه الحالة يجتمع فيها العشر والخراج معاً، ولا يمنع أحدهما وجوب الآخر ويذكر ابن آدم القرشي (في المسلم يشتري أرض الخراج، كرهه وقال: إن فعل فعليه أن يؤدي عن الأرض ما كان يؤدي عنها، وعليه العشر أو نصف العشر في ثمرته وحرثه، الخراج علىٰ الأرض، والعشر أو نصف العشر زكاة مفروضة علىٰ المسلمين)[٤].

ونجمل المقارنة بين أراضي الخراج والأراضي العشرية بالنقاط الآتية:

١ ـ إن الأرض الخراجية ليست ملك المسلم، وإنما هي فيء للمسلمين لا ملك موروث، بينما الأراضي العشرية تكون ملكاً وتورث وتباع.

---

(١) أبو يوسف، «الخراج» ص٦٥ ـ ٦٧. حمدان الكبيسي، «الخراج، أحكامه ومقاديره» ص٤٩.

(٢) أبو يوسف، «الخراج» ص٦٨. قدامة، «الخراج» ص٦. ابن رجب الحنبلي، «الاستخراج» ص٣٠.

(٣) أبو يوسف، «الخراج» ص٦٨. حمدان الكبيسي، «ضريبة العشور»، مجلة المؤرخ العربي، ص١٤٥.

(٤) ابن آدم، «الخراج» ص٢٤. أبو عبيد، «الأموال» ص٢٥٩ ـ ٢٦٠.

٢ ـ إن العشر يفرض علىٰ إنتاج الأرض، بينما الخراج يجب علىٰ رقبة الأرض نفسها سواء زرعها مستثمرها أم أهملها، وبخاصة عندما يكون الخراج، خراج المساحة كما فعل الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه[١].

٣ ـ ويرىٰ جمهور الفقهاء أن يلزم الذي استأجر أرضاً خراجها فزرعها، يدفع العشر عن الإنتاج، إن بلغ النصاب في حين يلزم صاحب الأرض الأصلي أن يدفع خراجها؛ لأن العشر حق الإنتاج الزراعي الذي تخرجه الأرض[٢].

٤ ـ وأما إذا استأجر الذمي أرضاً عشرية فزرعها، فليس علىٰ الذمي عشراً ولا خراج وليس علىٰ المسلم شيء في زرع لا يملكه. وإذا اشترىٰ الذمي أرضاً عشرية فيلزم أن يدفع العشر المضاعف، وإن أسلم فعليه دفع العشر فقط[٣].

٥ ـ أما إذا زرع ذمي أرضاً عشرية، رقبتها لرجل مسلم علىٰ أن يكون للأول نصيب معين من الإنتاج الزراعي، فعلىٰ المسلم عشر فيما يصيبه من الإنتاج إن بلغ النصاب وليس علىٰ الذمي شيء[٤].

٦ ـ يرىٰ أبو يوسف أن (كل أرض من أرض العشر اشتراها نصراني تغلبي، فإن العشر يضاعف عليه، كما يضاعف عليهم في أموالهم التي يختلفون بها في التجارة[٥]. والرجل والمرأة من بني تغلب سواء لأن هٰذه الضريبة ليست علىٰ رؤوسهم، وإنما هي علىٰ أرضهم[٦]. في حين يرىٰ أبو حنيفة ضرورة وضع الخراج علىٰ الأرض العشرية إن اشتراها رجل من أهل الذمة سوىٰ نصارىٰ بني تغلب وإذا رجعت رقبتها إلىٰ مسلم بشراء، أو أسلم النصراني الذي يمتلكها، تعود إليها ضريبة العشر وليس غير ذٰلك[٧].

---

(١) أبو يوسف، «الخراج» ص٣٦.
(٢) ابن آدم، «الخراج» ص٣٠، ص١٦٥.
(٣) ابن آدم، «الخراج» ص٣٠.
(٤) ابن آدم، «الخراج» ص٣٠.
(٥) أبو يوسف، «الخراج» ص١٢١.
(٦) ابن آدم، «الخراج» ص٦٧.
(٧) أبو يوسف، «الخراج» ص١٢١. ابن آدم، «الخراج» ص٦٦.

▫ الأصنافُ التي يدفع عنها العشر:

يؤخذ العشر علىٰ إنتاج الحنطة والشعير، والتمر، والزيت، استناداً إلىٰ كتاب النبي ﷺ لمعاذ بن جبل حين أرسل إلىٰ اليمن لجباية العشور من إنتاج الأرض العشرية هناك[١]. وقال أبو يوسف: ولست أرىٰ العشر إلا علىٰ ما يبقىٰ في أيدي الناس، ليس علىٰ الخضر التي لا بقاء لها، ولا علىٰ الأعلاف، ولا علىٰ الحطب عشر، والذي لا يبقىٰ في أيدي الناس هو مثل: البطيخ والقثاء والخيار والقرع والباذنجان والجزر والبقول والرياحين وأشباه هٰذا، فليس في هٰذا عشر؛ وأما ما يبقىٰ في أيدي الناس مما يكال بالقفيز[٢]، ويوزن بالأرطال[٣]، فهو مثل: الحنطة والشعير والذرة والرز والحبوب والسمسم واللوز والبندق والجوز والفستق والزعفران والزيتون والبصل والثوم وما أشبه ذٰلك[٤]. ولا تحسب منه أجرة العمال ولا نفقة البقر إذا كان يسقىٰ سيحاً أو تسقيه السماء، وأن كان يسقىٰ بغرب، أو داليه أو سانية ففيه نصف العشر[٥].

ويرىٰ أبو يوسف: أنه لا يحق للإمام أن يزيد العشر أو ينقص منه وبخاصة الذي سبق أن فرض علىٰ أرض الحجاز، مكة، المدينة، وأرض اليمن وبقية أرض شبه جزيرة العرب التي عليها جزيرة الرسول ﷺ في حياته لأنه شيء قد جرىٰ عليه أمر رسول الله ﷺ وحكمُه فلا يسع الإمام، ولا يحل له أن يحوله إلىٰ غير ذٰلك[٦].

---

(١) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٤. ابن آدم، «الخراج» ص١١٥. أبو عبيد، «الأموال» ص٤٧١.

(٢) القفيز: مكيال مستعمل في العراق وهو يساوي ٨ مكاكيل، وكل مكول=٣ كليجات، وكل كليجة = ٦٠٠ درهم من القمح =٢٧٠٠ كغم.

(٣) الرطل: اثنتا عشرة أوقية (المقريزي، «النقود الإسلامية» ص١٩٤) ويساوي ١٣٠درهم = ٤٠٦,٢٥ درهم .هنتز، ص٣٠).

(٤) أبو يوسف، «الخراج» ص٥١ ـ ٥٢.

(٥) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٢. أبو عبيد، «الأموال» ص٤٧٨ ـ ٤٧٩.

(٦) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٨.

□ نظامُ العشر من الناحية السياسية:

إن نظام العشر كان من بين العوامل المهمة التي ساعدت علىٰ دخول بعض الذميين إلىٰ الإسلام، وهنا تكمن فطنة أبي يوسف ورؤيته الاقتصادية والسياسية، إذ برزت مشكلة تتمثل في عرض طبيعة السياسة الاقتصادية، إذ أن إسلام الذميين وتحويل الخراج عنهم إلىٰ العشر أدىٰ إلىٰ حرمان مستمر ونقص في الموارد لبيت مال المسلمين.

فبعد قراءة متأنية ومراجعة دقيقة للحوارات والمناقشات توصل أبو يوسف إلىٰ مقترحات للخليفة هارون الرشيد بأن يقسِّم الأراضي ويصنف المزروعات إلىٰ أصناف تسوغ وجود الريع التفاضلي أولاً، وتجري معاملتها علىٰ أساس نسبة مشاعة من المحصول (لينقل بذٰلك مقولة ـ الخراج ـ من كونها «مقولة توزيعية» إلىٰ كونها «مقولة إنتاجية توزيعية». وبهٰذا تكتسب هٰذه الأفكار أهمية تاريخية استثنائية في مجال نظرية الريع، والتي شكلت أساساً فنياً في صياغات المتأخرين عن الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي)[1].

وقد اقترح أبو يوسف مقترحاً آخر حول الأراضي العشرية فيما لو اشترىٰ رجل من أهل الذمة أرضاً من أرض العشر فنرىٰ أن أبا حنيفة قال: أضع عليها الخراج لا أحولها عن ذٰلك. أما مقترح أبي يوسف فهو أن يضاعف العشر فهو يقول: (إن يوضع عليها العشر مضاعفاً فهو خراجها، فإذا رجعت إلىٰ مسلم بشراء أو أسلم النصراني أعدتها إلىٰ العشر الذي كان عليها في الأصل)[2].

يتضح لنا أن وراء مقترحات أبي يوسف عدة أبعاد منها:

١ ـ إن ملكية الخراج تكون للأمة فلا يستطيع مالكها أن يورثها وأن يتصرف بها إذ حق الانتفاع بها، أما حيازتها فهي للأمة، أما الأراضي العشرية فله حق الحيازة والانتفاع بها حتىٰ يضمن للذي حقه في الأرض وهٰذه نظرة إنسانية.

---

(١) جاسم محمد شهاب البجاري، «دراسات في الفكر الاقتصادي» ص٣٠.

(٢) أبو يوسف، «الخراج» ص١٢١.

٢ ـ تشجيع الذمي للاتجاه نحو الإسلام.

٣ ـ للتخلص من الإجراءات المعقدة في المعاملات إذ بتحويل ملكية الأراضي إلىٰ الأمة ومن ثم تحويلها إلىٰ الأفراد.

٤ ـ لقد اعتمد أبو يوسف علىٰ وصية الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمبعوثه زياد بن حدير فذكر أبو يوسف (قال: وحدثنا إسماعيل بن إبراهيم المهاجر قال: سمعت أبي يذكر، قال: سمعت زياد بن حدير قال: إن أول من بعث عمر بن الخطاب علىٰ العشور إلىٰ هنا أنا، قال: فأمرني أن لا أفتش أحداً وما مر علىٰ شيء أخذت منه حساب أربعين، درهماً من المسلمين وأخذت من أهل الذمة من عشرين، واحداً وممن لا ذمة له العشر فأوصاني أن أغلظ علىٰ نصارىٰ بني تغلب، قال: إنهم قوم من العرب فلعلهم يسلمون. قال: وكان عمر قد اشترط علىٰ نصارىٰ بني تغلب أن لا ينصِّروا أولادهم)[1].

وكما عرفنا أن العشر يكون علىٰ الزرع دون المساحة، ويقترن العشر عادة بمقدار الإنتاج الزراعي وحالة السقي، وقد تطرقنا للزرع والإنتاج الزراعي. أما السقي فقد أورد قدامة بن جعفر بشكل تفصيلي مقادير السقي إذ قال: إن العشر إنما يجب من جميع أقسام الأرضين التي أعددناها فيما لم يتكلف في سقيه كلفة، ونصف العشر فيما يحتاج إلىٰ الكلف ولما لم يكلف في سقيه كلفة أسماء يحتاج إلىٰ ذكرها في هٰذا الموضع، وهو السيح، والفتح[2] والغيل[3] والكظائم[4] وهي نحو القنىٰ. ويقال: بلغة أهل الأحواز وما يعرفونه هناك القاويات، وما كان سقيه من السماء فهو العذي[5].

---

(١) أبو يوسف، «الخراج» ص١٢١.
(٢) الفتح: النوع الذي تشف أنهاره في الأرض.
(٣) الغيل: الماء الجاري علىٰ وجه الأرض وكل واد فيه عيون تسيل.
(٤) الكظائم: جمع كاظمة وهي قناة للماء في باطن الأرض، أو كظيمة وهما: بئران متقاربتان بينهما مجرىٰ.
(٥) قدامة بن جعفر، «الخراج وصنعة الكتابة» ص٢١٩.

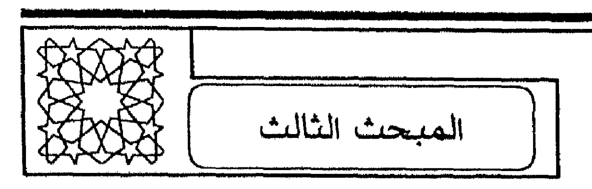
◻ كيفية جباية العشور:

لقد تولت الدولة عن طريق موظفيها، أمر استيفاء العشور وبخاصة في القرنين الأول والثاني الهجريين، منطلقة من رواية عبد الله بن عباس عن معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتُوا حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام:٤٤][1]. وأحياناً كانت الدولة تؤثر أن تلجأ إلىٰ أناس ضامنين، ولا سيما في عصورها المتأخرة، وفي الأعم الأغلب يكون هـٰؤلاء الضامنون ميسورين ويتكفلون بجمع أموال الجباية ـ ويضمنها العشور مستبقين لأنفسهم بعض الربح فيؤدي هـٰؤلاء للدولة مسبقاً المبلغ المتفق عليه، وهو أدنىٰ من دخل ضريبة العشور علىٰ منطقة ما من أقاليم الدولة وعادة يعقد الضمان مدة سنتين أو ثلاث[2].

❁ ❁ ❁

(١) ينظر أبو يوسف، «الخراج» ص٥٦. ابن آدم، «الخراج» ص١٢٤ ـ ١٢٥.

(٢) حمدان عبد المجيد الكبيسي، «ضريبة العشور»، مجلة المؤرخ العربي، ص١٥٠.



المبحث الثالث

حكم ملكية الأراضي الموات

عرفت الأرض الموات بأنها: (ما لا ينتفع به من الأراضي لانقطاع الماء عنه أو لغلبته عليه، أو كونها حجراً أو سبخة، ونحو ذٰلك مما يمنع الزراعة سميت ذٰلك لعدم الانتفاع بها)(١). ويشترط لكي تعتبر الأرض مواتاً ألا يكون منتفعاً بها. لذٰلك يشترط الفقهاء أن تكون بعيدة عن العمران بالقدر الذي يجعل من الصعب اعتبارها مرفقاً من مرافقها.

وعرفها بعض الفقهاء بأنها الأرض البعيدة عن العمران والتي لا يتوفر لها الماء إذ يقول أبو حنيفة: (الموات ما بَعُد العامر ولم يبلغه الماء)(٢). وعرفها أبو يوسف: (فإذا لم يكن في هٰذه الأرضين أثر بناء ولا زرع ولم تكن فيئاً لأهل القرية ولا مسرحاً ولا موضوع محتطبهم ولا موضوع مرعىٰ دوابهم وأغنامهم، وليست بملك لأحد ولا في يدِ أحد؛ فهي موات فمن أحياها أو أحيا منها شيئاً فهي له. ولك أن تقطع ذٰلك مَن أحببت ورأيت وتؤاجره وتعمل فيه، بما ترىٰ أنه صلاح. وكل من أحيا أرضاً مواتاً فهي له)(٣).

ولقد شجعت الدولة الإسلامية مواطنيها علىٰ استصلاح الأراضي الموات (البور) ويعود وجود هٰذا النوع من الأراضي إلىٰ عهد الرسول ﷺ إذ روي

---

(١) الرملي، الشيخ شمس الدين، محمد بن شهاب الدين أحمد، «نهاية المحتاج إلىٰ شرح المنهاج في الفقه علىٰ مذهب الإمام الشافعي» ج٣، مكتبة مصطفىٰ البابي الحلبي، (القاهرة، ١٩٦٧) ص٦٦ ـ ٦٧.

(٢) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٧٧.

(٣) أبو يوسف، «الخراج» ص٦٤.

عنه ﷺ قوله: «**عادي الأرض لله ولرسوله ثم لكم من بعد فمن أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجزٍ حقٌ بعد ثلاث سنين**»[١].

وقال رسول الله ﷺ: «**من أحيا أرضاً ميتة فله رقبتها وليس لعرق ظالم حق**»[٢]. وتفسير العرق الظالم هو أن يجيء الرجل إلىٰ أرض قد أحياها رجل قبله فيغرس منها غرساً غصباً أو يخدع أو يحدث فيها شيئاً ليستوجب له الأرض.

وحديث آخر لرسول الله ﷺ: «**وعادي[٣] الأرض لله ولرسوله ثم لكم من بعد فمن أحيا شيئاً من موتان فله رقبتها**»[٤].

لقد أقطع الرسول ﷺ عدداً من الصحابة من المدينة المنورة وفي مناطق أخرىٰ من الجزيرة العربية. وسار الخلفاء الراشدون علىٰ نهج الرسول ﷺ في منح هٰذا النوع من القطائع ويروىٰ عن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: (**من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين ولم يعمرها، فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها**)[٥].

واستمرت عملية قطع أرض الموات خلال العصر الأموي، فتشير النصوص إلىٰ أن معاوية بن أبي سفيان كان يقطع الأرض دون تمييز بين شخص وآخر.

وقد عقد البلاذري فصلاً طويلاً عن الأنهار التي حفرها المسلمون في منطقة البصرة كما قاموا بأعمال إروائية في المناطق الأخرىٰ فيقول البلاذري: (فلما ولّي

---

(١) أبو يوسف، «الخراج» ص٦٥.

(٢) ابن آدم، «الخراج» ص٨٠، (مرسل).

(٣) العادي: معناه الشيء القديم، نسبة إلىٰ عاد «لسان العرب». عاد اسم الرجل من العرب الأولىٰ وبه سميت قبيلة قوم هود ويقال للملك القديم عادي كانت نسبة إليه لتقدمه، وبئر عادية كذلك وعادي الأرض ما تقادم ملكه. (الفيومي أحمد بن محمد بن علي المقري، «المصباح المنير»، مطبعة بولاق، (القاهرة، ١٣٢٥هـ ص١٣٠).

(٤) ابن آدم، «الخراج» ص٨٢، (في الحديث ضعف).

(٥) أبو عبيد، «الأموال» ص٢٨٩، (مرسل).

معاوية بن أبي سفيان ولّىٰ عبد الله بن دراج مولاه خراج العراق، واستخرج له من الأرضين بالبطائح ما بلغت غلته خمسة آلاف درهم، وذٰلك أنه قطع القصب وغلب الماء بالمسنيات. ثم كان حسان النبطي ـ مولىٰ بني ضبة وصاحب حوض حسان بالبصرة، والذي تنسب إليه منارة حسان بالبطائح ـ فاستخرج للحجاج أيام الوليد، ولهشام بن عبد الملك أرضين من أراضي البطيحة.

وكان بكسكر نهر يقال له الجنب وكان طريق البريد إلىٰ ميسان ودستميسان والأهواز في شقه القبلي. فلما تبطحت البطائح سمي ما استأجم من شق طريق البريد آجام البريد. وسمي الشق الآخر بالنبطية أغمار بتىٰ وتفسيره بالعربيّة الآجام الكبرىٰ ويقال ربما ظهرت آبار النهر فيما يستخرج من البطائح في هٰذا الوقت وسبب السيبين ولم يكن لهما ذكر في أيام الفرس ولا كانا محرزين علىٰ عهدهم لٰكن بثوقاً انبثقت أيام الحجاج وكبرت وعظمت وكتب الحجاج إلىٰ الوليد بخبرها وأنه قُدِّر للنفقة علىٰ سدها ثلاثة آلاف ألف درهم فاستكثرها الوليد فقال له مسلمة بن عبد الملك: أنا أنفق علىٰ سدها من مالي علىٰ أن تعطيني خراج الأرضين المنخفضة التي يبقىٰ فيها الماء بعد إنفاق المال علىٰ أيدي ثقاتك، فأجابه إلىٰ ذٰلك فحصلت له أرضون وطساسيج كثيرة فحفر النهرين المسميين بالسيبين وتألف الأكرّة والمزارعين وعمّر تلك الأرضين وألجأ الناس أيضاً كثيراً من أرضيهم المجاورة لها طلباً للتعزز به فلما قامت الدولة العباسية وقبضت أموال بني أمية أقطع جميع السيبين داود بن علي بن عبد الله بن العباس وابتيع ذٰلك من ورثته فيما بعد فصار في عداد الضياع السلطانية)[١].

واستمر إحياء الأراضي بعد مجيء العباسيين فقد أمر المهدي بشق نهر الصلة وأحيا ما عليه من الأرضين وجعلت غلته لصلات أهل الحرمين والنفقة هناك[٢]. وقد أمرت زبيدة زوجة الرشيد بشق نهر الميمون[٣]. ويبدو أن ما تم من إحياء الأنهار والأراضي كان أقل مما تعرض إلىٰ الخراب، وأن بقاء أرض

---

(١) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٢٩٠. صالح أحمد العلي، «الخراج» ص٧١.

(٢) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٢٩٠. صالح أحمد العلي، «الخراج» ص٧١.

(٣) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٢٩٠.

بهٰذا الشكل في الاقتصاد الإسلامي يعد تعطيلاً غير مبرر لطاقة إنتاجية لعنصر إنتاج مهم، لذٰلك حرص الإسلام علىٰ الدعوة إلىٰ الاستثمار مثل هٰذا النوع من الأرض. وصار استثمار بذٰلك شرطاً لحيازة الأرض الميتة[١].

إن تحويل الأرض من وضع العاطلة إلىٰ وضع العمالة في عملية الاستثمار الزراعي (إحياء الأراضي الموات) عملية منوط بالمستخلف، فهو المسؤول عن مزج عناصر الإنتاج في هٰذه العملية ضمن آلية معينة تحددها ضوابط الاستخلاف.

إن توظيف عنصر إنتاج معطل سيؤدي إلىٰ توظيف عناصر إنتاج أخرىٰ (عمل، رأس مال) مما سيؤدي إلىٰ رفع مستوىٰ التوظيف والعمالة، إذ أن إحياء الأراضي الذي قام به المسلمون، كان يتطلب أيادي عاملة للزراعة في الأراضي الجديدة. ولا بد أن بعض الفلاحين انتقلوا إليها من الأراضي التي كانت قد دمرت بسبب البثوق أو البطائح وتدمير الترع، وأن بعضهم انتقل من الأراضي الخراجية المزروعة إلىٰ الأراضي الجديدة.

ورفع مستوىٰ التوظيف والعمالة، يعني رفع مستوىٰ الإنتاج، واتساع رقعته ومن ثم زيادة موارد بيت مال المسلمين. والعمل علىٰ استثمار الأرض وزرعها وإلا سقط حقُّ الحيازة والانتفاع إذ ليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين، وبالمقابل كانت الدولة تقدم كل التسهيلات والدعم المالي. إذ كانت توفر للفلاحين البذور ومتطلبات الحراثة والسقي واستصلاح البطائح وتنظيم السدود والري إذ كان الخلفاء وولاتهم يتولون في الوقت نفسه إحياء أراضي أخرىٰ في مختلف أقاليم الدولة العربية الإسلامية، وأولت الدولة أيضاً عناية كبيرة بالحاصلات الزراعية والمحافظة عليها من التلف فأنشأت مخازن خاصة لحفظ الحبوب والأطعمة.

---

(١) تقي عبد سالم، صلاح نعمان العاني، «ملكية الأرض في الإسلام» مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد/ ٣، المجلد/ ٩، (بغداد، تموز ١٩٨١م)، ص١٩٧.

لقد أسهمت الأموال التي انهالت علىٰ أفراد الأسرة العباسية من صلات الخلفاء لهم واستثماراتهم الاقتصادية وأملاكهم التجارية[١] في النهوض بمشاريع استصلاح الأراضي الموات عن طريق شق الأنهار والقنوات وغير ذٰلك مما أدىٰ إلىٰ أن يكون أفراد الأسرة العباسية في مقدمة الملاكّين الكبار في المجتمع الإسلامي. فكان للخليفة المأمون في طبرستان وحدها (٣٠٠ قرية)[٢]. وقد تكون هٰذه من المبالغات!

لقد استمرت عملية إحياء الأرض الموات أيام الدولة العباسية وأولتْها عنايتها، ويبدو ذٰلك من كثرة الأنهار التي تحمل أسماء أفرادها والتي حفروها لاستصلاح الأراضي وريّها التي أقطعهم إياها الخلفاءُ العباسيون فيرد ذكر لنهر الأمير بالبصرة (حفره المنصور ثم وهبه لابنه جعفر فكان يقال له نهر أمير المؤمنين ثم نهر الأمير)[٣]. ونهر المهدي الذي يسمىٰ نهر الخالص، ونهر الصلة الذي أمر بحفره المهدي فحفر وأجبىٰ ما عليه من الأراضي وجعلت غلته لصلات أهل الحرمين ونفقتهم[٣]، وينسب نهر الميمون إلىٰ أم جعفر زبيدة وهو (نهر من أعمال واسط قصبته الرصافة وكان أول من حفره الميمون وكيلاً لأم جعفر زبيدة بنت جعفر بن المنصور يقال له سعيد بن زيد وكانت فوهته في قرية الميمون)[٤].

ويبدو أن حفر الآبار لاستصلاح الأراضي امتد إلىٰ موالي الخلفاء والقادة العسكريين، فيرد ذكر لنهر أبي الخصيب (بالبصرة كان مولىً لأبي جعفر أقطعه إياه راسم أبي الخصيب مرزوق)[٥].

ويتطلب إحياء الأراضي الموات حفر العيون للأرض المقطعة، فبعد إحياء عيسىٰ بن علي أراضي واسعة في منطقة السواد تمتد بين العذيب

---

(١) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٢٦٣.
(٢) عبد الوهاب خضر الياس، «الإقطاع في العصر العباسي»، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل، ١٩٩١م)، ص٤٨.
(٣) ياقوت الحموي، «معجم البلدان» ٥/ ٣١٧ ـ ٣١٨.
(٤) ياقوت الحموي، «معجم البلدان» ٥/ ٣١٧ ـ ٣١٨.
(٥) ن. م، ٥/ ٣١٥.

(القادسية) وهيت، وعمّر ما عليها من الأرضين، وغرس النخل وحفر فيها العيون وكانت تدعىٰ العرق[١].

أما فيما يتعلق بالأراضي السبخة، فالمعروف أن الأملاح كانت تقوم بإفساد المزارع وتحويل الأراضي السباخ، لذٰلك اهتمت الدولة بمعالجتها وذٰلك بمنح هـٰذه الأراضي إلىٰ الناس علىٰ هيئة إقطاعات لغرض استصلاحها وإزالة ملوحتها عن طريق كسح السباخ (أي قشط الطبقة الملحية من علىٰ وجه الأرض) وجمع الأملاح[٢].

لقد أقبل المسلمون علىٰ استصلاح وإلحاق الأراضي السبخة، وظهرت ملكيات واسعة في البصرة نتيجة استصلاح وإلحاق الأراضي السبخة بأراضيهم المعمرة مما دفع الخليفة أبا جعفر المنصور إلىٰ حفر نهر يدعىٰ الحاجر، فكان الحاجر محفوراً من نهر الأساورة بالبصرة إلىٰ دير حائل، ويكون نهر الحاجر آخر حقوق المقطعين في أراضيهم المستصلحة[٣].

وكانت الأراضي السبخة في البصرة تباع للناس أيام الخليفة هارون الرشيد فيروىٰ أن الرشيد طلب نفراً من أهل البصرة ليشهدهم في أمر السباخ، فلما قدم هـٰؤلاء النفر إلىٰ بغداد (دخلوا علىٰ الخليفة وعنده يحيىٰ بن خالد وأبو يوسف فقال له أبو يوسف: تشهدهم يا أمير المؤمنين علىٰ توكيلك الفيض بن أبي صالح؟ قال: نعم، اشهدوا أني قد وكلته في بيع السباخ بالبصرة. فقالوا: نشهد أنك وكلت الفيض بن أبي صالح الكاتب في سباخك بالبصرة يبيع ويقرض وما صنع من شيء فهو جائز، فقال: ما أشدكم يا أهل

---

(١) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٢٩٧. والعرق في اللغة يعني: الأرض التي أحياها قوم بعد أن كانت بوار (عبد الوهاب خضر الياس، «الإقطاع في العصر العباسي»، رسالة دكتوراه غير منشورة ص٩٥).

(٢) صالح أحمد العلي، وآخرون، «تاريخ الحضارة العربية الإسلامية«، مطبعة أسعد (بغداد، ١٩٧٤م)، ص١٥٩.

(٣) وكيع، محمد بن خلف بن حيان، «أخبار القضاة»، دار عالم الكتاب، (بيروت، ت بلا) ٢/ ١٤٤.

البصرة اكتب لهم يا أبا يوسف كتاباً بتوكيلي كما يريدون)[١].

يبدو أن عملية استصلاح الأراضي السبخة ازدادت اتساعاً بعد خلافة الرشيد، وكان المقطعون يستخدمون العبيد بكثرة لإنجاز هٰذه العملية[٢].

ويدخل في عداد الأراضي الموات، الأرض التي استغلت زراعياً في السابق ثم خربت لظروف معينة. ومن الطريف يُروىٰ أن الخليفة أبا جعفر المنصور، لما عزم علىٰ إقطاع ابنه صالح المسكين أخبره أبو أيوب المورياني، أنه أصاب لذٰلك الابن ضيعة قد دثرت رسومها وإنها تحتاج إلىٰ نفقة لإحيائها، فظن المنصور أنه مخلص فيما يقول، فأقطع ابنه الضيعة، وأمر بالمال لإصلاحها[٣].

ولقد اتبع الخلفاء هٰذه السياسة لغرض تشجيع زراعة الأراضي المهجورة أو المهملة التي اتسعت في القرن الثالث للهجرة نتيجة الثورات والاضطرابات الداخلية[٤].

❁ ❁ ❁

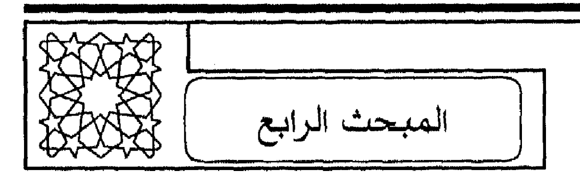
---

(١) وكيع، «أخبار القضاة» ٢/ ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٢) ن. م، ص٥٧ ـ ٦٠.

(٣) الجهشياري، «الوزراء» ص١١٧ ـ ١١٨.

(٤) عبد الوهاب خضر الياس، «الإقطاع في العصر العباسي»، رسالة دكتوراه غير منشورة ص٩٩.



المبحث الرابع

حكم ملكية أرض الصوافي

هي الأراضي التي تعود ملكيتها للأمة أو بيت مال المسلمين، وبالتالي فإن هٰذه الأراضي تحت يد الخليفة بصفته إماماً للمسلمين[١]. وتدعىٰ (صواف الإمام)[٢]. وقد تكونت في بداية الأمر من (كل أرض كانت لكسرىٰ أو لأهله أو لرجل قُتل في الحرب، أو لحق بأرض الحرب أو مغيض ماء أو دير بريد)[٣]. ثم شملت ممتلكات الساسانيين في العراق والمشرق وممتلكات البيزنطيين الروم في بلاد الشام ومصر وشمال إفريقية، وقد استصفىٰ الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عشرة أنواع منها في العراق:

١ ـ أراضي كسرىٰ والإمبراطور البيزنطي.

٢ ـ أراضي أفراد الأسرة الحاكمة.

٣ ـ الأراضي الموقوفة علىٰ كل دير بريد (ويسميها الطبري: سكك البريد)[٤].

٤ ـ أوقاف بيوت النار[٥].

٥ ـ الآجام[٦].

---

(١) عبد العزيز الدوري، «النظم الإسلامية»، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، بيت الحكمة (بغداد ١٩٨٨م)، ص٨٥.

(٢) يحيىٰ بن آدم، «الخراج» ص١.

(٣) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٧.

(٤) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٤/ ٣١.

(٥) ن. م، ص٣١.

(٦) الآجام: جمع أجمة وهي غابة شجرها متسلقة، صغار سنها بين العاشرة والعشرين سنة (نديم المرعشلي وأسامة المرعشلي، «الصحاح في اللغة والعلوم»، ط ١، مجلد ١، دار الحضارة العربية، (بيروت، ١٩٧٤م)، ص١١.

٦ ـ أراضي مَن قُتل في الحرب.

٧ ـ مغايض الماء أو مستنقعات وتشمل البطائح في جنوب العراق.

٨ ـ أراضي من هرب خلال الحرب من أهل البلاد أثناء الفتح الإسلامي.

٩ ـ كل صافية اصطفاها كسرىٰ. (بلغت صوافيه سبعة ملايين درهم).

١٠ ـ (الأرْحاء) الطواحين[١]. أو ربما (الأرْحاءُ: قِطَعٌ من الأرض غِلاظٌ دُونَ الجبال تستدير وتَرْتَفِعُ عما حَوْلَها ـ لسان العرب).

لقد بلغ خراج ما استصفاه الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ من هٰذا النوع من الأراضي (الصوافي) في رواية: أربعة آلاف ألف (أربعة ملايين درهم) وهي التي يقال لها صوافي الأثمار[٢]. وفي رواية: أنها بلغت سبعة آلاف ألف وهي التي يقال لها الأثمار[٣]. وللصوافي حكم خاص إذ تقرر حبس هٰذه الأراضي علىٰ مصالح المسلمين، وعدم جواز قسمتها أو بيعها وذكر الطبري ذٰلك (واستصفوا ما كان لآل كسرىٰ ومن لجّ معهم فيئاً لمن أفاء الله عليه لإيجاز بيع شيء من ذٰلك فيما بين الجبل والجبيل من أرض العرب إلا من أهله الذين أفاء الله عليهم، ولم يجيزوا بيع ذٰلك فيما بين الناس يعني فيمن لم يفئها الله تعالىٰ عليه ممن يعاملهم ممن لم يفئه الله ﷻ فأقرّه المسلمون ولم يقتسموه لأن قسمته لم تتأت لهم، فمن ذٰلك الآجام ومغيض المياه وما كان لبيوت النار ولسكك البريد وما كان لكسرىٰ ومن جامعه وما كان لمن قتل والأرحاء، فكان بعض من يرق يسأل الولاة قسم ذٰلك فيمنعهم من ذٰلك الجمهور أبوا ذٰلك فانتهوا إلىٰ رأيهم ولم يجيبوا وقالوا: لولا أن يضرب بعضكم وجوه بعض لفعلنا ولو كان طلب ذٰلك منهم عن ملإ لقسمها بينهم[٤].

ويروي الطبري أيضاً عما فعله عمر بن الخطاب ﷺ في أرض

(١) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٧. قدامة، «الخراج» ص٢١٧.
(٢) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٧.
(٣) يحيىٰ بن آدم، «الخراج» ص٦٤. أبو عبيد، «الأموال» ص١٨٣.
(٤) الطبري، «تاريخ الرسل» ٤/ ٣١.

الصوافي: (كتبوا إلىٰ عمر في الصوافي فكتب إليهم: أن اعمدوا إلىٰ الصوافي التي أصفاكموه الله فوزعوها علىٰ من أفاء الله عليه، أربعة أخماسها للجند، وخمس في مواضعه إلي)[١].

تشكل أرض الصوافي مصدراً رئيساً للإقطاع في الدولة العربية الإسلامية حيث دأب الخلفاء (الأئمة) علىٰ الإقطاع منها ويقول ابن وهب الكاتب: (وأما الصوافي فهي للإمام يقطع منها ذوي البلاء وأولي الغناء، ويستعين بغلتها في نوائب المسلمين، ويصرفها في مصالحهم، وقد أقطعت الأئمة مما جرىٰ وهٰذا المجرىٰ أشياء وعلىٰ المقطوع له فيها الصدقة)[٢]. وكانت الصوافي تمنح بملكية تامة[٣]. وتذكر المصادر أن عمر أقطع عتبة بن فرقد في العراق أرضاً، غير أنه لا توجد أدلة علىٰ توزيع عمر أراضي الصوافي[٤].

وقد أجاز الفقهاء الإقطاع من الصوافي، وأيدوا إجراء الخليفة عثمان ﵁ والخلفاء الذين أعقبوه في الإقطاع من هٰذا الصنف من الأراضي، فهم يرون أن الصوافي تابعة لبيت المال وللإمام (الخليفة) يتصرف بها كما يراه مناسباً[٥].

ويذكر يحيىٰ بن آدم أن عمر بن عبد العزيز (انظر ما قبلكم من أرض الصافية فأعطوها بالمزارعة بالنصف، وما لم تزرع فأعطوها بالثلث، فإن لم تزرع فأعطوها حتىٰ تبلغ العشر، فإن لم يزرعها أحد فامنحها، فإن لم يزرع فانفق عليها من بيت مال المسلمين ولا تبتزن قبلك أرضاً)[٦].

---

(١) الطبري، «تاريخ الرسل» ٤/ ٣١.

(٢) ابن الوهب الكاتب، أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم بن سليمان، «البرهان في وجوه البيان»، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٧م) ص٣٨٦.

(٣) فلها وزن، يوليوس، «تاريخ الدولة العربية الإسلامية من ظهور الإسلام إلىٰ نهاية الدولة العربية»، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة، ١٩٦٧م) ص٢٦٦.

(٤) صالح أحمد العلي، «الخراج في العراق» ص٦٣.

(٥) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٨. يحيىٰ بن آدم، «الخراج» ص٢٢.

(٦) ابن آدم، «الخراج» ص٥٩.

أما في الدولة العباسية فيروي الطبري وابن الأثير في أحداث سنة (١٦٠هـ/ ٧٦٥م) أن المهدي وابنه هارون الرشيد، وكان معه يعقوب بن داود فأتاه ابن داود بمكة الحسن بن إبراهيم بن عبد الله العلوي الذي كان استأمن له فوصله المهدي وأقطعه[1] مالاً من الصوافي بالحجاز[2].

وفي خلافة الرشيد نجد الإشارة إلىٰ ديوان خاص يسمىٰ الصوافي إذ ذكر لأول مرة عندما شخصَ الرشيد إلىٰ خراسان شخصَ معه إسماعيل بن صبيح، وكان يتقلد ديوان الرسائل وديوان الصوافي[3].

ويبدو أن ديوان الصوافي قد ضمنت له المقاطعات المصادرة كما هو الحال في أملاك البريد ببغداد والتي صادرها الخليفة الراضي بالله عام ٣٢٥هـ وجعلها في الصوافي[4]. وأيضاً الضياع السلطانية التي يرجع في أصلها إلىٰ الأراضي التي امتلكها بعض الخلفاء الأمويين وصارت تنتقل من خليفة إلىٰ آخر، ثم انتقلت من الأمويين إلىٰ العباسيين بعد قيام الدولة العباسية في (١٣٢هـ/ ٧٤٩م)[5]. وكذلك كل صفيه اصطفاها العباسيون[6] من الخارجين علىٰ الدولة[7] والمرتدين عن الإسلام، عرفت بالصوافي المقبوضة[8]. وكانت أراضي الصوافي منتشرة ليست في العراق وحده، وإنما في الأمصار الأخرىٰ.

---

(١) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٥/ ٥٧.

(٢) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ١٣٢.

(٣) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٢٦٦.

(٤) الصولي، «أخبار الراضي بالله والمتقي بالله»، نشرة ج، هيورث، دار المسيرة (بيروت، ١٩٧٩م)، ص٨٩.

(٥) عواد الأعظمي، وحمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص٣٥.

(٦) الأزرقي، أبو الوليد محمد بن عبد الله، «أخبار مكة»، مكتبة خياط (بيروت، ١٩٦٤م) ص٤٤٨، ص٤٥٣.

(٧) البلاذري، «أنساب الأشراف»، تحقيق محمد باقر المحمودي، دار التعاون للمطبوعات، (بيروت، ١٩٧٨م) ج٧/ ٨٨.

(٨) عبد الوهاب خضر الياس، «الإقطاع في العصر العباسي» رسالة دكتوراه غير منشورة، ص٣٩.

وكان الخلفاء العباسيون يمنحون بعض هٰذه الأراضي لأشخاص يشفعون بها أو يدفعون عنها ضرائب مخفضة عن الضريبة المقررة وكان ديوان الصوافي يشرف علىٰ جباية هٰذه الضريبة من أراضي الصوافي التابعة لهٰؤلاء الأشخاص مع الاحتفاظ بسجلات تثبت بها هٰذه الأراضي[١].

وخلال العصر العباسي أصبح يطلق علىٰ أراضي الخليفة لقطة (الضياع السلطانية) التي ترجع في أصلها إلىٰ الأراضي التي امتلكها بعض الخلفاء الأمويين، وصارت تنتقل من خليفة إلىٰ آخر، ثم انتقلت من الأمويين إلىٰ العباسيين بعد قيام الدولة العباسية في (١٣٢هـ/ ٧٤٩م). وقد توسعت الضياع السلطانية عن طريق الشراء، أو مصادرة ضياع موظفين ماتوا ولا وارث لهم أو موظفين أقصوا عن وظائفهم لسوء تصرفهم، أو عن طريق الإلجاء[٢].

وكانت الضياع السلطانية منتشرة في أنحاء مختلفة من أراضي الدولة لا سيما في العراق، فكان قسم منها بجوار بغداد، أو قرب الكوفة والبصرة وواسط[٣]. وقسم منها أراضي مستصلحة من البطيحة. وقد أطلق علىٰ هٰذه الضياع أسماء متعددة، منها الضياع الخاصة والفراتية، والمستحدثة، والمرتجعة وهي التي أقطعت لأناس، ثم ألغىٰ الخليفة إقطاعها لسبب ما. وقد أُنشئت عدة دواوين لإدارة الضياع السلطانية منها ديوان الضياع الذي ينظر في إدارة ضياع الخليفة الخاصة وضياع أسرته وهي ضياع كثيرة وواسعة ومنتشرة في مختلف أنحاء الدولة مثل العراق[٤] والشام[٥] ومصر[٦]. وهٰذه الضياع

---

(١) قيس عبد الواحد المسعودي، «الدواوين في العصر العباسي الأول» رسالة ماجستير، ص١٩٨.

(٢) عواد الأعظمي، وحمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص٣٥.

(٣) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٦٠.

(٤) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٢٧٧.

(٥) قدامة، «الخراج وصنعة الكتابة» ص٢١٧.

(٦) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٢٧٧.

تعطىٰ بالمزارعة حسب الاتفاق بين المزارع والديوان إذ يشير الاصطخري إلىٰ (أن الضياع السلطانية خارجة عن المساحة، وإنما تؤخذ من السلطان علىٰ المقاسمة أو المقاطعة)[١].

وقد توسعت الضياع في عهد العباسيين، إذ ذكر البلاذري أن الخليفة المنصور أحب أن يستخرج ضيعة من البطيحة[٢] فاستخرجت له[٣] وأن أهل الشعبة من الفرات جعلوها لعلي بن الرشيد في خلافة الرشيد علىٰ أن يكونوا مراعين له فيها ويخفض مقاسمتهم فتكلم فيها فجعلت عشرية من الصدقة وقاسم أهلها علىٰ ما رضوا به[٤].

وصادر العباسيون ضياع السيبين[٥] إذ أقطعت لداود بن علي بن عبد الله بن العباس، وابتيع ذلك من ورثته فيما بعد فصار في عداد الضياع السلطانية[٦]. وذكر الجهشياري أن ثمة توقيعاً للمأمون كان قد وجهه للفضل بن سهل تطرق فيه إلىٰ هٰذه المنطقة بقوله: (وقد أقطعتك السيبين بأرض العراق علىٰ حيازة تميم مولىٰ أمير المؤمنين عطاء لك ولعقبك)[٧].

◻ أراضي الوقف:

وتعني: (حبس العين المملوك عن التمليك والتملك، وجعلها في حكم ملك الجهة التي اشترط الواقف صرف منافع الموقوف عليها)[٨].

---

(١) الإصطخري، «المسالك والممالك»، (القاهرة، ١٩٦١م)، ص٩٥.

(٢) البطيحة: وهي أرض واسعة بين واسط والبصرة، وكانت قديماً قرىٰ متصلة وأرض عامرة ولٰكنها جفت.

(٣) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٣٦٤.

(٤) ن. م، ص٣٦٦.

(٥) السيبين: كورة من سواد الكوفة يسقيها النهر الذي حفره الأمير مسلمة بن عبد الملك (ياقوت، «معجم البلدان» ٣/ ٢٩٣).

(٦) قدامة، «الخراج» ص١٧٠.

(٧) الجهشياري، «الوزراء» ص٣٠٦.

(٨) عواد الأعظمي، وحمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص٣٦.

وعادة يكون الوقف خاصاً أو رسمياً، فالأوقاف يوقفها بعض الأتقياء من الأمة. ويرىٰ بعض الفقهاء، أنه مخصص للتكافل الاجتماعي من غير استثناء بحيث تكون غلاته وثمراته في سبيل الخير العام المشترك[1]. وهناك العديد من الأمثلة علىٰ ذٰلك فأُمّ الخليفة المقتدر بالله كانت توقف الأوقاف علىٰ المصالح الخيرية والفقراء والدفاع عن ثغور الدولة وتخومها. والوقف من الأملاك التي لا تقبل التملك إلا بمسوغ شرعي شأنه في ذٰلك شأن أملاك بيت المال، ولا يصح بيعه إلا إذا تهدم أو أصبحت نفقاته أكثر من غلاته[2].

أما الوقف الرسمي، فتمثل بمبادرات بعض الخلفاء، بصفتهم حماة الحرمين الشريفين وحراس الحدود، فقد ورد أن الوزير علي بن عيسىٰ قد أشار علىٰ الخليفة المقتدر بالله بأن يوقف العقار والمستغلات ببغداد علىٰ الحرمين الشريفين والثغور، وقد بلغت غلال تلك الأوقاف ثلاثة عشر ألف ألف دينار في الشهر[3]. والضياع الموروثة في السواد وغلتها بلغت نيفاً وثمانية ألف دينار وقد استجاب الخليفة لاقتراح وزيره وأشهد بذٰلك القضاة والشهود علىٰ نفسه[4].

وانشأ الوزير علي بن عيسىٰ خلال وزارته الأولىٰ (٣٠١ ـ ٣٠٤هـ/ ٩١٣ ـ ٩١٦م) ديواناً خاصاً سماه (ديوان البر) وكانت مهمته إدارة أوقاف التي أوقفها الخليفة في العراق، وكان واردها ٩٣ ألف دينار جعلها علىٰ الحرمين الشريفين وعلىٰ حماية الثغور[5]. وخصص هٰذا الديوان أيضاً للإشراف علىٰ إيرادات الأملاك التي أرصدها أصحابها من أجل البر والإحسان. ويمول هٰذا الديوان

---

(١) نزيه عبد الصادق، «الملكية في النظام الاشتراكي» دار النهضة العربية (القاهرة، ١٩٧٧م)، ص٢٩.

(٢) تقي عبد سالم، «الملكية الفردية وحدودها في الإسلام» ندوة الاقتصاد الإسلامي، معهد البحوث والدراسات العربية، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، (الكويت، ١٩٨٣)، ص١٢٩.

(٣) الصابي، «الوزراء» ص٣١٠.

(٤) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ١٥٣/٦.

(٥) عبد العزيز الدوري، «النظم الإسلامية» ص١٥٣.

مشاريع تحسين المدينتين المقدستين وحماية الحدود. وكان الوزير محمد بن مقلة قد اختصر في النفقات أبان تقلده وزارة الخليفة الراضي (٣٢٢ ـ ٣٢٩هـ/ ٩٣٣ ـ ٩٤٠م) فتجمع لديه عشرون ألف دينار اشترىٰ بها ضياعاً وأوقفها[١].

وحين تكون أرض الوقف من الأملاك الخاصة، لم يعد بالإمكان بيعها أو مصادرتها من قبل الدولة، ذٰلك أن أمّ الخليفة المقتدر بالله أرادت أن تستحوذ علىٰ بعض أراضي الوقف فطلبت من القاضي أحمد بن إسحاق بن بهلول أن يحل وقفاً لتأخذه وتتصرف به، غير أن القاضي رفض طلب والدة الخليفة بإباء ولم يجبها إلىٰ طلبها[٢]. وفي سنة (٣٢٠هـ/ ٩٣٢م) سمح الخليفة القاهر بالله ببيع بعض أراضي الوقف. كما أن الخليفة القاهر قد أحضر السيدة أمّ المقتدر بالله لكي تُشهد علىٰ نفسها القضاةَ والعدولَ بأنها حلت أوقافها ووكلت بيعها، إلا أنها امتنعت في بداية الأمر وقالت: (لقد أوقفتها علىٰ أبواب البر بمكة والمدينة والثغور والضعفاء والمساكين ولا استحل حلها أو بيعها)[٣]. غير أنها ما لبثت أن رضخت فيما بعد، ووافقت علىٰ تصفية أوقافها وبيعَ من (الضياع الخاصة والفراتية والعباسية والمستحدثة والمرتجفة وما يجري مجراها في سائر النواحي)[٤].

□ الإقطاع والإقطاع العسكري:

تعني كلمة أقطع لغة: أعطىٰ، منح، وهب، أباح، كل لفظة تعطي معنىٰ الهبة والإقطاع مأخوذ من أقطع يقطع أي أعطىٰ قطعة فيقال: (استقطع فلان الإمام قطيعة من عفو البلاد فأقطعه إياها، إذ سأله أن يقطعها له مفروزة محددة يملكه إياها، فإذا أعطاه إياها كذٰلك فقد أقطعه إياها)[٥].

---

(١) عواد مجيد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص٣٧.

(٢) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢٤٥. (٣) ن. م، ١/ ٢٤٥.

(٤) ن. م، ١/ ٢٤٥.

(٥) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، «تهذيب اللغة»، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (القاهرة، ت بلا) ١/ ١٨٩.

أما المعنىٰ الاصطلاحي للفظة إقطاع أو قطائع كما ورد في المصادر، فقد عرفه قدامة بن جعفر بقوله إن الإقطاع هو: «أن يدفع الأئمة إلىٰ من يرون أن يدفعوا إليه شيئاً مما ذكرناه (الأرضين) فيملك المدفوع ذلك إليه رقبته بحق الإقطاع ويجب عليه فيه العشر»[١]. وقد عرف الخوارزمي الإقطاع بقوله: (الإقطاع أن يقطع السلطان رجلاً أرضاً فتصير له رقبتُها، وتسمىٰ تلك الأرضون قطائع، واحدها قطيعة)[٢].

وتشير الروايات التاريخية إلىٰ أن بعض الخلفاء منحوا بعض الأشخاص أراض زراعية بمساحة محدودة، وبشروط معينة، واشترط علىٰ الشخص الذي تمنح له قطعة أرض أن يقوم باستثمارها فعلاً وعدم إهمالها، وعليه أن يؤدي عشر إنتاجها الزراعي إلىٰ بيت المال. وقد أعطىٰ رسول الله ﷺ علياً بئر قيس وشجرة[٣]. وأن أبا بكر رضي الله عنه أقطع الزبير ما بين الجرف إلىٰ قناة[٤].

وكان لخلفاء بني أمية أراض أقطعوها لبعض ولاتهم وقوادهم تقديراً لجهودهم وخدماتهم للدولة، وأقطع الخليفة عبد الملك بن مروان الحجاج بن يوسف الثقفي أرضاً في العراق وكان الحجاج يقطع منها من يشاء[٥].

وشهد العصر العباسي توسعاً في منح الإقطاع وبالأخص الأسرة العباسية إذ كانت رغبة الخلفاء العباسيين واضحة في تملك أولادهم ونسائهم وبناتهم الأرض[٦] لأنها كانت آنذاك الوسيلة الرئيسة للإنتاج والمصدر الأساسي للثروة والغنىٰ والجاه، كما اتجهت عناية الخلفاء إلىٰ أقاربهم من البيت العباسي[٧].

لقد أقطع الخليفة العباسي أبو العباس السفاح أملاك يزيد بن عبد الملك في عباسان (البصرة) لسليمان بن علي، وكذلك أقطع بعض الأراضي في

---

(١) قدامة بن جعفر، «الخراج وصنعة الكتابة» ص٢١٨.
(٢) الخوارزمي، «مفاتيح العلوم»، مطبعة الشرق، (القاهرة، ١٣٤٢هـ)، ص٤٠.
(٣) ابن آدم، «الخراج» ص٧٤.
(٤) ن. م، ص٧٣.
(٥) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص١٤.
(٦) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٢٢٤.
(٧) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ١٠٣.

الجزيرة (في نصيبين والرها) إلىٰ ميمون بن حمزة مولىٰ عبد الله بن عباس[١]. وذكر الجهشياري أن المنصور أقطع أولاده جميعاً عدا ابنه صالح المعروف بالمسكين[٢].

وذكر البلاذري روايتين عن إقطاعات المهدي لبعض أولاده، فالأولىٰ لا يذكر فيها اسم المقطع إذ قال: إن أهل العلم حدثوه (أنه كانت لأبي سفيان بن حرب أيام تجارته إلىٰ الشام في الجاهلية ضيعة بالبقاء (لعلها البقاع) تدعىٰ بقبش فصارت لمعاوية وولده ثم قبضت في أول الدولة العباسية وصارت لبعض ولد أمير المؤمنين المهدي)[٣]. بينما ذكر في الثانية أن الإسكندرية كانت لمسلمة بن عبد الملك (ثم صارت لرجاء مولىٰ المهدي إقطاعاً يورثه منصور وإبراهيم بن المهدي)[٤]. وأقطع الخليفة هارون الرشيد ابنه المأمون. فذكر البلاذري أن بالس في الشام وقراها كانت لمسلمة بن عبد الملك ثم قبضت من ورثته عند قيام الدولة العباسية فأقطعها الخليفة أبو العباس سليمان بن علي ثم صارت لابنه محمد بن سليمان ولما توفي صارت أمواله للرشيد فأقطع بالس وقراها المأمون[٥]. وأن المعتصم أوقف ثلث ضياعه علىٰ ولده[٦]. والمتوكل أقطع أولاده الثلاثة المنتصر بالله والمعتز والمؤيد بالله أقاليمَ عدة من الدولة العباسية بمناسبة عقده البيعة لهم[٧]. وأقطع الخليفة المعتز ابنه إقطاعاً، إلا أنه وهبه للشاعر البحتري[٨].

وكذٰلك كان لبنات الخلفاء نصيبُهن من إقطاع المنحة. فقد أقطع الخليفة

---

(١) عبد العزيز الدوري، «العصر العباسي الأول» ص٦٠.
(٢) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص١١٧.
(٣) البلاذري، «فتوح البلدان» ص١٥٦. ياقوت الحموي، «معجم البلدان» ١/ ٣٢٨.
(٤) ن. م، ص١٥٣.
(٥) البلاذري، «فتوح البلدان» ص١٥٦. ياقوت الحموي، «معجم البلدان» ١/ ٣٢٨.
(٦) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٩/ ٥٦، ص٢٣٢.
(٧) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٦/ ١٠٥.
(٨) الصولي، أبو بكر محمد بن يحيىٰ بن عبد الله، «أخبار البحتري»، تحقيق صالح الأشتر، دار الفكر (دمشق، ١٩٦٤)، ص١٠٥.

المهدي ابنته العباسة امرأة محمد بن سليمان قطيعة البصرة كانت لحمران بن أبان مولىٰ عثمان بن عبد الملك بن مروان[١]. وأن الرشيد أمر لحمدونة بإقطاع غلتُه مئةُ ألف درهم، وألف ألف درهم[٢]. وكان لزوجات الخلفاء والنساء العباسيات هبات من الخلفاء، إذ ذكر الجاحظ أن المنصور أقطع امرأته أم موسىٰ الحميرية (الضيعة المسماة بالرحبة فوقفتها قبل موتها علىٰ المولودات الإناث دون الذكور)[٣].

أما فيما يخص أقرباء الخليفة فيمكن القول: إن عناية الخلفاء العباسيين بأسرتهم لم تقتصر علىٰ تعيين عدد كبير منهم في الولايات، بل امتدت إلىٰ رعايتهم والعناية بهم، ويلاحظ أن رعاية الخلفاء العباسيين شملت بني علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، وبالأخص الشخصيات البارزة منهم وهم: عبد الله، وداود، وموسىٰ، وعيسىٰ، وسليمان، وصالح، وعبد الصمد، والعباس، وعبد الملك، وابنا محمد بن علي موسىٰ والعباس، كما اهتم الخلفاء بأولاد هٰؤلاء جميعاً[٤].

أما الإقطاع العسكري فقد نشأ من خلال إعطاء العسكر قطعة من الأرض، وقد كان الإقطاع في البداية يعني تمليك الأرض لمن تعطىٰ له علىٰ أن تكون له رقبتها وهو الذي عرف بإقطاع التمليك، ثم صار الإقطاع يعني منح حق المنفعة في الأرض فقط، وهو الذي عرف بإقطاع الاستغلال[٥]. الذي أوجد للجند أساساً ليكون عوضاً عن رواتبهم. قال الماوردي عن المرتزقة المسجلين في الديوان: (وهم أهل الجيش وهم أخص الناس بجواز

---

(١) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٣٦١.
(٢) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص١٣٣.
(٣) الجاحظ، عثمان بن عمرو، «المحاسن والأضداد»، دار صعب، (بيروت، ١٩٦٩م) ص١٣٧.
(٤) مصعب الزبيري، «نسب قريش»، تحقيق: أ. ليفي بروفنسال، ط٢، دار المعارف، (القاهرة، ١٩٧٦م)، ص٢٩.
(٥) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٩٠، ١٩٤.

الإقطاع لأن لهم أرزاقاً مقدرة تصرف إليهم مصرف الاستحقاق؛ لأنها تعويض عما أرصدوا نفوسهم له من حماية البيضة والذب عن الحريم)[١].

وهٰذا يعني أن الجند منحوا حق الاستغلال، حق الاستفادة من الضريبة بمقياس الرواتب المقررة لهم في ديوان الجيش، فالدولة إذا لم تتنازل عن ملكية الأرض، بل تنازلت عن حقها في وارد الأرض وهو الخراج، لذٰلك يمكن تسمية إقطاع الاستغلال إقطاع الخراج أو إقطاع خراج الأرض[٢] أو إقطاع غلتها[٣].

وهناك تشابه بين الخراج والمزارعة في ظل الإقطاع العسكري، ففي كل من النظامين يتقاضىٰ صاحب الأرض الذي يملك رقبتها جزءاً من الإنتاج يكون بدل كراء الأرض، والفرق بينهما أن الذي يملك الأرض في نظام الخراج هو الأمة (الدولة) بوصفها ممثلة لعموم المسلمين، وفي نظام المزارعة هو مالك فرد. أن العمل بالمزارعة لدىٰ أسياد الأرض العسكريين هو في الحقيقة عمل لحساب الأمة (الدولة) فهي التي تملك رقبة الأرض لا العسكريون، وأسياد الأرض العسكريون يتقاضون بدل كراء الأرض ليس بوصفهم مالكين لرقبة الأرض بل لوصفهم موظفين لدىٰ الدولة عينتهم لغرض مجهود هو تأدية الخدمة العسكرية، فهم الوسيط بين المزارعين والدولة التي يعود إليها في النهاية كراء الأرض[٤].

تحتل نفقات الجيش الأولوية في ميزانية الدولة العربية الإسلامية، وقد تزايد معدل الإنفاق العام علىٰ الشؤون العسكرية في القرن الثاني للهجرة والثلث الأول من القرن الرابع للهجرة[٥]، مع تغيير البنية الاجتماعية لجيش

---

(١) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٩٥.

(٢) ن. م، ص١٩٣.

(٣) الصنعاني، محمد بن إسماعيل الكحلاني، «سبل السلام»، دار الفكر، (بيروت، ت بلا) ج٣، ص٨٤.

(٤) الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري»، ط٢، دار المشرق، (بيروت، ١٩٧٤)، ص٤٠.

(٥) عبد الوهاب خضر الياس، «الإقطاع في العصر العباسي» رسالة دكتوراه غير منشورة، ص١٩١.

الخلافة إذ اعتمدت الخلافة علىٰ المرتزقة والأتراك وعلىٰ نطاق واسع زمن الخليفة المعتصم إذ بلغ عدد الجند الأتراك المسجلين في الديوان زمن المعتصم (٧٠ ألفا)[١]. وقد بلغ عدد الجند الأتراك المسجلين في ديوان الموقف أيام الخليفة المعتمد وبالتحديد في سنة (٢٧٨هـ/ ٨٩١م) مائة ألف مرتزق[٢]. وقد تضخم عدد الجند العباسي بمن انضم إليهم من الزنج المستأمنين وما أضافه إليهم الخليفة المعتضد من الغلمان الحجرية[٣] ثم انضاف إليهم عدد من القرامطة[٤].

وقد تعددت الفرق العسكرية أيام الخليفة المقتدر والخلفاء الذين جاءوا بعده كالساجية والحجرية والرجالة المصافية والديالمة[٥]، والمؤنسية، وبلغ عدد الرجالة في فرقة المصافية فقط (الحرس) (٢٠) ألفاً وعدد الفرسان (١٢) ألفا[٦] وهٰذا يدل علىٰ تضخم الجيش العباسي خاصة أيام المقتدر حيث بلغ عدد أفراده حوالي (١٦٠,٠٠٠) ما بين راجل وفارس ما عدا الغلمان الجند والخواص[٧].

لقد رافق التوسع في عدد منتسبي الجيش العباسي، ارتفاع في رواتب الجند يحصلون أيضاً علىٰ أموال إضافية تصرف لهم بمناسبة تنصيب الخليفة الجديد ويعرف ذٰلك بمال البيعة[٨].

---

(١) ابن الزبير، أحمد بن الرشيد، «الذخائر والتحف»، تحقيق: محمد حميد الله، دائرة المطبوعات والنشر (الكويت، ١٩٥٩) ص١٤، ص١٤٣.

(٢) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ١٠/ ٢٠.

(٣) الصابي، «الوزراء» ص١٦ ـ ١٧.

(٤) عريب بن سعد القرطبي، «صلة جاري الطبري» مذيل بكتاب الطبري، دار المعارف (القاهرة، ١٩٦٦م)، ص١٤ ص١٤٣

(٥) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢٩٧.

(٦) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٣٠٦.

(٧) ابن الجوزي، «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»، مطبعة دار المعارف العثمانية، (حيدر أباد الدكن، ١٣٥٧هـ) ٦/ ١٤٣.

(٨) مسكويه، «تجارب الأمم» ٦/ ٥٧٩.

وهٰكذا أدىٰ ارتفاع أعداد الجند ورواتبهم فضلاً عن مخصصاتهم إلىٰ زيادة نفقات الجيش[١]. بحيث لم يف مجموع الجباية البالغ (١٤,٥٠٠,٠٠٠ دينار) بالنفقات اللازمة للجيش والموظفين بسبب زيادة الخرج علىٰ الدخل في أيام وزارة علي بن عيسىٰ بمبلغ (٢,٠٨٩,٨٩٤) ديناراً[٢].

وكنتيجة لاشتداد الضائقة المالية، فقد اتخذت عدة إجراءات لمعالجة نفقات الجيش، إذ لجأت الدولة إلىٰ تأجير موارد الدولة لتأمين الموارد المالية في الوقت المناسب وزيادة الضرائب والمزارعة وبيع الضياع السلطانية ومصادرة الثروات الخاصة[٣].

لم تحل الإجراءات المارة الذكر الأزمة المالية حلاً جذرياً، وذٰلك بسبب فساد الجهاز الإداري، وتقلص أراضي الخلافة، فضلاً عن التبذير وجشع الجند وتدخل القادة العسكريين في الأمور السياسية لذا أخذت الدولة تبحث عن حلاً آخر لمشكلة عطاء الجند دون التخلي عن الحل المتمثل.بتوزيع الإقطاعات علىٰ بعض الجند بدلاً من الراتب.

بدأت الدولة بممارسة الإقطاع العسكر في أيام الخليفة المقتدر[٤]، الذي اتسم عهده باشتداد الأزمة المالية، ومن ثم شغب الجند وتذمرهم من تأخر توزيع رواتبهم في مواعيدها المقررة، فبدأت الدولة بتوزيع هٰذه الإقطاعات علىٰ بعض الجند عوضاً عن الراتب أو إكمال له، وعن ذٰلك قال الصولي: (ولم يف المال ولايته بأرزاق الناس، فأمر المقتدر بالله بارتجاع سائر الإقطاعات الخارجة في أيامه ممن هي في يده، وأن يفرد لها ديوان، كذٰلك ما أقطع من المستغلات، وأن يدفع ذٰلك إلىٰ القواد لهم ولرجالهم، فأمتثل الوزير محمد بن علي بن مقلة ذلك، وقلد أبا عيسىٰ عبد الله بن محمد بن روح ديوان ما ارتجع، وفوض إليه التدبير فيه، فقلد الديوان في آخر محرم سنة

---

(١) الصولي، «قطعة نادرة» ص٣٣.
(٢) الصابي، «رسوم دار الخلافة» ص٢٢.
(٣) عبد الوهاب خضر الياس، «الإقطاع في العصر العباسي» ص١٩٣.
(٤) مؤلف مجهول، «العيون والحدائق» ج٤ قسم١، ص١٧٤.

سبعة عشرة فتعسفه الجند بالمطالبة، فأعفاه الوزير وقلد مكانه الحسين بن أحمد بن كردي الماذرائي)[١].

وقد أورد مسكويه ما يفيد وجود أملاك لبعض قادة الخليفة المقتدر بجانب الإقطاعات مما يعزز القول بأن ذٰلك تطوراً جديداً أيضاً في إقطاع الاستغلال يمثل بداية الإقطاع العسكري الذي وضحت صورته في العصر البويهي، حيث ذكر مسكويه: بأن القاهر بالله (٣٢٠ ـ ٣٢٢هـ/ ٩٣٢ ـ ٩٣٤م) قد أطلق (أملاك ابن رائق ومحمد بن ياقوت، ومفلح ومسرور دون إقطاعاتهم)[٢].

ولجأت الدولة إلىٰ أسلوب آخر لحل مشكلة رواتب الجند بانتظام إذ كانت تمنح أحد القادة إقطاعاً فيفيد من وارده لدفع رواتب الجند كما حصل من مؤنس[٣]، وقادة آخرين[٤].

وإذا ابتعدنا عن الجانب الاقتصادي لتضخم الجيش في هٰذه الدولة العربية الإسلامية وإرهاقه للخزينة والإنفاق العام كونه ذراعاً اجتماعياً استهلاكياً غير منتج، نجد أن هٰذا الجيش قد اختلط بأجناس مختلفة غير مؤتلفة غيرت من تركيبته الأصيلة الأولىٰ التي ميزت تشكيل كتائبه في صدر دولة الإسلام، حيث كانت تموج بها زحوف الفتوح وحملة النور إلىٰ شرق الأرض وغربها... ولٰكن بعد أن تجرأ المأمون بمحاصرة بغداد قلعة الخلافة وضرب أسوارها بالمنجنيق وقتل خليفتها الهاشمي أُمّاً وأباً... بعد هٰذا أصبح الجيش العباسي يحمل في ثناياه عبئاً ثقيلاً انحدر به في سنوات لاحقة نحو الهاوية والهزيمة الشاملة، ثم السقوط النهائي في قبضة البويهيين وتمكنهم من مفاصل الدولة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

---

(١) الصولي، «قطعة نادرة» ص٤٠ ـ ٤١.
(٢) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢٥٨.
(٣) ن. م، ١/ ١٥٣، ١٥٧.
(٤) ن. م، ١/ ٢٧٤.

الفصلُ الثاني

النظام النقدي في الدولة العباسية

* المبحث الأول: ضرب الدنانير الذهبية.
* المبحث الثاني: ضرب الدراهم الفضية.
* المبحث الثالث: الصكوك والسفاتج.

لمحة تاريخية عن النظام النقدي:



للنظام النقدي أثر بالغ الأهمية في أية حضارة من الحضارات، وإن تعددت أساليب النظام النقدي في هٰـذه الحضارة أو تلك وكلما ازدهرت حضارة ما تطور الأسلوب فيها. ففي وادي الرافدين عرف التعامل النقدي (النقود) في نصوص الآثار المكتشفة. فنجد في نصوص سنحاريب (٧٠٤ ـ ٦٨١ ق.م): أن مسكوكات نحاسية كانت تصب في قوالب[١]. واستعملوا الفضة مثلاً علىٰ هيئة صفائح صغيرة، أو حلقات أو أقراص مثقوبة، وهي ذات أوزان معلومة، وأحياناً كانوا يطمغون (يختمون) مثل هٰـذه القطع المعدنية ضماناً لنوعها ووزنها فلا يعيدون الوزن في كل معاملة[٢]. كما ذكرت مصادر أخرىٰ قطعاً معدنية ذات أوزان معلومة، مقدار كل منها نصف شيقل[٣].

وفي رسالة جاءتنا من أوغاريت وباللغة الآكدية (أعط المائة والأربعين شيقل من نقودك الخاصة، والتي لم تدفع بعد ولٰـكن لا تحملها فائدة)[٤]. ويبدو أن الليديين في آسيا الصغرىٰ في عهد كربوسوس (قارون الليدي الذي عاش ما بين ٥٤٦ و٥٦١ قبل الميلاد) قد طوروا صناعة المسكوكات عن

---

(١) ليو اوينهايم، «بلاد ما بين النهرين»، ترجمة: سعدي فيضي عبد الرزاق، دار الرشيد (بغداد، ١٩٨٨١م)، ص١٠٨.

(٢) طه باقر، «مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة»، منشورات دار البيان، مطبعة الحوادث، ط١، (بغداد، ١٩٧٣م)، ص٤٥٧.

(٣) الشيقل: وحدة وزن إضافة الىٰ استخدامه كواسطة للتبادل وأداة لقياس القيم. (محمد باقر الحسيني)، «النقود العربية الإسلامية»، الموسوعة الصغيرة (بغداد، ١٩٨٥م)، ص٢٢.

(٤) ليو اوينهايم، «بلاد ما بين النهرين» ص١٠٨.

العراقيين القدامىٰ، وعنهم انتقلت صناعة المسكوكات إلىٰ الشرق والغرب[١].

تعامل العرب قبل الإسلام بالنقود الساسانية عن طريق العراق، وبالنقود اليمنية، وهي الدراهم السبئية وبالذات الحميرية، وكذٰلك الدراهم المعينية من اليمن وتعاملوا أيضاً بالنقود الرومانية عن طريق بلاد الشام.

والدنانير علىٰ الإجمال نقود ذهبية، والدراهم نقود فضية. وكانوا يعبرون عن الذهب بالعين، وعن الفضة بالورق، وكان عندهم أيضاً نقود نحاسية.

ولما قامت الدولة العربية الإسلامية، أقر الرسول ﷺ الدراهم والدنانير علىٰ ما كانت عليه، وحذا حذوه الخليفة أبو بكر رضي الله عنه، ولما تولىٰ الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه الخلافة أضاف علىٰ سمة النقود الأجنبية بعض العبارات منها (الحمد لله)، وفي بعضها الآخر (محمد رسول الله)، و (لا إلٰه إلا الله وحده)، وهٰذا يعني: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صنع صنجاً[٢] جديداً للسكة[٣]، حتىٰ يتلاءم مع الإضافات التي أحدثها[٤].

وتعتبر هٰذه الإشارات بداية الاهتمام بالنظم المالية والنقدية لدولة الخلافة، وهي تشق طريقها بالتوسع الشامل المقرون بالإدارة الحكيمة الحازمة، وما ينبغي من ضرورات الاستجابة والتفاعل المطلوب للمتغيرات الحاصلة في حياة الأمة في عصرها آنذاك وفق ضوابط الشرع الحنيف.

وأضاف الخليفة عثمان بن عفان (٢٤ ـ ٣٥هـ/ ٦٤٤ ـ ٦٥٦م) رضي الله عنه علىٰ الدراهم عبارات بالخط العربي منها (بركة)، و(بسم الله)، و(بسم الله ربي)[٥]. (الله أكبر)[٦].

---

(١) أيمان عدنان العزاوي، «المسكوكات الحمدانية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد (بغداد، ١٩٨٥م)، ص٣٣.

(٢) الصنج: يعني: الحجر والوزن، ويراد فيها العيار.

(٣) السكة: فهي الختم علىٰ الدنانير والدراهم.

(٤) حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية»، هيئة كتابة التاريخ، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد، ١٩٨٨م)، ص٩ ـ ١٠.

(٥) أيمان عدنان العزاوي، «المسكوكات الحمدانية» ص٣٨.

(٦) المقريزي، «إغاثة الأمة بكشف الغمة»، تحقيق: محمد مصطفىٰ زيارة وجمال الجين، =

أما العبارات التي أضافها الخليفة الرابع علي بن أبي طالب (٣٥ ـ ٤٠هـ/ ٦٥٦ ـ ٦٦١م) رضي الله عنه علىٰ الدراهم الفضية فهي: (بسم الله ربي)، و(محمد)، و(ربي الله)، و(وليّ الله)[١].

أما في العصر الأموي فقد استمر التداول بالدراهم الفضية والدنانير الذهبية، وقد أضاف معاوية بن أبي سفيان (٤١ ـ ٦٠هـ/ ٦٦١ ـ ٦٧٩م) بعض العبارات بالخط العربي علىٰ الدراهم الفضية وهي: (بسم الله ـ الملك)، و(بسم الله ربي ـ وليّ)[٢].

واستمر التعامل بالنقود الساسانية والرومانية إلىٰ أن تولىٰ الخلافة عبد الملك بن مروان (٦٥ ـ ٨٦هـ/ ٦٨٤ ـ ٧٠٥م) إذ تتفق الروايات التاريخية علىٰ إنه أول من ضرب النقود العربية الخالصة؛ كضرورة من ضرورات الاستقرار السياسي والاقتصادي. وهناك روايتان تعزو السبب في ضرب عبد الملك للنقود العربية، إحداهما الرواية التي تذكر أن السبب في ضرب النقود العربية هو أن أوراق البردي التي تصدر من مصر إلىٰ بيزنطة كانت تسجل عليها عقيدة الإيمان المسيحية (باسم الأب والابن والروح القدس)، فكتب عبد الملك بن مروان إلىٰ عامله في مصر عبد العزيز بن مروان بإبطال هٰذا الطراز من الكتابة علىٰ البردي، وأمره أن يكون طرازها شهادة التوحيد (شهد الله أنه لا إلٰه إلا هو).

ولما وصلت أوراق البردي الإسلامية إلىٰ إمبراطور بيزنطة المعاصر جستنيان الثاني غضب علىٰ الخليفة وهدده بأنه إذا لم يعد كتابة العقيدة المسيحية علىٰ البردي المصري فسيضطر إلىٰ نقش الدنانير البيزنطية التي ترد إلىٰ بلاد العرب بعبارات تسيء إلىٰ الدولة الإسلامية. فغضب عبد الملك من هٰذا التهديد[٣]. واستشار أهل الرأي من المسلمين ومنهم: خالد بن يزيد بن

= مطبعة لجنة التأليف والنشر (القاهرة، ١٩٤٠م) ص٥٢.

(١) إيمان عدنان العزاوي، «المسكوكات الحمدانية» ص٣٨.

(٢) ن.م، ص٣٩.

(٣) جمال الغيطاني، «النقود العربية»، مجلة الثقافة العربية، العدد الثاني، السنة الثانية، =

معاوية فقال له: (حرّمْ دنانيرَهم واضربْ للناس سكة فيها ذكرُ الله تعالىٰ)[١].
واستشار أيضاً الإمام الثبت الثقة محمد بن علي بن الحسين المعروف بمحمد الباقر[٢]، فقال له: (لا يعظم هـٰذا عليك ادع هـٰذه الساعة صنّاعاً فيضربون بين يديك سككاً للدراهم والدنانير، وتجعل النقش عليها سورة التوحيد وذكر رسول الله ﷺ أحدهما في وجه الدراهم أو الدنانير، والآخر في الوجه الثاني، وتجعل في مدار الدرهم والدينار ذكر البلد الذي يضرب فيه والسنة التي تضرب فيها تلك الدراهم والدنانير. وتعمد إلىٰ وزن ثلاثين درهماً عدداً من الأصناف الثلاثة التي العشرة منها وزن عشرة مثاقيل، وعشرة منها وزن ستة مثاقيل، وعشرة منها وزن خمسة مثاقيل، فتكون أوزانها جميعاً واحداً وعشرين مثقالاً، فتجزئها من الثلاثين فتصير العدة من الجميع وزن سبعة مثاقيل وتصب سنجات من قوارير لا تستحيل إلىٰ زيادة ولا نقصان، فتضرب الدراهم علىٰ وزن عشرة مثاقيل، والدنانير علىٰ وزن سبعة مثاقيل)[٣].

وهناك رواية أخرىٰ يؤيدها بعض المؤرخين، ويعتمدها الأستاذ الدكتور حمدان الكبيسي؛ كسبب رئيس في عملية تعريب النقود وهي: (إيقاف الخليفة عبد الملك بن مروان دفع المال الذي اتفق علىٰ أدائه مع جستنيان الثاني؛ إذ صالح الخليفة عبد الملك بن مروان الإمبراطور البيزنطي علىٰ أن يؤدي إليه في كل جمعة ألف دينار خوفاً منه علىٰ المسلمين، وما كاد عبد الملك يفرغ من

= (ليبيا، شباط ١٩٧٥م) ص٧٥، وينظر أيضاً: محمد باقر الحسيني، «النقود العربية الإسلامية» ص٥.

(١) المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي، «النقود والمكاييل والموازين»، تحقيق: رجاء محمود السامرائي، دار الرشيد، (بغداد، ١٩٨١م)، ص٦٤.

(٢) هو أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين: كان من خيار أهل العلم والدين، وقيل: إنما سمي الباقر؛ لأنه بقر العلم لا لأجل بقر السجود جبهته ـ ابن تيمية ـ «منهاج السُّنَّة» ٤/ ٢٤، وقال عنه وعن جعفر الصادق: ولا ريب أن هـٰؤلاء من سادات المسلمين وأئمة الدين ولأقوالهم من الحرمة والقدر ما يستحقه أمثالُهم. «منهاج السنة» ٥/ ١٠٧.

(٣) جرجي زيدان، «تاريخ التمدن الإسلامي» ١/ ١٤٣.

مشاكله الداخلية حتىٰ امتنع عن المال، فنشبت الحرب مرة أخرىٰ، وانتقض الصلح)[١]. ولهٰذه الأسباب الآنفة الذكر دفعت الخليفة عبد الملك أن يشكل لجنة برئاسة أحد الخبراء لتضع له النظام النقدي اللائق بشريعة الإسلام وتقرر اتخاذ نقود من الذهب والفضة والنحاس. بدأ الخبير عمله الفني بوضع وزن للوحدة التي يضرب علىٰ أساسها الدرهم، فأخذ درهمين من الدراهم الرومانية المتداولة في دمشق ووزن كل واحد منها فوجد أن أكبرهما وزنه ثمانية دوانيق[٢]، ثم أخذ متوسط وزنهما فكان أربعة دوانيق، ثم أخذ حبة من الذهب فقارنها بحبة من الفضة ليستخرج الثقل النوعي، فوجد أن حبة الذهب توازي ١,٧/٣ بالنسبة لحبة الفضة، ووفق بين القاعدتين بأن جعل الأساس من عشرة، ثم قرر أن يكون وزن الدرهم ٧/ ١٠ من الدينار الذي جعله وزناً للمثقال[٣].

وكانت الخطوة الحاسمة في (٧٦هـ/ ٦٩٥م) عندما ضرب الخليفة عبد الملك دنانير نقش عليها صورة شخص يعتقد إنه الخليفة عبد الملك بدلاً من صورة الملك البيزنطي، ونقش عليها البسملة وتاريخ الضرب بالخط العربي، ولٰكنه أبقىٰ الشارات النصرانية[٤].

ثم كانت الخطوة الأخيرة سنة (٧٧هـ/ ٦٩٦م) لتعريب الدنانير؛ إذ ضربت بنصوص عربية خالصة علىٰ الوجهين سنة (٧٧هـ/ ٦٩٦م). وفي سنة (٧٨هـ/ ٦٩٧م) ضرب الخليفة عبد الملك دراهم إسلامية تخلو من جميع التأثيرات الساسانية[٥]، وسحب الخليفة أيضاً النقود القديمة التي كان يجري

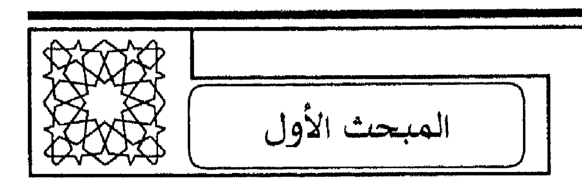
---

(١) حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية» ص٢٣.
(٢) الدانق: لفظة أجنبية معربة وفي المصادر اللغوية الدانق سدس الدرهم والدانق ثمان حبات من أواسط حبة الشعير، (محمد بحر العلوم، تعليقات حول كتاب «النقود الإسلامية»، شذور العقود في ذكر النقود للمقريزي، ص٩٧).
(٣) أيمان عدنان العزاوي، «المسكوكات الحمدانية» ص٤٠.
(٤) دفتر، ناهض عبد الرزاق، «المسكوكات»، دار السياسة، (الكويت، ١٩٨٢م)، ص٢٠٢.
(٥) أيمان عدنان العزاوي، «المسكوكات الحمدانية» ص٤٢.

التعامل بها، فبطل منذ ذلك الوقت التعامل بالنقود الساسانية والبيزنطية، لا بل حذر الناس من التعامل بها، ولم يكتف بذلك إنما أحضر العملات القديمة إلى دور الضرب لإعادة سكها من جديد[1].

❁ ❁ ❁

(١) ابن الاثير، «الكامل في التاريخ» ٤/٤١٧.



المبحث الأول

ضرب الدنانير الذهبية

لفظة دينار: عربية قديمة، فقد وردت في القرآن الكريم في قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥].

أما الآراء التي سنوردها هي علىٰ سبيل الإحاطة بما ورد بهـٰذا الشأن:

حيث ورد في أصل الدينار أقوالٌ متعددة وهي: ـ

أ ـ قال الراغب الأصفهاني في كتابه «مفردات ألفاظ القرآن الكريم»: إن كلمة دينار مركبة من مقطعين (دين آر)؛ أي: الشريعة جاءت به. وورد في المعاجم اللغوية أن مفردة دينار معربة. ومن هـٰؤلاء ابن منظور في «لسان العرب»، ويضيف ابن منظور: إن العرب تكلّمت به قديماً فصارت الكلمة عربية[١]. . وابن دريد في «الجمهرة»[٢]، والجواليقي في «المعرب»[٣]، والشرتوني في «أقرب الموارد»[٤].

ب ـ وقال آخرون: إن كلمة دينار مأخوذة من لفظة (ديناريوس)، ومعناها: عشري؛ أي: يشتمل علىٰ عشر وحدات، وكان الدينار عشرة دراهم عند العرب، والأصل في الدلالة علىٰ قطعة من الفضة تساوي عشرة آسات،

---

(١) ابن منظور، «لسان العرب»، مادة دينار.

(٢) ابن دريد، «جمهرة اللغة»، (حيدر أباد، ١٣٤٤هـ)، ٣/٣٦٨.

(٣) الجواليقي، «المعرب من الكلام الأعجمي»، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (القاهرة، ١٣٦١هـ)، ص١٤٨.

(٤) الشرتوني، «أقرب الموارد» ص١٣٠.

ثم ضربوه من الذهب[١].

ج ـ معرب فقط: وإلىٰ هـٰذا ذهب كل من الفيروزأبادي في «القاموس» والزبيدي في «تاج العروس».

د ـ احتمالهما معاً: وهـٰذا هو رأيُ الزمخشري؛ إذ يمكن أن يكون أصله فارسي أو عربي[٢].

◻ ضرب الدنانير في الدولة العباسية:

بعد نجاح العباسيين بالقضاء علىٰ الدولة الأموية سنة (١٣٢هـ/ ٧٤٩م) أحدثوا تغييراً في نصوص المسكوكات (الذهب والفضة والنحاس)، فقد أبدلوا سورة الإخلاص بعبارة (محمد رسول الله)[٣] في مركز الوجه، وفي الطوق (لا إلـٰه لا الله وحده لا شريك له). أما الظهر فقد نقش عليه (محمدٌ رسولُ الله أرسله بالهدىٰ ودينِ الحق ليظهرَه علىٰ الدين كله). كما نقش العباسيون آية جديدة علىٰ الدينار توضح حقهم في الخلافة وقرابتهم من الرسول ﷺ ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، وكان الهدف من وراء ذٰلك إظهار حق العباسيين في الحكم الذي كانوا يطالبون به[٤]. وضرب الخليفة العباسي عبد الله بن محمد السفاح (١٣٢ ـ ١٣٦هـ/ ٧٤٩ ـ ٧٥٣م) الدراهم بالأنبار، وعملها علىٰ نقش الدنانير وكتب عليها السكة العباسية وقطع منها ونقصها حبة، ثم نقصها حبتين[٥]. وكان وراء إنقاص وزن الدرهم حبة ثم حبتين هو اعتبارات اقتصادية أملتها ظروف الدولة الجديدة، مما حدا بالخليفة العباسي

---

(١) جرجي زيدان، «التمدن الإسلامي» ١/ ١٤١.

(٢) محمد السيد بحر العلوم، تعليقات وملاحظات علىٰ كتاب «النقود الإسلامية» للمقريزي، ص٥٧ ـ ٥٨.

(٣) أيمان عدنان العزاوي، «المسكوكات الحمدانية» ص٤٤.

(٤) حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية» ص٣٢.

(٥) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، «شذور العقود في ذكر النقود الإسلامية»، تحقيق محمد السيد بحر العلوم، ط٥، المطبعة الحيدرية، (النجف، ١٩٤٧م) ص١٧، وينظر أيضاً: المقريزي، «إغاثة الأمة بكشف الغمة» ص٥٩ ـ ٦٠.

الثاني أبي جعفر المنصور (١٣٦ ـ ١٥٨هـ/ ٧٥٣ ـ ٧٧٤م) أن ينقص الدرهم ثلاث حبات[١].

وكانت دنانير المنصور علىٰ غرار دنانير السفاح، وفي سنة (١٣٩هـ/ ٧٥٦م) ضرب الخليفة المنصور ديناراً حمل عبارة (لله جعفر)[٢]. وقد كان للخليفة العباسي المنصور ابناً بهـٰذا الاسم، وكان أميراً علىٰ الموصل للسنوات (١٤٥ ـ ١٤٧هـ)[٣].

وعندما انتقل المنصور إلىٰ عاصمته الجديدة والتي شيدها وسماها مدينة السلام (بغداد)، نقل محل الضرب إليها سنة (١٤٦هـ/ ٧٦٣م) فصار يضرب الدينار بمدينة السلام وإن لم ينقش اسمها عليه[٤]. وأبان خلافة أبي جعفر المنصور حدث تطور جديد آخر، إذ نقش علىٰ النقود اسم ولي العهد، حيث وجدت نقود نقش عليها: (مما أمر به المهدي ابن أمير المؤمنين)[٥]، ويرىٰ علىٰ النقود المضروبة في عهده اسم محمد المهدي وأسماء عماله مثل: عبد الله، وسالم، وأحمد، والعشار والجنيد، وخالد والحسن، وعمر بن حفص، وبرمك[٦].

توفي الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور لست خلون من شهر ذي الحجة سنة (١٥٨هـ/ ٧٧٤م)[٧]. وبويع للخلافة من بعده ابنه محمد المهدي خليفةً للمسلمين (١٥٨ ـ ١٦٩هـ/ ٧٧٤ ـ ٧٨٥م)، وفي سنة (١٦٦هـ/ ٧٨٢م) تحول الخليفة المهدي من مدينة السلام في الجانب الغربي من دجلة إلىٰ قصر

---

(١) المقريزي، «شذور العقود» ص١٧.
(٢) دينار محفوظ في المتحف العراقي يحمل رقم (١٣٦٧٣مس).
(٣) دفتر، ناهض عبد الرزاق، «المسكوكات» ص٨٤.
(٤) محمد السيد علي بحر العلوم، ملاحظات وتعليقات علىٰ كتاب «النقود الإسلامية»، ص٢٥١.
(٥) حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية» ص٣٢.
(٦) الكرملي، انستاس ماري البغدادي، «النقود العربية وعلم النميات» ص٩٢٣.
(٧) الكرملي، انستاس ماري البغدادي، «النقود العربية وعلم النميات» ص١٢٣.

السلام[١] في منطقة عيس أباد (وهي محلة كانت بشرقي بغداد وقد بنىٰ بها الخليفة المهدي قصره الذي سماه (قصر السلام) إذ ضرب في قصر السلام دنانير في سنة (١٦٧هـ/ ٧٨٣م) حملت في أعلىٰ نصوص مركز القفا شكل هلال[٢] لتميز دنانيره الجديدة التي ضربها في مقره الجديد (قصر السلام) عن الدنانير التي كان قد ضربها بمدينة السلام سابقاً. ونقش علىٰ النقود التي ضربها المهدي أسماء ولديه: هارون وموسىٰ وأمرائه: عبد الله، مالك، عبد الملك، يزيد، إسحاق، جعفر، روح، حازم، عبيد، نصر، نصير، وغيرهم[٣].

أما دنانير الخليفة الهادي بن المهدي (١٦٩ ـ ١٧٠هـ/ ٧٨٥ ـ ٧٨٦م)، فقد حملت في سنة (١٧٠هـ/ ٧٨٦م) اسم ابنه جعفر[٤] بعد أن نصبه ولياً للعهد وله من العمر خمس سنوات، بدلاً من ولي العهد هارون الذي سبق، وأن نصب زمن أبيه المهدي ذلك؛ لأن الخليفة الهادي حاول خلعه وتنصيب ابنه جعفر، وبالفعل فقد أيد بعض كبار قادة الجيش والشرطة ورجال الحاشية الخليفة الهادي علىٰ فعلته هـٰذه[٥]. فجاءت المسكوكات لتعكس هـٰذه الأحداث بدنانير ضربت بهـٰذه المناسبة، وهي تحمل اسم جعفر (ولي العهد الجديد)، ونصوصها كما يلي:

مركز الوجه: (لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له).

الطوق: (محمد رسول الله أرسله بالهدىٰ ودين الحق ليظهره علىٰ الدين كله).

مركز الظهر: (محمد رسول الله ـ جعفر ـ).

الطوق: (بسم الله ضرب هـٰذا الدينار سنة سبعين ومائة)[٦].

---

(١) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٦/ ٣٤٧.

(٢) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٦/ ٣٨٨.

(٣) دفتر، ناهض عبد الرزاق، «المسكوكات» ص٢١٤.

(٤) الكرملي، انستاس ماري البغدادي، «النقود العربية والنميات» ص١٢٣.

(٥) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٦/ ٤٢٣ ـ ٤٢٨.

(٦) دفتر، ناهض عبد الرزاق، «دراسة في مسكوكات الخليفة هارون الرشيد المضروبة =

وتعد هٰذه المسكوكة هي الأولىٰ من بين الدنانير الإسلامية التي حملت اسم ولي العهد، والغاية منها إعلامية لتثبيت ولي العهد، وهو جعفر وليس هارون.

وعند وفاة الهادي بأحوال غامضة في ١٥ ربيع الأول من عام (١٧٠هـ/ ٧٨٦م)[١] بويع هارون الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣هـ/ ٧٨٦ ـ ٨٠٨م)، وضرب في أوائل أيام خلافته دنانير نقش عليها اسمه ولقبه (عبد الله هارون أمير المؤمنين): ونصوصها كما يلي[٢]:

الطوق: (محمد رسول الله أرسله بالهدىٰ ودين الحق ليظهره علىٰ الدين كله).

مركز الظهر: (محمد رسول الله ـ ما أمر به عبد الله هارون أمير المؤمنين).

الطوق: (بسم الله ـ ضرب هٰذا الدينار سنة سبعين ومائة).

إن الأهداف الأساسية من وضع هٰذا الدينار الذي حمل اسم هارون ولقبه؛ كأمير للمؤمنين، ولأول مرة في تاريخ المسكوكات الإسلامية كان لغايتين: الأولىٰ: سياسية لتأكيد سلطته الشرعية؛ كخليفة للمسلمين. والثانية: إعلامية، لإشعار الناس بأنه هو الخليفة الشرعي، وليس جعفر بن الهادي الذي نصب ولياً ولو لمدة قصيرة.

ونستطيع أن نتلمّسَ اهتمام الدولة بالنقود المتداولة في الأسواق، من أن الخلفاء أنفسهم كانوا يشرفون بصورة مباشرة علىٰ دور الضرب، لكي يتحققوا من ضبط وزن النقود وليبعدوا عنها احتمالات الغش والتزييف. لٰكن الخليفة الرشيد صير هٰذه المهمة الخطيرة إلىٰ جعفر بن يحيىٰ البرمكي

= بمدينة السلام»، مجلة دراسات الأجيال، العدد الثالث السنة السادسة (بغداد ٧ أيلول ١٩٨٦م)، ص١٩٥، (والدينار موجود في المتحف البريطاني).

(١) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٦/٤٢٨.

(٢) دفتر، ناهض عبد الرزاق، «المسكوكات» ص٢١، (وهو محفوظ في متحف اسطنبول).

إذ هو أمر وشيء لم يتشرف به أحدٌ قبلَه[١]. ويعد ذلك من بواكير التغلغل الفارسي في مفاصل الدولة بغفلة مؤسفة من ذوي الشأن وأهل الحلّ والعقد. وهذا أيضاً من بلاء اندساس الشعوبيين في قصر الخلافة ودائرة الحكم الخاصة.

فلما صيّر هارون الرشيد السكك إلىٰ جعفر البرمكي كتب اسمه بمدينة السلام (بغداد)، وبالمحمدية من الري علىٰ الدنانير[٢]. ومن المرجح أن مشاغل الخليفة الرشيد الكثيرة، وطبيعة الأحوال التي كان عليه قضاء مدة طويلة من السنة خارج العاصمة (حاجّاً أو غازياً)، حالت دون إشرافه بنفسه علىٰ النقود، فنهج نهجاً لا مركزياً في الحكم وأعطىٰ الولاة مزيداً من السلطة[٣].

وفي عصر الخليفة هارون الرشيد حصل تطور جوهري جديد في نظام النقود العربية الإسلامية، فيه شيء من الأصالة والريادة، وذلك أن الدولة ضربت نقوداً ذهبية ذات وزن كبير سميت (دنانير الصلة) أو (دنانير الخريطة) وسميت كذلك؛ لأنها كانت توضع في أدم، أو نسيج يشرح علىٰ ما فيه، وقيمة كل واحد منها مائة دينار، أو مائتان مكتوب علىٰ كل دينار من (ضرب الحسنىٰ لخريطة أمير المؤمنين)[٤]. وهذه الدنانير كان ينعم بها الخليفة علىٰ العلماء والفقهاء والشعراء والمقربين إليه، وكانت تقبل في الأسواق لغرض التداول بعد أن يتولىٰ التجار أو الصرافون أمر تحويلها إلىٰ فئات نقدية أقل قيمة[٥].

فلما عاقب الخليفة هارون الرشيد (جعفرالبرمكي) صيّر السكك إلىٰ

---

(١) المقريزي، «شذور العقود في ذكر النقود» ص١٨.
(٢) الكرملي، «النقود القديمة الإسلامية» ص٤٧.
(٣) حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية» ص٣٤.
(٤) المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٦١.
(٥) المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٦٠، وينظر أيضاً: حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي» ص٣٤.

السندي بن شاهك (صاحب الشرطة) الذي انقص الدينار نصف حبة، لـٰكنه ردها إلىٰ وزنها السابق في آخر عهد الرشيد[1]. وقد يعني ذلك: تطوراً طبيعياً في النظام الاقتصادي والحاجة إلىٰ سرعة التداول واتساعه وربما تضخمه بالمعنىٰ الحديث.

أما ما نقش في زمن الخليفة هارون الرشيد علىٰ النقود فبالإضافة إلىٰ اسم هارون الرشيد سك اسم ابنيه محمد الأمين وعبد الله المأمون، ومن أسماء وزرائه وعماله: أحمد، أسعد، يزيد، إسماعيل، إبراهيم، بشر، خزيمة، جعفر، محمد الحرث، سالم، سليمان إبراهيم (حاكم إفريقية وهو مؤسس دولة بني الأغلب)، وكان حاكماً بها سنة (١٧٦هـ/ ٧٩٣م)[2].

ولأول مرة ذكرت المرأة علىٰ النقود العربية الإسلامية، وكان ذٰلك علىٰ نقود الخليفة هارون الرشيد. وكان ورودها بأسلوب دعائي (يبق الله لأم جعفر)، وأم جعفر زوجة الرشيد ووالدة ولي عهده الأمين، وهي المرأة العربية القرشية الوحيدة من بيت أمهات الخلفاء العباسيين السبع والثلاثين[3].

توفي الخليفة هارون الرشيد في ٢٧ جمادى الأولىٰ من عام ١٩٣هـ وبويع للخلافة من بعده ابنه محمد الأمين (١٩٣ ـ ١٩٨هـ/ ٨٠٨ ـ ٨١٣م)، وقد ضرب الخليفة الأمين في سنة (١٩٤هـ/ ٨٠٩م و١٩٥هـ/ ٨١٠م) دنانير حملت عبارة (ربي الله)[4]، واسم (العباس)[5]. وقد حاول الخليفة الأمين خلع أخيه المأمون من ولاية العهد وتنصيب ابنه موسىٰ ولياً للعهد من بعده، إذ ضرب الدنانير والدراهم باسم ابنه موسىٰ الذي لقبه (الناطق بالحق المظفر بالله)، وجعل زنة هـٰذه الدنانير عشرة مثاقيل ونقش عليها:

---

(١) الكرملي، كتاب النقود القديمة الإسلامية» ص٤٨.
(٢) الكرملي، «النقود العربية وعلم النميات» ص١٢٣.
(٣) محمد باقر الحسيني، «النقود العربية الإسلامية» ص٥٤.
(٤) درهم محفوظ في المتحف العراقي يحمل رقم (١٠٦١مس ـ ٥١٥٨ مس).
(٥) وهو العباس بن الفضل بن الربيع الذي نصبه الأمين مشرفاً علىٰ دور الضرب (المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٦١).

كـــل عـــز ومـــفـــخـــر فـــلـــمـــوســـىٰ الـــمـــظـــفـــر
مـــلـــك خـــص ذكـــره فـــي الـــكـــتـــاب الـــمـــســـطـــر[١]

وضرب الخليفة المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨هـ/ ٨١٣ ـ ٨٣٣م) دنانير قبل أن يتولىٰ الخلافة منذ (١٩٥، ١٩٦، ١٩٨هـ) في كل من مدينة سمرقند وهرات، ودمشق وقد حملت لقب الإمام[٢].

عندما كان ولياً للعهد، إذ أسقط من الدنانير اسم أخيه محمد الأمين[٣] ومن المستبعد أن تكون هـٰذه النقود قد جرىٰ التعامل بها في أسواق بغداد قبل عام (١٩٨هـ/ ٨١٣م)، وعندما صار الأمر له واستلم الخلافة بعد مقتل الأمين وحصار بغداد، ضرب الدنانير التي حملت في أسفل نصوص مركز الوجه اسم (مدينة السلام)[٤]، وهـٰذه أول مرة تظهر مدن الضرب علىٰ الدنانير أسفل نصوص مركز الوجه. وظهر اسم العراق عام (١٩٩هـ/ ٨١٤م)[٥]. أو عام (٢٠٠هـ/ ٨١٥م)[٦]. وضرب الخليفة المأمون للسنوات (٢٠١هـ، و٢٠٤هـ) دنانير حملت في طوق الوجه مدينة الضرب (مصر)، وفي أعلىٰ نصوص مركز القفا عبارة (لله طاهر)[٧]، وأسفلها لقب (ذو السلطتين)[٨].

وحدث تطور جديد في عهد الخليفة المأمون سنة (٢٠٢هـ/ ٨١٧م) إذ نقش علىٰ نطاق نقوده الآية: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الروم: ٤، ٥].

وبذٰلك أصبح وجه النقود يحتوي علىٰ طوق ونطاق. وفي الأولىٰ يذكر مدينة الضرب. وسنة الضرب، وفي النطاق تذكر الآية الآنفة الذكر. ولعل

---

(١) الكرملي، «النقود القديمة الإسلامية» ص٥٠.
(٢) أيمان عدنان العزاوي، «المسكوكات الحمدانية» ص٤٩.
(٣) المقريزي، «شذور العقود في ذكر النقود» ص١٩.
(٤) أيمان عدنان العزاوي، «المسكوكات الحمدانية» ص٤٩.
(٥) محمد باقر الحسيني، «النقود العربية الإسلامية» ص٥٢.
(٦) دينار محفوظ في المتحف.
(٧) وهو طاهر بن الحسين قائد المأمون، تقلد قيادة جيوش المأمون سنة (١٩٤هـ).
(٨) دنانير محفوظة في المتحف العراقي تحمل الأرقام (١٦٧٤٣مس ـ ١٦٧٤٤مس)

هـٰذا النقش قصد من وضعه الاعتزاز والتفاخر بالنصر الذي أحرزته جيوش المأمون علىٰ جيوش أخيه الأمين[١].

وفي عهد الخليفة المأمون ظهر علىٰ النقود فضلاً عن اسمه أسماء أولاده: العباس، وعيسىٰ، والمأمون، وبعض عماله؛ كأحمد، وعبد الله، حسن، حسين، وخالد، يزيد، خزيمة، حازم، سعيد، يحيىٰ، طاهر، السري، وعبيد الله وغيرهم[٢].

ومن الكلمات الجديدة التي أضافها المأمون علىٰ نقوده لفظة (عدل)، كما نجد والي مصر أحمد بن طولون يقرن اسمه مع اسم الخليفة ويضربهما علىٰ النقود التي سكت في مصر[٣].

ثم جلس علىٰ سدة الخلافة أبو إسحاق محمد المعتصم بالله سنة (٢١٨هـ/ ٨٣٣م) إلىٰ سنة (٢٢٧هـ/ ٨٤٢م). فلم ير علىٰ ما ضرب من النقود في خلافته إلا أسماء عماله: محمد، يوسف، اشنان، ونقش علىٰ نقود بني طاهر اسم طلحة وعبد الله[٤].

وضرب الخليفة أبو الفضل جعفر المتوكل علىٰ الله (٢٣٢ ـ ٢٤٧هـ) نقوداً علىٰ وجهها صورته ونقش علىٰ ظهرها رجل يقود جملاً[٥]. لقد كانت الدنانير المضروبة أيام الرشيد والمأمون والواثق من أجود الدنانير من حيث الضرب والوزن والعيار فيقول قدامة: (تم جود العيار في أيام الرشيد، وأيام المأمون، وأيام الواثق، حتىٰ كانت الأئمة المعمول عليها في دور الضرب ما جمع عياره، من ثلاثة دنانير مضروبة في تلك الأول الثلاث)[٦]. إذ اتخذت هـٰذه الدنانير معياراً لدور الضرب في تحديد نسبة نقاوة المعدن الثمين فيها.

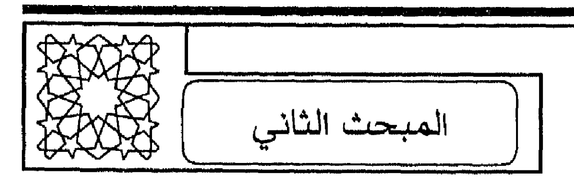
(١) حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية، ص٣٦.
(٢) الكرملي، انستاس ماري البغدادي، «النقود العربية وعلم النميات» ص١٢٤.
(٣) حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية» ص٣٦.
(٤) الكرملي، «النقود العربية وعلم النميات» ص١٢٤.
(٥) حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي» ص٣٦.
(٦) قدامة بن جعفر، «الخراج وصنعة الكتابة» ص٦٠.

وقد أجريت دراسة علىٰ (١٢١) قطعة نقدية ذهبية ضربت خلال العصر العباسي في حقب مختلفة امتدت من عام (١٣٢هـ) حتىٰ النصف الأول من القرن الرابع الهجري، فاستدلت هـٰذه الدراسة علىٰ إن كثيراً من الدنانير العباسية التي ضربت بمدينة السلام (بغداد) وصل عيارها من الذهب إلىٰ (٩٦٪)، وأن ديناراً وصل عياره إلىٰ (١٠٠٪) وديناراً آخر ضرب في سامراء عام (٢٢٦هـ) وصلت نسبة النقاوة فيه إلىٰ (٩٨٪)[١].

وقد ضرب المتوكل (٢٣٢ ـ ٢٤٧هـ/ ٨٤٧ ـ ٨٦١م) علىٰ النقود مع اسمه اسم ابنه أبي عبد الله الذي تلقب بعد ذٰلك بالمعتز[٢]. وحرص الخلفاء العباسيون علىٰ ذكر أسمائهم، وأسماء ولاة العهد، وأسماء وزرائهم، وقوادهم علىٰ نصوص الدينار وكثيراً ما كانت تزدحم هـٰذه النصوص بحيث تشغل مساحة الوجه والظهر للنقد علىٰ قلتهما[٣]. وإن الألقاب التي كانت تظهر علىٰ النقود لأمراء وولاة الخلفاء العباسيين كانت تحصل، إما عن طريق الوراثة، أو نتيجة توسيع نفوذ الحاكم وقوته في البلاد، أو أن تأتي عن أسلوب البيع والشراء أو الهدايا، وإن هـٰذه الألقاب علىٰ النقود العباسية أصبحت ميزة من مميزاتها البارزة، والتي أعطت مؤشراً سياسياً فضلاً عن الناحية الاجتماعية والعسكرية[٤].

❁ ❁ ❁

(١) حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي» ص٤٢.
(٢) الكرملي، «النقود العربية والنميات» ص١٢٤.
(٣) محمد باقر الحسيني، «النقود العربية الإسلامية» ص٥٣.
(٤) ن. م، ص٥٤.



ضرب الدراهم الفضية

الدراهم: جمع درهم، الدرهم بكسر الدال وفتح الهاء. والدرهم الإسلامي المضروب من الفضة، وهو ستة دوانق[١]. **وكلمة درهم هي من كلام العرب لورودها في القرآن الكريم.** وقد اختلفت الأقوال في أصل كلمة درهم، هل هي عربية أم دخيلة؟ وتكاد تنحصر الأقوال بما يأتي: -

١ ـ معرب: أصله درم، أو درهام، وأنه انحدر من درهم الساسانيين وقد أدخل أردشير الأول (٢٢٦ ـ ٢٤١م) هٰذا الدرهم علىٰ أساس الدراخمة الأتبكية الجديدة، وأيد كل من ابن منظور[٢]، والجوهري[٣]، والزبيدي[٤]، والخفاجي[٥]، والطريحي[٦]، بأنه فارسي معرب.

٢ ـ وفي رأي آخر أنه مأخوذ من كلمة دراخمة، إذ أدخلت الدراهم في إيران أواخر المائة الرابعة قبل الميلاد علىٰ يد اليونانيين عند استيلاء الاسكندر عليها، وأيد ذٰلك الشرتوني[٧]، والبستاني[٨].

٣ ـ أعجمي: من غير تحديد كونه فارسي أو يوناني، وقد ذكر ذٰلك

---

(١) الكرملي، ماري انستاس البغدادي، «النقود العربية وعلم النميات» ص٢٣.
(٢) ابن منظور، «لسان العرب» ١٢/ ١٩٩، مادة درهم.
(٣) الجوهري، «الصحاح» ٢/ ٢٨٤.
(٤) الزبيدي، «تاج العروس» ٨/ ص٢٨٩، (مادة درهم).
(٥) الخفاجي، «شفاء الغليل» ص٩٤.
(٦) الطريحي، «مجمع البحرين»، مادة درهم.
(٧) الشرتوني، «أقرب الموارد»، مادة درهم.
(٨) البستاني، «دائرة المعارف» ٧/ ٦٧، مادة درهم.

البلاذري[١].

٤ ـ معرب: وقد تكلّمت به العرب قديماً ولم تعرف غيره وإليه ذهب كل من ابن دريد[٢]، والجواليقي[٣]، والفيومي[٤]، والثعالبي[٥]، والسيوطي[٦]. ولا ننسىٰ أن لفظة درهم وردت في القرآن الكريم: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف:٢٠]. وهـٰذا ما يقرر كونها عربية.

◻ ضرب الدراهم في الدولة العباسية:

وقبل أن تعلن الدعوة العباسية عن قيام الدولة الجديدة وسقوط الدولة الأموية، استخدمت المسكوكات كوسيلة إعلامية؛ إذ ضرب أصحابها دراهم من سنة (١٢٧هـ) علىٰ الرغم من أن الدعوة العباسية أعلنت لأول مرة في ٢٥ رمضان عام (١٢٩هـ)[٧].

وقد حملت هـٰذه الدراهم شعار الدعوة العباسية ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورىٰ:٢٣][٨]. وكانت الغاية من ضرب هـٰذه الدراهم لغرض دعائي لاستقطاب الأنصار حول دعوتهم.

لقد ضرب أبو العباس السفاح الدراهم بالأنبار، وعملها علىٰ نقش الدنانير فكتب عليها السكة العباسية، وقطع منها حبة ونقصها حبة ثم نقصها حبتين وكان وراء هـٰذه الخطوة اعتبارات اقتصادية أملتها ظروف الدولة الجديدة علىٰ الخليفة العباسي الأول فوقع تحت تأثيرها فأمر بإنقاص وزن الدرهم حبة واحدة[٩]، ولما اشتدت عليه الظروف اضطر إلىٰ إنقاص وزن الدرهم مرة أخرىٰ حبة خلال عهده القصير (١٣٢ ـ ١٣٦هـ/ ٧٤٩ ـ ٧٥٣م)[١٠]. ويظهر أن

---

(١) البلاذري، «فتوح البلدان» ص١٢٠.
(٢) ابن دريد، «الجمهرة» ٣/ ٣٦٨.
(٣) الجواليقي، «المعرب» ص١٤٨.
(٤) الفيومي، «المصباح المنير» ص٩٢٣.
(٥) الثعالبي، «فقه اللغة» ص١٦.
(٦) السيوطي، «المزهر» ٢/ ٨٥.
(٧) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٦/ ٢٣٠.
(٨) درهم محفوظ في المتحف العراقي يحمل رقم (١٧ ـ حامس).
(٩) المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٥٩.
(١٠) حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي» ص٣١.

هـٰذه الظروف الضاغطة استمرت إلىٰ بداية حكم الخليفة العباسي الثاني أبي جعفر المنصور فأقدم هو الآخر علىٰ إنقاص وزن الدرهم حبة أخرىٰ، لذٰلك نقصت هـٰذه الدراهم ثلاثة أرباع قيراط؛ لأن القيراط أربع حبات، وكذٰلك سميت بالهاشمية[1].

وكانت دراهم الخليفة أبي جعفر المنصور المضروبة بالري في سنة (١٤٥هـ/ ٧٦٢م) قد حملت لأول مرة اسم ولي العهد (محمد المهدي)[2]؛ إذ وجدت نقود نقش عليها: (مما أمر به المهدي بن أمير المؤمنين)، وكانت وظيفة هـٰذه الدراهم أساساً إعلامياً، لإعلام العامة والخاصة بأن محمد المهدي هو ولي عهد وخليفة للمسلمين بعد أبيه الخليفة المنصور.

كذٰلك سمح الخليفة المنصور لبعض ولاة الأقاليم أن يثبتوا أسماءهم علىٰ الدراهم فكان ينقش اسم الخليفة في وجه القطعة النقدية، في حين كان يوضع اسم والي الإقليم في ظهر العملة[3]، وظهر اسم مدينة السلام (بغداد) علىٰ النقود الفضية عام (١٤٦هـ/ ٧٦٣م)؛ أي: بعد بدء بنائها بعام واحد[4].

أما الخليفة المهدي فقد ضرب الدراهم، وفيها سكة مدورة فيها نقطة، وعليها اسمه[5]، وقد حملت دراهمه منذ سنة (١٥٨هـ/ ٧٧٤م) لقبه واسمه (الخليفة المهدي) خلال الأيام الأولىٰ لخلافته[6]. وكذٰلك حملت دراهمه في سنة (١٦٥هـ/ ٧٨٢م) المضروبة بالري لأول مرة اسم (موسىٰ ولي عهد المسلمين)[7]، وموسىٰ الهادي الذي أصبح الخليفة بعد أبيه، قد ترك لنا الدرهم المضروب سنة (١٦٩هـ/ ٧٨٧م) بقصر السلام يحمل عبارة (لله

---

(١) المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٦٠. الهاشمية نسبة إلىٰ مدينة ضربت، وهي الهاشمية من ديار العراق، ولم يضرب بها إلا العباسيون دون غيرهم (الكرملي، «النقود» ص٤٣).
(٢) دفتر، ناهض عبد الرزاق، «المسكوكات» ص٦٤.
(٣) حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي» ص٣٢.
(٤) محمد باقر الحسيني، «النقود العربية الإسلامية» ص٤١.
(٥) المقريزي، «إغاثة الأمة بكشف الغمة» ص٦٠.
(٦) دفتر، ناهض عبد الرزاق، «المسكوكات» ص٢١٦.
(٧) أيمان عدنان العزاوي، «المسكوكات الحمدانية» ص٢٤٦.

الحمد)[١]. وكذٰلك حملت الدراهم لقب واسم (الخليفة الهادي)[٢]، واسم وزيره (إبراهيم بن ذكوان الحراني)[٣]. وقد ذكر المقريزي أن الدرهم نقص قيراطاً غير ربع حبة[٤].

وحملت دراهم الخليفة هارون الرشيد منذ سنة (١٧٠هـ/ ٧٨٦م) طوقاً نصه: (مما أمر به عبد الله هارون أمير المؤمنين)[٥]، وكانت هـٰذه الدراهم بمثابة الرد علىٰ دنانير الخليفة الهادي والتي حملت اسم جعفر، وفي سنة (١٧٧هـ/ ٧٩٥م) حملت دراهمه اسم (الأمير الأمين)[٦] كولي للعهد، ولما صيّر هارون الرشيد مهمة الإشراف علىٰ سكة النقود إلىٰ جعفر بن يحيىٰ البرمكي، كتب الأخير اسمه بمدينة السلام (بغداد)، وبالمحمدية من الري علىٰ الدنانير والدراهم وصيّر نقصان الدراهم قيراطاً إلا حبة[٧]. إن اسم الدراهم المحمدية نسبة إلىٰ محمد بن عطا (عتاب) الكِندي الذي كان والياً في الري. وقد ظهرت أيضاً دراهم باسم فرغانه، والصغد، وكشك، ونسف واشر، وسنه، وسمرقند، وهي أسماء المدن التي ضربت بها هـٰذه النقود زمن الرشيد، وكان غطريف بن عطا والياً علىٰ خراسان وإليه نسبت الدراهم الغطرفية ببخارىٰ، وكان مصيب بن عطا والياً علىٰ الشاش وخنجده وإليه نسبت الدراهم المصيبه[٨]، وهنا يظهر أن الدرهم أحياناً تحمل اسم المدينة التي ضربت فيها، وأحياناً أخرىٰ تحمل اسم الوالي الذي قام بضربها.

ولما حاول الخليفة الأمين خلع أخاه المأمون من ولاية العهد، وتنصيب ابنه موسىٰ ولياً للعهد من بعده سكّ دراهم نقش عليها ألقاب، ولي العهد

---

(١) دفتر، ناهض عبد الرزاق، «المسكوكات» ص٢١٩.
(٢) درهم محفوظ في المتحف العراقي يحمل رقم (٨٠٤٦ حامس).
(٣) أيمان عدنان العزاوي، «المسكوكات الحمدانية» ص٤٦.
(٤) المقريزي، «شذور العقود في ذكر النقود» ص١٨.
(٥) دفتر، ناهض عبد الرزاق، «المسكوكات» ص٢٢٠.
(٦) درهم محفوظ في المتحف العراقي يحمل رقم (٨٤٦١ مس).
(٧) المقريزي، «إغاثة الأمة بكشف الغمة» ص٦٠.
(٨) بدر الدين السباعي، «حاشية علىٰ إغاثة الأمة» للمقريزي ص٦٠.

الجديد، وهي الناطق بالحق، المظفر بالله، ولكننا لم نعثر على نماذج منها، ويحتمل أنها صهرت من قبل المأمون عند انتصاره على أخيه الأمين سنة (١٩٨هـ/ ٨١٣م)[١].

وضرب المأمون الدراهم التي حملت لقب الإمام قبل وصوله للخلافة منذ سنة (١٩٥هـ/ ٨١٠م)[٢]، ولقد نقش في عهد المأمون آية جديدة على الدراهم هي ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٤، ٥]. وفي هامش خارجي، كما وأكملت البسملة (بسم الله الرحمٰن الرحيم)[٣].

وفي أيام المأمون ضربت دراهم نقش عليها اسم الرضا، وقد ذكر الشاعر دعبل (إنه قصد علي بن موسىٰ الرضا ﷺ بخراسان، فأعطاه عشرة آلاف درهم من الدراهم المضروبة باسمه، وخلع عليه خلعة من ثيابه... فباع الشاعر دعبل كل درهم منها بعشرة دراهم في العراق)[٤].

وهناك دراهم نقش عليها فارس يمتطي صهوة جواد في عهد المأمون باسم وزير ذي الرياستين لفضل بن سهل[٥]. وضرب الخليفة المتوكل على الله نقوداً على وجهها صورته ونقش على ظهرها صورة رجل يقود جملا[٦].

وكانت (قبيحة) أم المعتز بالله، قد تقدمت بضرب دراهم مكتوب عليها: (بركة من الله الأعذار أبي عبد الله المعتز بالله)[٧]، ضربتها بمناسبة ختان

---

(١) دفتر، ناهض عبد الرزاق، «المسكوكات» ص٩١.

(٢) أيمان عدنان العزاوي، «المسكوكات الحمدانية» ص٥٠.

(٣) محمد باقر الحسيني، «النقود العربية الإسلامية» ص٥٣، دراهم موجودة في المتحف العراقي.

(٤) محمد السيد علي بحر العلوم، تعليقات وملاحظات على كتاب «شذور العقود في ذكر النقود» للمقريزي ص٧٣.

(٥) محمد باقر الحسيني، ماذا تعني صورة الفارس والفروسية على النقود العربية، مجلة آفاق عربية العدد ٦ (شباط، ١٩٧٦م)، ص١٢٥.

(٦) حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي» ص٣٦.

(٧) ن.م، ص٣٦.

ولدها، وقد حرص الخلفاء العباسيون علىٰ ذكر أسمائهم وأسماء ولاة العهد، وأسماء وزرائهم وقوادهم علىٰ الدراهم طيلة العصر العباسي الثاني، وقد زادوا من هٰذه الألقاب علىٰ الدراهم منها لقب (الناصر لدين الله) إذ ظهر هٰذا اللقب علىٰ دراهم الخليفة المعتمد علىٰ الله سنة (٢٧٣هـ/ ٨٨٧م)، وقد أضفىٰ هٰذا اللقب الخليفة المعتمد علىٰ أخيه الموفق بالله عند انتصاره علىٰ الزنج في سنة (٢٧٠هـ/ ٨٨٣م)[١].

وفي سنة (٢٨٢هـ/ ٨٩٥م) ضرب دراهم ذات فئة خاصة لأجل أن تهديها قطر الندىٰ إلىٰ زوجها الخليفة المعتضد بالله ويروي ابن الزبير في «الذخائر» إن كل درهم من هٰذه الدراهم كان يساوي ثلاثة دراهم عادية[٢].

وظهر لقب (ولي الدولة) علىٰ الدراهم في سنة (٢٩١هـ/ ٩٠٤م) في زمن الخليفة المكتفي بالله، وهٰذا اللقب أضفاه الخليفة المكتفي علىٰ وزيره أبي الحسن القاسم عبد الله[٣]. وظهر لقب (عميد الدولة) علىٰ الدرهم في زمن المقتدر بالله (٢٩٥ ـ ٣٢٠هـ/ ٩٠٤ ـ ٩٣٢م)، وهٰذا اللقب أضفاه الخليفة المقتدر بالله علىٰ الحسين بن القاسم بن عبيد الله، إذ قلده الخليفة المقتدر بالله الوزارة في سنة (٣١٩هـ/ ٩٣١م)، وعزل عنها بعد سبعة أشهر[٤]. كما وصلنا نقد فضي (درهم) باسم الخليفة المقتدر نقش فوق صورة الفارس (لله جعفر)[٥].

□ أساس النظام النقدي في الدولة العباسية

أولاً: التعامل بالأسواق: تعاملت الدولة العربية الإسلامية بالدينار

---

(١) إيمان عدنان العزاوي، «المسكوكات الحمدانية» ص٥٠، درهم موجود في المتحف العراقي برقم (٤٣٦ مس).

(٢) حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي» ص٣٦.

(٣) أيمان عدنان العزاوي، «المسكوكات الحمدانية» ص٥٠، درهم محفوظ في المتحف العراقي (١٣٠٦مس ـ ٨٧١مس) (٩٩٢مس ـ ١١٨٢مس).

(٤) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٨/ ٢٣٠، درهم محفوظ في المتحف العراقي رقم (١١٠٤مس).

(٥) محمد باقر الحسيني، ماذا تعني صورة الفارس والفروسية علىٰ النقود العربية، مجلة آفاق عربية، العدد ٦، (شباط ١٩٧٦م)، ص١٢٥ .

والدرهم معاً، واعترفت بهما، غير أنه لوحظ في البداية رواج الدراهم في أسواق أقاليم الدولة الشرقية، بينما راجت الدنانير في أسواق الأقاليم الغربية منها[١]. إلا أنه فيما بعد أصبح التعامل بالنقدين متوازناً تقريباً، ويمكن تحويل؛ أي: من النقدين إلىٰ النوع الآخر بحسب سعر الصرف السائد في السوق الذي تحدده الأموال التجارية دون تدخل الحكومة. ولٰكن باستطاعة الناس أن يبيعوا دراهم للطرفين بدنانير جديدة حسان[٢].

وكان سعر الصرف غير ثابت، وإنما كان يتعرض لتقلبات السوق، والدينار بعد أن كان مساوياً لعشرة دراهم في صدر الإسلام، صار في النصف الثاني من العصر الأموي يساوي اثني عشر درهماً، وفي العصر العباسي وصل إلىٰ ثلاثة عشر درهماً، ثم إلىٰ أربعة عشر درهماً أو أكثر[٣]. وكان يفضل الدينار في التعامل في الأسواق، لأسباب عديدة منها: ـ

١ ـ أن المسؤولين في الدولة كانوا يفضلون أن ترد إليهما الأموال من موارد الأقاليم بالدينار الذهبي.

٢ ـ رغبة التجار والصرافين منصبة علىٰ قبول العملة الذهبية (الدينار).

٣ ـ نقاوة الدينار الذهبي إذ وصل عيارها من الذهب (٩٦٪ ـ ١٠٠٪).

٤ ـ إقبال بعض الناس علىٰ خزن الدينار الذهبي؛ لأنه قابل للخزن أكثر من غيره[٤].

ثانياً: النقود المزيفة: علىٰ الرغم من حرص الدولة العربية الإسلامية علىٰ سلامة النقود وضرورة المحافظة عليها من حيث كمال الوزن والعيار؛ إلا أن محاولات عديدة جرت من قبل بعض الأفراد استهدفت تزييف النقود. ومما يعزز هٰذا الرأي وتؤكده النصوص التي وردت في المصادر الأولية، فضلاً عن

---

(١) قدامة، «الخراج» ص٢٣٦. ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص٧٥.
(٢) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٢٨١ ـ ٢٨٢.
(٣) عواد الأعظمي، وحمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص١٦١.
(٤) حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي» ص٣٩.

الأدلة النقدية الموجودة في المتحف العراقي وغيره من متاحف العالم يذكر المقريزي أن أول من غش الدراهم وضربها زيفاً هو عبيد الله بن زياد حين فر من البصرة سنة أربع وستين من الهجرة، ثم فشت في الأمصار الأخرىٰ الدراهم الزُّيوف[١]. ويمكن تقسيم الدراهم من حيث جودتها إلىٰ أربعة أنواع: ـ

١ ـ الدراهم الجيدة: ويكون معدنها فضة خالصة.

٢ ـ الدراهم الزيوف: ـ أي: فِضته صُلبة رديئة ليست بلينة ـ ويكون معدنها من الفضة المخلوطة وكانت تقبل بقيمتها في المعاملات التجارية فقط، ولا تقبلها الحكومة في معاملاتها وجبايتها أحياناً.

٣ ـ البهرجة (المبهرجة): وهي الدراهم التي لم تضرب بدار الضرب الحكومية وكانت غير مقبولة في التعامل، لا في معاملات الحكومة ولا عند الأفراد.

٤ ـ الستوقة: وهي الدراهم التي كانت تصنع من النحاس تغطىٰ بطبقة من الفضة، ولم تكن من الدراهم الشرعية[٢].

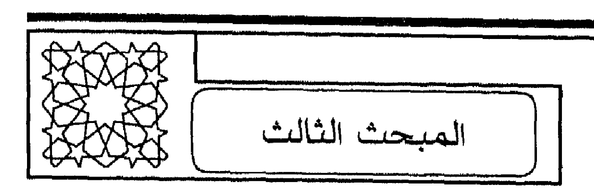
لقد انتشرت الدراهم المزيفة بعد مقتل الخليفة المتوكل علىٰ الله وتدخل الأتراك في السلطة إذ قال المقريزي: (ولم يزل الأمر في النقود علىٰ ما تقدم عامة أيام المأمون حتىٰ مات. ثم قام من بعده أبو إسحاق المعتصم، ثم الواثق، ثم المتوكل إلىٰ أن قتله الأتراك وشركوا أبا العباس في الأمور، وتفتت الدولة في الترف)[٣]. وتمكّن عامل كل جهة علىٰ ما يليه وكثرت النفقات وقلت موارد الجباية بتغلب الولاة علىٰ الأطراف، وحدثت بدع كثيرة من جملتها غش الدراهم[٤].

ويعتبر مقتل المتوكل انهياراً آخر في صرح الدولة العباسية، وتوجهها

(١) بدر الدين السباعي، حاشية علىٰ كتاب «إغاثة الأمة» للمقريزي ص٦٢.
(٢) بدر الدين السباعي، حاشية علىٰ كتاب «إغاثة الأمة» للمقريزي ص٦٢ ـ ٦٣.
(٣) المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٦٢.
(٤) المقريزي، «شذور العقود» ص٢١ ـ ٢٢.

نحو السقوط بسرعة هائلة، بعد تمكّن الأتراك وتغلغلهم مما فتح الشهية ومهد لصراع خطير مع النفوذ الفارسي المتجذّر أصلاً ومنذ قيام هـٰذه الدولة... هـٰذا الصراع الذي جاء من داخل بنية الإدارة وتركيبتها السياسية والاجتماعية واستخدامها لكل طاقات الحكم الهائلة (الجيش، الشرطة، النساء، الجواسيس، والدعم الخارجي) في تسريع زوال نفوذ الخلافة العباسية، وانحسار المد القبلي العربي الأصيل الذي رفد الدولة الإسلامية في بواكير نشأتها بأشجع القادة وأخلصهم في حماية الدين والثغور.

❊ ❊ ❊



الصكوك والسفاتج

الصكوك: جمع صك وهو الكتاب، معرب أصله جك[١]. وهو الكتاب الذي تجمع فيه أسماء المستخدمين ومدتهم ومبلغ مالهم، ويوقع السلطان في آخره بإطلاق الرزق لهم[٢].

ونقلاً عن أبي منصور الثعالبي: وكانت الأرزاق تسمّىٰ صكاكاً؛ لأنها كانت تخرج مكتوبة، وذٰلك أن الأمراء كانوا يكتبون للناس بأرزاقهم وأعطياتهم كتباً فيبيعون ما فيها قبل أن يقبضوها معجّلاً، ويعطون المشتري الصك ليمضي ويقبضه. ويعقب د. علي فهمي خشيم علىٰ ذٰلك فيقول: «الغريب أن يقرّر الثعالبي وينقل عنه ابن منظور أن صك معرّبة عن الفارسية جك، وهما يعلمان أن الأصل الأول للكلمة مادة صكك العربية ـ ولا جدال في عروبيتها ـ بمعنىٰ ضرب، ومنها صك النقود؛ أي: صوغها وطرقها حتىٰ تتشكل بالشكل المطلوب. ومن الواضح أن الفرس أخذوا عن العربية كلمة صك وحرفوها إلىٰ جك فظنها الثعالبي ـ وهو فارسي ـ فارسية عرّبت، وهو قول غير صحيح. إنها من تلك الألفاظ العربية الكثيرة التي نقلتها الأمم الأخرىٰ، ثم عادت بعد زمن محرّفة مشوّهة فحسبت معرّبة وهي العربية أصلاً»[٣].

وقد عرّف السمرقندي الصكوك بأنها جمع صك، وهو الضرب، قال الله

(١) ابن منظور، «لسان العرب» ١٠/٤٥٦ (مادة صك). الزبيدي، «تاج العروس» ٧/١٥٣.
(٢) حمدان الكبيسي، استخدام الصك والسُفتَجَة في أسواق بغداد، مجلة آفاق عربية، «العدد ٩، السنة ٩ (بغداد، أيار ١٩٧٩م) ص٩٨.
(٣) د. علي فهمي خشيم، «رحلة الكلمات الثانية» ص١١٤.

تعالىٰ: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾؛ أي: ضربت، إلا أن الصك لا يسمىٰ صكاً إلا بعد الإشهاد علىٰ ما فيه. إذ المراد بالصك ضرب الشهود أيديهم بالصك لا ضرب الكاتب يده؛ لأن ما سواه من الكتب لا تسمىٰ صكوكاً، وإن وجد هـٰذا المعنىٰ[١]. أما السفاتج فهي جمع سُفتَجَة، والكلمة معربة، فسرها بعضهم: بأنها كتاب يبعثه صاحب المال لوكيله بأن يدفع مالاً قِراضاً يأمن به من خطر الطريق[٢]. وقال البستاني: السُفتَجَة هي أن تعطي مالاً لرجل له مال في بلد تريد أن تسافر فتأخذ منه خطاً لمن عنده المال في ذٰلك البلد، أن يعطيك مثل مالك الذي دفعته إليه قبل سفرك[٣].

ويظهر إن السُفتَجَة كانت شائعة الاستعمال، بحيث أن الخوارزمي اكتفىٰ بالقول عنها: (والسُفتَجَة معروفة)[٤]. والسُفتَجَة في التعبير المالي الحديث هي خطاب الحوالة[٥].

□ التعامل بالصكوك والسفاتج:

لقد عرف الصك منذ أوائل ظهور الإسلام بمعنىٰ القائمة التي وقعت بموجبها أرزاق الجند. فقد كان عمر بن الخطاب ﷺ يطلب من عامله علىٰ مصر بحمل طعام إلىٰ المدينة فحمل فلما وصل، أمر الخليفة بأن يكتب علىٰ منازلهم، وأن يكتب لهم صكاكاً من قراطيس ثم يختم أسفلها، فكان أول من صك وختم أسفل الصكوك[٦].

---

(١) السمرقندي، أبي نصر أحمد بن محمد، «شروط وعلوم الصكوك»، تحقيق: محمد جاسم الحديثي، ط ١ (بغداد، ١٩٨٧م) ص٦٣.
(٢) الثعالبي، «ثمار القلوب في المضاف المنسوب» (القاهرة، ١٩٠٨م) ص٥٤٥.
(٣) عبد الله البستاني، «المحيط»، المطبعة الأمريكانية، (بيروت، ١٩٢٧م) المجلد الأول، ص٦٩.
(٤) الخوارزمي، «مفاتيح العلوم» ص٤١.
(٥) حمدان الكبيسي، «استخدام الصك والسُفتَجَة في أسواق بغداد»، مجلة آفاق عربية، ص٩٥.
(٦) اليعقوبي، «تاريخ» ٢/ ١٠٧.

وكانت الأرزاق تسمىٰ (صكوك)؛ لأنها كانت تخرج مكتوبة، ومنه جاء الحديث في النهي عن شراء الصكوك[١]. وكان الصك يدفع أحياناً علىٰ بيت المال، فقد أمر الخليفة عثمان بن عفان ﷺ بدفع ثلاثمائة ألف درهم إلىٰ عبد الله بن خالد بن أسيد، وصك صكاً بالمبلغ لصاحب بيت المال[٢]. كما كانت الصكاك تكتب للباعة أيضاً، فعندما كان يزيد بن المهلب والياً علىٰ العراق في عهد سليمان بن عبد الملك اشترىٰ متاعاً كثيراً من أحد الباعة، فصك للبائع صكاً بالثمن[٣]. واستعمل الصك خلال العهد الأموي، فكان سعيد بن خالد رجلاً جواداً، فإذا لم يجد شيئاً من المال تحت يده، كتب لمن يسأله الصكاك علىٰ نفسه حتىٰ يخرج عطاؤه[٤]. واتسعت الأسواق الداخلية وتطور معها نظام الحسبة بأشكال متعددة لكي تصون قواعد الشريعة في المعاملات ويقضي علىٰ الاحتكار ويصون المنافسة الشريفة، ومن ثم نمت التجارة الداخلية علىٰ أسس شرعية وقواعد أخلاقية إسلامية. كذٰلك نشطت التجارة الخارجية بين الأقطار الإسلامية داخل الدولة الكبرىٰ وبين الأقطار الإسلامية، وغيرها من الأقطار في العالم براً وبحراً.

ومع تطور التجارة الخارجية تطورت نظم تمويلها ولٰكنها لم تخرج عن إطار المشاركات، وظهرت أساليب جديدة لتسهيل التجارة بين الأقطار مثل الصك والسُفتَجَة، وظلت الحرب معلنة علىٰ الربا لا يجرؤ أحد علىٰ التعامل به، أو الإخفاء أو بحيل خسيسة.

وخلال القرون العديدة الممتدة ما بين عصر الرسالة والراشدين من جهة ونهاية عصر الازدهار الإسلامي أو بداية الركود في القرن الثامن الهجري

---

(١) الزبيدي، «تاج العروس» ٧/١٥٣. ابن منظور، لسان «العرب» ١٠/٤٢٦.
(٢) البلاذري، «أنساب الأشراف» ٥/٥٤٤.
(٣) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٦/٥٤٤.
(٤) حمدان الكبيسي، «استخدام الصك والسُفتَجَة» ص٩٦، وينظر أيضاً: التنوخي، «المستجاد من فعلات العباد»، تحقيق: محمد كرد علي، ومطبعة المدني، (دمشق، ١٣٦٥هـ)، ص١٧٥ ـ ١٧٦.

والخامس عشر الميلادي ظهرت اجتهادات فكرية مميّزة في مجالات المالية العامة للدولة والأسواق والتسعير والنقود، وتقسيم العمل والعمران الاقتصادي والتوزيع عن طريق علماء مميزين أمثال: أبي يوسف، والغزالي، وابن تيمية، وابن القيّم الجوزية، والماوردي، وأبي عبيد، وأبي عبد الله الحبشي، وابن خلدون، والمقريزي.

وخلال العهد العباسي شاع استعمال الصكوك؛ كوسيلة لدفع المال وتعدىٰ استعمالها مؤسسات الدولة، إذ أخذ يتعامل بها أفراد الشعب أيضاً. إلا أن الصكوك الحكومية كانت عادة تختم بخاتم الخلافة الخاص[1]. وفي بعض الأحيان كان يدفع للشعراء والفقهاء والمقربين، وحتىٰ رواتب الجند بالصكوك. فقد صك هارون الرشيد لمحمد بن إبراهيم مليون درهم[2]. وقد حاسب أبو الحسن بن علي بن الفرات كاتب ديوان الخراج في عهد المكتفي محمد بن داود، متولي عطاء الجيش (فيما يطلقه بغير صك ولا حجة)[3]. لذٰلك أمر الوزير صاحب بيت المال (بألا يطلق شيئاً في إعطاء وإنفاق إلا ما عرفه أبو الحسن، وأذِن فيه، وأثبت علامته علىٰ الصكاك)[4].

وتصرف هـٰذه الصكوك إما عند الصيارفة، أو بيت المال، وكانت تسجل في سجل خاص في الدواوين علىٰ أساس أنها من النفقات التي صرفت من بيت المال[5]. وعندما يصرف الصك من قبل الصيرفي، كان يقتضي أخذ عمولة عليه، وكان الرسم أحياناً أن ينقص في كل دينار درهم. ويروي لنا الشاعر أحمد بن جعفر بن موسىٰ بن يحيىٰ بن خالد بن برمك، أن الحسن بن مخلد وهب له خمسمائة دينار وأعطاه صكاً علىٰ صيرفي، فتوجه إليه، فأفهمه

---

(١) ابن خلدون، «المقدمة» ٢/ ٨١٢.
(٢) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص١٩٦.
(٣) العباسي، «الوزراء» ص٢٥٧.
(٤) ن. م، ص٢٥٧.
(٥) حمدان الكبيسي، «أصول النظام النقدي» ص٤٨.

الصيرفي أن الرسم يقضي أن ينقص من كل دينار درهماً[١].

كما أن الدولة كانت تسترد ديونها من المدينين عن طريق صكوك خاصة[٢] أو تستوفي ديونها باستعمال الصكوك، فقد كتب الوزير علي بن الفرات لأبي البغل صكاً بثلاثة آلاف درهم يأخذها من عامل الأحواز[٣].

وجرىٰ استخدام الصكوك علىٰ نطاق واسع بين أقاليم الدولة؛ إذ يروي ابن حوقل أنه شاهد في مدينة (أوغست) المغربية صك ائتمان حرر بمبلغ اثنين وأربعين ألف دينار بين تاجر عراقي وآخر مغربي[٤].

إن الصكوك كان يجري التعامل بها في أسواق بغداد علىٰ نطاق واسع غير أنه يبدو أن بعض تجار بغداد كانوا يتهيبون من التعامل بها أول الأمر، إلا أنهم صاروا يفضلونها علىٰ غيرها من المعاملات المالية، لذٰلك لا مهم (لاسمه الحاجب) إذ قال: ما رأيت أعجب مَن أمركم. مَن فيكم يطمئن أن يشتري من ابنه، أو من أخيه ضيعة بعشرة آلاف دينار، ولا يشهد عليه العدول؟ فقالوا: ما فينا أحد بهٰذه الصورة. قال: أفستظهرون لأنفسكم وأعقابكم في هٰذا القدر الكثير من المال حتىٰ تأخذوا الصك بدلاً من المال، فتجعلونه تحت رؤوسكم لشدة حفظه، قالوا: نعم[٥]. ومن شروط إثبات الصكوك، أن يكون هناك شهود، ويذكر السمرقندي (فإما ذكر الإشهاد علىٰ الإقرار، فلأن هٰذه الإشهادات، أكثرها علىٰ العقود والتقابض في غير ذٰلك المجلس يكون غالباً)[٦]. وفائدة

---

(١) حمدان الكبيسي، «استخدام الصك مع السُفتَجَة في أسواق بغداد»، مجلة آفاق عربية، ص٩٦.

(٢) البيهقي، «المحاسن والمساوئ»، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة (القاهرة، ١٩٠٧م)، ٢/ ١٦٩، ينظر أيضاً: حمدان الكبيسي، «استخدام الصك مع السُفتَجَة في أسواق بغداد» ص٦٩.

(٣) الصابي، «الوزراء» ص٧٣.

(٤) ابن حوقل، «صورة الأرض»، منشورات مكتبة الحياة، (بيروت، ت بلا) ص٦٥.

(٥) التنوخي، «نشوار المحاضرة»، (بيروت، ١٩٧٢م)، ٣/ ٢٦٠. حمدان الكبيسي، «استخدام الصك والسُفتَجَة في أسواق بغداد» ص٩٧.

(٦) السمرقندي، «شروط وعلوم الصكوك» ص٦٥.

الشهود هو الإقرار بصحة الصكوك، إذ يضيف السمرقندي قائلاً: (فإن العقود عليه، قد يكون في بلدة أخرىٰ، فكيف يحصل القبض في هٰـذه البلدة وقت الإشهاد؟ وكذٰلك قبضها الثمن، وإنما ذٰلك الإقرار بما تضمنه الصك)[١]. ومن شروط الصكوك ذكر التاريخ في الإقرار فيذكر السمرقندي: (فأما التاريخ، فلأن الحكم يتغير به تغيراً عظيماً، ومن تأمل مسائل التاريخ في أول كتاب الدعوىٰ عرف أن ذكر التاريخ من مهمات الصكوك، وإن ضبطه واجب علىٰ الشهود)[٢].

وإلىٰ جانب التعامل بالنقود من الدنانير والدراهم، واستخدام الصكوك في التعامل خلال العصر العباسي، استعملت السفاتج والحوالات أيضاً، فالمعاملات المالية الضخمة التي كانت تجري بين المدن التي تطلبت وسائل للدفع مأمونة من الضياع، خفيفة الحمل وبعيدة عن متناول اللصوص، فكان عبد الله بن الزبير يأخذ الورق (الدراهم الفضية) من التجار بمكة، ثم يكتب لهم إلىٰ البصرة والكوفة فيأخذون أجود من ورقتهم[٣]. وكذٰلك ذكر عن ابن عباس أنه كان يأخذ الورق بمكة علىٰ أن يكتب لهم إلىٰ الكوفة بها وهٰـذه هي السُفتَجَة[٤].

وقام الصرّافون والوكلاء مقام البنوك في تحويل هٰـذه السفاتج إلىٰ نقود مقابل خصم من المبلغ المحوّل، أو أخذ فائدة، الأمر الذي سهل إجراء التعامل التجاري في أسواق المدن الإسلامية[٥].

وفي بعض الأحيان كان التجار يقومون بتصريف هٰـذه السفاتج وفي أحيان أخرىٰ كان بيت المال يقوم بهٰـذه المهمة[٦]. ويرىٰ الصحابي أن عمال الأقاليم كانوا يرسلون الأموال من الأقاليم إلىٰ العاصمة إما مع رسل، أو

---

(١) «شروط وعلوم الصكوك»، ص٦٥. (٢) ن. م، ص٦٧.

(٣) السرخسي، «المبسوط»، مطبعة السعادة، (القاهرة، ١٣٢٤هـ) ١٤/ ٣٧.

(٤) ن. م، ١٤/ ٣٧. (٥) الصابي، «الوزراء والكتاب» ص٨١.

(٦) حمدان الكبيسي، «استخدام الصك والسُفتَجَة في أسواق بغداد»، مجلة آفاق عربية، ص٩٧.

سفاتج تجار إلىٰ تجار[١]. واعتاد التجار الذين كانوا يفدون علىٰ أسواق البصرة والكوفة وبغداد أن يودعوا لدىٰ الصرّاف ما معهم من نقود ويأخذون سُفتَجَة؛ أي: خطاب اعتماد بهٰذا المبلغ، ثم يشترون ما يريدون ممن يشاءون من تجار هٰذه المدن دون أن يدفعوا شيئاً من النقود، وإنما تقيد أثمان ما يشترونه في السُفتَجَة وفي دفتر التاجر، وفي نهاية اليوم أو الأسبوع تكون المقاصة، فيدفع الصرّاف إلىٰ التاجر البائع أثمان ما اشتراه التاجر الوافد إلىٰ أسواق المدن، وبعدئذ تخصم هٰذه المبالغ من السُفتَجَة، ويعطي للتاجر الباقي إن وجد. وكان التجار يفضلون ذٰلك حتىٰ تكون أموالهم في أمان[٢].

واتسع نطاق استخدام السُفتَجَة خلال القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) وحين تمرد الأتراك علىٰ الخليفة المعتز بالله عام (٢٥٥هـ/ ٨٦٨م) وطالبوا بخمسين ألف دينار، استنجد بوالدته فقالت: (وما عندي مال وقد وردت لنا سفاتج، فلينتظروا حتىٰ نقبض ونعطيهم)[٣].

وفي سنة (٣١٣هـ/ ٩٢٥م) أرسل والي مصر وبلاد الشام علي بن عيسىٰ آل الجراح إلىٰ بغداد سفاتج بقيمة مئة وسبعة وأربعون ألف دينار[٤]. وفي سنة (٣١٤م/ ٩٢٦م) وردت كتب سليمان بن الحسن وفي درجها سفاتج بثمانين ألف دينار[٥]، وفي السنة نفسها وردت من جهة أبي علي بن رستم من مال الضمان سفاتج بأربعمائة ألف درهم[٦].

وكان القاسم بن دينار وأحمد بن محمد بن رستم قد استفادا أيضاً من نظام السُفتَجَة وأرسلا إلىٰ الوزير علي بن عيسىٰ سفاتج بستمائة ألف درهم فوصلت بعد صرفه من الوزارة فقبضها خلفه محمد بن مقلة[٧]. وأرسل والي

---

(١) الصابي، «الوزراء» ص٩٣.
(٢) حمدان الكبيسي، «استخدام الصك والسُفتَجَة» ص٩٧.
(٣) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٩/ ٣٩٤.
(٤) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ١٤٦. (٥) ن. م، ١/ ١٥.
(٦) حمدان الكبيسي، «استخدام الصك والسُفتَجَة» ص٩٩.
(٧) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ١٨٧.

الأحواز أبو عبد الله البريدي عام (٣١٦هـ/٩٢٨م) سفاتج بثلاثمائة ألف دينار إلىٰ الوزير محمد بن مقلة[(١)]. كما استلم الوزير في السنة نفسها سفاتج بقيمة ستمائة ألف درهم من ولاة كرمان وأصبهان[(٢)].

وحين احتاج الوزير علي بن عيسىٰ مرة إلىٰ مال، اقترض عشرة آلاف دينار من التجار، وكان ضمانه في هـٰذا الاقتراض سفاتج وردت من الأطراف لم تحل بعد وبلغت فائدة هـٰذا القرض دانقاً ونصف فضة علىٰ كل دينار فكان مجموع الفائدة ألفاً وخمسمائة درهماً[(٣)]. وقد عاب مسكويه علىٰ الوزير أبي جعفر محمد بن القاسم الكرخي عندما تعرض لأزمة مالية أقعدته علىٰ النهوض بأعباء منصبه، وأدت إلىٰ العصف به وإقصائه عن الوزارة، ووجد في خزنته سفاتج لم تصرف بعد، وكان باستطاعته أن يتصرف بها وفق ما تمليه عليه ظروفه تلك[(٤)]. وتجدر الإشارة إلىٰ أن كلمة (**الفائدة**) التي ترد في السياق قد لا تعني الربا المعروف اصطلاحاً في الشريعة الإسلامية بل ربما أرباحاً، أو عوائد مثل هـٰذه الخدمات. وعموماً فإن مرجع الحكم علىٰ هـٰذه المعاملات هي البحوث الفقهية المعمّقة والفتاوىٰ الصادرة بخصوصها من العلماء الأجلّاء الثِقات.

والسُفتَجَة نوعان: سُفتَجَة دين وسُفتَجَة قرض. وسُفتَجَة الدين قد تنشأ عن دين، كما في البيع المؤجل (النسيئة أو السلم)، والإجارة (وهي بيع المنافع). ولما كانت الزيادة في البيع جائزة في مقابل الأجل عند بعض الفقهاء، فإن السُفتَجَة الدَيْنية جائزة كذٰلك بلا خلاف وإن كان الوفاء في البلد الآخر مشروطاً من البائع وكانت فيه مؤونة (تكلفة) علىٰ المشتري. أما السُفتَجَة القرْضية فلا خلاف أنها جائزة إن كان الوفاء في البلد الآخر غير مشروط، بل كان علىٰ سبيل المعروف، وأشبه بالحوالة التي أمرنا رسول الله ﷺ إذ قال

---

(١) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ١٨٧. (٢) ن. م، ١/ ١٦٨.

(٣) الصابي، «الوزراء» ص٩٣.

(٤) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٣٥٠. حمدان الكبيسي، «استخدام الصك والسُفتَجَة» ص٩٨.

ـ كما ورد في البخاري ـ: «**مطل الغني ظلم، فإذا أتبع أحدكم علىٰ مليء فليتبع**». وفي رواية أخرىٰ: «**مطل الغني ظلم، وإذا أحلت علىٰ مليء فاتبعه، ولا تبع بيعتين في بيعة**»[(١)].

وفي أول الأمر، أثار نظام السُفتَجَة تساؤلات شرعية لدىٰ الفقهاء المسلمين وبخاصة إذا ما ترتب علىٰ صرف السفاتج في الأسواق عمولات مصرفية كما هو الحال في صرف الصكوك[(٢)].

وبالسُفتَجَة يمكن تحويل الديْن من شخص إلىٰ آخر وتصفية الحساب بينهما، كما أصبح من الممكن تصفية الحساب بين مدن وأقاليم مختلفة دون الحاجة إلىٰ نقل النقود أو البضائع[(٣)]. وكان بمقدور التاجر أن يقترض سفاتج من بيت المال ليشتري بها بضائع من ذٰلك الإقليم، ثم يدفع ما اقترضه إلىٰ بيت مال إقليم آخر[(٤)].

الفروق بين السُفتَجَة والحوالة هي:

١ ـ **الحوالة** منها نقل الدين من ذمة إلىٰ ذمة، من ذمة المحيل إلىٰ ذمة المحال عليه، مع ما يترتب علىٰ ذٰلك من زوال ضمانات الدين المحال به في المحل الأول، وعدم استفادة المحال عليه من ضمانات الدين في المحل الثاني، ما لم يشترط ضمانات جديدة. أما السُفتَجَة فهي قرض يسدد في بلد آخر. في حين أن المقصود بالحوالة هو الإيفاء (إيفاء المحال عليه)،

---

(١) رفيق المصري، «السُفتَجَة مفتاح من مفاتيح فهم الربا في الإسلام»، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، المجلد الثاني، جامعة الملك عبد العزيز، (السعودية، ١٩٨٤م) ص١٠.

(٢) ابن منظور، «لسان العرب» ١/ ٤٥٧. آدم متز، «الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري»، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة، ١٩٤٧م) ١/ ٢٠٥٠.

(٣) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٤٣. مؤلف مجهول، «العيون والحدائق» ج ٤، قسم ٢، ص٢٥٥.

(٤) صالح أحمد العلي، «التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري»، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥٣م) ص٢٥٥.

والاستيفاء (استيفاء آخر) نجد أن المقصود بالسُفتَجَة هو القرض ونقله من بلد إلىٰ آخر، فإذا وقعت الحوالة بين دينين كانت مقاصته؛ يعني: أن المحال عليه يوفي ما بذمته للمحيل، من طريق دفع ما بذمة المحيل للمحال عليه. وبعبارة أخرىٰ فإن الاعتبار في الحوالة للشخص الآخر، وفي السُفتَجَة للبلد الآخر، فإذا وفيّ القرض إلىٰ شخص آخر فهي الحوالة، وإذا وفاه في بلد آخر فهي سُفتَجَة، وإذا وفاه إلىٰ شخص آخر في بلد آخر فهي حوالة وسُفْتَجة.

٢ ـ **الحوالة** عقد إرفاق محض، لا يجوز فيها للمحال المقرض أن يتقاضىٰ أجراً عليها من المحيل المقترض، وإلا كان ذلك ذريعة إلىٰ الربا. أما السُفتَجَة فيمكن أن تكون المنفعة الإضافية فيها إرفاقاً محضاً بالمقترض، كما يمكن أيضاً أن تكون مشتركة بين المقرض والمقترض، ولا تجوز إن كانت المنفعة خاصة بالمقرض فقط، حيث تترتب مؤونة علىٰ المقترض لتحقيق منفعة المقرِض.

٣ .**الحوالة** عند الفقهاء قد تكون حوالة دين أو حوالة قرض، أما السُفتَجَة فهي عند الفقهاء قرض فقط.

٤ ـ **في الحوالة** معنى التوثيق؛ لأن المحال عليه يكون في الغالب أكثر أصالة من المحيل وذا سمة ائتمانية أفضل، أما في السُفتَجَة فلا يوجد توثيق.

٥ ـ **في الحوالة** ثلاثة أطراف، محيل (هو المدين)، ومحال (وهو الدائن)، ومحال عليه (وهو الذي يوفي الدين). أما السُفتَجَة فهي علاقة ثنائية بين المقرض والمقترض، أو من ينوب عنهما، والنائب لا يعد شخصاً ثالثاً.

وقد تجتمع السُفتَجَة والحوالة عندما يقوم مدين المقترض (لا وكيله بالوفاء في البلد الآخر)[1]. ومهما يكن من أمر، فإننا يمكن أن نعد عمليات التعامل في الصكوك، والسفاتج في المدن الإسلامية إحدىٰ جوانب هيكلية التنظيمات المالية خلال العصر العباسي. وقد ساهم النظام المالي في استقرار

(١) رفيق المصري، «السُفتَجَة مفتاح من مفاتيح فهم الربا في الإسلام»، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ص١١٣.

الدولة ونمو الائتمان، وشيوع الثقافة المصرفية التي تؤشر حالة مميزة من الرخاء والنشاط ربما لم يألفه المؤرخون في غير دولة الإسلام التي اتسعت رقعتها وامتدت أطرافها وازدهرت حضارتها في كل اتجاه.

الفصل الثالث

النشاط المالي في الدولة العباسية

* المبحث الأول: بيت المال.
* المبحث الثاني: بيت مال المسلمين.
* المبحث الثالث: المصارف الخاصة.
* المبحث الرابع: الدواوين، الرقابة والإشراف.

تمهيد

الصيرفة: ـ لفظة (الصيرفة) مشتقة من صرفت المال؛ أي: أنفقته. أو صرّفت الذهب بالدراهم: بعته، واسم الفاعل: صيرفي، وصراف للمبالغة. قال ابن فارس هي: (فضل الدرهم في الجودة علىٰ الدرهم، ومنه اشتقاق الصيرفي)[١]. ويعرّف ابن منظور الصرف: (فضل الدرهم علىٰ الدرهم، والدينار علىٰ الدينار والصرف بيع الذهب بالفضة... صرفت الدراهم بالدنانير، وبين الدرهمين صرف؛ أي: فضل لجودة فضة إحداهما)[٢]. وتبعاً لذٰلك فالصيرفي والصيرف والصراف هم (صراف الدراهم ونقادها)[٣]. أما مهنة الصراف فهي: (مزاولة الصرف بين العين والورق في التفاضل بين النقود المختلفة)[٤].

ويعرف القلقشندي الصيرفة تعريفاً شاملاً إذ يقول: (الصيرفي هو الذي يتولىٰ قبض الأموال وصرفها، وهو مأخوذ من الصرف، وهو صرف الذهب والفضة في الميزان)[٥]. والصيرفة من الأنظمة المالية التي واكبت النشاط الاقتصادي في الدولة العربية الإسلامية. ونشأت الصيرفة مع النقود وتطورت

---

(١) فيومي، أحمد بن محمد علي المقري، «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» ١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

(٢) ابن منظور، «لسان العرب»، مادة صرف، ٩/ ١٩٠.

(٣) الزبيدي، «تاج العروس» ٦/ ١٦٤، (مادة صرف).

(٤) البيروني، محمد بن أحمد، «الجماهير في معرفة الجواهر»، (حيدر أباد الدكن، ١٣٥٥هـ) ص٢٤٢.

(٥) القلقشندي، «صبح الأعشىٰ في صناعة الإنشا»، المطبعة الأميرية (القاهرة، ١٩١٣م) ٥/ ٤٤٦.

بتطور مؤسساتها، ذلك؛ لأنها مرتبطة بالنظام النقدي، تقوم بتسهيل أمر تداول النقود وتنظيم معاملاته[١].

وضربت النقود من المعادن الثمينة؛ كالفضة والذهب، ونتيجة لندرة هٰذه المعادن، ومحدودية مناجمها في العالم، وتزايد الإقبال العالمي علىٰ اقتنائها، نجدها قد تعرضت إلىٰ أنواع شتىٰ من الغش والتدليس سواء وزنها أو نسبة نقاوة المعدن الجيد المضروبة من إزاء هٰذا الأمر. يقوم الصيرفي بمهمة إجراء التفاضل بين القطع النقدية، لتحديد درجة جودتها وزناً ونقاوة[٢].

يعني ذلك: أن وظيفة الصراف هي عملية تبديل النقود من فئة إلىٰ أخرىٰ، فكان يحول الدنانير إلىٰ دراهم وبالعكس، وحل مشاكل الفروق بين النوعيات وأوزان العملة في الأسواق، والصرف هو عقد بيع السلع، أو بيع الثمن بالثمن، بشروط خاصة تحددها حالة السوق[٣]. ووصل النشاط المصرفي أقصاه بعد بناء بغداد، وهو أمر طبيعي تتطلبه كل مدينة عظيمة، وعاصمة لدولة مترامية الأطراف فقد كانت لكثرة سكانها، وتنوع المعاملات المالية الجارية فيها، فضلاً عن تعدد دور الضراب، وورود النقود الأجنبية إليها كل هٰذه الأمور أسهمت في إنعاش أعمال المصارف فيها[٤]. وهٰكذا أصبح الصراف من الظواهر الضرورية في الأسواق الإسلامية عامة وأسواق بغداد خاصة، علىٰ أساس أنها عاصمة الدولة حينذاك[٥].

إن معاملة الصيارفة كانت خاضعة لمراقبة أجهزة الدولة المختصة التي

---

(١) حمدان الكبيسي، أمل عبد الحسين السعدي، «في النظم المالية»، بحث ضمن العراق في موكب الحضارة، ج ٢، (بغداد، ١٩٨٨م) ص١٤٨.

(٢) عواد مجيد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص١٩٨ ـ ١٩٩.

(٣) حمدان الكبيسي، «أسواق بغداد حتىٰ بداية العصر البويهي»، منشورات وزارة الثقافة والفنون، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٩م) ص٢٧٠.

(٤) العريني، الباز، «الحسبة والمحتسبون في مصر»، المجلة التاريخية المصرية، مجلة ٣، العدد ٢، (١٩٥٠م) ص١٦٠.

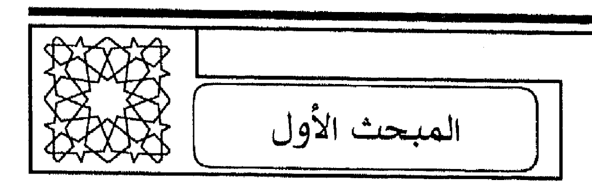
(٥) حمدان الكبيسي، «أسواق بغداد» ص٢٧٠.

تمثلت بالمحتسب وأعوانه، ولإحكام ذلك فقد عين المحتسب عليهم عريفاً ثقة، خبيراً بأعمالهم ليتابع معاملاتهم[١]، كما كان يراقبهم سراً بواسطة أعوان له يبثهم لهـٰذا الغرض، وقد خولهم بتفتيش كل كيس يحمله الصيرفي وختمه[٢].

❋ ❋ ❋

(١) ابن بسام، «نهاية الرتبة في طلب الحسبة»، تحقيق: حسام الدين السامرائي، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٦٨م) ص١٠٥.

(٢) التنوخي، «الفرج بعد الشدة»، تحقيق: عبود الشالجي، ج ٣، دار صادر (بيروت، ١٩٧٨م) ص٦٠.



المبحث الأول

بيت المال

يمكننا أن نعتبر (بيت المال) مؤسسة مالية خاصة يشرف علىٰ إدارتها موظف معين، ويعد من كبار موظفي الدولة[١]. وكان يعمل في هٰذه المؤسسة كثير من الموظفين والمسؤولين الذين يديرون شؤونها وينظمون أعمالها ويتولون أوجه صرف الأموال المنفقة منها، وتثبيت كل ذٰلك في سجلات منظمة[٢].

تولىٰ بيت المال الإشراف علىٰ ما يرد إليه من أموال الدولة، وما يخرج منه في أوجه النفقات والإطلاقات، بصفته الجهة المسؤولة عن تحقيق الموازنة المالية في الدولة[٣]. وقد كان يثبت في سجلات بيت المال جميع أصناف الأموال من (عين وغلال وفيء وغنائم وأعشار وأخماس، ويثبت ما تحصل من ذلك، ويتخذ بيوتاً لأصناف الأموال ويجعل عليها دواوين وحراساً)[٤]. وكان مقر بيت المال الرئيس في عاصمة الخلافة، وله فروع في سائر الولايات، وهٰذه الفروع تكون علىٰ شكل خزائن أو بيوت للأموال، تقتصر مهمتها علىٰ إيداع الأموال المتبقية لدىٰ الولاية بعد الإنفاق علىٰ مصالحها، ثم إرسالها إلىٰ بيت المال في حاضرة الخلافة. وكان بيت المال يقوم بمختلف

---

(١) صالح أحمد العلي، «التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة» ص٢٥٠.
(٢) خولة شاكر الدجيلي، «بيت المال»، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد (١٩٧٦م) ص١٥٤.
(٣) خولة عيسىٰ صالح الفاضلي، «المرقابة المالية في الدولة العربية الإسلامية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٠م) ص٢٠٢.
(٤) الحسن بن عبد الله، «آثار الأول في ترتيب الدول»، مطبعة بولاق، (القاهرة، ٢٩٥هـ) ص٧٤.

أنواع العمليات المالية والمصرفية من أجل تسهيل عملية نقل الأموال من مكان إلىٰ آخر دون التعرض لأخطار الطريق[١]، وذٰلك بواسطة السفاتج مثلاً، أو صرف الأموال بواسطة الصكوك من أجل تسهيل عملية الصرف علىٰ المؤسسة من جهة، وعلىٰ المستفيد من جهة أخرىٰ[٢]. وحدد (قدامة) صاحب كتاب «الخراج» مهام بيت المال بقوله: (إنما هو محاسبة صاحب بيت المال علىٰ ما يرد عليه من الأموال، ويخرج من ذٰلك في وجوه النفقات والإطلاقات إذا كان ما يرفع من الختمات مشتملاً علىٰ ما يرفع إلىٰ ديوان الخراج، والضياع، من الحمول وسائر الورود، وما يرفع إلىٰ ديوان النفقات مما يطلق في وجوه النفقات)[٣].

لقد نظمت أعمال بيت المال بشكل متقن، ودقيق، إذ كانت الكتب الصادرة إلىٰ الدواوين ذات علاقة بالنواحي المالية كأوامر الصرف الصادرة من ولي الأمر، وكذا الحال مع الكتب التي توجهها الدواوين الأخرىٰ إلىٰ صاحب بيت المال والتي تتعلق عادة بالقضايا المالية. ويقول قدامة عن ذلك: (ومما يحتاج إلىٰ تقوية هـٰذا الديوان لتصح أعمالُه، وينتظم أحوالُه، ويستقيم ما يخرج منه، أن تخرج كتب الحمول من جميع النواحي قبل إخراجها إلىٰ دواوينها إليه ليثبت فيه، وكذٰلك سائر الكتب النافذة إلىٰ صاحب بيت المال من جميع الدواوين، بما يؤمر بالمطالبة به من الأموال[٤]، وبذٰلك يكون (اختصاص هـٰذا الديوان جامعاً للنظر في الأمرين ومحاسباً علىٰ الأصول والنفقات)[٥]. وإذا لم يتم تطابق القوائم التي يرفعها أصحاب دواوين الأصول والنفقات، مع ما يقدمه صاحب بيت المال من ختمات المصروفات، فعلىٰ

---

(١) الدوري، عبد العزيز، «تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري» (بغداد، ١٩٤٨م) ص٧٢.

(٢) يوسف غنيمة، «الجهبذة والجهابذة»، مجلة غرفة تجارة بغداد، (بغداد، ١٩٤٢م) ص٢٤٦.

(٣) قدامة، «الخراج وصنعة الكتابة» ص٣٦.

(٤) ن. م، ص٣٦.

(٥) ن. م، ص٣٦.

الوزير أن يوعز إلىٰ صاحب بيت المال لتقصي الأمر، ودراسة أسباب الخلاف الحاصل في ذلك، مع تقديم توصية بهـٰذا الشأن إلىٰ الوزير في ضوء ما تحقق لديه من حقائق مثبتة في نسخ الكتب الصادرة من الديوان، والواردة عليه من الدواوين الأخرىٰ[١].

إن رأسمال مصرف الدولة يتأتىٰ من جبايات الأقاليم، التي تشكل الضرائب الأربع: الخراج والعشر والزكاة والجزية هي الجزء الأعظم منها، وهناك ضرائب أخرىٰ متنوعة، فرضت في حقب مختلفة اقتضتها ضرورات الأحوال الاقتصادية السائدة لدعم بيت المال وزيادة موارده[٢].

وتمثل موارد الخراج نسبة عالية جداً من موارد بيت المال إذ بلغت هـٰذه الجبايات في خلافة الرشيد (٥٣٠,٣١٢,٠٠٠ درهم)[٣]، وفي خلافة المأمون بلغ ارتفاع هـٰذه الإيرادات (٣٩٦,١٥٥,٠٠ درهم)[٤]، وفي خلافة المعتصم بلغ الإيرادات (٣٨٨,٢٩١,٣٥٠ درهم)[٥].

لقد أورد ابن خرداذبه قائمة تمثل جباية الدولة العباسية في أواسط القرن الثالث للهجرة بلغت نحو (٢٩٩,٢٦٥,٣٤٠ درهم)[٦]، وفي خلافة المقتدر أعد علي بن عيسىٰ قائمة تساعد الوزير حامد بن العباس عام (٣٠٦هـ/٩١٨م). وقد بلغ مجموع إيرادات الدولة من أصناف الأموال المختلفة (١٤,٨٢٩,٨٤٠ ديناراً)[٧].

---

(١) قدامة، «الخراج وصنعة الكتابة» ص٣٦.
(٢) أبو إسحاق الصابي، «المختار من الرسائل»، المطبعة العثمانية، (بعيدا، ١٨٩٨م) ص١١١ ـ ١١٢.
(٣) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٢٨٨.
(٤) ابن خلدون، «المقدمة» ص٧٩.
(٥) قدامة، «الخراج وصنعة الكتابة» ص٨٢ ـ ١٨٣.
(٦) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك»، (ليدن، ١٨٨٩م) ص١٥. جرجي زيدان، «تاريخ التمدن الإسلامي» ٢/٦٦.
(٧) الصابي، «رسوم دار الخلافة» ص٢١. صالح أحمد العلي، «الخراج في العراق» ص٣٤١.

◻ أهم وظائف بيت المال:

١ ـ **التسليف الزراعي والتجاري والمنح**: كان التسليف الزراعي من بين العمليات المصرفية لبيت المال، إذ كان يقدم القروض للمزارعين إذا أصابتهم ضائقة وعجزوا عن النهوض بمتطلبات عملهم. فقد سلف الحجاج بن يوسف الثقفي الفلاحين مليوني درهم[١].

كما حصل الفلاحون علىٰ دعم من بيت المال مرة أخرىٰ في عهد عمر بن عبد العزيز، حيث أقرض الفلاحين في العراق[٢].

وفي عهد الخليفة أبي العباس السفاح ذكر يحيىٰ بن خالد أنه قد توجه إلىٰ رجل من أهل خراسان من قبل الخليفة السفاح، وكانت لهٰذا الرجل ضياع بالري، فورد عليه كتابه يعلمه أن ضياعه تحيفت، فخربت، وأن نعمته قد نقصت، وأن حاله قد تغيرت، وأن صلاح أمره في تأخيره بخراجه لسنة، وكان مبلغه مائتي ألف درهم ليتقوىٰ علىٰ عمارة ضيعته، ويؤديه في السنة المستقبلة[٣]. فكتب أبو عبيد الله، وهو مسؤول الخراج إلىٰ عامل الخراج بإسقاط خراج الرجل لسنته، والاحتساب به علىٰ أبي عبيد الله وأسلافه مائتي ألف درهم ترتجع منه إلىٰ العام القادم[٤].

وفي عهد المتوكل قدّم للمزارعين قرضاً قدره عشرة آلاف دينار عندما تضرر زراع الرز في منطقة جبل باسورين[٥]. وقُدّمت عشرة آلاف أخرىٰ في خلافة المعتضد (٢٧٩ ـ ٢٨٩هـ) لفلاحي (الصلح المبارك) في المنطقة الممتدة بين واسط والبصرة. وقد أعطت هٰذه القروض مردوداتٍ إيجابية، حيث

---

(١) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص١٥. ابن رسته، «الأعلاق النفسية» ص١٠٥. ابن حوقل، «جمهرة الأرض» ص٢١١.
(٢) أبو عبيد، «الأموال» ص٣٢.
(٣) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٦٠.
(٤) ن. م، ص٦٢ ـ ٦٣.
(٥) جبل باسورين: ناحية من أعمال الموصل في شرق دجلة. ياقوت، «معجم البلدان» ١/ ٣٢٢.

عملت علىٰ رفع إنتاجية الأراضي هناك[١]. وفي عهد الخليفة المقتدر بالله (٢٩٥ ـ ٣٢٠هـ) قدمت قروض للفلاحين من أجل زيادة الإنتاج[٢].

وقدم بيت المال القروض للتجار لمساعدتهم في تسهيل معاملاتهم التجارية إذ أقرض الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ أربع آلاف درهم لهند بنت عتبة للاتجار بها علىٰ أن تضمنها[٣]. واقترض عبيد الله بن عمر من بيت مال البصرة عندما كان واليها موسىٰ الأشعري مالاً للاتجار به فاشترىٰ بضاعة وقدم الحجاز، ثم دفع ما اقترضه من بيت مال البصرة إلىٰ بيت مال الحجاز[٤]. وهـٰذا دليل علىٰ أن بيت المال كان يقوم بعمليات التمويل التجاري للتجار الذين يتاجرون بين مختلف المقاطعات.

وفي العصر العباسي أوعز الخليفة المعتصم بالله بتفريق عشرة ملايين درهم علىٰ تجار أسواق الكرخ في بغداد؛ كتعويض لهم عما أصابهم من أضرار من جراء الحريق الهائل الذي التهم دكاكينهم وما فيها[٥]. وفي سنة (٢٣١هـ/ ٨٤٥م) قسم الخليفة الواثق في أهل بغداد أموالاً كثيرة «مرة بعد أخرىٰ علىٰ أهل البيوتات وعلىٰ عامة الناس وفرق علىٰ قوم من التجار أموالاً جمة»[٦]. وهـٰكذا يتضح لنا أن بعض الخلفاء والأمراء يقدمون مساعدات لأهل السوق عندما يتعرضون لحوادث طارئة تلحق بهم أضرار مادية كبيرة.

وفي حالات أخرىٰ كان فيها بيت المال يستلف من التجار ولا سيما عندما يحصل عجز مالي؛ أي: أن موارده حينئذ لا تغطي مصروفاته. ولدينا بعض النصوص التاريخية التي تشير إلىٰ مثل تلك الحالات. فقد اضطرت

---

(١) عواد مجيد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص٢٠٠.
(٢) ن. م، ص٢٠٠.
(٣) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٤/ ٢٢١.
(٤) صالح أحمد العلي، «التنظيمات الاجتماعية والإقتصادية في البصرة» ص٢٥٣.
(٥) محمد بن خلف بن حيان وكيع، «أخبار القضاة»، مطبعة الاستقامة، (القاهرة، ١٩٥٠م)، ٣/ ٢٩٧.
(٦) اليعقوبي، «تاريخ اليعقوبي» ٣/ ٢٠٨. ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٥/ ٢٧٧.

الدولة إلىٰ أن تلجأ إلىٰ الاقتراض إبّان حركة الخوارج[١]. إذ نقصت الواردات وقطعت التجارة بين بعض الأقاليم وهددت مدينة البصرة، وقد كان الدائنون من رجال الأعمال والتجار والأغنياء الذين كان من مصلحتهم استتباب الأمن والنظام في البلاد، ولعلهم عندما قدموا هـٰذه القروض كانوا واثقين من أن الدولة ستوفيهم ديونهم، وقد ردتها عليهم بالفعل حالما أخمدت تلك الحركة[٢].

وعالج الخليفة أبو العباس السفاح ظاهرة الأزمة المالية التي تعرضت لها الدولة أبان قيام الخلافة العباسية إذ التجأ إلىٰ (ابن أبي مقرن الصيرفي فاقترض منه ألف درهم)[٣]. وقد اقترض طاهر بن الحسين سنة (١٩٨هـ/ ٨١٣م) عشرين ألف دينار من التاجر سعيد بن مالك[٤]. وأقرض تجار بغداد إبراهيم بن المهدي عندما تقلد الخلافة سنة (٢٠١هـ/ ٨١٣م)[٥].

والتجأ إلىٰ التجار الوزيرُ الصاعد بن مخلد سنة (٢٧٠هـ/ ٨٨٣م) عندما تعرض لأزمة مالية اضطرته أن يأخذ من التجار قرضاً لتجهيز حملة لمحاربة الصفارين الذين امتنعوا عن حمل المال إلىٰ الحفرة[٦]. ونصح عبيد الله بن سلمان، وزير الخليفة المعتضد بالله ابنه القاسم أن يقترض من التجار عند الضرورة[٧].

وتكررت الحاجة إلىٰ الاقتراض من التجار عام (٣٠١هـ/ ٩١٣م)؛ إذ

---

(١) المبرد، محمد بن يزيد، «الكامل في اللغة والأدب»، مطبعة رايت (لايبزج، ١٨٤٧م) ص٦٧.
(٢) صالح أحمد العلي، «التنظيمات الاجتماعية في البصرة» ص٢٥٥.
(٣) عواد مجيد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص٢٠١.
(٤) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ٤٩٧.
(٥) الصولي، «أشعار أولاد الخلفاء»، تحقيق: هيورث دن، مطبعة الصاوي (مصر، ١٣٥٥هـ)، ص٢٦.
(٦) آدم متز، «الحضارة الإسلامية» ١/ ١٨٤.
(٧) الصابي، «الوزراء» ص١٨٧ ـ ١٨٨. ابن الجوزي، «المنتظم»، ٥/ ١٣٦.

احتاج الوزير علي بن عيسىٰ إلىٰ شيء من المال فسلفه التجار[١]. وفي سنة (٣٠٨هـ/ ٩٣٠م) تعرض الوزير لأزمة مالية شديدة بحيث أنه لم يستطع أن يتغلب عليها إلا بعد أن اقترض من أحد تجار بغداد مائتي ألف دينار[٢]. وهٰكذا نجد أن المسؤولين في الدولة يضطرون إلىٰ الاقتراض من التجار والصرافين عندما يجدون أن المتيسر في بيت المال لا يسد النفقات المطلوبة.

٢ ـ **حفظ الأمانات**: إن الأموال التي كانت تحفظ في بيت المال علىٰ سبيل الأمانات تقسم إلىٰ قسمين. القسم الأول يختص بأموال الأيتام والأوقاف، وقد أدخلت في بيت المال لأول مرة في خلافة المنصور، الذي عمم كتاباً بهٰذا الخصوص، ووضعت الضوابط اللازمة لها من تهيئة سجلات خاصة تدون فيها تفصيلات جميع الأموال المتأتية إلىٰ بيت المال من هٰذه المصادر ومقدار المصروف منها[٣]. وكانت الخلافة تؤكد باستمرار علىٰ تتبع هٰذه الأموال، وإصدار القرارات والتعليمات الخاصة بضرورة استحصالها وإيداعها بيت المال[٤]، وتقرر في عام (٢١٧هـ/ ٨٣٢م) إدخال أموال الغيب، وأموال من يموت، ولا وارث شرعي له في بيت المال لتحفظ فيه، علىٰ سبيل الأمانة كذٰلك في عام (٢٢٦هـ/ ٨٤٠م) نودي (برئت الذمة من رجل كان في يديه شيء من مال يتيم وغائب إلا أحضره، فشرع الناس إلىٰ إخراج ما لديهم من ذٰلك وحملوه إلىٰ بيت المال)[٥]. أما القسم الثاني من الأمانات: فهي تلك الأموال العائدة لبعض الأفراد، أودعت في بيت المال، إذ أودعت في بيت المال في خلافة المنصور أموال عائدة للإمام أبي حنيفة، مبلغها ثلاثون ألف درهم طلب من الخليفة حفظها في بيت المال فأجابه الخليفة إلىٰ ذلك[٦].

---

(١) الصابي، «الوزراء» ص١٨٨. (٢) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢٢٠

(٣) الكندي، «الولاة وكتاب القضاة»، مطبعة الآباء اليسوعيين (بيروت، ١٩٠٨م) ص٣٩٠.

(٤) أمل عبد الحسين عباس السعدي، «الصيرفة والجهبذة في العراق»، رسالة دكتوراه غير منشورة (بغداد، ١٩٨٥م) ص٢٣٥.

(٥) الكندي، «الولاة وكتاب القضاة» ص٤٥٠.

(٦) أمل عبد الحسين السعدي، «الصيرفة والجهبذة في العراق» ص٢٣٦.

٣ ـ **المعاملات المالية**: اعتمد بيت المال علىٰ العمليات المصرفية من أجل تسهيل أعماله المالية، لذا احتاج لوجود شخص متمرس بأحوال الذهب والفضة والنقد، عارف بما يطرأ عليها من خلل أو تدليس أو تزييف[١]، وهٰذا الشخص (الموظف) هو ما يسمىٰ بالجهبذ، وقد عرّف (ابن مماتي) الجهبذ بأنه كاتب اختص بالقضايا الحسابية التي تتطلبها تنظيمات الجولة المالية والإدارية إذ قال: هو (كاتب يرسم استخراج المال وقبضه، ويطالب بما قبضه، ويخرج ما يرفعه من الحساب اللازم له)[٢]؛ أي: أن الجهبذ كان يتولىٰ شؤون الصيرفة في الدولة؛ كتنظيم الوثائق المالية، وتنفيذ أمر صرف المعاملات المحالة إليه من الجهات المختصة والمتضمنة دفع مبالغ نقدية بحسب ما تستدعيه وجوه الصرف المختلفة[٣]. إن هٰذه المهمات المالية والإدارية التي يقوم بها الجهبذ تتطلب شخصاً؛ كالصيرفي والناقد ذا خبرة ومعرفة بطبيعة العملات وأنواعها وتحديد أقيامها تبعاً للنقد المتعامل به رسمياً، علىٰ وفق أسعار الصرف الخاصة بتحويل العملات وتبادلها[٤]. ذكر التنوخي (صيرفياً اختاره الخليفة المأمون ليكون جهبذة له)[٥]. وكان هناك في عهد الخليفة المتوكل جهبذاً نصرانياً يدعىٰ أبا الخير يُسلّم إليه بعض المصادرين ليستخرج المال منهم، مما أثار تذمر الناس وسخطهم[٦]. وقد عين الوزير علي بن الفرات الجهبذ اليهودي يوسف بن فنحاس علىٰ جهبذة الأحواز[٧]. وفي وزارة علي بن الفرات الثالثة عام (٣١٢هـ/ ٩٢٤م) زاد اعتماد الدولة علىٰ الجهابذة، فقد أودعت لديهم أموال المصادرين. فحينما عزل ابن الفرات عن

---

(١) حبيب الزيات، «الصيارفة في الإسلام»، مجلة المشرق ج ٤، ت ١، (١٩٣٧م)، ص٤٩١.

(٢) ابن مماتي، الأسعد، «قوانين الدواوين»، تحقيق: عزيز سوربال عطية، مطبعة مصر، (القاهرة، ١٩٤٣م)، ص٢٩٧.

(٣) أمل عبد الحسين عباس السعدي، «الصيرفة والجهبذة في العراق» ص١٨٢.

(٤) ن. م، ص١٨٢.

(٥) التنوخي، «الفرج بعد الشدة»، ٣/ ٣١٥.

(٦) ن. م، ١/ ٩٥.

(٧) الصابي، «الوزراء» ص١٩٨.

وزارته عام (٣١٢هـ/ ٩٢٤م) اعترف بوجود مائة وستين ألف دينار من أموال المصادرين لدىٰ الجهبذ هارون بن عمران وابنه[١].

وبسبب تفاقم الأزمة المالية، وتكرر حوادث الجند وشغبهم للمطالبة بالأموال ولمجابهة نفقات دار الخلافة وزيادة بذخها، اضطر الوزير علي بن عيسىٰ إلىٰ الاستعانة بالجهابذة في سبيل الحصول علىٰ الأموال، مما أدىٰ إلىٰ قيام أول مصرف رسمي في دولة الخلافة الإسلامية عام (٣٠٠هـ/ ٩١٢م)[٢]. واستمر هٰذا المصرف حتىٰ عام (٣١٦هـ/ ٩٢٨م)، وكانت وظيفته الرئيسة تسليف الدولة ما تحتاج إليه من أموال وكان ضمان هٰذا المصرف الاعتماد علىٰ ورادات الأحواز، وحرص الخليفة علىٰ منح الثقة به في سبيل استمراره علىٰ تجهيز الدولة بالأموال اللازمة عند وجود الحاجة إليها[٣]. وبمرور الزمن استحدث ديوان للجهبذة، إذ عين الوزير علي بن مقلة عام (٣١٦هـ/ ٩٢٨م) إبراهيم بن أيوب النصراني علىٰ ديوان الجهبذة[٤].

وكانت مهمته إثبات الواردات في بيت المال والاتفاق مع صاحب بيت المال حول تنسيق النفقات اليومية، وكان عليه أن يطالبه بالجداول كل أسبوع، أمّا الختمة الشهرية فترفع إلىٰ الوزير في منتصف الشهر الذي يليه[٥]. وفيما يتعلق ببيت المال فقد كانت أهم واجبات الجهبذ بصفته كاتب خراج هو أن يتأكد من وصول الواردات إلىٰ الديـوان، دون؛ أي: نقصان لقاء مخصصات تحدد عند تعيينه تدعىٰ (حق الجهبذة) وعلىٰ الجهبذ أن يقدم قائمة خاصة بالدخل اليومي، وتقابل قائمته هٰـذه بقائمة كاتبه، وكان علىٰ رئيس ديوان

(١) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ١٢٨. خولة شاكر الدجيلي، «بيت المال» ص١٥٩ - ١٦٠.

(٢) الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري» ص١٦٤.

(٣) ن. م، ص١٦٤.

(٤) عريب، «الصلة» ص١٧٥. صالح أحمد العلي، «معالم بغداد الإدارية والعمرانية»، دار الشؤون الثقافية (بغداد، ١٩٨٨م)، ص١٣٧.

(٥) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ١٨١.

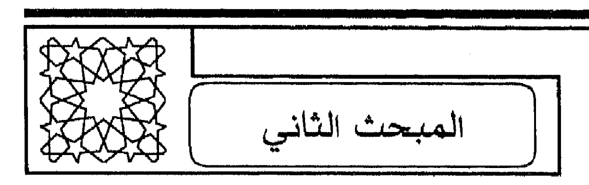
الجهبذة أن يعد تقريراً مفصلاً بالداخل والخارج يسمىٰ الختمة، وهي عبارة عن كتاب يرفعه الجهبذ في كل شهر بالاستخراج والجمل والنفقات والحاصل؛ كأنه يختم المدة الشهرية[١]. وكذٰلك يعدّ تقريراً سنوياً هو الختمة الجامعة، يقدمها للوزير[٢].

كان عمل الجهبذ مهماً وضرورياً في هيكلية بيت المال، إذ أن الإيرادات كانت تستحصل بالدراهم والدنانير، فكانت تقع عليه مهمة تقويمها، ومن ثم القيام بتحويل المبالغ الواردة إلىٰ هٰذا الديوان من الدراهم الفضية إلىٰ الدنانير الذهبية وبالعكس[٣]. تبعاً للظروف الإقتصادية، إذ في حُقَب كان استعمال الدراهم أكثر شيوعاً من الدنانير، وكان ذٰلك منذ النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، ثم انعكست الأمور بحيث حصلت زيادة في نسبة تداول الدنانير تدريجياً. ولٰكن سرعان ما بدأت كلفة الدراهم بالرجحان بعد التسلط البويهي عام (٣٣٤هـ/ ٩٤٥م)، وأصبح الدرهم شائعاً في التعامل[٤].

٤ ـ **مراقبة سير التعامل النقدي**: عند إصدار عملة جديدة وطرحها للتداول، وسحب العملة القديمة، كان علىٰ بيت المال أن يراقب سير عمليات التعامل بالنقود الجديدة، والعمل علىٰ ترويجها، ومنع التعامل بغيرها، واتخاذ التدابير اللازمة والكفيلة بسحب العملات القديمة من التداول[٥]، كما إن بيت المال حد وزن النقود الواجب تحصيلها في الجبايات وفقاً للصنج الصادرة[٦].

---

(١) الخوارزمي، «مفاتيح العلوم» ص٣٧.
(٢) الخوارزمي، «مفاتيح العلوم» ص٣٧. الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص١٦٠.
(٣) غنيمة، «الجهبذة والجهابذة» ص٣٤٦. الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص٢٠٨. خولة الدجيلي، «بيت المال» ص١٥٧.
(٤) أمل عبد الحسين السعدي، «الصيرفة والجهبذة في العراق»، ينظر أيضاً: الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص٢٠٨.
(٥) المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٥٥.
(٦) فهمي، «صنج السكة في فجر الإسلام» ص١٠.



بيت مال المسلمين

من هيكلية التنظيمات المالية خلال العصر العباسي (بيت مال الخاصة)، ونعني به: بيت مال الخليفة نفسه، وكانت له إدارة مستقلة وله موارده ومصروفاته وموظفون متطوعون لعملهم ويخبرنا اليعقوبي بأن أول ما ظهر بيت مال الخاصة في عهد الأمويين، حينما اقتطع معاوية بن أبي سفيان الصوافي وجعلها ملكاً له[١]. وعند وفاته ترك خمسين مليون درهم من أموال الأراضي التي استصفاها[٢]. وظهرت تسمية بيت مال الخاصة بشكل جلي ومتبلور في العصر العباسي، إذ نجد ذكراً له في عهد الخليفة الهادي حينما أمر لمغنيه إسحاق الموصلي بخمسين ألف دينار من بيت مال الخاصة[٣]. كما نجده يأمر لنديمه المفضل عيسىٰ بن دأب بثلاثين ألف دينار من بيت مال الخاصة[٤]. وفي عهد الرشيد وعند زواجه من زبيدة (بلغت النفقة في هـٰذا العرس من بيت مال الخاصة، سوىٰ ما أنفقه من ماله، خمسين ألف ألف درهم)[٥]. وفي رواية أخرىٰ ذكرها ابن الزبير أكد علىٰ أن النفقات في زواج الرشيد بلغت خمسين مليون دينار[٦]. لا بد من الإشارة إلىٰ أن هـٰذه الروايات قد تكون

---

(١) اليعقوبي، «تاريخ» ٢/ ١٥٨.
(٢) المقدسي، «البدء والتاريخ» ٦/ ٦.
(٣) الجهشياري، «الوزراء» ص١٧٦. الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ٢٢٠.
(٤) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٦/ ١٠٥.
(٥) الشابشتي، أبو الحسن علي بن محمد، «الديّارات»، تحقيق: كوركيس عواد، ط٢، (بغداد، ١٩٦٦م) ص١٥٧.
(٦) ابن الزبير، القاضي الرشيد، «الذخائر والتحف»، تحقيق: محمد حميد الله (الكويت، ١٩٥٩م) ص٩٢.

مدسوسة بعد حملة التشويه التي تبناها الرواة الشعوبيون والأعاجم المنافقون الموتورون الذين طفحت كتب التاريخ بموضوعاتهم. . .

وفي عهد المتوكل اقترض موسىٰ بن عبد الملك من بيت مال الخاصة مالاً وضمن رده للخليفة، ثم أعاده علىٰ دفعتين[١]. وكان إنشاء أول مركز أو بناية مستقلة لحفظ أموال الخليفة الخاصة حدث في عهد الخليفة المعتضد[٢]، الذي بنىٰ له بناية ملاء دعاماتها وأنقالها بالرصاص المذاب[٣]، وسميت (بيت مال الخاصة)، وتوفي الخليفة المعتضد وفي بيت المال الخاصة عشرة ملايين دينار[٤].

وفي ظل تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية كان بيت مال الخاصة يسدد الديون ويدفع الرواتب واحتياجات الدولة. ففي عام (٢٩٩هـ/ ٩١١م) شغب الجند، وطالبوا بأرزاقهم، فأمر الخليفة المقتدر وزيره أبا علي محمد بن عبيد الله الخاقاني بإطلاق أرزاقهم، فلم يمكنه ذٰلك وتعلل بأن الأموال المصادرة من الوزير المعزول علي بن الفرات قد أودعت بيت مال الخاصة، وأنه لا يتمكن من التصرف فيها، فأمر الخليفة بإخراج خمسمائة ألف دينار من بيت مال الخاصة لتفرق في الجند[٥].

وغالباً ما كان الوزراء يعتمدون في تدبير النفقات علىٰ ما يحولونه من بيت مال الخاصة إلىٰ بيت مال العامة، فيسدون بذٰلك عجزاً مؤقتاً، وقد اتهم علي بن عيسىٰ الوزير علي بن الفرات بأنه كان يعول في النفقات علىٰ ما كان يحوله من بيت مال الخاصة إلىٰ بيت مال العامة (فترضىٰ به الحاشية وتخرب به بيت المال)[٦]، وبذٰلك يتضح إن علي بن الفرات قد استغل حداثة المقتدر بالله، وصغر سنه، وانشغاله بلذاته وتفويضه الأمر إلىٰ أبي الحسن علي بن

---

(١) التنوخي، «الفرج بعد الشدة» ١/ ٨٩ ـ ٩٠.
(٢) خولة الدجيلي، «بيت المال» ص١٨٢. (٣) الصابي، «الوزراء» ص١٥٧.
(٤) الدوري، «دراسات في العصور العباسية المتأخرة» ص١٨٨.
(٥) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢٤.
(٦) ن.م، ١/ ١٢٨.

الفرات[1] (فما زال أبو الحسن ينفق الأموال من بيت مال الخاصة ويبذر تبذيراً مفرطاً إلىٰ أن تلفها)[2]. لذٰلك أمر الخليفة المقتدر بالله بأن ترجع جميع الأموال المصادرة من علي بن الفرات إلىٰ بيت مال الخاصة، اعتقاداً منه أن كثيراً من أموال علي بن الفرات كان مصدرها بيت مال الخاصة[3].

ونتيجة لسياسة التبذير التي اتبعها علي بن الفرات في وزارته الأولىٰ، لم يستطع أن يهيئ نفقات عيد الأضحىٰ لسنة (٢٩٩هـ/ ٩١١م)، وطلب من الخليفة أن يمده من بيت مال الخاصة لكي يتلافىٰ النقص الذي كان يشكو منه بيت مال العامة، إلا أن الخليفة رفض طلبه هـٰذا[4]. وربما كان يرمي من وراء ذٰلك الإطاحة بوزيره الذي بدأ عجزه واضحاً أمام الجميع، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ القبض عليه، ونهب دوره ودور كتابه، وهتكت حرمته أقبح هتك[5].

ويرىٰ الصابي أن علي بن الفرات قد مد يده إلىٰ الجواهر والبدور الموجودة في بيت مال الخاصة، وأخذ من بيت مال العامة مليون دينار[6]. وفي رواية أخرىٰ نقلها الصابي عن لسان كاتب ديوان بيت المال في عهد ابن الفرات: إن الأخير قد كلفه سراً بجلب مليون دينار ليضيفها إلىٰ أمواله الخاصة، وبذٰلك صار يمتلك أموالاً كثيرة تزيد علىٰ عشرة ملايين دينار[7]. وحين أقصي علي بن الفرات من وزارته الثالثة كان يمتلك أموالاً كثيرة تزيد علىٰ عشرة ملايين دينار، في الوقت الذي بلغت واردات ضياعه مليوني دينار سنوياً[8]. وفي بداية محاكمة ابن الفرات أخذ منه مائة وخمسون ألف دينار، وفي رواية أخرىٰ: أنه أقر بأن لديه عند جهبذه مائة ونيفاً وستين ألف دينار

(١) حمدان عبد المجيد الكبيسي، «أثر بني الفرات في سياسة العباسيين المالية»، مجلة آداب المستنصرية ص٥٩٢.
(٢) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ١٣٠. (٣) ن.م، ١/ ١٢٩.
(٤) الصابي، «الوزراء» ص٣٤.
(٥) ابن الأثير، «الكامل»، ٨/ ٦٣. ابن الجوزي، «المنتظم» ٦/ ١٠٩.
(٦) الصابي، «الوزراء» ص١٥٧. (٧) ن. م، ص١٥٨.
(٨) ابن الجوزي، «المنتظم» ٦/ ١٩٠.

فأخذت إلىٰ بيت مال الخاصة[١]. وكان ابن الفرات قد انفق أموالاً طائلة من بيت مال الخاصة فلما استوزر بعده محمد بن عبيد الله الخاقاني، صرف منه مليون دينار زائدة علىٰ ما صرفه ابن الفرات[٢].

وقد حاول الوزير علي بن عيسىٰ إصلاح الأوضاع وسد العجز في ميزانية الدولة وعدم الاعتماد علىٰ بيت مال الخاصة، وذٰلك بتقليل النفقات وإنقاص المصروفات[٣]. كما اهتم باستغلال الضياع وتوفير أرزاق من يستغني عنهم[٤]، ولم يمد يده إلىٰ بيت مال الخاصة[٥]، ولم ينفق منه علىٰ حد قوله: (نصف عشر) ما أنفقه محمد بن عبيد الله الخاقاني، وابن الفرات قبله وتعهد برد القليل الذي أخذه من بيت مال الخاصة[٦]، بل أنه تعهد للخليفة في وزارته الثانية بتوفير مليون دينار سنوياً لبيت مال الخاصة[٧].

وعندما استوزر المقتدر بالله، محمد بن عبيد الله الخاقاني عام (٢٩٩هـ/ ٩١١م). استعمل هـٰذا علىٰ ديوان المصادرين والضياع السلطانية العباس بن ثوابه[٨] فحول هـٰذا من بيت مال الخاصة إلىٰ بيت مال العامة مبلغ (١,٦٠٠,٠٠٠ دينار) إلا أنه لم يرجع من هـٰذا المبلغ سوىٰ أربعين ألف دينار[٩].

وكان بعض الوزراء يستغلون مناصبهم أحياناً ليختلسوا الأموال من بيت مال الخاصة، فقد ذكر عبد الرحمٰن بن هشام الملقب بأبي قيراط، وكان كاتب علي بن الفرات علىٰ ديوان بيت المال، أنه عرف سراً أن الوزير استولىٰ علىٰ مليون دينار من بيت مال (القلعة)؛ أي: الخاصة[١٠]. فلما علم ابن الفرات بذلك، اشترىٰ سكوت كاتبه بمائة ألف دينار[١١].

---

(١) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ١٢٨.
(٢) الصابي، «الوزراء» ص٣٧٧.
(٣) الصابي، «الوزراء» ص٣٠٦.
(٤) ن.م، ص٣١٦.
(٥) ن.م، ص٣١٦.
(٦) ن. م، ص٣١٦.
(٧) ن.م، ص٣٧٧.
(٨) مسكويه، «تجارب الأمم»، ١/ ٢٢.
(٩) الصابي، «الوزراء» ص٢٨٥.
(١٠) ن.م، ص٥٨.
(١١) ن.م، ص١٥٨.

كما وجدت لابن الفرات نحو ثلاثة آلاف دينار في الدواوين والودائع حمل أكثرها من بيت مال الخاصة[١]، كما وجد من بين ودائعه ما هو مختوم بختم خازن بيت مال الخاصة[٢]، وفي عام (٣١٥هـ/ ٩٢٧م) أعلم علي بن عيسىٰ الخليفة المقتدر أنه لم يبق في بيت مال الخاصة سوىٰ خمسمائة ألف دينار، وأن أبا طاهر القرمطي متوجه إلىٰ بغداد بجيشه، فالتمس الوزير علي بن عيسىٰ من الخليفة المقتدر الاستعانة بوالدته لعلها تكون قد ادخرت شيئاً[٣]، إذ قال: (إنما جمع المعتضد والمكتفي في بيت مال الخاصة كبير شيء، فاتق الله يا أمير المؤمنين. وتخاطب السيدة.. فإن كان عندها مال قد ذخرته لشدة تلحقها أو تلحق الدولة، فهٰذا وقت إخراجه)[٤] فخاطبها، فأخرجت له من مالها خمسمائة ألف دينار لينفقه في إعداد الجيش[٥].

وفي عام (٣١٩هـ/ ٩٣١م) بلغ العجز في ميزانية الدولة سبعمائة ألف دينار[٦]، فعرض الوزير أبو القاسم الكلوذاني الأمر علىٰ الخليفة المقتدر قائلاً: (ليس لي معول إلا علىٰ ما يطلقه أمير المؤمنين؛ لأنفقه)[٧].

□ أولاً: ـ واردات بيت مال الخاصة: ـ

سبق أن ذكرنا أن بيت مال الخاصة كان أحد التنظيمات المالية البارزة خلال العصر العباسي، وأنه كان يقوم بمهام مالية كثيرة، وبذٰلك لا بد أن تكون له موارد ترفده باستمرار كي يستطيع أن يفي بمهامه فمن أهم تلك الموارد:

١ ـ **تركات الخلفاء**: لقد ترك الخليفة أبو العباس السفاح حين توفي خمسة ملايين دينار ومائتي ألف درهم[٨]. وخلف أبو جعفر المنصور في بيت

---

(١) الصابي، «الوزراء» ص١٥٨.
(٢) ن.م، ص١٥٧ ـ ١٥٨.
(٣) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ١٨٠.
(٤) ابن الجوزي، «المنتظم» ٦/ ٢٠٩.
(٥) ن.م، ٦/ ٢٠٩.
(٦) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢٠٩.
(٧) ن.م، ١/ ٢١٧.
(٨) ابن الزبير، «الذخائر والتحف» ص٢١٣.

ماله أربعة عشر مليون دينار وستمائة مليون درهم[١]، وفي رواية للمقدسي قدر فيه ثروته بـ ٩٦٠ مليون درهم[٢]، وقدرها القلقشندي بـ ٩٥٠ مليون درهم[٣].

وقد بلغت تركة المهدي، سبعة وعشرين مليون درهم[٤]، وترك الرشيد في بيت ماله ثمانية وأربعين مليون درهم[٥]، ومات المعتصم وفي بيت ماله ثمانية ملايين دينار وثمانية ملايين درهم[٦]. وبلغت تركة الواثق خمسة ملايين دينار وخمسة عشر مليون درهم[٧]، وقتل الخليفة المتوكل وفي بيت ماله أربعة ملايين دينار وسبعة ملايين درهم[٨]، وقدرها ابن الزبير بمليون دينار وخمسين مليون درهم[٩]، وخلف المعتضد في بيت ماله عشرة ملايين دينار[١٠]. وترك الخليفة المكتفي أربعة عشر مليون دينار[١١]، بينما كان في بيت مال العامة عند وفاته ستمائة ألف دينار فقط[١٢]، ونرىٰ الفرق واضحاً بين المبلغين ومدىٰ حجم العجز المالي الذي كانت تعانيه الخزانة إلىٰ جانب وفرة الأموال في بيت مال الخاصة (وكان كل من المعتضد والمكتفي يستفضل في بيت مال الخاصة في كل سنة من سني حكمهما بعد سد جميع النفقات، مليون دينار)[١٣]. فلما استخلف المقتدر أنفق خلال حكمه ما يزيد علىٰ سبعين مليون دينار[١٤].

٢ ـ **الضياع السلطانية**: وهي الأراضي التي استولىٰ عليها العباسيون من

---

(١) المسعودي، «مروج الذهب» ٣/ ٣١٨.
(٢) المقدسي، «البدء والتاريخ» ٦/ ٩٢.
(٣) القلقشندي، «مآثر الأناقة في معالم الخلافة»، تحقيق: عبد الستار فراج، (الكويت، ١٩٦٤م)، ٢٦/ ٣٦٦.
(٤) ابن الزبير، «الذخائر والتحف» ص٢١٣.
(٥) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢٣٨.
(٦) القلقشندي، «مآثر الأناقة» ٣/ ٣٦٥. ابن الزبير، «الذخائر والتحف» ص٢١٣.
(٧) ابن الزبير، «الذخائر والتحف» ص٢١٨.
(٨) المسعودي، «مروج الذهب» ٤/ ١٢٢.
(٩) ابن الزبير، «الذخائر والتحف» ص٢١٨.
(١٠) الصابي، «الوزراء» ص٣١٧.
(١١) ن.م، ص٣١٧.
(١٢) ابن الجوزي، «المنتظم» ٦/ ٦٧.
(١٣) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢٤١.
(١٤) ن.م، ١/ ٢٣٨، ٢٤١.

الأمويين[١]، وتوسعت هٰذه الأراضي، أما عن طريق الشراء، أو المصادرة، أو الإلجاء[٢]، وكانت هٰذه الضياع منتشرة في مناطق واسعة في العراق وأصبهان والأحواز، والمشرق والمغرب[٣]، وقد أطلق عليها أسماء مختلفة منها الضياع الخاصة[٤]، والضياع المستحدثة[٥]، والعباسية[٦]، والفراتية والعامة والمرتجعة[٧].

وقد كان وارد هٰذه الأراضي يحمل إلىٰ بيت مال الخاصة من (أموال الضياع والخراج بالسواد والأحواز والمشرق والمغرب وقد بلغ ٦٤,٨٣٠,٠٠٠[٨]، وفي عام (٣٠٦هـ/ ٩١٨م) بلغ وارد الضياع الخاصة ٥١٦,٤٤٧ دينار[٩]، والفراتية ٦١٧,١٢٦ دينار[١٠]، والعباسية عدا ما هو موجود منها في واسط ١٢٤,٧٦٠ دينار[١١]، كما بلغ وارد الضياع المستحدثة ٢٨٩,٠٣٦ دينار[١٢]. وقد بلغ مجموع وارد الضياع السلطانية بمختلف أنواعها وفي جميع مناطق وجودها ١,٧٦٨,٠١٥ دينار. وذٰلك عام (٣٠٦هـ/ ٩١٨م)[١٣].

وفي أحيان كثيرة، كانت الضياع السلطانية تباع كي يغطي ثمنها بعضاً من احتياجات الدولة. فقد كان الوزراء يلجأون إلىٰ بيع بعضها عندما يعجزون عن توفير الأموال لسد نفقات الدولة واحتياجاتها، ففي عام (٣١٧هـ/ ٩٢٩م) اشتدت الضائقة المالية علىٰ الوزير ابن مقلة فباع قسماً منها[١٤]. وعندما عجز الوزير الحسين بن قاسم عن التخلص من هٰذه الأزمة باع عام (٣١٩هـ/

---

(١) الجهشياري، «الوزراء» ص٩٠.
(٢) قدامة، «الخراج وصنعة الكتابة» ص٢٤١.
(٣) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٦٠.
(٤) ن.م، ١/ ٥٩.
(٥) ن.م، ١/ ٥٩، ٢٤٥.
(٦) ن.م، ١/ ٥٩.
(٧) ن.م، ١/ ٥٩.
(٨) ن.م، ١/ ٢٤٠.
(٩) جرجي زيدان، «تاريخ التمدن الإسلامي» ٢/ ١١٥.
(١٠) ن.م، ٢/ ١١٦.
(١١) ن.م، ٢/ ١١٦.
(١٢) ن.م، ٢/ ١١٥.
(١٣) ن.م، ٢/ ١١٦.
(١٤) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢٠٠.

٩٣١م) ضياعاً سلطانية بمبلغ خمسمائة ألف دينار[١]. ويتكرر أزمات العجز المالي ازداد بيع هـٰذه الضياع، ففي عام (٣٢٠هـ/ ٩٣٢م) قرر بيع الكثير منها، فبيعت ضياع بمبلغ خمسمائة ألف دينار[٢]، وفي عام (٣٢١هـ/ ٩٣٣م)، باع الوزير محمد بن مقلة ضياعاً سلطانية بمبلغ ٢,٤٠٠,٠٠٠ دينار[٣]. ومهما يكن من أمر فإن الضياع السلطانية كانت ترفد بيت مال الخاصة بموارد مالية كثيرة، الأمر الذي جعله يقدم بمهامه المالية ويسعف بيت مال العامة عندما يصاب الأخير بعجز مالي.

٣ ـ **المصادرات**: شكلت المصادرات مورداً مهماً لبيت مال الخاصة إذ صادر أبو جعفر المنصور وزيره أبا أيوب المورياني وقتله وأقاربه واستصفىٰ أموالهم[٤]، كما صادر خالد بن برمك علىٰ ٢,٧٠٠,٠٠٠ درهم[٥].

ثم بدأت المصادرة بالزيادة منذ أيام الرشيد، فقد صادر شخصاً يدعىٰ منصور بن زياد علىٰ عشرة ملايين درهم[٦]، كما نجده يأخذ من أموال البرامكة بعد أن نكبهم، سبعة عشر مليون درهم[٧]، ويمكن القول إن المصادرة أخذت في الازدياد بازدياد العجز المالي، وحاجة الخلافة إلىٰ الأموال خاصة وإن الخلفاء اعتقدوا بأنهم حين يصادرون شخصاً ما، فإنهم إنما يسترجعون حقا لهم اغتصبه ذٰلك الشخص، ففي عام (٢٢٩هـ/ ٨٤٣م) صادر الخليفة الواثق كتابه وألزمهم بدفع الأموال فأخذ منهم ما مجموعه ١,٧٩٤,٠٠٠ دينار[٨].

واستحدث ديوان خاص بالأموال المصادرة سمي (ديوان المصادرين)[٩]

---

(١) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٣٢٦.
(٢) ن.م، ١/ ٢٤٥.
(٣) ن.م، ١/ ٢٦٠.
(٤) ابن الطقطقي، «الفخري» ص١٧٦.
(٥) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ٥٤ ـ ٥٥.
(٦) التنوخي، «الفرج بعد الشدة» ٢/ ٢٧٤.
(٧) ابن الزبير، «الذخائر والتحف» ص٢٢.
(٨) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٩/ ١٢٢. ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٧/ ١٠.
(٩) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ١٥٤.

فعندما استوزر أبو العباس الخصيبي للمقتدر عام (٣١٣ ـ ٣١٤هـ/ ٩٢٥ ـ ٩٢٦م) كان يحفظه عند صاحب ديوان المصادرات، [١]، وكان المحسن ابن الوزير ابن الفرات يرأس هٰذا الديوان كما كان له نائب، ينوب عنه علىٰ هٰذا الديوان[٢].

وكانت الأموال المصادرة ضخمة جداً فقد ضمن علي بن الفرات للمقتدر، ولوالدته في كل يوم من مال المصادرات (ألفاً وخمسمائة ألف دينار، فكان يحملها ولا يمكنه الإخلال بها)[٣]، وقد بلغ مجموع الأموال المصادرة علىٰ عهد وزارة أبي العباس الخصيبي عام (٣١٥هـ/ ٩٢١م) نحو مليون دينار[٤].

إن إيراد بعض المبالغ المصادرة يعطينا فكرة واضحة عن أهمية هٰذا المورد بالنسبة لبيت مال الخاصة، فقد بلغت الأموال المضادرة من علي بن الفرات وأعوانه ٤,٤٠٠,٠٠٠ دينار[٥].

كما صودر عبد الله بن الجصاص الجوهري علىٰ ستة ملايين دينار في عهد المقتدر[٦]. وبلغت الأموال المصادرة من حامد بن العباس الوزير وأعوانه ٢,٢٠٠,٠٠٠ دينار[٧]. كانت الأموال المحصلة من أم موسىٰ القهرمانة وأخيها وأختها ٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار[٨].

وصودر الحسين بن أحمد ومحمد بن علي المادرائيين (وهما من وجوه الكتاب في عهد المقتدر علىٰ ١,٣٠٠,٠٠٠ دينار[٩].

٤ ـ **الهدايا واللطف**: وهٰذه تشكل مورداً مهماً وإن لم يكن دائماً ـ لبيت مال الخاصة فقد أرسل والي مصر إلىٰ المتوكل مائتي ألف دينار وثلاثين سفطاً

---

(١) الصابي، «الوزراء» ص٣٣٢.
(٢) مؤلف مجهول، «العيون والحدائق» ٢/ ٢٦٥.
(٣) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢٦٥.
(٤) ن.م، ١/ ٢٣٩.
(٥) ابن الجوزي، «المنتظم» ٦/ ٢١٣.
(٦) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢١٠.
(٧) ن.م، ١/ ٢٤٠.
(٨) ن.م، ١/ ٢٤٠.
(٩) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢٤٠.

من الثياب المصرية[١]. كما أهدىٰ يعقوب بن الليث الصفار للخليفة المعتمد هدايا كثيرة كان من بينها أربعة ملايين درهم وعشرون صندوقاً من طرائف الصين وغرائبه، ومائة مَن مسك[٢]، ومائة مَن من العود الهندي[٣]. كما أهدىٰ عمر بن الليث الصفار الموفق سنة (٢٧٥هـ/ ٨٨٨م) خمسين حملاً من الدراهم ومائة فرس من عتاق الخيل ومجموعة من طرائف خراسان[٤].

وأهدىٰ المعتضد أيضاً عام (٢٨١هـ/ ٨٩٤م) مالاً وهدايا بقيمة أربعة ملايين درهم[٥]، وفي عام (٢٨٢هـ/ ٨٩٥م)، وصلت هدية ابن الجيش خمارويه عامل مصر للمعتضد وفيها ستة وثلاثين ألف دينار[٦]. وفي عام (٢٨٣هـ/ ٨٩٦م) وردت للمعتضد هدية أبي عمرو بن الليث الصفار، منها أربعة ملايين درهم ومائة فرس من جياد الخيل[٧].

كما أهدىٰ والي خراسان المقتدر عام (٢٩٨هـ/ ٩١٠م) هدايا قيمة منها مائة وعشرون غلاماً بسيوفهم ومناطقهم، وما لا يحصىٰ من الثياب وألف ومائة جلد سمور وخمسون بازياً[٨].

ومن هنا نرىٰ إن بيت مال الخاصة كان يحتوي علىٰ الأموال العينية بمختلف أنواعها إضافة إلىٰ المبالغ النقدية الضخمة، وأن هٰذه الهدايا مجموعها تعد من مقتنيات الخليفة وهي والحال هٰذه جزء من ممتلكاته التي تعزز مكانة الموجودات النقدية المحفوظة في بيت مال الخاصة.

لقد أورد مسكويه موارد بيت مال الخاصة في أوائل القرن الرابع الهجري وبالذات في عهد المقتدر وهي: ـ

---

(١) ابن الطقطقي، «الفخري في الآداب السلطانية» ص٢٣٨.
(٢) المَن = ٨١٦,٥غم. (هنتس: «المكاييل والأوزان» ص٤٦).
(٣) ابن الزبير، «الذخائر والتحف» ص٣٩.
(٤) ن.م، ص٣٦.
(٥) ن.م، ص٣٦.
(٦) ن.م، ص٣٩.
(٧) المسعودي، مروج الذهب، ٤/ ص٢٣٧.
(٨) ابن الزبير، «الذخائر والتحف» ص٥٩.

١ ـ الأموال التي تركها كل من المعتضد والمكتفي في بيت مال الخاصة التي بلغت عندما تولىٰ المقتدر الخلافة أربعة عشر مليون دينار[١].

٢ ـ أموال الخراج والضياع في فارس وكرمان وقد بلغ مقدارها في كل سنة منذ عام (٢٩٩هـ/ ٩١١م) حتىٰ (٣٢٠هـ/ ٩٣٢م) ثلاثة وعشرين مليون درهم، منها أربعة ملايين كانت تحمل لبيت مال العامة بالعاصمة، والباقي وهو تسعة عشر مليوناً يحمل لبيت مال الخاصة[٢].

٣ ـ الأموال المحمولة من مصر والشام والبالغة ٣,٦٠٠,٠٠٠ دينار[٣].

٤ ـ الأموال المصادرة في عهد المقتدر من الوزراء والكتاب والعمال والتجار[٤].

٥ ـ المحمول إلىٰ بيت مال الخاصة من أموال الخراج والضياع في السواد والأحواز والمشرق والمغرب[٥].

□ ثانياً: مصروفات بيت مال الخاصة: ـ

كان بيت مال الخاصة يقوم بالنفقة علىٰ مواسم الحج وبعض الغزوات، وفداء أسرىٰ المسلمين ونفقات الرسل الأجانب الذين يزورون العاصمة[٦]. وكذٰلك النفقة علىٰ (الأبنية والمرممات والحوادث والملمات)[٧]. وفي بعض الأحيان كان ينفق علىٰ الحملات العسكرية من بيت مال الخاصة.

ففي عام (٣١٥هـ/ ٩٢٧م)، أنفذ المقتدر ابن أبي الساج بمحاربة القرمطي، وأطلق له الأموال من بيت مال الخاصة[٨]. وقد ينفق بيت مال الخاصة علىٰ الجند عند تولي خليفة جديد دست الخلافة. فعندما توفي المكتفي، وبويع المقتدر كان في بيت مال الخاصة أربعة عشر مليون دينار

---

(١) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٢) ن.م، ١/ ٢٣٩.

(٣) ن.م، ١/ ٢٣٩.

(٤) ن.م، ١/ ٢٣٩.

(٥) ن.م، ١/ ٢٤٠.

(٦) الصابي، «الوزراء» ص١٢.

(٧) الصابي، «الوزراء» ص٢٧.

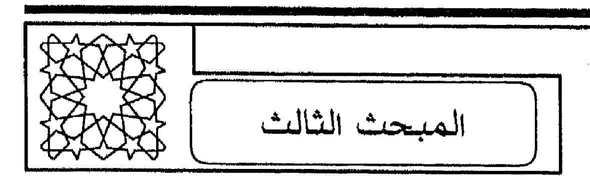
(٨) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ١٧٢.

أطلق منها في البيعة ثلاثة ملايين دينار[١].

وكانت المنح والهبات تخرج أحياناً من بيت مال الخاصة، فقد منح الهادي لنديمه المفضل عيسىٰ بن دأب من بيت مال الخاصة، ثلاثين ألف دينار[٢]. كما منح مغنيه إسحاق الموصلي خمسين ألف دينار[٣]. وأمر الرشيد لعمه عبد الملك بن صالح بن علي الهاشمي بأربعة ملايين درهم الخاص[٤]. كما منح المأمون كاتباً له يعرف بالهبيري مائة ألف درهم من بيت مال الخاصة[٥]، ومنح الخليفة المعتضد، عبد الله بن أحمد بن حمدون سبعين ألف درهم من بيت مال الخاصة[٦].

❁ ❁ ❁

(١) الصابي، «الوزراء» ص٣١٧.
(٢) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك»، ٨/ ص٢٢٠.
(٣) الجهشياري، «الوزراء» ص١٧٦.
(٤) التنوخي، «المستجاد من فعلات الأجواء» ص١٥٥.
(٥) التنوخي، «نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة» ٢/ ص٢١٤.
(٦) ن.م، ١/ ٢٦٧.



المبحث الثالث

المصارف الخاصة

يمكننا أيضاً أن نعد المصارف الخاصة ضمن هيكلية التنظيمات المالية خلال العصر العباسي، وهي مؤسسات تعود إلىٰ أصحاب الأموال الذين يوظفون أموالهم ونقودهم، كلها أو بعضها في قضايا مصرفية؛ كالائتمان، وحفظ الودائع والإقراض...

وتشير النصوص التاريخية بكثرة إلىٰ المصارف الخاصة. من ذٰلك المصرف الذي أسسه الزبير بن العوام، والذي قدر رأسماله بعد وفاته بحوالي (٥١ ـ ٥٢ مليون درهم)، وشملت ممتلكاته مناطق شاسعة في الإسكندرية بمصر والكوفة والبصرة فضلاً عن ممتلكاته في المدينة[1]. وأشارت المصادر إلىٰ مصرف فيروز بن الحصين، الذي قدر رأسماله في العراق أيام ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي أكثر من ثلاثين مليون درهم[2] معظمها كانت مستثمرة بشكل قروض في مدينة البصرة[3]. ولما كان الربا محرماً في الإسلام، فقد اضطر بعض الأتقياء من أصحاب المصارف الخاصة إلىٰ مزج أعمالهم بالتجارة فيبيعون المدينين بضائع بسعر أعلىٰ من سعر السوق، علىٰ أن يكون الدفع مؤجلاً، والفرق بين سعر السوق وسعر البيع هو في الحقيقة الفائدة علىٰ ثمن البضاعة عن المدة التي يؤجل فيها الدفع عن ثمن الشراء[4].

---

(١) ابن سعد، «الطبقات الكبرىٰ»، دار صادر، (بيروت، ١٩٥٧م)، ٣/ ١٠٨.
(٢) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٤/ ٩٠.
(٣) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٢/ ٣٧٩.
(٤) صالح أحمد العلي، «التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة» ص٢٦٠.

ويدعىٰ هٰذا النوع من المصارف الخاصة بأصحاب العينة[١] الذين يمزجون عملهم الصيرفي بالتجارة إذ أن معظم المشتغلين بها كانوا من التجار[٢]، لذٰلك استطاعوا أن يمزجوا تجارتهم بالقروض التي يعطونها لإضفاء نوع من الشرعية علىٰ معاملاتهم المالية علىٰ نحو ما يقوم به الصيارفة[٣]. وكان لأصحاب العينة أثر اقتصادي ملموس في مدينة سامراء في أيام الخليفة المتوكل إذ بلغ مجموع الأرباح التي حصلوا عليها من جراء توظيف أموالهم في مجال الإقراض زهاء مائة ألف دينار. وقد ساد التذمر والشكوىٰ من ارتفاع نسبة الأرباح التي كانت تستحصل من طالبي القروض، وقد وصلت إلىٰ الخليفة المتوكل رقعة يتظلم صاحبها من الديون التي لحقته من أصحاب العينة، فأمر الخليفة (أن يحسب لهم رؤوس أموالهم ويسقط الفضل وينادىٰ بذٰلك في سر من رأىٰ حتىٰ لا يقضي أحد أحداً إلا رأس ماله)[٤].

ومن المصارف الخاصة المهمة مصرف جهابذة الحضرة، وهم هارون بن عمران ويوسف بن فنحاس وأولادهما. وقد قدم هذين الجهبذين الخدمات المالية لكلا القطاعين الخاص والعام، إذ تعددت أعمالها المصرفية التي شملت منح القروض وحفظ الأموال وإدارتها، وتنظيم السندات والحوالات، وفتح الاعتمادات المالية، وعقد الصفقات التجارية[٥].

وفي أواخر القرن الثالث، وبداية القرن الرابع الهجريين، عملت المصارف الخاصة إلىٰ تقديم القروض للدولة، عندما كانت تتعرض أحياناً إلىٰ أزمة مالية شديدة الوطأة، ففي سنة (٢٩٦هـ/٩٠٨م) استعان الوزير علي بن

---

(١) العينة: الربا وعين التاجر، أخذ بالعينة أو أعطىٰ بها، والعينة السلف، وذلك إذا باع رجل سلعة بثمن معلوم إلىٰ أجل معلوم، ثم اشتراها منه بأقل من الثمن الذي باعها به. (ابن منظور، «لسان العرب» ٣/٣٠٦).

(٢) الأصفهاني، «الأغاني»، مراجعة عبد الله العلايلي، ط٢، (بيروت، ١٩٥٧م)، ١٤/ ٢١٢.

(٣) أمل عبد الحسين السعدي، «الصيرفة والجهبذة في العراق» ص٢٥٠.

(٤) الأصفهاني، «الأغاني» ٩/٢٠٩.

(٥) أمل عبد الحسين السعدي، «الصيرفة والجهبذة في العراق» ص٢٥٢.

الفرات بعدد من الصرافين لتمشية أمور الدولة المالية، كما أن الوزير علي بن عيسىٰ شعر بحاجته الماسة إلىٰ هٰؤلاء الصيارفة لتمشية أمور الدولة المالية، واتفق معهم علىٰ إعطائه قرضاً في مستهل كل شهر مقداره مائة وخمسين ألف درهم[١].

ويعد أبو بكر بن قرابة من أصحاب المصارف الخاصة الذين كان لهم أثراً بارزاً في خلافة المقتدر والراضي، حيث كان من كبار الأثرياء، وقد قدرت أرباحه من الأموال المستثمرة في القروض بحوالي عشرين ألف دينار، وله رأس مال احتياطي قدره ثلاثمائة ألف دينار[٢].

وكان ابن قرابة من الشخصيات المالية التي لها مكانتها، لاختصاصه بكبار رجال الدولة العباسية من خلفاء ووزراء وقادة. إذ قام بحفظ الأموال الخاصة لبعض الوزراء منها عشرة آلاف دينار عائدة للوزير علي بن الفرات[٣]. كما إنه قدم القروض إلىٰ الوزراء التي بواسطتها كان ابن قرابة يدعم أمر الوزارة، وإن الوزراء لا يتم أمرهم من دونه[٤] منها مائتا ألف دينار أقرضها للوزير الكلواذاني (٣١٨هـ/ ٩٣٠م)[٥]. وقدم ابن قرابة إلىٰ الوزير الحسين بن القاسم قرضاً في عام (٣١٨هـ/ ٩٣١م) بعد تنحية الكلوذاني[٦]. ولمقدرة ابن قرابة المالية، تراه يكفل، ويتوسط للوزراء والعمال المعزولين، ويضمن دفع ما قرر عليهم من المصادرات، منها ضمان مصادرة بني البريدي علىٰ ستمائة ألف دينار في عام (٣٢١هـ/ ٣٣٩م)[٧]. ، ثم عن مصادرته مرة أخرىٰ عام (٣٢٤هـ/ ٩٣٥م)[٨] علىٰ مائة ألف دينار، دفع منها ابن قرابة حوالي خمسين ألف دينار[٩]. هٰذه الأموال التي قدمها ابن قرابة كضمانات لمعامليه، كانت تعد علىٰ شكل قروض يتفق علىٰ موعد تسديدها، وبعضها حدد موعدها لثلاثة أشهر[١٠].

---

(١) الصابي، «الوزراء» ص٨٠ ـ ٨١.
(٢) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢٣١.
(٣) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٦٧.
(٤) ن.م، ١/ ٢١٣.
(٥) ن.م، ١/ ٢١٣.
(٦) ن.م، ١/ ٢٢٠.
(٧) ن.م، ١/ ٢٤٧.
(٨) الهمداني، «التكملة» ص٢٨٨.
(٩) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٣٣٧.
(١٠) ن.م، ١/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

أما الأرباح التي كان يستحصلها ابن قرابة لقاء المبالغ المقدمة بشكل قروض فكانت بمعدل درهم في كل دينار[١].

وفي نهاية القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، أقدم قسم من الميسورين والصيارفة والجهابذة بتأسيس وتنظيم المصارف في العاصمة بغداد التي اتخذت مركزاً للعديد منهم وبمرور الوقت افتتحت فروع لها في كل من القاهرة وأصفهان وتستر، وتم التنسيق بين مركزها الرئيس في بغداد وفروعه الكائنة في هٰذه الأقاليم[٢].

كان أوسع المصارف العراقية قوة وفاعلية، ذٰلك المصرف الذي أسسه جهابذة الحفرة عام (٣٠١هـ/٩١٣م)[٣] الذي وضع خدماته تحت تصرف الدولة بالمرتبة الأولىٰ، ثم لأرباب الأموال من القطاعات الأخرىٰ، كان عمله الرئيس هو فتح الاعتمادات المالية لخزينة بيت المال في سبيل حصول نوع من التوافق في موازنة الدخل والخرج. فقد تم الاتفاق بين الوزير علي بن عيسىٰ ومؤسسي هٰذا المصرف علىٰ ضرورة تقديم اعتمادات مالية سنوية تقدر بنحو مائة وخمسين ألف درهم في الشهر علىٰ أن يحاول تسديدها إلىٰ جبايات الأقاليم[٤]، فضلاً عن ذٰلك قام هٰذا المصرف بقبول الودائع، وقد بلغت إحداها ثمانية ملايين دينار[٥]. ثم مد القروض وتنظيم المعاملات والوثائق المالية وعقد الصفقات التجارية. وكان معظم عملائه من التجار وكبار رجال الدولة[٦]. وكانت بعض الأديرة تقوم بوظائف اقتصادية ومالية تلتقي في بعض جوانبها بأعمال المصارف فضلاً عن وظائفها الدينية الرئيسة التي أسست من أجلها. إذ كان كبار الشخصيات والأثرياء يتخذونها مقراً لإخفاء ما لديهم من الأموال[٧].

---

(١) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢١٣.
(٢) حمدان الكبيسي، أمل السعدي، «في النظم المالية» ص١٥٠.
(٣) أمل السعدي، «الصيرفة والجهبذة في العراق» ص٢٥٧.
(٤) التنوخي، «نشوار المحاضرة» ٨/ ٤١ ـ ٤٢.
(٥) الصابي، «الوزراء» ص٢٤٨.
(٦) حمدان الكبيسي، أمل السعدي، «في النظم المالية» ص١٥٢.
(٧) أمل السعدي، «الصيرفة والجهبذة في العراق» ص٢٥٥.

وقدم ابن حجة الحموي وصفاً لأحد المصارف الخاصة، الذي كان يضم مجموعة كبيرة من الكتاب والمحاسبين، ويمكن أن يستدل منه علىٰ زخم العمل الذي كان جارياً فيه إذ قال: (فدخلت وإذا بكتبة جلوس، وصيارفة قعود، وهم يقتضون الرهون ويعطون الدنانير والدراهم وحوله جماعة من الكتاب والحساب، وبين أيديهم الدنانير والدراهم؛ كالبيادر الصغار وهم في الحساب)[١].

ومن النشاطات التي كانت تمارسها المصارف هو إعانة التجار علىٰ عقد الصفقات إذ عندما يتفق التاجر علىٰ صفقة معينة ويحدد موعدها، فنراه يذهب إلىٰ المصرف الذي يتعامل معه وهو يقرر مقدار المبالغ الواجب دفعها، واتخاذ الإجراءات الأخرىٰ الكفيلة لسلامتها، من إحالة الأموال، وتعبئة السلع وشحنها إلىٰ العملاء والوكلاء[٢]. وفي إحدىٰ الوثائق تظهر جانباً من إحدىٰ الصفقات الخاصة بشراء كمية من خيوط الكتان تقدم بها اثنين من التجار إلىٰ أحد المصارف لبيان المبالغ المحدد دفعها[٣]. وهنا يتبين الأثر المهم للمصارف الخاصة التي كانت تقوم للتجار بصورة خاصة وللناس بصورة عامة، وقامت المصارف الخاصة أيضاً بتبادل الصكوك وتصفية الحسابات، وما يترتب علىٰ ذٰلك من مهمة وتقديم المدفوع منها، وكانت المصارف تطلب تقديم ضمانات مقابل القيام بتمويل الصفقات بالقروض المطلوبة، ويحتمل أن يقدم التاجر للمصرف كشفاً ببعض ممتلكاته.. علىٰ النحو المعروف اليوم في المصارف، لتكون ضماناً، تحل محل القروض التي دفعت، في حالة عجز التاجر عن الإيفاء بالتزاماته[٤].

لقد مارست المؤسسات المصرفية أنواعاً متعددة من الأعمال المالية، إذ بحكم تعلق اختصاصها بالنظام النقدي، فقد بذلت جهود فاعلة في تسهيل أمر

---

(١) ابن حجة الحموي، «الذيل الأول علىٰ كتاب ثمرات الأوراق علىٰ هامش المستطرف»، للأبشيهي، (القاهرة، ١٣٦٨هـ)، ١٥٨/٢.
(٢) أمل السعدي، «الصيرفة والجهبذة في العراق» ص٢٥٦.
(٣) ن.م، ص٢٥٦.
(٤) ن.م، ص٢٥٧.

التعامل بالنقود في الأسواق، إما نقداً أو بموجب وثائق مالية قابلة للصرف، إن عملية تبادل النقود مهمة أساسية يتطلبها العمل الاقتصادي والمالي، في كل مركز تجاري بفضل ارتياد التجار الأجانب الذين يحملون نقوداً تختلف عن النقود المتداولة في هٰذا البلد أو ذاك، كما في مدن العراق إذ يتضح أمر الصرافين فيها من خلال التعرف علىٰ جنسيات التجار الواردين علىٰ مدنها، وكان الصيارفة هم الجهة الوحيدة التي تتوالىٰ أمر تقويم عملاتهم وجودتها، وتحديد وزنها، والتثبت من قيمتها النقدية، إزاء النقود المتداولة في العراق[١].

لقد امتد العمل الصيرفي إلىٰ أقاليم الدولة العربية الإسلامية، وبلدان العالم الأخرىٰ؛ إذ أشارت كتب التراث إلىٰ أنشطتهم ومؤسساتهم ومعاملاتهم في الحجاز وبلاد الشام والجزيرة العربية ومصر وتونس، وإلىٰ صقلية والأندلس وإيطاليا وألمانيا وفرنسا، ثم في بلاد فارس وما وراء النهر، وأواسط آسيا والهند، وجنوب شرقي آسيا والصين بشكل محدد[٢].

وجاء تأثر دول العالم بالنظام المصرفي القائم في العراق، عن طريق التجارة سواء العراقيون منهم أو الأجانب، وقد أشارت المصادر الجغرافية إلىٰ النشاط التجاري، أفراداً وجماعات الذين جابوا مناطق عديدة من العالم، وأسسوا الوكالات والمراكز التجارية في بعض منها. فقد استوطن في مدينة صيمور الهندية عدد من تجار البصرة وبغداد، وقام المسعودي عام (٣٠٤هـ/ ٩١٦م) بزيارة مركزهم التجاري وتفقد أسواقهم، واطلع علىٰ أنشطتهم التجارية[٣].

□ وظائف المصارف الخاصة:

تتمثل وظائف المصارف الخاصة في: ـ

١ ـ **الإيداع**: هو نوع من المعاملات الخاصة بحفظ الأموال وصيانتها.

(١) حمدان الكبيسي، أمل السعدي، «في النظم المالية» ص١٥٦.
(٢) حمدان الكبيسي، أمل السعدي، «في النظم المالية» ص١٥٢.
(٣) المسعودي، «مروج الذهب» ١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤.

٢ ـ **السلف**: وهو نوع من البيوع يعجل فيه الثمن وتضبط السلعة بالوصف إلىٰ أجل معلوم. وفي المعاملات الجارية يكون الاستلاف علىٰ وجهين: (أحدهما القرض الذي لا منفعة فيه للمقرض غير الأجر والشكر. وعلىٰ المقترض رده كما أخذه، والعرب تسمي القرض سلفاً. والثاني: هو أن يعطي مالاً في سلعة إلىٰ أجل بزيادة في السعر الموجود عند السلف، وذٰلك منفعة للسلف ويقال له سلم)[1]. إن كلا النوعين من هٰذه المعاملات، كان جارياً في أسواق التعامل الصيرفي وتطلق المصادر التاريخية صيغة الاقتراض والاستلاف بصورة عامة علىٰ كل مبلغ يسدد بالآجل[2]. وعملية الاقتراض قد يحتاجها التاجر والمزارع، والمصارف الخاصة كانت تقدم القروض مقابل ضمان لسلامة إيفاء القروض، فمنها ما هو خاص بتحديد وقت التسديد، وأخرىٰ ذات علاقة بالضمانات المقدمة التي تحل محل المبلغ المقترض في حالة عدم تسديده في الموعد المحدد له وتختلف القروض، من حيث تحديد وقت التسديد منها ما هو أولاً بسلف مؤجل[3]، أو بدفع المبلغ بأكمله في وقت يتم تحديده باتفاق الأطراف المتعاقدة[4]. من ذٰلك مبلغ حدد تسديده عند طلوع الهلال[5]؛ أي: خلال شهر من تسلمه وعشرة آلاف دينار حدد تسديدها أربعة أشهر[6]. وقرض بمبلغ خمسة آلاف دينار حدد وقت تسديده إلىٰ الموسم (أي: وقت نضوج الزرع والحصاد).

وهناك الاستلاف المنجم، الذي يدفع بشكل أقساط يحدد كمية ووقت

---

(١) الزبيدي، «تاج العروس» ٦/ ١٤٣ ـ ص٢٣٤.

(٢) التنوخي، «نشوار المحاضرة» ٨/ ص٤١. مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢١٣. الصابي، «الوزراء» ص٩٣.

(٣) الدمشقي، «الإشارة إلىٰ محاسن التجارة»، تحقيق: البشري الشوربجي، مكتبة الكليات الأزهرية (القاهرة، ١٩٧٧م)، ص٦٠.

(٤) الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص١٢٦.

(٥) الأصفهاني، «الأغاني» ٢/ ٣٧٩.

(٦) الهمداني، «تكملة تاريخ الطبري»، تحقيق: ألبرت يوسف كنعان، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت، ١٩٦١م) ص٣٩٠.

تسديد كل قسط منها[١]، وأشار التنوخي إلىٰ قرض بمبلغ أربعة آلاف دينار اتفق علىٰ تسديده لمدة عشر سنوات، بمعدل أربعمائة دينار سنوياً، وقرض آخر علىٰ رجل عطار من أهل الكرخ مبلغه ستمائة دينار اتفق علىٰ تسديد ثلثه عاجلاً ويتم تسديد الثلثين علىٰ دفعتين بسنتين، بمعدل مائتي دينار في كل سنة[٢]. أما النوع الثالث من الاستلاف هو المقايضة؛ إذ يشترك الطرفان المقرض والمقترض في عمل معين، يقدم المقرض الأموال، والمقترض العمل والربح علىٰ حسب ما يشترط عليه الطرفان. هـٰذا النوع من العمل يلجأ إليه التجار والصيارفة وغيرهم، لتبرير الأرباح المفروضة علىٰ المبالغ المقترضة[٣].
أما فيما يتعلق بالضمانات التي تقدم إزاء هـٰذه القروض فهي تكون إما بتقديم كفيل ضامن، أو بتقديم رهن، من حيث الكفيل، ففي المصادر عدد معاملات الائتمان تمت بضمان كفيل[٤]، أو كفيلين[٥]، ومن حيث الرهون المقدمة، فقد يكون الرهن المقدم بقيمة القرض[٦]. وربما أكثر من ذلك.

وقد تعددت أنواع هـٰذه الرهون، كأن تكون حلياً ومجوهرات[٧]، أو عقاراً[٨]، أو رهن عبد ، أو ثوب[٩]، أو ضمان رهن دار، أو قطعة أرض[١٠].

٣ ـ **التعامل بالصكوك والسفاتج**: إن هيكلية التنظيمات المالية تطلبت

---

(١) الذهبي، «تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام»، مكتبة القدس (القاهرة، ١٩٦٠م)، ٦/ ٢٤٠.
(٢) الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص١٢٦.
(٣) صالح محمد العلي، «التنظيمات» ص٢٧٩.
(٤) التنوخي، «نشوار المحاضرة» ٢/ ١٨١. الصابي، «الوزراء» ص٢٠٧ ـ ٢٠٨.
(٥) السرخسي، «المبسوط» ٢٠/ ٣٧.
(٦) التنوخي، «نشور المحاضرة» ٣/ ٦٤.
(٧) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٢٩٥. مسكويه، «تجارب الأمم» ٢/ ٨٨.
(٨) الجهشياري، «الوزراء» ص٢٥٠.
(٩) السرخسي، «المبسوط» ١٩/ ٧٩.
(١٠) أمل السعدي، «الصيرفة والجهبذة في العراق» ص٢٧٥.

استعمال الصكوك والسفاتج. إذ قام الصيارفة بتحرير الصكوك والسفاتج القابلة للصرف نقداً في المكان والجهة التي تحددها الأطراف المتعاقدة، لقد شاع استعمال الصكوك في العراق في ميادين مختلفة علىٰ مستوىٰ القطاعين الرسمي والشعبي؛ إذ استخدم الصك وسيلة لدفع الأموال، وهو أمر خطي يدفع بواسطته مقدار من النقود إلىٰ الشخص المسمىٰ فيه(١).

كما إن المنح التي كان يهبها المسؤولون إلىٰ المقربين منهم كانت في بعض الأحيان بالصكوك(٢). ومن المؤكد، أن مثل هـٰذه الصكوك كانت تصرف إما عند الصيارفة (المصارف الخاصة)، أو في مصرف الدولة (بيت المال).

كانت الصكوك تحرر بدقة متناهية، يدرج فيها أسماء الأطراف المتعاقدة ومقدار المبلغ رقماً وكتابة وموعد الاستيفاء محدداً بالشهر والسنة، بدفعة واحدة أو بدفعات، ويشهد عليه الشهود، ثم تؤرخ وتختم وتصدق عند الجهات الرسمية(٣). وعندما يوجه الصك إلىٰ الصيرفي فإن صرفه يقتضي أخذ عمولة عليه، إذ أشار ياقوت الحموي إلىٰ إن الحسن بن مخلد منح الشاعر (جحظه) خمسمائة دينار وأعطاه صكاً بها علىٰ صيرفي ببغداد، فتوجه إليه جحظه، فأفهمه الصيرفي إن الرسم ينقص في كل دينار درهماً(٤).

واستعمل التجار العراقيون الصكوك خارج حدود العراق. إذ روىٰ ابن حوقل أنه شاهد في مدينة أودغست المغربية صك ائتمان حرر بمبلغ اثنين وأربعين ألف دينار بين تاجر عراقي وآخر مغربي(٥).

---

(١) حمدان الكبيسي، أمل السعدي، «في النظم المالية» ص١٥٧.

(٢) التنوخي، «المستجاد» ص١٣٧. ابن الطقطقي، «الفخري في الآداب السلطانية» ص١٥١.

(٣) السرخسي، «المبسوط» ١٨/١٨.

(٤) ياقوت الحموي، «معجم الأدباء»، المعروف بـ «إرشاد الأريب في معرفة الأديب»، مطبوعات دار المأمون (القاهرة، ١٩٣١م)، ٢/٢٧٢.

(٥) ابن حوقل، «صورة الأرض» ص٦٥، ٩٦.

ونظراً لما تقوم به الصكوك من تسهيل قضايا البيع والشراء، في الوقت الذي لا تتوافر فيه الأموال نقداً من جهة، ولكونها وثيقة ائتمانية مضمونة لتقرير الديون واستيفائها، فقد تطور استعمالها في العراق بعد القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي بشكل واسع، فقد قال أحدهم لجماعة من أهل العراق: (أفتستظهرون؛ لأنفسكم وأعقابكم في هٰذا القدر الكثير من المال وما هو أكثر منه إلا بالشهادة وتعتاضون بخطوطكم في جلد يساوي دانق فضة من ذٰلك المال العظيم حتىٰ تأخذوا الصك بدلاً من المال)[1]، واتخذ الصيارفة هٰذا الأسلوب مع التجار الأجانب الواردين علىٰ العراق وسيلة لتسهيل عملية تبادل العملات الأجنبية التي يحملها هٰؤلاء وتحديد أقيامها النقدية عند مقابلتها بالنقود المتداولة في الأسواق العراقية. كما إن هٰذه الوسيلة تنظم العلاقات الاقتصادية والمالية القائمة بين التاجر العراقي ونظيره الأجنبي.

ويورد لنا الرحالة ناصر خسرو في رحلته إذ اطلع خلالها علىٰ الأنشطة التجارية والمصرفية القائمة في البصرة إذ يقول: (العمل في السوق هٰكذا: كل من معه مال يعطيه للصراف ويأخذ منه صكاً، ثم يشتري كل ما يلزمه ويحول الثمن علىٰ الصراف)[2].

يستشف من هٰذا القول مبلغ الرقي والتطور الذي بلغه النظام المصرفي في العراق الذي شمل تبادل العملات، وحفظ الإيداعات، وتنظيم المعاملات وإحالة صرفها، وأصبحت الصكوك هي المعول عليها في تنظيم العلاقات بين التجار والصيارفة والتي بموجبها لحد ما الاستعاضة عن الأشكال المعدنية للنقد بأشكال ورقية مصرفية. ولا شك في إن ذٰلك كان تعبيراً عن حاجة الاقتصاد النقدي المتطور إلىٰ كمية أكبر من النقود لغرض التداول والاستمرار في عمليات البيع والشراء[3].

---

(١) التنوخي، «نشوار المحاضرة» ٣/ ص٢٥٣.

(٢) ناصر خسرو، «سفر نامه»، ترجمة: يحيىٰ الخشاب، دار الكتاب الجديد، (بيروت، ١٩٧١م)، ص١٤٥ ـ ١٤٦.

(٣) أمل السعدي، «الصيرفة والجهبذة» ص١٠٧ ـ ١٠٨.

واستخدم الصيارفة السُفتَجَة وهي: أوراق مالية أخرىٰ تقدم خدمات مصرفية علىٰ نطاق أوسع مما هو عليه الحال عند استخدام الصكوك، ذلك؛ لأنها في الأعم الأغلب محدودة ضمن حدود البلد الواحد في حين أن التعامل بالسفاتج يخرج عن هٰذا النطاق ويتسم بطابع أوسع؛ إذ يتم بواسطتها توثيق العلاقات بين المؤسسات الصيرفية في الأقاليم، وتعمل علىٰ تنسيق الأعمال الجارية بينها. إذ يتم تنظيم السُفتَجَة من قبل إحدىٰ المؤسسات الصيرفية الغراقية، ويحال أمر صرفها إلىٰ أية مؤسسة مالية معروفة، بحسب ما يرتئيه التاجر ويتفق مع طبيعة عمله والمكان الذي يروم الذهاب إليه، وبالتنسيق بين المؤسسات المحلية والأخرىٰ في الأقاليم يتم تصفية الحسابات الخاصة بكل منها طبقاً للأموال المحمولة إليهم بموجب هٰذه السفاتج(١).

كان للسفاتج أهمية خاصة في تمويل الأموال وتصفية الحسابات وإيفاء الديون، تتضح في العلاقات المالية المنظمة بين المؤسسات المصرفية العراقية ونظائرها في الأقاليم التي يمكن أن ندلل بواسطتها علىٰ عمق تأثير التنظيمات المالية القائمة في العراق علىٰ بقية أقاليم الدولة. وتحفل كتب التاريخ بالإشارة إلىٰ مثل هٰذه السفاتج، منها المتبادلة بين البصرة والكوفة ومكة المكرمة وكذٰلك من مصر أرسلت عدة سفاتج إلىٰ العراق، منها وثيقة بمبلغ سبعة آلاف دينار(٢).

وأشارت المصادر إلىٰ سُفتَجَة حررت بمبلغ مائة دينار أرسلها أحد العراقيين المقيمين في مصر إلىٰ زوجته الموجودة في بغداد(٣). وهناك مائة وخمسون ديناراً مغربياً أودعت عند أحد الصيارفة في مدينة بغداد لغرض اتخاذ الترتيبات الخاصة القاضية بأمر تحويلها إلىٰ المصارف في القاهرة(٤).

وامتد تأثير استعمال السُفتَجَة في العراق إلىٰ بلاد المغرب التي شاع

---

(١) حمدان الكبيسي، أمل السعدي، «في النظم المالية» ص١٦١.
(٢) التنوخي، «الفرج بعد الشدة» ٤/ ٨٣ ـ ٨٤.
(٣) التنوخي، «نشوار المحاضرة» ٣/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣.
(٤) حمدان الكبيسي، أمل السعدي، «في النظم المالية» ص١٦٤.

استعمالها في أسواقها أيضاً على أساس أنها وثائق مضمونة تسهل أمر تحويل المبلغ بينها وبين أقاليم أخرى، فأوردت المصادر أن إحدى الجهات كانت تحول هباتها وتبرعاتها من مدينة مراكش إلى أعضائها في بغداد[١]. ووصلت سُفتَجَة من الأندلس إلى العراق بمبلغ خمسة آلاف دينار محررة من قبل أميرها الحكم بن هشام[٢].

ووصل تأثير نظام السُفتَجَة في العراق إلى بلاد فارس، ففي مدينة دنيور الفارسية (كرمنشاه الحالية) توفي شخص وأوصى بجانب من تركته إلى قريب له في بغداد، ثم تحويل هذا الجزء من التركة في سفتجتين الأولى بمبلغ سبعمائة دينار ومبلغ الثانية عشرة آلاف دينار[٣].

وقدمت السفاتج الخدمات للمسافرين. إذ ورد أن شخصاً سافر من الأحواز إلى بغداد وكل ما معه حرر بسفاتج بلغت أقيامها خمسة آلاف دينار[٤].

وآخر توجه من مصر إلى بغداد حاملاً سفاتج فقط قيمتها ألفا دينار[٥].
ووصل نظام التعامل بالسفاتج إلى آفاق اقتصادية جديدة بدخولها ميدان الاحتكار والمنافسة والتأثير على التعامل القائم في أسواق النقد، وبهذا الخصوص أشارت وثائق الكلينزا إلى السفاتج المتبادلة بين المصارف الكبرى في كل من بغداد والقاهرة وتونس والشام، إذ كان بعض صيارفتها يعملون بشكل هيئة مصرفية موحدة تقوم بتبادل المعلومات بشأن أسعار تحويل العملات ونوعية النقود التي ارتفع سعرها في سوق النقد الخاص بكل مدينة، ليتسنى لهم إزاءها تحويل العملات وإعداد السفاتج، وإن السيولة النقدية مرتبطة بشكل أساسي بعلاقة صيارفة بغداد بصيارفة القاهرة، ومحددة بالتحكم

---

(١) حمدان الكبيسي، أمل السعدي، «في النظم المالية» ص١٦٤.
(٢) السراج، «مصارع العشاق»، (القاهرة، ١٩٧٦م)، ص١٠٤.
(٣) التنوخي، «الفرج بعد الشدة» ٣/ ٢٧٠، ص٢٧٣.
(٤) التنوخي، «نشوار المحاضرة» ١/ ٢١٥.
(٥) الثعالبي، «يتيمة الدهر»، مطبعة الصاوي، (القاهرة، ١٩٣٤م)، ١/ ٢٤٤.

في شراء وبيع السُفتَجَة بين هاتين المنطقتين[١].

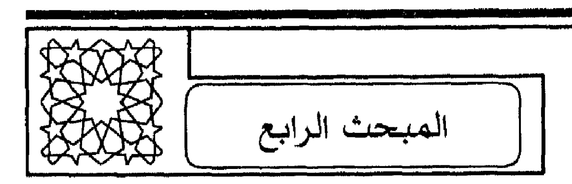
وهٰذا يعني: أن حجب السُفتَجَة أو تأخيرها سيكون له مردودات إيجابية في ارتفاع أسعار بعض العملات وفقاً لقانون العرض والطلب، إذ هناك إشارة إلىٰ الرسائل المتبادلة بين صيارفة القاهرة وتونس بشأن أسعار العملات في أسواقهم النقدية وتحديد الأنواع المرغوبة في كل منها، ليتم بموجبها تنظيم عملية التبادل والتحويل بها وفقاً للمعاملات الجارية بينهم. كذٰلك الإشارة إلىٰ أصناف الدنانير التي كانت ذات قيمة نقدية منخفضة في أسواق الإسكندرية، علىٰ العكس منها في مدينة الفسطاط حيث كانت في المركز الأول في التعامل، فجرىٰ تحويل خمسين ديناراً منها من الإسكندرية إلىٰ الفسطاط؛ لإنجاز مهمة تحويلها إلىٰ مدينة دمشق[٢].

من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية، بعمل موازنة مالية بين العملات المتوافرة في أسواق التعامل النقدي، ومن ثم التحكم في الأسعار السائدة فيها تبعاً لمبدأ التعاون والتحويل القائم بين هٰذه المؤسسات[٣].

❁ ❁ ❁

---

(١) حمدان الكبيسي، أمل السعدي، «في النظم المالية» ص١٦٥.
(٢) ن.م، ص١٦٦.
(٣) ن.م، ص١٦٦.


المبحث الرابع

الدواوين: الرقابة والإشراف

ظهرت الدواوين كبقية المؤسسات لحاجة العرب إلىٰ التنظيم العسكري والإداري والمالي، وبدأت بسيطة محدودة ثم نمت وتعددت حسب تطور الضرورات والأحوال، تشير المصادر التاريخية إلىٰ أن بداية الدواوين في الإسلام كانت علىٰ يد الخليفة عمر بن الخطاب ﵁، فهو أول من دون الدواوين من العرب في الإسلام[١]. وكان السبب الدافع لذٰلك كثرة الأموال الواردة من البلاد المفتوحة، ورغبة عمر في تنظيم توزيعها، وأنه أراد أن يجعل من العرب أمة عسكرية فأراد أن يحفظ سجلاً بأسماء المحاربين وأهليهم، ويخصص لكل منهم راتباً معيناً ليضمن مورده المادي، ولأن الخليفة كان يميل للمركزية في الإدارة وربط الجند بالمركز لكل من هٰذه الأسباب أنشأ الديوان[٢].

وجاء الأمويون واتخذوا دمشق عاصمة لهم، فكانوا علىٰ صلة أوثق ممن سبقهم بالبيزنطيين، وكذٰلك بالفرس هٰذا من جهة وهناك نمو الدولة الطبيعي واستقرارها من جهة أخرىٰ، فتوسعت الأعمال تدريجياً، وتعددت بتطور الأحوال فأدىٰ هٰذا إلىٰ أن تتطور الدواوين وتتعدد لتناسب الحاجة التي تتطلبها الدولة، ولذا فلا نستغرب ظهور دواوين جديدة لسد حاجات الدولة

(١) ابن سعد، «الطبقات الكبرىٰ» ٣/ ٢٨٢. الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٤/ ٢٠٩. الجهشياري، «الوزراء الكتاب» ص١٦.

(٢) أبو يوسف، «الخراج» ص٤٩. ابن سعد، «الطبقات الكبرىٰ» ٣/ ٢٠٠. البلاذري، «فتوح البلدان» ص٤٣٩.

الجديدة، ألا أن هـٰذه الدواوين كانت في دور انتقال، ولم تستقر إلا في العصر العباسي، وأنها كانت دائماً في تطور، ونستطيع القول إن أسسها العامة وضعت في العصر الأموي[١] وهـٰذه الدواوين هي: ديوان الخاتم، وديوان البريد، وديوان الرسائل، وديوان الخراج، وديوان المستغلات، وديوان الطراز، وديوان الجند، وديوان الصدقة، وديوان النفقات[٢].

وجاء العباسيون فورثوا الدواوين الأموية التي لم تكن كاملة التنظيم، فطوروها وزادوا في المركزية ولا سيما بعد إحداث منصب الوزارة، وأحدثوا دواوين جديدة، ووسعوا سلطة الوزير لتشمل الإشراف علىٰ جميع الدواوين[٣].

وإن استحداث الوزارة يعني أن هناك أقساماً ودوائر عديدة للدولة أخذت في النشاط وتحتاج إلىٰ الإشراف والمتابعة وتقويم عملها وفق تسلسل إداري ووظيفي ينتهي بسلطة عليا تنفيذية هي الوزارة.

وبتطور الزمن ازداد عدد الدواوين وازدادت أهميتها وعدد عمالها مع اتساع رقعة الدولة وازدياد نشاطها، وكانت الدواوين المركزية في العاصمة، يقابلها دواوين محلية في الأقاليم، وكان كل ديوان ينقسم بصفة عامة وسواء كان ديوان أصلياً أم ديواناً فرعياً إلىٰ قسمين، قسم للإدارة وقسم للمراجعة[٤].

وفي خلافة أبي العباس السفاح (١٣٢ ـ ١٣٦هـ/ ٧٥٠ ـ ٧٥٤م) حدث تنظيم في السجلات بأن جعلت في دفاتر بدل من أن تكون في صحف متفرقة، وذلك لحفظها من الضياع وقد قام بذلك إذ يقول الجهشياري: (وكان سبيل ما

---

(١) عبد العزيز الدوري، «النظم الإسلامية»، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، بيت الحكمة (بغداد، ١٩٨٨م)، ص١٤٥.

(٢) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٥/ ٣٣، ٦/ ١٨٠. الجهشياري، «الوزراء» ص٦٠. الصوفي، «أدب الكاتب» ص١٤٣.

(٣) الدوري، «النظم الإسلامية» ص١٤٩.

(٤) عمر شريف، «نظام الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية»، دار الشباب للطباعة، (القاهرة، ١٩٨٦م)، ص٢٦٠.

يثبت في الدواوين أن يثبت في صحف، فكان خالد أول من جعله في دفاتر)[١]. وقلد أبو العباس عمارةَ بن حمزة بن ميمون من ولد أبي لبابة مولىٰ عبد الله بن العباس ضياع مروان وآل مروان[٢].

وفي عهد الخليفة أبي جعفر المنصور (١٣٦ ـ ١٥٨هـ/ ٧٥٤ ـ ٧٧٥م)، أحدث ديواناً للمصادرات[٣]. لتسجيل أسماء من صودرت أموالهم وأنواعها ومقاديرها[٤]. وخاصة أموال وضياع بني أمية وغيرهم، وقد وردت دواوين أخرىٰ في عهد المنصور ومنها ديوان الأجشام وهو ديوان الذين في خدمة البلاط[٥] وديوان الحوائج ويظهر أن مهمة صاحبه أن يجمع الرقاع، ويضبطها ويقدمها للخليفة لينظر فيها، وينصف أصحابها المشتكين فيها[٦].

ويرد ذكر لديوان السر، إذ ذكر الجهشياري: (ولما نكب أبو جعفر أبا أيوب في سنة ثلاث وخمسين ومائة قلد الخاتم الفضل بن سليمان الطوسي وقلد كتابة الرسائل والسر، أبان بن صدقة)[٧].

وذكر اليعقوبي أثناء حديثه عن بناء بغداد، الدواوين التي نقلها الخليفة المنصور إليها، فذكر ديوان الرسائل وديوان الخراج وديوان الخاتم وديوان الجند وديوان النفقات وديوان الصدقات[٨].

وجاء الخليفة المهدي (١٥٨ ـ ١٦٩هـ/ ٧٧٥ ـ ٧٨٥م) وقد مثّل عهده هدوءاً نسبياً، فتوطدت فيه تنظيمات الدواوين، واتسع الجهاز الإداري، وهٰذا

---

(١) الجهشياري، «الوزراء» ص٥٩. (٢) ن. م، ص٥٩.

(٣) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ٨١.

(٤) ابن خلكان، «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، مطبعة السعادة، (القاهرة ١٩٤٨م) ٢/ ٤١٤. اليافعي، «مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان»، مؤسسة الأعلمي، (بيروت، ١٩٧٠م) ١/ ٣٣٤.

(٥) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٤٠. الدوري، «النظم الإسلامية» ص١٥٠.

(٦) ابن طيفور، «بغداد»، تحقيق محمد زاهد الحسن الكوثري، مكتبة الخالجي، (القاهرة، ١٩٤٩م)، ص٣٩.

(٧) الجهشياري، «تاريخ الوزراء» ص٨٨. (٨) اليعقوبي، «البلدان» ص٩، ص١٠.

الوضع مع كثرة الدواوين أوجد الحاجة إلىٰ مشرفين علىٰ النواحي المالية فيها، فوضع المهدي دواوين الأزمة سنة (١٦٢هـ) وولي عليها عمر بن بزيع[١]. ثم سار المهدي خطوة أخرىٰ سنة (١٦٨هـ) في إحكام عمل الدواوين وذٰلك بإحداث ديوان يشرف علىٰ دواوين الأزمة وينظم أعمالها، وهو ديوان زمام الأزمة[٢].

ويظهر أن إحداث دواوين الأزمة انتشر إلىٰ الولايات[٣]. ثم أنشأ المهدي ديواناً جديداً لنظر في شكوىٰ الرعية من الولاة وحمايتها من تعدياتهم في الجباية خاصة. وكان ينظر في أموره بنفسه، وهو ديوان النظر في المظالم. وكان يشرك معه القضاة عند النظر فيها[٤].

ونظم المهدي أوقات عمل الكتاب في الدواوين وعطلهم، فأمر أن يجعل يوم الخميس للكتاب يستريحون فيه وينظرون في أمورهم، ولا يحضرون الدواوين ويوم الجمعة للصلاة والعبادة، وبقي هٰذا الرسم متبعاً حتىٰ ألغىٰ المعتصم عطلة الخميس[٥].

وفي عهد الخليفة هارون الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣هـ/٧٨٦ ـ ٨٠٩م) وردت الإشارة إلىٰ ديوان الصوافي[٦] ومهمته كما يظهر النظر في أمور أراضي الصوافي التابعة للخليفة بصفته رئيساً للمسلمين[٧]. هٰذا يعني أيضاً اهتمام هٰذا الديوان بكل ما يخص أراضي الصوافي من استغلال وتأجير وإقطاع وبيع[٨].

---

(١) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ١٤٢. الجهشياري، «تاريخ الوزراء» ص١٤٦.
(٢) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ١٦٧.
(٣) الجهشياري، «تاريخ الوزراء» ص١٤٧.
(٤) ابن الطقطقي، «الفخري في الآداب السلطانية» ص١٣١. الدوري، «النظم الإسلامية» ص١٥١.
(٥) الجهشياري، «تاريخ الوزراء» ص١٢٤. (٦) ن. م. ص١٤٦، ص٢١٥.
(٧) الدوري، «النظم الإسلامية» ص١٥١.
(٨) مولوي حسيني، «الإدارة العربية»، ترجمة إبراهيم العدوي، المطبعة النموذجية، (القاهرة، ١٩٥٨م).

ومن الدواوين التي ظهرت في عهد الرشيد والمتصلة بالأراضي ديوان الضياع[١] ومهمة هٰذا الديوان أن ينظم شؤون الضياع الخاصة بالخليفة وضياع أسرته، وهي ضياع واسعة منتشرة في مختلف أنحاء الدولة وولاياتها كما يحفظ نسخة من التوقيع في أي أمر مالي يصرف من الضياع[٢].

وكان الخلفاء يوقعون علىٰ الرقاع والعرائض المرفوعة إليهم توقيعات يسترشد بها صاحب الديوان، وكانت تلك الرقاع تنتهي إلىٰ ديوان التوقيع، ومنه ترسل نسخة إلىٰ الجهة المطلوبة بعد أن تحفظ نسخة من التوقيع فيه[٣].

وفي عهد الخليفة المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨هـ/ ٨١٣ ـ ٨٣٣م) نجد الإشارة إلىٰ ديوان الجهبذة ويظهر أنه كان شعبه من بيت المال، ومهمته تدقيق حسابات بيت المال، وتدقيق نوعية موارده[٤].

وفي عهد الخليفة المعتصم (٢١٨ ـ ٢٢٧هـ/ ٨٣٣ ـ ٨٤٢م)، ذكر ديوان الموالي والغلمان الذي ينظر في شؤون الخدم والموالي المتصلين بالبلاط[٥]. وكان المعتصم حريصاً علىٰ ابتياع الغلمان الأتراك، وقد حمله ذٰلك علىٰ استحداث هٰذا الديوان لغرض النظر والاستكثار من هٰؤلاء الغلمان، وفي طريقة انتقاء من يشتريه منهم بشروط علىٰ طريقته الخاصة[٦].

وفي عهد الخليفة المتوكل (٢٣٢ ـ ٢٤٧هـ/ ٨٤٧ ـ ٨٦١م) إشارة إلىٰ ديوان الجند والشاكرية الذي يهتم بالجند الأتراك وهناك ديوان زمام النفقات[٧].

---

(١) الجهشياري، «تاريخ الوزراء والكتاب» ص٢٢٤.
(٢) الدوري، «النظم الإسلامية» ص١٥١.
(٣) قدامة، «الخراج وصنعة الكتابة» ص٣٢٩. القلقشندي، «صبح الأعشىٰ في صناعة الإنشا» ١/ ١١.
(٤) التنوخي، «الفرج بعد الشدة» ١/ ٣٩. الدوري، «النظم الإسلامية» ص١٥١.
(٥) اليعقوبي، «البلدان» ص٢١.
(٦) الثعالبي، «ثمار القلوب في الضامن والمنسوب»، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، (القاهرة، ١٩٦٥م). صبحي الصالح، «النظم الإسلامية»، ط٢، (بيروت، ١٩٦٨م)، ص٣١٥.
(٧) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٣.

وفي عهد الخليفة المعتضد (٢٧٩ ـ ٢٨٩هـ/ ٨٩٢ ـ ٩٠٢م) جمعت الدواوين في ديوان واحد سمي بديوان الدار أو الديوان الكبير وولي عليه أحمد بن الفرات[١] وبعد مدة قصيرة فصلت أمور الولايات الشرقية وجعل لها ديوان المشرق كما فصلت أمور الولايات الغربية وجعل لها ديوان المغرب، وتركت أمور السواد والعراق إلىٰ ديوان السواد، وبقي ديوان الدار دائرة مركزية لهٰذه الدواوين المهمة[٢].

☐ أهم الدواوين في العراق في العصر العباسي:

١ ـ ديوان الرسائل:

اتخذ أبو مسلم الخراساني ديواناً للرسائل وعهد به إلىٰ أسلم بن صبيح وكان لهٰذا الديوان أثر هام في التخابر بين أبي مسلم وحكام الولايات الإسلامية لتأييد الدعوة العباسية[٣].

ولما بنىٰ الخليفة أبو جعفر المنصور بغداد أفرد لديوان الرسائل مكاناً قرب قصره وعهد به إلىٰ أبان بن صدقة وأمر أن تصفر الصحف التي يستعملها هٰذا الديوان فصبغت بالزعفران[٤].

وقد عهد المهدي بالإشراف علىٰ ديوان الرسائل إلىٰ الربيع بن يونس الحاجب وأسند إلىٰ أبان بن صدقة النظر في رسائله الخاصة، لأن الرسائل أصبحت تخضع لإشراف الوزراء والكتاب، ويجوز أن ينوب المسؤول عن الديوان بديلاً عنه[٥].

ولما تولىٰ الرشيد الخلافة ضم ديوان الرسائل وديوان الصوافي وديوان

---

(١) الصابي، «الوزراء» ص١٣١. (٢) ن.م، ص١٣٢.

(٣) توفيق الخفاجي، «تطور النظم الإدارية والمالية في بلاد العراق وفارس من العصر العباسي إلىٰ نهاية القرن الرابع الهجري»، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة، ١٩٦٦م)، ص١٣٥٤.

(٤) البلاذري، «فتوح البلدان» ٣/ ٥٧٠.

(٥) القلقشندي، «صبح الأعشىٰ» ١/ ١١٠.

السر ووضعت هٰذه الدواوين تحت إشراف إسماعيل بن صبيح حتىٰ وفاته سنة (١٩٣هـ/ ٨٠٨م)[١].

كما اهتم المأمون بديوان الرسائل وولىٰ أمره أبا جعفر الكاتب سنة (٢١٤هـ/ ٨٢٩م)[٢]. وعلي بن سعيد الذي عهد إليه المأمون كتابة رسائله الخاصة أيضاً، فسمي (بذي القلمين)[٣].

٢ ـ ديوان البريد:

يختص هٰذا الديوان بنقل الرسائل التي تتعلق بأعمال الدولة، وقد استعمل الخليفة أبو العباس السفاح البريد في نقل فريق من جنده[٤]. كما عني المنصور بتنظيم البريد وكان للديوان المركزي في بغداد فروع في أنحاء الدولة، وخصص له المبالغ الكثيرة لتهيئة وسائل النقل السريعة كالنوق الخفيفة السير والبغال النشيطة والحمام الزاجل مع إصلاح الطرق وبناء المحطات وإقامة الجسور[٥].

ويبدو أن نظام البريد في العصر العباسي قد استعمله الخلفاء العباسيون لمراقبة أعمال ولاة الأقاليم وعمالها إذ تشير النصوص التاريخية إلىٰ ذٰلك: (إن ولاة البريد في البلدان كانوا يكتبون إلىٰ المنصور بسعر كل مأكول وبكل ما يقضي القاضي في نواحيهم، وما يعمل الوالي وما يرد لبيت المال وكل حدث، وكانوا إذا صلوا المغرب يكتبون إليه بما كان في كل ليلة)[٦].

ولما ولي المهدي الخلافة اهتم بالبريد حيث أقام محطات بريد بين مكة

---

(١) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٢٢٦.

(٢) القلقشندي، «صبح الأعشىٰ» ١/ ١١٠.

(٣) البيهقي، «تاريخ البيهقي»، ترجمة يحيىٰ الخشاب، مكتبة الإنجلو مصرية، دار الطباعة الحديثة (القاهرة، ١٩٥٦م)، ص١٤٩.

(٤) ابن كثير، «البداية والنهاية»، مطبعة السعادة، (القاهرة، ١٩٣٢م) ١٠/ ٤٣.

(٥) عبد الجبار الجومرد، «أبو جعفر المنصور»، المكتبة العمومية، (بيروت، ت بلا) ص٣٢٢.

(٦) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ٩٦.

والمدينة واليمن سنة (١٦٦هـ)، وكان أول من وضع ذٰلك واستعمل فيه البغال والإبل[١].

وكان الرشيد يختار صاحب البريد من أصدق رجاله وأقربهم إليه لخطورة مركزه في التجسس علىٰ حركات العمال في الولايات، كما كان يبلغه أسعار السلع في الأسواق حتىٰ قيل إن للرشيد عيناً لا تنام في أقصىٰ زوايا ملكه[٢].

كذٰلك استعان الأمين والمأمون أثناء نزاعهما بالبريد فقطع المأمون البريد عن بغداد سنة (١٩٤هـ) حتىٰ لا يعرف الأمين أخباره[٣].

تجلت أهمية البريد في عهد المعتصم وبخاصة أثناء الفتن والاضطرابات إذ وصف الطبري تنظيم البريد في ذٰلك العهد بقوله: (جعل في سامراء إلىٰ عقبة حلوان خيلاً مضمرة، علىٰ رأس كل فرسخ فرساً معه حجر مرتب فكان يركض بالخبر ركضاً حتىٰ يؤديه من واحد إلىٰ واحد يداً بيد وكان ما خلف حلوان إلىٰ أذربيجان قد رتبوا فيه المرج)[٤].

٣ ـ ديوان الخاتم:

وهو الديوان الذي تحفظ فيه المكاتبات بعد أن تمر علىٰ دواوين أخرىٰ، وبه نواب مهمتهم نسخ أوامر الخليفة وإيداعها هٰذا الديوان بعد أن تحزم بخيط وتختم بالشمع وبخاتم صاحب الديوان[٥].

اهتم المنصور بديوان الخاتم لأن به خاتم الخلافة الذي يمنح الصلاحية لأي وثيقة تصدر عنه[٦]. كما عني الرشيد بهٰذا الديوان، فعين **يحيىٰ بن خالد البرمكي** مشرفاً علىٰ الدواوين عدا ديوان الخاتم الذي أسند إلىٰ أبي العباس الطوسي، وبعد نكبة البرامكة تولاه وزيره الفضل بن الربيع[٧].

---

(١) ابن كثير، «البداية والنهاية» ١/ ١٥.

(٢) عبد الجبار الجومرد، «هارون الرشيد» ٢/ ١٤٨.

(٣) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ٣٧٩.

(٤) ن.م، ٩/ ٥٢.

(٥) ابن الطقطقي، «الفخري في الآداب السلطانية» ص١٠٧.

(٦) اليعقوبي، «البلدان» ص٩.

(٧) الجهشياري، «الوزراء» ص٣٧.

وبلغ من أهمية الخاتم أن الوزير إذ ختم الكتاب وقف تعظيماً لاسم الخليفة أثناء ختمه[١]. وهٰذه كانت من الأخطاء القاتلة المرّة التي ارتكبها بنو العباس وكرروا غيرها في حكمهم.

٤ ـ ديوان التوقيع:

يختص هٰذا الديوان بدراسة المكاتبات التي تصل إلىٰ الخليفة من شكاوىٰ والتماسات، وكتابة ألفاظ تشرح توقيع الخليفة أو الرئيس وكان متبعاً منذ العصر الأموي، إلا إن الشروح كانت طويلة وغير مفهومة للعامة بعض الأحيان، حتىٰ عهد الخليفة الرشيد حيث أصبح جعفر البرمكي مسؤولاً عن التوقيع، واتبع طريقة خاصة في الإيجاز وصلت إلىٰ منتهىٰ البراعة والبلاغة[٢]. وكان البلغاء يتنافسون في الحصول علىٰ توقيعات جعفر بن يحيىٰ البرمكي الذي كان مسؤولاً عن الدواوين آنذاك حتىٰ قيل إن هٰذه التوقيعات كانت تباع كل توقيع بدينار[٣]. وكان صاحب ديوان التوقيع يحضر مجلس الخليفة أو الوزير حيث يتم التوقيع أما في قصر الخليفة أو منزل الوزير[٤].

٥ ـ ديوان الخراج:

وهو الديوان المسؤول عن حفظ تقارير الضرائب وسجلات النفقة، وواجباته جمع الضرائب والموارد الفائضة من الولاية بعد سد حاجتها وكانت الضرائب تشمل الغنائم والفيء، والخراج، والجزية والزكاة والعشور[٥].

لقد خصص المنصور حين بنائه بغداد مكاناً لديوان الخراج، وأقطع صاحب الخراج أرضاً ليبني عليه مسكنه[٦].

---

(١) ابن الطقطقي، «الفخري في الآداب السلطانية» ص٢٠٥.
(٢) ابن خلدون، «المقدمة» ص٢٠٦.
(٣) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٢١٠.
(٤) ابن خلدون، «المقدمة» ص٢٣٤. آدم متز، «الحضارة الإسلامية» ١/ ١٣٥.
(٥) الصولي، «الأوراق» ص١٥٦.
(٦) مولوي، «الإدارة العربية» ص٢٩٦. عبد الجبار الجومرد، «هارون الرشيد» ٢/ ٣٤٦.

٦ ـ ديوان الصدقة:

وهو الديوان الذي ينظر في موارد الزكاة (الصدقات) وفي توزيعها بين مستحقيها، ويذكر هٰذا الديوان لأول مرة في خلافة هشام بن عبد الملك الأموي(١).

وكان يقصد بالصدقة الزكاة التي كان يجبيها المسلمون وهي تدفع عيناً أو تقدر بالنقود وتؤخذ من المسلمين وهي تجبىٰ من أهل المواشي والإبل والبقر والغنم وتجبىٰ أيضاً من الذهب والفضة ومن التجارات والديون، كما تؤخذ مما تخرجه الأرض من الحب والثمار(٢).

أما في عهد العباسيين فكان ديوان الصدقة ينظر في زكاة المواشي بصورة خاصة(٣).

٧ ـ ديوان النفقات:

كان ديوان النفقات مسؤولاً عن الإشراف علىٰ حاجات دار الخلافة، وكان يقسم إلىٰ عدة لجان تقوم الأولىٰ بمسؤولية الحشم، والثانية للمعاملة مع التجار، والثالثة مسؤولة عن رعاية حيوانات دار الخلافة ونفقاتها، والرابعة تختص بالإشراف علىٰ المباني، والخامسة تهتم بالنفقات الحادثة غير العادية(٤).

٨ ـ ديوان المصادرات:

هو الديوان المسؤول عن الأموال المصادرة بأوامر الخليفة والوزير، وكانت الوثائق في هٰذا الديوان تكتب بنسختين إحداهما للديوان والأخرىٰ

---

(١) الريس، محمد ضياء الدين، «الخراج والنظم المالية» ص٣٦١.

(٢) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٦.

(٣) أبو يوسف، «الخراج» ص٤٢، ص٤٤، ص٤٥. عبد العزيز الدوري، «النظم الإسلامية» ص١٤٨.

(٤) الإصطخري، «المسالك والممالك» ص٨٠. المحسن إبراهيم حسن، «النظم الإسلامية» ص٢٨٠.

للوزير[١].

ولما صادر أبو العباس أملاك بني أمية وضياعهم أنشأ ديواناً خاصاً لإدارتها، وقلد أبو العباس عمارة بن حمزة ضياع مروان وآل مروان[٢].

وقد أحدث المنصور ديوان المصادرة ولعله ألغي في زمن المهدي[٣].

٩ ـ ديوان الجهبذة:

ومهمة هٰذا الديوان تدقيق حسابات بيت المال وتدقيق نوعية موارده وقد ذكره الجهشياري أيام المنصور[٤]. وذكر التنوخي: (إن ديوان الجهبذ في الولايات كان واجبه استلام الصكوك المدفوعة من قبل أهل الولاية في موسم افتتاح الخراج إلىٰ جابي الخراج الخاص بالولاية وكان الجهبذ مسؤولاً عن تدقيقها)[٥].

١٠ ـ ديوان الصوافي:

وهو المسؤول عن النظر في أمور الأراضي التابعة للخليفة بصفته خليفة المسلمين، وكانت هٰذه الأراضي أصلها أراضي كسرىٰ والبيت الساساني المالك وأوقاف البريد وبيوت النيران والآجام وأراضي قتلىٰ الحرب عند الفتح الإسلامي وأراضي البطائح وأراضي من هرب أهلها من البلاد وقد ذكر ذٰلك في عهد الرشيد[٦].

١١ ـ ديوان الضياع:

وهو ينظر في إدارة ضياع الخلافة (الضياع السلطانية) وفيه سجلات إحصاء بأراضي الخلفاء ومساحتها ومقدار جبايتها، وكانت ضياع واسعة في

(١) الجهشياري، «الوزراء» ص؟؟؟.
(٢) الجومرد، عبد الجبار، «هارون الرشيد» ٢/ ٣٩٧.
(٣) عبد العزيز الدوري، «النظم الإسلامية» ص١٤٩.
(٤) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص١٠٠.
(٥) التنوخي، «نشوار المحاضرة» ١/ ١٠٨.
(٦) عبد العزيز الدوري، «النظم الإسلامية» ص١٧٤.

العراق والشام ومصر وطبرستان واليمامة وخراسان وفارس وكانت تغطىٰ هٰذه الأراضي بالزراعة حسب اتفاق بعقد بين الزراع والديوان.

وفي عهد العباسيين كانت أراضي الأمويين المصادرة هي أصل الضياع، وقد عهد أبو العباس بعد توليه الخلافة إلىٰ عمارة بن حمزة بن ميمون الإشراف علىٰ هٰذه الضياع وحصرها[١]. كما ذكر ديوان الضياع في عهد الرشيد[٢].

١٢ ـ ديوان المستغلات:

كان ديوان المستغلات ينظر في إدارة أموال الدولة غير المنقولة من أبنية وعمارات وحوانيت[٣]. وكان لهٰذا الديوان علاقة بالصوافي وله أهمية في الإشراف علىٰ إدارتها وفي الإنفاق علىٰ إصلاحها وتعميرها[٤].

١٣ ـ ديوان المظالم:

مسؤولية هٰذا الطراز هو تنظيم شؤون القضاة وكل ما يتعلق بإجراء العدل[٥]. أول من أنشأ هٰذا الديوان في العصر العباسي هو المهدي، وذٰلك للنظر في شكاوىٰ الرعية من الولاة وحمايتها من تعدياتهم في الجباية الخاصة، وكان ينظر في أموره بنفسه ويشرك معه القضاة عند النظر فيها[٦]. وكانت محكمة المظالم تعقد في المسجد برئاسة الخليفة أو الوالي أو من ينوب عنهما، وكان صاحب المظالم يعين يوماً يقصد فيه المتظلمون إذا كانوا من الموظفين أما إذاً اختص في المظالم فقط ينظر فيها طوال الأسبوع[٧].

١٤ ـ ديوان الأزمة:

وقد أنشأ المهدي ديوان الأزمة سنة (١٦٢هـ) وذكر الطبري: (إن

---

(١) اليعقوبي، «تاريخ» ٢/ ٢٣٤. (٢) الجهشياري، «الوزراء» ص٨٩.
(٣) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٢٣٤. الدوري، «النظم الإسلامية» ص١٥١.
(٤) الدوري، «النظم الإسلامية» ص١٥١.
(٥) ابن حوقل، «المسالك والممالك» ص٢١٧.
(٦) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٢/ ١٣٨.
(٧) عبد الجبار الجومرد، «هارون الرشيد» ص٣٤٦.

المهدي أمر أن يكون لكل ديوان زمام له رجل يضبطه، وذلك لكثرة الدواوين واختلاطها وولي عليها عمر بن بزيع مولاه وسمي صاحب ديوان الأزمة)، ثم ولىٰ المهدي علي بن يقطين لمراقبة أعمال عمر بن بزيع فظهر ديوان أعلىٰ يسمىٰ (ديوان زمام الأزمة)[١] وهو ديوان لمراقبة دواوين الأزمة.

١٥ ـ ديوان الحسبة:

بدأ مفهوم الحسبة في الإسلام في ارتباطهم بالقضاء في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعرفها الفقهاء بأنها (أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، وينهىٰ عن المنكر إذا ظهر فعله)[٢]. وظهرت لفظة المحتسب في عهد الخليفة المهدي سنة (١٥٨هـ) ووضع الفقهاء القواعد المنظمة لهٰذه الوظيفة وأنشئ لها ديوان وكان ديوان الحسبة يختص في مراعاة أحكام الشريعة من قبل الناس والمحافظة علىٰ ما يتصل بصالح المجتمع، والحسبة رابطة بين أحكام القضاء وأحكام الظالم[٣].

١٦ ـ ديوان الطراز:

الطراز يعني ما ينسج من الثياب كما يدل علىٰ المحل الذي ينسج فيه[٤].
ثم أطلق علىٰ المؤسسة الحكومية التي تشرف علىٰ صناعة المنسوجات[٥].

وكانت الدور المعدة لنسج أثواب الخلفاء تسمىٰ دور الطراز، وكانت في بداية نشأتها موجودة في قصورهم ثم أصبحت تصنع في دور الطراز التي تمتلكها الدولة. وكان القائم علىٰ النظر فيها يسمىٰ الطراز أو ناظره، وهو ينظر في أمور الصباغ والآلة والحاكة وأرزاقهم والإشراف علىٰ أعمالهم[٦]. كما كان ديوان الطراز ينتج الأزياء الرسمية والأعلام في الحرب[٧].

---

(١) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ١٠٠.
(٢) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص٢٢٣.
(٣) ن.م، ص٢٣٨.
(٤) ابن كثير، «البداية والنهاية» ١٠/ ٤٥.
(٥) ابن منظور، «لسان العرب» ٥/ ٣٦٨.
(٦) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٦٠.
(٧) ابن خلدون، «المقدمة» ص٢٦٨.

١٧ ـ ديوان الشرطة:

يختص هٰذا الديوان بالإشراف علىٰ الجند الذين يستعين بهم الخليفة أو الوالي في استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض علىٰ الجناة، وما إلىٰ ذٰلك من الأعمال الإدارية التي تكفل سلامة الناس وهي غير مسؤولة عن صد أي هجوم خارجي علىٰ الدولة، وقد عرفوا بالشرطة لأنهم أشرطوا أنفسهم بعلامات خاصة يعرفون بها[١].

اتخذ أبو مسلم الخراساني منذ بدء الدعوة العباسية في خراسان صاحب شرطة[٢]، وجعل أبو العباس السفاح علىٰ الشرطة عبد الجبار بن عبد الرحمٰن الأسدي وأقره المنصور حين تولىٰ الخلافة، ثم عينه علىٰ شرطة خراسان وولىٰ أخاه عمر بن عبد الرحمٰن بدله[٣].

ولما آلت الخلافة إلىٰ المهدي جعل علىٰ الشرطة نصر بن مالك الخزاعي ثم عبد الله بن مالك فلم يزل علىٰ الشرطة في عهد الهادي[٤]. حتىٰ تولىٰ الرشيد الخلافة وكان من عادته أن يختار بنفسه رئيس الشرطة من أقرب الناس إليه وأكثرهم ثقة به[٥].

وكان رئيس الشرطة في عهد الأمين محمد بن المسيب بن زهير، ولما حدثت الاضطرابات في بغداد أثناء الحرب بين الأمين والمأمون سنة (١٩٧هـ)، اضطر الناس إلىٰ تكوين فرق لمعاونة الشرطة علىٰ استتباب الأمن لكثرة اللصوص وقطاع الطرق وسميت هٰذه الفرق (المتطوعة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)[٦]. ومن بين من تولىٰ رئاسة الشرطة في عهد المأمون، العباس بن المسيب وطاهر بن الحسين وابنه عبد الله[٧].

---

(١) ابن خلدون، «المقدمة» ص٢٦٦.
(٢) ن.م، ص١٩٨. عبد الجبار الجومرد، «هارون الرشيد» ص٣٤٩.
(٣) التنوخي، «الفرج بعد الشدة» ٦/ ٤٥٦. مؤلف مجهول، «العيون والحدائق» ٣/ ٣٦٥.
(٤) اليعقوبي، «تاريخ» ٢/ ٣٧٣.
(٥) عبد الجبار الجومرد، «هارون الرشيد» ٢/ ٣٥٠.
(٦) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٨/ ١١٠.
(٧) ابن طيفور، «بغداد» ص٣٤.

الفصل الرابع

القطاعُ التجاري

* المبحث الأول: السلع المتداولة في الأسواق.
* المبحث الثاني: وحدات الكيل والوزن والأذرع.
* المبحث الثالث: أسلوب التعامل في الأسواق.

تمهيد



من المعلوم أن للأسواق والنشاط التجاري صلة وثيقة بهيكلية التنظيمات الاقتصادية لذا ارتأينا أن نتناولها؛ لأن ذٰلك من شأنه أن يظهر هيكلية هٰذه التنظيمات ويميز فعاليتها خلال ممارسة النشاط التجاري بصوره المتعددة.

اختار العباسيون بغداد عاصمة لهم لعوامل سياسية وعسكرية واقتصادية وتجارية لموقعها البعيد عن الروم[١]. وقريبة من بلدان المشرق. ويصف اليعقوبي بغداد قائلاً: (وذكرت بغداد لأنها وسط العراق والمدينة العظمىٰ التي ليس لها نظير في مشارق الأرض ومغاربها سعة وكبراً وعمارة وكثرة مياه وصحة هواء ولأنه سكنها من أصناف الناس وأهل الأمصار والكور وانتقل إليها الناس من جميع البلدان القاصية والدانية وآثرها جميع أهل الآفاق علىٰ أوطانهم فليس من أهل بلد إلا ولهم فيها محلة ومتجر ومتصرف فاجتمع بها ما ليس في مدينة في الدنيا، ثم يجري في حافتيها النهران دجلة والفرات فيأتيهما التجارة والميرة براً وبحراً بأيسر السعي حتىٰ تكامل بها كل متجر يحمل من المشرق والمغرب من أرض الإسلام وغير أرض الإسلام)[٢].

وبعد أن بنىٰ المنصور بغداد جعل الأسواق في الطاقات المحصورة بين السورين الثاني والثالث، ولٰكن لاتساع حركة السوق جعلته ينقل أسواق بغداد علىٰ الكرخ في سنة (١٥٧هـ)[٣]. وأفرد لكل حرفة سوقاً خاصاً، ومن هٰذه

---

(١) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٧/ ٦١٤.

(٢) اليعقوبي، «البلدان» ص٣.

(٣) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ٥٢. الأزدي، «تاريخ الموصل»، تحقيق علي حبيبه، دار التحرير، (القاهرة، ١٣٨٧هـ) ص٢١٦. الخطيب البغدادي، «تاريخ بغداد»، أو «مدينة السلام»، مطبعة السعادة، (القاهرة، ١٠٣١) ١/ ٦٠.

الأسواق العطارين والحدادين والنجارين وسوق القصابين، وقال المنصور عن هٰذا السوق: (اجعلوا أسواق القصابين في آخر الأسواق لأنهم سفهاء، وفي أيديهم الحديد القاطع)[١]. وقد خطط الخليفة الأسواق بحيث لا تختلط سوق مع سوق، فيقول: (وكل سوق مفردة، وكل أهل منفردون تجارتهم)[٢]. لذا كان سوق البزارين يبدأ من قنطرة أنشئت علىٰ نهر البزازين[٣].

أما سوق الجزارين (القصابين) فاقتصر البيع فيه علىٰ اللحوم وقد اتخذ موقعاً إلىٰ الشرق من سوق البزازين[٤]. ووجد إلىٰ الشرق من سوق آخر اختص أهله ببيع الدجاج فسمي سوق الدجاج، كما سمي النهر الذي يقع بجانبه بنفس الاسم[٥].

وإلىٰ الشرق من سوق الدجاج هناك باعة الصابون[٦]. وكذٰلك سوق الوراقين التي تضم سنة (٢٧٩هـ/ ٨٩٢م) ما يزيد علىٰ مائة مكتبة[٧]. ولم يبق في داخل المدينة المدورة غير سوق البطيخ، التي اختصت ببيع الفواكه والتي أبقاها المنصور داخل أسوار المدينة المدورة، كما فعل مع بقية الأسواق[٨].

فأصبحت الكرخ السوق العظمىٰ، وكان طولها من قصر وضاح إلىٰ سوق الثلاثاء يبلغ فرسخين[٩]. وكان النشاط التجاري في أسواق بغداد مزدهراً إذ كانت بغداد ملتقىٰ كثير من الطرق التجارية، الأمر الذي ساعد علىٰ تدفق

---

(١) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ٨٠. ابن الجوزي، «مناقب بغداد»، تحقيق محمد بهجت الأثري، مطبعة دار السلام، (بغداد، ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م)، ص١٣.
(٢) اليعقوبي، «البلدان» ص١٢.
(٣) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ١١٣. ابن الجوزي، «مناقب بغداد» ص١٩.
(٤) اليعقوبي، «البلدان» ص١٤. الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ١١٣. ابن الجوزي، «مناقب بغداد» ص١٩.
(٥) اليعقوبي، «البلدان» ص١٤. الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ١١٣.
(٦) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ١١٣.
(٧) صبحي الصالح، «النظم الإسلامية» ص٣٠١.
(٨) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ٨١. ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٥/ ٢١.
(٩) اليعقوبي، «البلدان»، الطبعة الأوربية، ص٢٤٥، ٢٤٦.

السلع علىٰ أسواقها[١].

كما تدفقت إليها الأموال والميرة من الأمصار[٢]. وإليها جلبت التجارة من مناطق مختلفة من العالم[٣]. مما أدىٰ ذٰلك إلىٰ زيادة في السيولة النقدية وبذٰلك نشأت حركة البيع والشراء في أسواق بغداد.

وهناك عدة ظواهر تؤكد علىٰ النشاط التجاري في أسواق الدولة في العصر العباسي ومنها امتلاك بعض التجار للأموال في أسواق بغداد[٤]. ومن الإطلاع علىٰ بعض أرقام السلع المباعة في هٰذه الأسواق[٥]. فعلىٰ سبيل المثال لا الحصر، اشترىٰ تاجران في عصر المأمون غلات من العراق بأكثر من عشرة ملايين[٦]. وكذٰلك (قدر ثمن ما يباع من الباقلاء المطبوخة في كل يوم من أحد جانبي بغداد بستين ألف دينار)[٧].

ونستطيع أن ندرك المدىٰ الذي بلغته أسواق الدولة، من كثرة السلع الواردة عليها والمعروضة في أسواقها[٨]، وكثرة عدد السفن التجارية الناقلة لهٰذه البضائع[٩].

---

(١) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص٤١.

(٢) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٢٨١. الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ٦١٤.

(٣) المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص١٧٩.

(٤) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٦/ ١٤٨.

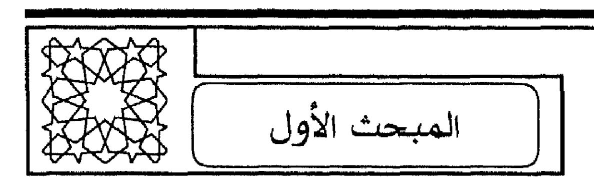
(٥) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ١١٧ ـ ١١٨.

(٦) ابن طيفور، «بغداد» ص٩٨.

(٧) الصابي، «رسوم دار الخلافة» ص٢٠.

(٨) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص١٥٤.

(٩) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ١١٧.



المبحث الأول

السلع المتداولة في الأسواق

ويمكن للقارئ أن يتعرف علىٰ السلع المتداولة من خلال تخصص الأسواق، وكذٰلك من خلال تتبع عدد السلع وأنواعها الواردة إلىٰ الأسواق والصادرة منها، ومراقبة سير التعامل التجاري بين أسواق المدن، ونستطيع أن نقسم هٰذه السلع إلىٰ:

□ أولاً: السلع الغذائية:

تأتي زراعة النخيل علىٰ رأس المحاصيل الزراعية في العراق، وتعد مدينة البصرة أهم مركز لزراعتها، ويقول الجاحظ: (إن مدينة البصرة تنتج ثلاثمائة نوع من التمر)[١]. ولم تقتصر زراعة النخيل علىٰ منطقة البصرة، بل امتدت لتشمل الأنبار وهيت والكوفة وبقيت مناطق وسط العراق وجنوبه، واشتهرت بغداد وخانقين وجلولاء وبعقوبة وشهربان بزراعتها[٢]. وكان سعر التمر كل اثني عشر إردباً بدينار[٣]. وكان يباع التمر في سوق التمر قرب دار الحريم[٤]. أما القمح فهو المادة الغذائية الرئيسة وكان ينتج بكثرة في منطقة كسكر[٥]. وسعر القمح في العصر العباسي في الموصل عهد الرشيد يبلغ ٣٠

---

(١) الجاحظ، «البيان والتبيين»، (القاهرة، ١٩٤٧م) ١/ ٨٠.
(٢) عواد مجيد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص٥٦.
(٣) صالح أحمد العلي، «التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة» ص١٥٤.
(٤) القلقشندي، «صبح الأعشىٰ» ٤/ ٣٢١.
(٥) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٤٣٥.

درهماً للجريب، وسعر الشعير ٢٠ درهماً[١].

وفي عهد المأمون بلغ سعر الحنطة ببغداد ٣٥ درهماً للجريب[٢]، (وإن سعر الشعير كان ثلثي سعر الحنطة أحياناً[٣]. وانتشرت زراعة الفواكه والأثمار في مختلف أنحاء العراق. فذكر منها العنب وزرع النارنج والأترج في العراق ولم تكن زراعتهما معروفة، ويذكر المسعودي أنه (تم جلبها من الهند بعد سنة (٣٠٠هـ/ ٩١٢م) فتم زرعها بعمان، ثم نقل منها إلىٰ البصرة والعراق والشام)[٤]. وكان البطيخ أكثر ما يباع من الفاكهة في الأسواق. لذٰلك كان سوق بيع الفاكهة يسمىٰ دار البطيخ[٥]، وكذٰلك الرمان كان له أهمية، حتىٰ إن سفناً كثيرة كانت تسير في نهر الفرات محملة به إلىٰ بغداد، إذ اختص باعة الرمان بموضع علىٰ امتداد نهر عيسىٰ وعن موضعهم قنطرة تعرف بقنطرة الرمان[٦].

ويستطيع القارئ أن يتعرف علىٰ المنتجات الزراعية والموجودة في أسواق الدولة العباسية من خلال كتب الفقهاء إذ كان الغرض منها هو البحث عن الضرائب التي وجب أن تفرض علىٰ هٰذه المحاصيل إذ قال أبو يوسف: لست أرىٰ العشر إلا علىٰ ما يبقىٰ في أيدي الناس وليس علىٰ الخضر التي لا بقاء لها، ولا علىٰ الأعلاف، ولا علىٰ الحطب العشر، ولا الذي لا يبقىٰ في أيدي الناس هو كمثل البطيخ والقثاء والخيار والقرع والباذنجان والجزر والبقول والرياحين وأشباه هٰذا، فليس في هٰذا عشر، وأما ما يبقىٰ في أيدي الناس مما يكال بالقفيز ويوزن بالأرطال فهو مثل: الحنطة والشعير والذرة والأرز والحبوب والسمسم واللوز والبندق والجوز والفستق والزعفران والزيتون والقرطم والكزبرة والكراويا والكمون والبصل والثوم وما أشبه ذٰلك[٧].

---

(١) الأزدي، «تاريخ الموصل» ٢/ ٢٣٨.
(٢) الجريب: وحدة كيل مستعملة في الأسواق. وسوف نتناولها في هٰذا الفصل.
(٣) قدامة بن جعفر، «الخراج وصنعة الكتابة» ص١٠٣.
(٤) المسعودي، «مروج الذهب» ٣/ ٣٠.
(٥) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ٨١.
(٦) ابن الجوزي، «مناقب بغداد» ص١٨.
(٧) أبو يوسف، «الخراج» ص٥١ ـ ٥٢.

ويقول يحيىٰ بن آدم: (والخضر عندنا الرطاب والرياحين والبقول والفاكهة مثل: الكمثري والسفرجل والخوخ والتفاح والأجاص والمشمش والرمان والخيار والقثاء والنبق الباقلاء والجزر والموز والمقل والجوز واللوز والبطيخ وأشباهه)[١].

وذكر بعض فقهاء العراق محاصيل زراعية تجب عليها الصدقة، فضلاً عن الأصناف الأربعة المتفق علىٰ وجوب دفع الضرائب (الصدقات) والتي هي الحنطة والشعير والنخيل والكروم[٢] إذ ذكر يحيىٰ بن آدم أن بعض الفقهاء كان يرىٰ أن الصدقة علىٰ ما يبقىٰ بأيدي الناس ومر عليه الحول مما يكال مثل السمسم والأرز والذرة والسلق واللوبيا والحب مثل الرز والحبوب[٣] وأضاف إبراهيم إليها السلق[٤] والذرة[٥] والدخن[٦].

وكذٰلك نجد في كتب الفلاحة: إن العراق قد تميز بالمنتوجات الزراعية إذ ذكر (يزدجر بن مهبذار) بعض ما في بغداد من غرائب الأشجار وأجناس النخيل والبقول والمزارع والثمار إذ قال: (ينبت الأترج والنارنج، كما ينبت الزعفران والأقحوان وكما ينبت الفستق واللوز والزعرور والموز والشاهلبوط والجوز والفبيراء والجلوز والسدر، والحبة الخضراء واللقاح والبندق والبلوط والمقل والسبستان والهليون والريباس وألفوه والمحروث والاشتر غاز والراسن والانجذان والعضل والأسقيل والداذي والبسلخية والزرين. وما لا يحصىٰ ولا يلحق من جميع الأشياء)[٧]. وهناك نبات يدخل في الأدوية إذ ذكر يونس الصيدلاني قائلاً: (ما أحصي ما عمل العقاقير النابتة علىٰ سواقي الأنهار ببادوريا كالمشبر والسورنجان والمج والخرنق والتربذ والمازريون والتيل والأذخر والفستين والجعد والفنجمشك والغافت والموقدة والحنظل وأضعاف

(١) يحيىٰ بن آدم، «الخراج» ص١١٣.
(٢) أبو عبيد، «الأموال» ص٦٨.
(٣) يحيىٰ بن آدم، «الخراج» ص١٥٢.
(٤) أبو عبيد، «الأموال» ص٤٦٩.
(٥) ن.م، ص٤٧١.
(٦) يحيىٰ بن آدم، «الخراج» ص١٥٢.
(٧) ابن الفقيه الهمداني، «بغداد مدينة السلام»، تحقيق صالح أحمد العلي، دار الطليعة للطباعة والنشر، باريس، (بغداد، ١٩٧٧م)، ص٧٠.

ما ذكرت من العقاقير التي تدخل في الأدوية)[١].

٢ ـ اللحوم والدجاج: كان في المدن الكبرىٰ أسواق خاصة بالجزارين (القصابين)، إذ وجدت في جانب الرصافة سوق للطعام فيها حوانيت الخبازين والقصابين[٢]. وفي الكرخ عندما وضع المنصور تصميم أسواق الكرخ جعل سوق الجزارين في آخر الأسواق (فإنهم سفهاء وفي أيديهم الحديد القاطع)[٣]. وهٰذا الأمر ينطبق علىٰ أسواق المدن الأخرىٰ.

وكذٰلك كانت تجارة الجمال والأغنام من أبرز أنواع التجارة[٤]. وهناك أيضاً سوق التبن الذي له علاقة ببيع علف الحيوانات. ثم سوق الغنم[٥]. وهناك أيضاً سوق خاص ببيع الحمام[٦].

□ ثانياً: السلع الكمالية:

وتشمل الملابس والعطور والزينة والصابون والحناء والأحذية وغيره من البضائع والسلع. ونرىٰ توفر هٰذه السلع في أسواق بغداد، وهناك أسواق خاصة لكل من هٰذه السلع. فهناك أسواق للبزازين في مدن الدولة الكبرىٰ وتباع فيها المنسوجات[٧] الكتانية كالقسبة وهي ثياب مضلعة فيها بعض الحرير والقبطية وهي أقمشة بيضاء رقيقة دقيقة النسج، والرازقية، والشطوية التي تصنع في مصر[٨].

وعلىٰ غرار أسواق بغداد هٰذه توجد أسواق مماثلة لها في مدن الدولة الرئيسة. كما إن هناك أنسجة كتانية رديئة كالخيش والسبني الغليظة الخيوط[٩].

---

(١) «بغداد مدينة السلام»، ص٧٠. (٢) ابن الجوزي، «مناقب بغداد» ص٢٦.

(٣) اليعقوبي، «البلدان» ص١٤. الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ٨٠. ابن الجوزي، «مناقب بغداد» ص١٣.

(٤) عواد مجيد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص١٢٣.

(٥) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ١١٤. (٦) ياقوت الحموي ١/ ٣٠٨.

(٧) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ١١٨.

(٨) صالح أحمد العلي، «التنظيمات الاقتصادية» ص١٦٣.

(٩) ن.م، ص١٦٤.

أما الأقمشة الصوفية فقد عرفت منها السيجان العراقية، وهي أقمشة صوفية غليظة تكون عادة خضراء اللون وأحياناً سوداء، كما عرف البت وهو كساء صوفي غليظ النسيج واشتهرت كذلك الطيالسة الكردية المعروفة بمتانتها[١].

ومن الألبسة أيضاً الحلل. وتتكون الحلة من رداء وقميص وعمامة وأزار أي كسوة كاملة[٢] ويتردد أيضاً ذكر القمصان[٣]، والأكسية[٤]، الدروع[٥]، والبرد[٦]، والمطارف[٧][٨]، والبرانس[٩]، والأزر[١٠]، والملاحف[١١]، والطيالسة[١٢]، والمقطعات[١٣]، والمشتقات[١٤]، والخمائص[١٥]،

(١) صالح أحمد العلي، «التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية» ص١٦٥.
(٢) ابن سعد، «الطبقات الكبرىٰ» ٤/ ١٠٧. الأصبهاني، «الأغاني» ٣/ ٣٠٨، ٤/ ١٠٧، ٨/ ٢٥٩.
(٣) ابن سعد، «الطبقات الكبرىٰ» ٤/ ١٢٨ و٥/ ١٠٣، ١٤١، ١٤٦ و٥/ ٦٨، ٢٣٧، ٢٩٨. الأصفهاني، «الأغاني» ١٩/ ٤٠.
(٤) ابن سعد، «الطبقات الكبرىٰ» ٥/ ١٣٤، ١٦١، ١٩٨.
(٥) ابن سعد، «الطبقات الكبرىٰ» ٦/ ١٧٦. الأصفهاني، «الأغاني» ٢/ ١٣٦.
(٦) ابن سعد، «الطبقات الكبرىٰ» ٣/ ٣٩، ٥/ ١٣٤، ٦/ ١٧٧. الأصفهاني، «الأغاني» ٨/ ٢٥٨.
(٧) ابن سعد، «الطبقات الكبرىٰ» ٣/ ٤٠، ١٢٧ و٥/ ٨٤، ٢٣٦ و٦/ ٩٦. الأصفهاني، «الأغاني» ١٩/ ٥١.
(٨) المطارف: النسيج المربع المعلم الصفين.
(٩) ابن قتيبة، «عيون الأخبار»، مطبعة دار الكتب المصرية، (القاهرة، ١٩٥٢م). ابن سعد، «الطبقات» ٤/ ٣٦، ٥/ ١٠٢، ٦/ ٤٩.
(١٠) ابن سعد، «الطبقات الكبرىٰ» ٣/ ٢٣٧، ٤/ ١٢٩، ٥/ ١٤٦، ٦/ ٦٨. الأصفهاني، «الأغاني» ١/ ٤٥٨.
(١١) ابن سعد، «الطبقات الكبرىٰ» ٥/ ١٣٤، ١٦١ و٦/ ١٧٦، ١٩٦، ١٩٩. الأصفهاني، «الأغاني» ٨/ ٢٧٨.
(١٢) ابن سعد، «الطبقات الكبرىٰ» ٤/ ١٢١ و٥/ ١٠٣، ١٦١، ٢١٦، ٢٣٧. ابن رسته، «الأعلاق النفيسة» ص١٩٢.
(١٣) الأصفهاني، «الأغاني» ١/ ٣٣٨.
(١٤) ابن سعد، «الطبقات» ٦/ ١٩٦.
(١٥) صالح أحمد العلي، «التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية» ص١٦٦.

والريط[١]، والجباب[٢]، كما كانت النساء وخاصة الحرائر يستعملن الخمر[٣].

أما ألبسة الرأس؛ فالغالب إنها كانت من العمائم، وهي تختلف باختلاف الأقمشة المصنوعة منها، أو ألوانها، أو طرق لبسها فالعمالية تصنع من أقمشة قطن أو خز[٤] وقد تكون سوداء[٥]، أو بيضاء أو حمراء أو صفراء[٦] أو معلمة[٧] وقد يتعجز بها[٨] أو ترخىٰ شبراً أو أكثر من خلفها[٩]. أما القلانس؛ فأغلبها من الخز، إلا أن بعضها يصنع من جلود الثعالب[١٠]، وتختلف ألوانها، فمنها الخضر، أو البيض والمسمط[١١]. والموشاة[١٢] وهي تلبس عادة مع العمامة إذ أمر أبو جعفر المنصور بتعميم لبسها[١٣]، وأنه كان للقراء قلانس خاصة تتميز عن قلانس التجار السود الطويلة[١٤]. كما كان للفقهاء قلانس خاصة يتميزون بها[١٥].

وراجت في الأسواق الأزر الحريرية والصوفية ونسيج القصب (وهو الدقيق من الكتان) والملحم (وهو نسيج لحمته صوف أو ابريسم وسداه غالباً من الحرير) والمناديل البويبية والغلائل الرقيقة، والملون من ثياب القز والثياب المخزية المعروفة بالمنصوري نسبة إلىٰ الخليفة العباسي المنصور[١٦]، وهناك

---

(١) الريط: الملاءات أو الثياب اللينة الرقيقة.
(٢) ابن سعد، «الطبقات» ٥/ ١٣٤، ١٤١، ١٤٦، ١٦١. الأصفهاني، «الأغاني» ٨/ ١٥.
(٣) ابن سعد، «الطبقات» ٨/ ١٥١، ٣٠٩، ٣٦١.
(٤) الخز: وهو الذي يكون مداه حريراً أو لحمته صوفاً.
(٥) ابن سعد، «الطبقات» ٨/ ١٥١، ٣٠٩، ٣٦١.
(٦) الثعالبي، «فقه اللغة» ص٢٤٢.
(٧) ابن سعد، «الطبقات» ٥/ ١٠٢.
(٨) ابن سعد، «الطبقات» ٦/ ١٧٦.
(٩) ابن سعد، «الطبقات» ٥/ ٨٤ و١٠/ ١٤٣، ١٦١، ٢٣٧.
(١٠) ابن سعد، «الطبقات» ٥/ ١٤٠، ١٤١، ١٤٢ و٦/ ١٧٦.
(١١) ابن سعد، «الطبقات» ٥/ ١٥٢.
(١٢) الأصفهاني، «الأغاني» ٧/ ٩١.
(١٣) الأصفهاني، «الأغاني» ١٠/ ٢٣٦.
(١٤) ابن سعد، «الطبقات» ٦/ ٢٢٥.
(١٥) الأصفهاني، «الأغاني» ٣/ ٣٠٣، ٤/ ٤٩١، ١٠/ ٢٣٦.
(١٦) فريال المختار، «المنسوجات العراقية الإسلامية»، دار الحرية للطباعة (بغداد، ١٩٧٧م) ص١٥ ـ ١٦.

ثياب عرفت باسم (الثياب المتوكلية) نسبة إلىٰ الخليفة المتوكل[١] وهي تطوير للثياب المعروفة بالملحم.

وكذٰلك كانت الثياب والأقمشة الموصلية إذ اشتهرت الموصل بمنسوجاتها العديدة، ومنها القطنية الموصلية، والشاش الموصلي، والحرير المزين بخيوط الذهب والفضة، والمنسوجات الكتانية والصوفية التي كانت المسوح الموصلية (أي الأرواب أو الأكسية المخططة) تعمل منها. وقد أنتجت هٰذه المدينة كذٰلك منسوجات سميكة خاصة بالستائر (الستور) وبأغطية الفرش، والكلل التي تعرف بالمقارم[٢].

وتخصصت كل محلة من محلات بغداد مثلاً بنوع من أنواع النسيج، فمحلة التستريين تنتج ثياباً رقيقة الملمس من الحرير والديباج وصفت بأنها جميلة الصنعة ومحلة دار القز عرفت بإنتاج ثياب القز، أما النسيج المعروف بالعتابي، ذي الشهرة الواسعة، الذي ينسج من خيوط القطن والحرير، ويتميز بخطوطه المتوازية أو المتفرقة المتعددة الألوان التي ذكر منها تناسقها وجمالها، فكان ينتج في محلة العتابية، وفضلاً عن أن بغداد عرفت بنسيج ذي لون واحد، يعرف بالمصمت يصنع من الحرير الخالص أو من القطن فإنها تشتهر بإنتاج نسيج (السقلاطون البغدادي) الذي كان متميزاً علىٰ غيره مما ينتج في أرجاء أخرىٰ من العراق[٣].

أما الزينة؛ فيمكن معرفتها من خلال كتب بعض الفقهاء إذ يقول الشافعي: (إن زينة البدن المدخل عليه من غيره الدهن كله فلا خير في شيء منه طيب ولا غيره زيت، وذٰلك أن كل الأدهان تقوم مقاماً واحداً في ترجيل الشعر وإذهاب الأشعث وذٰلك هو الزينة.. فأما بدنها فلا بأس أن تدهن

---

(١) فريال المختار، «المنسوجات العراقية الإسلامية»، ص١٠٢.

(٢) صالح أحمد العلي، «الأنسجة في القرنين الأول والثاني»، مستل من مجلة الأبحاث الأمريكية، العدد ٤، ١٩٦١م، ص٥٩٠. سعيد الديوه جي، «صناعة الموصل»، مجلة سومر، ١٩٥١م، ص٩٣.

(٣) صالح أحمد العلي، «الأنسجة في القرنين الأول والثاني» ص٥٩٠.

بالزيت وكل ما لا طيب فيه الدهن كما لا يكون بذلك بأس للمحرم.. وكل كحل كان زينة فلا خير فيه لها مثل الأثمد وغيره مما يحسن موقعه في عينها، فأما الكحل الفارسي وما أشبه إذا احتاجت إليه فلا بأس لأنه ليس فيه زينة، بل هو يزيد العين مرهاً وقبحاً)[١].

وكان استعمال الخضاب مألوفاً، فالرجال يخضبون رؤوسهم[٢]، ولحاهم[٣]، بالحناء[٤]، وبالكتم[٥]، وبالورس[٦]، وبالصفرة[٧]، والوسمة[٨]، أو السواد[٩]، وكان هناك سوق للطيب في أسواق بغداد[١٠].

□ ثالثاً: السلع الواردة إلىٰ أسواق العراق:

نستطيع أن ندرك النشاط التجاري المزدهر من خلال كمية السلع الواردة إلىٰ أسواق المدن من كثرة السفن التجارية الصاعدة والمنحدرة ما بين مدينة السلام (بغداد) والبصرة[١١]، أو الصاعدة إلىٰ الموصل. وقد تطلب الأمر قيام مرفأ خاص في محلة باب الشعير ترسو فيه السفن المحملة بالبضائع الواردة من الموصل أو البصرة، وأن نشاط هذا المرفأ تطلب قيام سوق بجواره هي الأخرىٰ نشطة[١٢].

لقد ورد إلىٰ أسواق بغداد مثلاً من واسط: البسط الكبيرة[١٣]، والشعير

---

(١) ابن الفقيه، «مختصر البلدان»، مطبعة بريل، (ليدن، ١٣٠٣هـ)، ص٢٥٤.
(٢) الشافعي، «الأم»، (القاهرة، ١٣٢١هـ) ٥/٢١٣.
(٣) ابن سعد، «الطبقات» ٥/١١٧، ١٤٣. ابن قتيبة، «عيون الأخبار» ١/٩٩.
(٤) ابن سعد، «الطبقات» ٥/١١٢، ١١٧، ١٤٣ و٦/٨٣.
(٥) ابن سعد، «الطبقات» ٥/٨٤، ١١٧.
(٦) ابن سعد، «الطبقات» ٥/١١٧، ١٦١.
(٧) ابن سعد، «الطبقات» ٦/٧٩.
(٨) ابن سعد، «الطبقات» ٤/١٢٨ و٥/١١٢، ١٣٤ و٦/٤٩، ٦٨، ٧٦، ٨٣، ١٣٦، ١٧٦.
(٩) ابن سعد، «الطبقات» ٥/١٣٤، ١٦٠.
(١٠) ابن سعد، «الطبقات» ٥/١٥٢. ابن قتيبة، «عيون الأخبار» ٤/٥١.
(١١) الصولي، «الأوراق» ص٢٠٦.
(١٢) ياقوت الحموي، «البلدان» ١/٣٠٨.
(١٣) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/١٠٢.

والأرز والسمسم[١]. ومن ميسان الوسائد[٢]. ومن الكوفة كانت ترد إلىٰ أسواق بغداد كميات كبيرة من الطعام لتجار بغداد[٣]. ففي سنة (٣٣٠هـ/ ٩٤١م) ورد نحو خمسمائة كر من الحبوب[٤]، إلا أن أبا الحسن البريدي، المستولي علىٰ بغداد آنذاك، أخذها عنوة[٥].

ويجلب من شبه الجزيرة العربية: الخيل العراب والنعام ونجائب الإبل والقانه والأدم[٦] (الجلد المدبوغ)، ومن اليمن: العطر والبخور[٧] والبرود (وهي قطعة من القماش الصوفي السميك الذي يستعمله الناس لإكساء أجسامهم به) والأدم والعصائب (وهي طرحة من الحرير مربعة الشكل سوداء اللون وهي تبطن بصورة منحرفة ثم يلف بها الرأس) والملاء والعمائم والثياب الشعبية والحلل الموشية اليمانية[٨]. والزرافات والجواميس والكندر (نوع من الطيب) والعقيق[٩]. ومن عمان وسواحل الخليج العربي: اللؤلؤ[١٠].

ويشير المقدسي، إلىٰ أن أكثر ميرة العراق كانت ترد من إقليم (أقور) والموصل هو مصر هٰذا الإقليم. ومن قصباته: سنجار التي يرد منها إلىٰ أسواق بغداد اللوز، وحب الرمان، والقصب، والسماق. ومن نصيبين: (شاه بلوط) والفواكه المقددة والموازين والدوايات (المحابر) والكواذين[١١]،

---

(١) الهمداني، «تكملة» ١/ ٨٤.

(٢) الجاحظ، «التبصر بالتجارة»، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب التونسي، (دمشق، ١٣٥١هـ)، ص٢٤.

(٣) الهمداني، «تكملة» ١/ ١٢٧.

(٤) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢٦. ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٦/ ٢٨٤.

(٥) الهمداني، «تكملة» ١/ ١٢٧.

(٦) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢١.

(٧) حمدان الكبيسي، «أسواق بغداد» ص١٨٧.

(٨) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٢٨٧.

(٩) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢٢.

(١٠) حمدان الكبيسي، «أسواق بغداد» ص١٨٨.

(١١) المقدسي، «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»، ط٢، مطبعة بريل، (ليدن، ١٩٠٦م)، ص١٤٥.

والرصاص[١]. ومن الرقة: الصابون والزيت والأقلام. ومن حران: عسل النحل والقطن والموازين. ومن الجزيرة: الجوز واللوز والسمن والخيل، ومن الحسنية (بلدة شرق الموصل): الجبن والفواكه المقددة والزبيب. ومن معلثايا (بلدة من نواحي الموصل): الألبان والفحم والأعناب والفواكه والرطبة والقنب. ومن الرحبة (مدينة علىٰ الفرات): السفرجل، ومن آمد (من مدن ديار بكر): ثياب الصوف والكتان[٢]. ومن جزيرة ابن عمر: الملح[٣]. ومن الموصل وما إليها كان يرد عشرون ألف رطل من العسل الأبيض، ومن الجزيرة وأعمال الفرات: ألف رأس من الرقيق[٤]. ويخبرنا اليعقوبي: أن السفن التجارية كانت تأتي باستمرار، محملة بالبضائع السورية ومنها الدقيق، في نهر الفرات، ثم تسلك نهر عيسىٰ حتىٰ تصل بغداد، فضلاً عن المنسوجات الحريرية، والقطن والمنسوجات القطنية والميازر[٥] وزيت الزيتون والسكر والزجاج[٦] وحتىٰ إن الهليون (نبات لا تخلو منه وليمة فاخرة) كان يرد من دمشق في أوان خاصة حتىٰ لا يتلف[٧].

وكانت مصر قد اشتهرت بنسيج الكتان الذي تركز في الفيوم ونواحي بحيرة تنيس ومدن دمياط وشطا ودبيق التي تنسب إليها الثياب الدبيقية[٨]، وأن هٰذه المصنوعات وغيرها كان يرد منها علىٰ أسواق بغداد باستمرار[٩] وبخاصة الثياب الدبيقية[١٠] والمناديل المصرية[١١] والهيالج الحمر (نوع من الحمير)

---

(١) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢٦.
(٢) المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص١٤٥.
(٣) قدامة، «الخراج وصنعة الكتابة» ص٢٤٥.
(٤) حمدان الكبيسي، «أسواق بغداد» ص١٩٠.
(٥) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٥٠.
(٦) الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص١٣٦.
(٧) الصابي، «رسوم دار الخلافة» ص١٨.
(٨) حسن إبراهيم حسن، «تاريخ الإسلام السياسي» ٣/ ٣٢٢.
(٩) الهمداني، «تكملة» ١/ ٦٠. ابن الجوزي، «المنتظم» ٦/ ٢٥٥.
(١٠) الصابي، «الوزراء» ص٤٨. ابن الجوزي، «المنتظم» ٦/ ١٨٧.
(١١) الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص٢٥٠.

ودهن البيلسان ومعدن الزبرجد الفائق[١].

وكانت ترد إلىٰ أسواق بغداد من مصر القراطيس[٢]. وقد وقف أبو جعفر المنصور علىٰ أكثريتها في خزائنه، وهم ببيعها، إذ أوعز لصاحب المصلىٰ ببيع القراطيس المكدسة حتىٰ لو بيع الطومار بدانق. في الوقت الذي كان الطومار يباع بدرهم. إلا أن المنصور عدل عن رأيه هٰذا وقال لصاحب المصلىٰ: (فكرت في كتبنا وأنها قد جمعت في القراطيس ولم يؤمن حادث لمصر، فتنقطع القراطيس بسبعة، فنحتاج إلىٰ أن نكتب فيما لم يتعوده عمالنا، فدع القراطيس استظهرها علىٰ حالها)[٣].

وكانت أسواق العراق تتزود بكثير من بضائعها من بلاد فارس والشرق الأقصىٰ، فذكر الثعالبي أنه كان يحمل من فارس ماء الورد الجوري ومقداره ثلاثون ألف قارورة ومن الثياب التوزيه (نسبة إلىٰ مدينة توز) خمسة آلاف ثوب ومن الأكسته مائتان، ومن الزبيب الأسود عشرون ألف رطل، ومن الأنيجات (المربيات) خمسة عشر ألف رطل[٤]. ومن الرمان والسفرجل مائة وخمسون ألف عدد[٥].

ومن أرجان بفارس ترد علىٰ أسواق بغداد وبقية مدن العراق بضائع منها: الدبس والصابون والتمن والزيت والغوط والثياب، ومن مهريان (من قرىٰ مرو): الأسماك والتمر والقرب والجياد، ومن شيز (ناحية بأذربيجان): ثياب تشاكل القصب، ومن سيراف (مدينة علىٰ ساحل الخليج العربي): الغوط واللؤلؤ وازر الكتاب الموازين، ومن دار بجرد (كورة بفارس) كل نفيس من الثياب المرتفعة والبسط الجيدة، ومن قرج (كورة بالري): الثياب والبسط والستور، ومن تارم (كورة بين قزوين وجيلان): القرب والدلاء لحساب والمراوح الكبيرة، ومن جهرم (مدينة بفارس): البسط والستور، ومن فسا

(١) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢٢. (٢) ن.م، ص٢٢.
(٣) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢٢. الجهشياري، «الوزراء والكتاب» ص١٣٨.
(٤) الثعالبي، «لطائف المعارف» ص١٧٩.
(٥) الثعالبي، «ثمار القلوب» ص٤٢٧.

(مدينة بفارس): ثياب القز والبسط والغوط[١]، والفستق وأصناف الفواكه والثمر والزجاج[٢].

وكان بطيخ مرو يرسل إلىٰ الخلفاء العباسيين ببغداد، وكانت تقوم الواحدة منه أن وصلت إلىٰ المدينة بسبعمائة درهم وقد حمل هٰذا النوع من البطيخ إلىٰ الخليفة المأمون وإلىٰ العراق في قوالب من الرصاص معبأة بالثلج[٣] وكان يرد إلىٰ أسواق العراق من مرو أيضاً: الزبرجد وثياب القطن الفاخر والطنافس[٤]، ومقانع القز والإبريسم والقطن والبقر والجبن والشيرج والنحاس[٥].

ويذكر الثعالبي أنه كان يحمل من أصفهان إلىٰ أسواق بغداد ألف رطل من العسل ومن الشمع ألف رطل سنوياً[٦]. كما يجلب من أصفهان أيضاً عشرون ألف رطل من الزبيب الأسود[٧].

ومن قوقس: تأتي الفؤوس والطيالسة التي تصنع من الصوف[٨] والمناديل البيض[٩]، ومن حلوان (بلدة تقع في خراسان) الرمان والتبن والمكافح[١٠]. ومن بخارىٰ الثياب الصوفية[١١] التي يصفها المقدسي بأنها رخوة، والمصليات والبسط وثياب القرشي، وصفر المنابر، وحزم الخيل التي كان بعضها يعمل في المحابس[١٢].

---

(١) المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص٤٤٢.

(٢) فيليب حتي، وآخرون، «تاريخ العرب»، مطابع دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، (بيروت، ١٩٥٠م) ٢/ ٣٧٩.

(٣) فيليب حتي، وآخرون، «تاريخ العرب» ٢/ ٤٣٠.

(٤) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢٣.

(٥) المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص٣٢٣.

(٦) الثعالبي، «ثمار القلوب» ص٣٢٧. الثعالبي، «لطائف المعارف» ص١٨٢.

(٧) حمدان الكبيسي، «أسواق بغداد» ص١٩٩.

(٨) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢٣.

(٩) المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص٣٢٣.

(١٠) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢٧.

(١١) حمدان الكبيسي، «أسواق بغداد» ص١٩٩.

(١٢) المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص٣٢٣.

ومن قزوين: الأكسية والجوارب، ومن همدان: الخفاف (النعال) والسمور[١] والبز والزعفران والثعالب الجياد[٢] والعسل[٣]؛ وحمل من الري: الرمان مائة ألف رمانة، ومن الخوخ المقدد ألف رطل[٤]. هٰذا إضافة إلىٰ الزئبق والثياب الكتانية[٥].

أما بلخ ونواحيها فكان يجلب منها إلىٰ أسواق العراق: العنب الطيب والصابون والسمسم والأرز والجوز واللوز والزبيب والسمن والعسل والتبن ولب الرمان والزاج والكبريت والرصاص والجلود. ومن جرجان: العنب وحب الرمان والإبريسم الجيد. ومن آمد: الثياب الموشاة والمناديل والطيالسة من الصوف[٦].

أما إقليم السند فكان يصدر إلىٰ أسواق العراق: الثياب والأرز بكميات كبيرة والفيلة والعاج والعقاقير النافعة[٧]، والماس والقرنفل والخيزران والكافور والفلفل والزنجبيل وتباب القطن والقطيفة[٨]، والجوز (من ثمار نخيل تزرع في الهند) وبخور العود الهندي[٩].

أما السلع التي كانت تجلب من الهند إلىٰ أسواق العراق، فأهمها: النمور والفيلة وجلود النمور، والياقوت الأحمر، وخشب الصندل الأبيض والأبنوس وجوز الهند[١٠]، والطيب والمعادن والأصباغ[١١]، والأدوية والأبنوس والأحجار الثمينة والمجوهرات والعاج[١٢]، والماس وأنواع الطيب

---

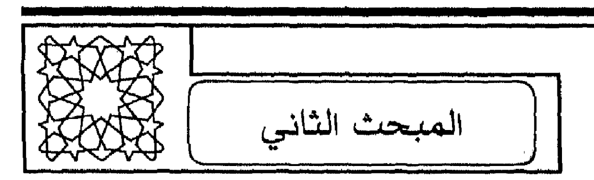
(١) حمدان الكبيسي، «أسواق بغداد» ص٢٠٠.
(٢) المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص٣٩٦. (٣) الجهشياري، «الوزراء» ص١٨٥.
(٤) الجهشياري، «الوزراء» ص٢٨٤. الثعالبي، «ثمار القلوب» ص٢٨. الثعالبي، «لطائف المعارف» ص١٨٥.
(٥) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢٥. (٦) ن.م، ص٢٢، ص٢٤.
(٧) المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص٤٨١. (٨) الحسيني، عمران، «بغداد» ص١٤٠.
(٩) الكبيسي، «أسواق بغداد» ص٢٠٧. (١٠) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢٠.
(١١) حتي، «تاريخ العرب» ٢/٣٧٨.
(١٢) الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص١٣٦.

والبهار والعقاقير[١]، وحتىٰ شتلات أشجار النارنج والأترج قد جلبت من الهند وبيعت في أسواق بغداد. كما استورد خشب العاج من الهند، وكان هٰذا النوع من الخشب يعد من أحسن ما يستعمل في بناء البيوت ببغداد[٢]. وترد إلىٰ أسواق العاصمة العباسية من جزيرة سيلان الأحجار الكريمة والتوابل[٣]. ومن السلع الواردة علىٰ أسواق بغداد المداد والورق الصيني[٤]. كما يجلب الحرير والقضائر (صحن كبير من خزف)، والطواويس والبراذين والغرو والسروج واللبود (والدار الصيني)[٥]، ويجلب من أواني الفضة والذهب والعقاقير الديباج والأقفال المحكمة[٦]. والخلف والمسك[٧]، والثياب الحريرية والجواري[٨].

وكانت ترد إلىٰ أسواق العراق من بلاد الروم كثير من الديباج الرومي المشهور والثياب الكتانية والأرز والزيتون والبسط[٩]. وجلب تجار الروس إلىٰ أسواق بغداد جلود الخز وجلود الثعالب السود والسيوف من أقصىٰ صقلية. أما العسل والشمع والفرو والعبيد البيض والسيوف فمن اسوج وفروج وروسية[١٠].

❁ ❁ ❁

(١) الكبيسي، «أسواق بغداد» ص٢٠٨.
(٢) الكبيسي، «أسواق بغداد» ص٢٠٨.
(٣) الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص١٤٦.
(٤) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢١.
(٥) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢١.
(٦) ن.م، ص٢١.
(٧) حتي، «تاريخ العرب» ٢/٢٧٨.
(٨) الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص١٣٧.
(٩) ن.م، ص١٣٧.
(١٠) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص١٥٤.



وحدات الكيل والوزن والأذرع

□ أولاً: المكاييل:

إن وحدات الكيل والوزن المستعملة في أسواق مدن الدولة العباسية لها علاقة وثيقة بهيكلية تنظيمات الدولة العباسية ومن أهم المكاييل المعروفة في العراق:

١ ـ القفيز:

يتردد ذكر القفيز مكيالاً مستعملاً في العراق منذ صدر الإسلام إذ ثبت عن أبي هريرة أن الرسول ﷺ قال: «**منعت العراق قفيزها ودرهمها، ومنعت الشام مديها ودينارها، ومنعت مصر إردبها ودينارها وعدتم من حيث بدأتم**» قالها ثلاثاً، رواه مسلم وأحمد[١]. وذكر البلاذري: أن قفيز عمر كان مكوكاً لهم (الفرس) يدعىٰ الشابرقان[٢]. وهٰذا يعني أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثبت مكيالاً كان مستعملاً في العراق قبل تحريره، ولٰكنه اتخذ له اسم (قفيز) كما ورد في بعض المصادر مكيال (الصاع) فقيل صاع عمر، وهو تعبير كان

---

(١) مسلم، «صحيح مسلم» ص٣٣. أبو داود، ص٢٩. ابن حنبل ٣/٢٩٢، ص٣١٧. (وتفسيره: أن ذلك يكون في آخر الزمان واستدل النووي علىٰ ذلك بحديث لجابر بن عبد الله وهو بعد هٰذا الحديث قال: تُمنع ـ بالبناء للمفعول ـ العراق قفيزها ودرهما وتمنع الشام وتمنع مصر ثم قيل له: من يمنعهم؟؟ قال: العجم في آخر الزمان).
والحديثان موجودان في كتاب «الفتن وأشراط الساعة» في «صحيح مسلم».

(٢) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٢٦٨.

عند ظهور الإسلام شائع الاستعمال في المدينة[١] غير أن المصادر تختلف في مقدار الصاع، فقد روي أنه ثمانية أرطال إذ يقول أبو حنيفة: (الصاع الأول ثمانية أرطال)[٢]. غير أن روايات أخرىٰ ذكرت أن الصاع خمسة أرطال وثلث[٣]. قال أبو عبيد: (أهل الحجاز عندهم خمسة أرطال وثلث يعرفه عالمهم وجاهلهم ويباع في أسواقهم وعمل عليه قرن عن قرن)[٤]. والرطل اثنتا عشرة أوقية. والأوقية أستار وثلثا أستار. والأستار أربعة مثاقيل، والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم، والدرهم ستة دوانق، والدانق قيراطان، والقيراط طسوجان، والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم[٥].

ويكثر في مصادر أهل العراق ذكر مكيال استعمل منذ أواسط العصر الأموي ذكر اسمه بثلاث صيغ هي (الحجاجي)[٦]، أو (المختوم، الحجاجي)[٧]، وكلها مسميات لاسم واحد، وهو منسوب إلىٰ الحجاج بن يوسف الثقفي الذي كان أول من ثبت مقداره عند توليه العراق[٨]. ولما كان الرطل البغدادي يساوي ١٣٠ درهماً، أي ٤٠٦,٢٥ غم[٩]. فالحجاجي يبلغ ٣,٢٥ كغم أو ٤/٢١٢٥ لتر[١٠]. أما المختوم الهاشمي فقد اتخذه العباسيون في أول عهدهم، والمختوم الهاشمي هو أربعة أضعاف الحجاجي فمقداره ٣٢ رطلاً[١١] أي ثلاثة عشر كيلو غراماً[١٢].

---

(١) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٤٩.
(٢) يحيىٰ بن آدم، «الخراج» ص١٤. (٣) أبو عبيد، «الأموال» ص٥١٦.
(٤) أبو عبيد، «الأموال» ص٥١٩.
(٥) المناوي، محمد عبدالرؤوف بن تاج العارفين بن علي، «النقود والمكاييل والموازين»، تحقيق رجاء محمد السامرائي (بغداد، ١٩٧٧م)، ص٣٥.
(٦) أبو يوسف، «الخراج» ص٣٧. أبو عبيد، «الأموال» ص٥١٨.
(٧) أبو يوسف، «الخراج» ص٢٧. يحيىٰ بن آدم، «الخراج» ص١٤٢.
(٨) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٣. أبو عبيد «الأموال» ص٥١٨.
(٩) هنتس، «المكاييل والأوزان الإسلامية» ص٣٥.
(١٠) ن.م، ص٦٦. (١١) أبو يوسف، «الخراج» ص٥٢.
(١٢) صالح أحمد العلي، «الخراج في العراق» ص١٣٧.

إن القفيز في العراق هو ثمانية مكاكيل[١]. ويلاحظ أنه حدثت في العراق عدة تبدلات في المكاييل والموازين إبان العهود الإسلامية الأولىٰ. والأمراء تتحبب إلىٰ الرغبة بزيادة المكاييل، ولو كان المذهب في الزيادة بالمكاييل ما قصروا ولذٰلك اختلفت أسماء المكاييل كالزدي والعالج والخالدي حتىٰ صرنا إلىٰ هٰذا الملجم اليوم[٢].

وهناك القفيز الهاروني الذي يدل اسمه علىٰ أنه منسوب إلىٰ الخليفة هارون الرشيد فإن الطبري يقول: بأنه في سنة (٢٠٦هـ) (غلا السعر ببغداد والبصرة والكوفة حتىٰ بلغ سعر القفيز من الحنطة بالهاروني أربعين درهماً إلىٰ خمسين بالقفيز الملجم)[٣]. وقد اتخذ المأمون القفيز الملجم وهو عشرة مكاكيل الهاروني كيلاً مرسلاً[٤]. ويؤكد طيفور اتخاذ المأمون لقفيز الملجم إذ قال: (رفع إليه في شهر رمضان أن التجار يعدون علىٰ ضعفاء الناس في الكيل، فأمر بقفيز يسع مكاكيل سرد مرسل، وصير في وسطه عموداً وسمي الملجم، وأمر التجار أن يعيروا مكاكيلهم عليه، صغارها وكبارها، ففعلوا ذٰلك ورضي الناس)[٥].

وذكر البوزجاني: أن الكر المعدل هو الذي تجري فيه المقاسمات وأن مقداره يساوي ٦٠ قفيزاً ويساوي ٤٨٠ مكوكاً ويساوي ٦٠٠ عشير ويساوي ٤٤٠ كيلجة، ويذكر أيضاً أن الكر المعدل يبلغ ٧٢٠٠ رطل، والقفيز ١٢٠ رطلاً والمكوك ١٥ رطلاً والكيلجة[٦] خمسة أرطال[٧].

---

(١) يحيىٰ بن آدم، «الخراج» ص١٤٢. أبو عبيد، «الأموال» ص٥١٩.
(٢) يحيىٰ بن آدم، «الخراج» ص١٤٢.
(٣) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٣/١٠٦
(٤) ن، م، ٣/١٠٣٩.
(٥) صالح أحمد العلي، «الخراج في العراق» ص١٣٨.
(٦) الكيلجة: مكيال صغير يستعمله التجار في معاملاتهم وتكال به الحبوب في الأسواق وهو خمسة أرطال. البوزجاني، «علم الحساب العربي» ص٣٠٥.
(٧) ن.م، ص٣٠٤.

٢ ـ الكر:

كثر استعمال الكر في العصر العباسي عند الكلام عن المكاييل المستعملة في المنتوجات الزراعية، وهناك أنواع متعددة من الاكرار، ويذكر البوزجاني أن الكر الفالج (كانت المعاملات السلطانية بنواحي السواد كلها تجري به، وإليه كانت ترد سائر المكاييل، وبه رفع الحسابات، وعليه كان يعقد الجماعات في وقتنا هٰذا لا يكال به في نواحي السواد لٰكنه يستعمل في التقدير والحزور، وعليه تقع الزراعة والتربيع وهو ٢٤ قفيزاً بالمعدل)[١] ويشرح ابن منظور الكر الفالج بعد أن يفسر معنىٰ الفالج (فلج الشيء بينهما قسمة بنصفين)[٢]. فيقول: (هو المكيال الذي يقال له الفالج، وإنما سميت القسمة بالفالج لأن خراجهم كان طعاماً)[٣].

ويشرح ابن وهب الاكرار قائلاً: (وأما الاكرار، فالذي يعمل عليه منها في السواد المعدل والفالج، وهو خمسا المعدل. والنصف وهو نصف المعدل، فأما سائر النواحي فتختلف أكرارها كاختلاف أوزانها)[٤].

أما الكر الهاشمي فإن البوزجاني يقول إن: (غلات السلطان بالأحواز وأكثر كورها تكال بالكر الهاشمي، وهو ثلث المعدل، أي عشرين قفيزاً بالمعدل وهو يقسم إلىٰ ١٢ جريباً وكل جريب عشرة مخاتيم، كل مختوم منها قفيزان)[٥]. ويلاحظ أن الكر الهاشمي وهو عشرون قفيزاً، المعدل يقرب من الفالج الذي يبلغ ٢٤ قفيزاً بالمعدل.

أما الكر الهاروني (نسبة إلىٰ هارون الرشيد) فهو ستة عشر قفيزاً، واستعمل المأمون الكر المعدل[٦]. وقد ساد استعماله إذ ذكر البوزجاني: (أما

---

(١) البوزجاني، «علم الحساب العربي»، ص٣٠٥.
(٢) ابن منظور، «لسان العرب» ٣/ ١٧٠. (٣) ن.م، ص١٧٠.
(٤) ابن وهب، «البرهان في وجوه البيان» ص٣٥٧.
(٥) البوزجاني، «علم الحساب العربي» ص٣٠٤.
(٦) الصابي، «الوزراء والكتاب» ص١٤٠.

الكر ففي مدينة السلام كران أحدهما يعرف بالمعدل وبه تُكال جميع الحبوب إلا الغلات بالجانب الشرقي، وهو ثلاثون كارة، وستون قفيزاً، وأربعمائة وثمانون مكولاً و١,٤٤٠ كيلجة وتُكال الغلات في سائر أعمال السواد، وعليه يقع التسعير[١].

أما عن سبب تسمية الكر المعدل فيذكر البوزجاني: (وإنما صار ذٰلك لأن الطرف الذي يكال به الحبوب في القديم كان طرفاه كبيراً وصغيراً، والكبير كان يكال به الغلات السلطانية عند المقاسمات، وكان فيه خمسة الخراج عشر، وأكثر أهل السواد يسمون هٰذا المكيال في وقتنا (قبا)، وهو أربعة مكاكيل وبه تُكال الغلات وهو ستون رطلاً من الحنطة المتوسطة في الجودة والرداءة)[٢] والكر المعدل يساوي ٧٢٠٠ رطل[٣]. وهناك الكر الكامل الذي يستخدمه أهل واسط، وهو ثلاثون قفيزاً، ويستعمل هٰذا الكر أيضاً في البصرة وكسكر ويسمونه الكر المفتوح، وهناك الكر السليماني يستعمل في الموصل والجزيرة وديار مضر وهو سدس وعشر المعدل ٨/ ٣٠ فهو ١٦ قفيزاً بالمعدل و١٩٢٠ رطلاً[٤].

يتبين لنا أن الكر المعدل يساوي نصف الكر الفالج، وضعف الكامل وثلاثة أضعاف الهاشمي والكر المعدل ٦٠٠ قفيز و٣٠ كارة و٤٨٠ مكوكاً و١,٤٤٠ كيلجة و٧,٢٠٠ رطل وإذا اعتبرنا الرطل أصغر وحدة فإن الكيلجة ١٥ رطلاً والمكوك ١٥ رطلاً والقفيز ١٢٠ رطلاً[٥].

* * *

(١) البوزجاني، «علم الحساب العربي» ص٣٠٥.
(٢) ن.م، ص٣٠٦.
(٣) صالح أحمد العلي، «الخراج في العراق» ص١٤٥.
(٤) صالح أحمد العلي، «الخراج في العراق» ص١٤٥.
(٥) ن.م، ص١٤٦.

(جدول الأنواع الكرار ومقاديرها بالأرطال والكيلوغرامات)

الكـر	مقداره بالرطل	عـدد	مقداره بالكيلوغرام
المعدل	٧,٢٠٠	٦٠	٦٠٩,٣٧٥
الكامل	٣,٦٠٠	٣٠	٣٠٤,٦٨٧
الفالج	٢,٨٨٠	٢٤	٢٤٠,٧٥٠
الهاشمي	٢,٤٠٠	٢٠	٢٠٣,١٢٥
السليماني	١,٩٢٠	١٦	١٦٢

٣ ـ الجريب:

كان مكيال الجريب شائعاً في الأقاليم الشرقية من الدولة العباسية إذ قال الخوارزمي: (الجريب ويختلف عياره في البلدان، وهو عشرة أقفز، ويختلف عيار القفيز كذٰلك، فأما القفيز في قصبة نيسابور فهو سبعون منًا حنطة وقفيز بعض أرباعها منان ونصف، والجريب علىٰ هـٰذا خمسة وعشرون منًا وفي بعض رساتيقها القفيز من ونصف، والجريب خمس منَ، وفي بعض البلاد خلاف ذٰلك علىٰ حسب ما اتفقوا عليه)[(١)].

وذكر البوزجاني استعمال مكيال الجريب في الأقاليم التي تقع في شرق الطرق فقال: (إن الغلات كانت تكال بنواحي فارس بأنواع تساوي المكاييل المستعملة في العراق وذكر من هـٰذه المناطق: أن بعض أهل السواحل يستعملون الكر الكامل ويسمونه الجريب، وأن أهل جنديسابور وأيذج وبيان يستعملون الكر الفالج ويجعلونه عشرة اجربة، وأهل الأحواز يستعملون الكر الهاشمي ويقسمونه إلىٰ اثني عشر جريباً، وكل جريب عشرة مخاتيم وكل مختوم قفيزان وكرهم ٢٤٠ رطلاً بالبغدادي، أي أن الجريب ٢٠٠ رطل)[(٢)].

وذكر البوزجاني (أن عضد الدولة أنشأ جريباً يستعمل في فارس يقال له

---

(١) الخوارزمي، «مفاتيح العلوم» ص٤٤.

(٢) البوزجاني، «علم الحساب العربي» ص٣٠٤.

الجريب العضدي وهو قفيزان ونصف بالمعدل، والقفيز ثلاثون رطلاً، أي أن الجريب العضدي يساوي ٧٥ رطلاً)[١].

ويذكر البوزجاني أن أهل همذان يستعملون جريباً مثل العضدي، وأن أهل قرميسين يستعملون جريب التسع، وهو تسع الدينوري، وهو أربعة مكاكيك وأربعة أتساع، وأهل اصطخر ونواحي الراوند يستعملون جريب الثمن، وهو ثمن الدينوري، أعني خمسة مكاكيك، وأن أكثر المعاملات بالجبل يجري بجريب التسع[٢].

واستخدم الجريب في خراج المساحة إذ تبلغ مساحة الجريب الإسلامي ١٣٦٦متراً مربعاً أي حوالي نصف دونم[٣]. وقال هنتس: إن الجريب يساوي ١٥٩٢متراً مربعاً[٤]. وقال أيضاً: إن الجريب بوصفه مكيالاً يساوي سبعة أقفزة في صدر الإسلام[٥].

٤ ـ مكاييل أخرى:

ذكر أبو عبيد الملجم الصاع والمد والوسق، فضلاً عن المكوك والدرهم، وهي فيما عدا الملجم تعبيرات يستعملها الفقهاء الذين يستعملون التعبيرات المستعملة في الحجاز والعراق. أما البوزجاني فاستعمل الكر والقفيز والمكوك والعشير والكيلجة والرطل والدرهم، وهي تعابير يستعملها أهل الخراج وكتابه في العراق، وهما يشتركان باستعمال الدرهم والرطل والمكوك[٦]، والمكوك عند أبي عبيد صاعان ونصف، أو خمسة عشر قفيزاً وأن الصاع خمسة أرطال وربع، والمد ربع الصاع، وأن المكوك حوالي ١٣ رطلاً[٧].

---

(١) البوزجاني، «علم الحساب العربي»، ص٣٠٥.
(٢) ن.م، ص٣٠٥.
(٣) إبراهيم سلمان الكروي، عبد التواب شرف الدين، «المرجع في الحضارة العربية الإسلامية»، ج١، منشورات ذات السلاسل، (الكويت ١٩٦٧م)، ص١٤٧.
(٤) هنتس، «المكاييل والأوزان الإسلامية» ص٩٦.
(٥) ن.م، ص٦١.
(٦) صالح أحمد العلي، «الخراج في العراق» ص١٤٠.
(٧) أبو عبيد، «الأموال» ص٥١٩.

جدول تقديرات هنتس للمكاييل[١]

المكيال	مقداره
الكر المعدل	٦٠٩,٣٧٥ كغم
القفيز	٤٥ كغم
المكوك	٥,٦٢٥ كغم
الكيلجة	١,٨٧٥ كغم
الصاع	٣,٢٤ كغم
المختوم الهاشمي	١٣ كغم
الرطل	١٣٠ كغم
المُدّ	٨١٥ كغم

والمكاييل الأخرىٰ هي:

١ ـ **الصاع**: وهو الوحدة الأساسية للكيل، والصاع الشرعي يتألف من أربعة أمداد عند أهل المدينة، أو يساوي ٨ أرطال بغدادية[٢]. لٰكن أبا يوسف ذكر أن الصاع يساوي خمسة أرطال وثلثا[٣].

٢ ـ **المد**: وهو مكيال ومقداره رطلان، أو رطل وثلث، أو ملء كفي الإنسان المعتدل إذا ملاءهما ومَد يده بهما. وبه سمي مداً[٤]. وكان المد في قول أبي حنيفة يتسع لرطلين بغداديين[٥].

٣ ـ **الرطل**: يساوي أساساً ١٢ أوقية. والرطل البغدادي يساوي الرطل الشرعي وهو يساوي ١٣٠ درهماً ويساوي ٤٠٦,٢٥ غراماً[٦].

---

(١) هنتس، «المكاييل والأوزان الإسلامية» ص٦٩، ص٦٦، ص٨٧، ص٧١، ص٦٣، ص٧٤، ص٧٥، ص٧٤.

(٢) الخوارزمي، «مفاتيح العلوم» ص١١. (٣) أبو يوسف، «الخراج» ص٣١.

(٤) الخوارزمي، «مفاتيح العلوم» ص١١. هنتس، «المكاييل» ص٧٧.

(٥) هنتس، «المكاييل» ص٧٧. (٦) ن.م، ص٣٠.

٤ ـ **القنطار**: يساوي من حيث الأساس ١٠٠ رطل[(١)]. وفي بعض الأحيان ١٠٠ منّ[(٢)].

٥ ـ **المَن**: يساوي شرعاً، رطلين[(٣)].

٦ ـ الكارة: هي مكيال يتعامل به أهل العراق خصوصاً، ويساوي قفيزين، أو ١٦ مكوكاً[(٤)].

٧ ـ **الأوقية**: جمعها أواق، وزنها عشرة دراهم وخمسة أسباع درهم[(٥)]. وتساوي في الأصل ١/ ١٢ من الرطل[(٦)].

٨ ـ **المكوك**: وهو معروف لأهل العراق، وهو صاع ونصف، وهو ثلاث كيلجات، أو هو يساوي ٣ كيلجات كل كيلجة ٦٠ درهماً، أي أنه كان يعادل وزناً من الحنطة قدره (٥,٦٢٥كغم) وأن متوسط سعة المكوك هي ٧,٥ لتر[(٧)].

٩ ـ **الوجبة**: ستة عشر قدحاً من نسبة كيل البلد.

١٠ ـ **الأذرع**: سبع وهي: القصبة، اليوسفية، السوداء، الهاشمية الصغرىٰ، الهاشمية الكبرىٰ أو الزيادية، العمرية، الميراثية[(٨)]:

أ ـ القصبة: وهي تسمىٰ ذراع الدور، أقل من ذراع السواد بإصبع وثلثي إصبع، وأول من وضعها ابن أبي ليلىٰ القاضي، وبها يتعامل أهل كل واد.

ب ـ اليوسفية: هي التي يذرع بها القضاة الدور بمدينة السلام، وهي أقل من ذراع السواد بثلثي إصبع، وأول من وضعها القاضي أبو يوسف.

---

(١) هنتس، «المكاييل»، ص٤٠.

(٢) ابن الأخوة، «معالم القربة في أحكام الحسبة»، عني بنقله وتصحيحه روبن ليوي، مطبعة دار الفنون (كمبرج، ١٩٣٧م)، ص٨٠.

(٣) هنتس، «المكاييل» ص٤٥.

(٤) ن.م، ص٦٩.

(٥) الخوارزمي، «مفاتيح العلوم» ص١٢.

(٦) هنتس، «المكاييل» ص١٩.

(٧) ن.م، ص٧٧.

(٨) الماوردي، «الرتبة في طلب الحسبة»، ضمن بحث حسين علي محفوظ، «المقاييس والمكاييل والموازين» ص٧٠.

ج ـ الذراع السوداء: وهي أطول من ذراع بإصبع وثلثي إصبع، وأول من وصفها الرشيد وقدرها بذراع خادم أسود كان علىٰ رأسه وهي التي يتعامل بها الناس في ذراع البلد والتجارة والأبنية وقياس نيل مصر[١].

د ـ الذراع الهاشمية الصغرىٰ: وهي الثلاثية، وهي أطول من الذراع، أنها ذراع مده أبو موسىٰ الأشعري، وهي أنقص من الزيادية بثلاث أرباع عشر، وبها يتعامل الناس بالبصرة والكوفة.

هـ ـ الهاشمية الكبرىٰ: وهي ذراع الملك، وأول من نقلها إلىٰ الهاشمية المنصور، وهي أطول من الذراع السوداء بخمس أصابع وثلثي إصبع. وتكون ذراعاً وثمناً وعشراً بالسوداء. وتنقص منها الهاشمية الصغرىٰ ثلاثة أرباع عشرها وسميت زيادية لأن زياد مسح الأرض السواد وهي التي يذرع بها أهل الأحواز[٢].

و ـ الذراع العمري: وهو ذراع عمر بن الخطاب ﵁ التي مسح بها السواد، وهو ذراع وقبضة إبهام قائمة، أن عمد عمر إلىٰ أطولها وأقصرها، فجمع منها ثلاثة وأخذ الثلث منها. وزاد عليها قبضة وإبهاماً قائماً وختم طرفيه بالرصاص وبعث بذلك إلىٰ حذيفة وعثمان بن حنيف حتىٰ مسحا به أرض السواد. وكان أول من مسح به بعده عمر بن هبيرة[٣].

ز ـ الذراع الميراثية: تكون بالذراع السوداء، ذراعاً وثلثي إصبع، وأول من وضعها المأمون وهي التي يتعامل بها الناس في ذراع البريد والكور والسوق وكذلك الأنهار والحضائر[٤].

---

(١) ابن الرفعة، «الرتبة في الحسبة»، ضمن بحث حسين علي محفوظ، «المقاييس والمكاييل والموازين» ص٨٠.

(٢) ابن الأخوة، «معالم القربة في أحكام الحسبة»، ضمن بحث حسين علي محفوظ، ص٨٢.

(٣) ابن الرفعة، «الرتبة في الحسبة»، ضمن بحث حسين علي محفوظ، «المقاييس والمكاييل والموازين» ص٨١.

(٤) ن.م، ص٨٦.

□ ثانياً: وحدات الوزن:

١ ـ المثقال:

هو الوزن الشائع والرئيس في الأوزان، إذ يقدر به نصاب الذهب والفضة، لتقرير الزكاة، كذلك تحدد به الأمور الشرعية الأخرىٰ كالقطع والديات[١]. ورغم أن هناك أنواعاً متعددة من المثاقيل، ألا أنها متساوية في الوزن. والاختلاف يكون في عدد القراريط المؤلف منها المثقال[٢]. ثم أن هناك الاختلاف بين مثاقيل الفضة والذهب، لأن (الذهب أوزن من الفضة وأثقل)[٣]. ومثقال الفضة الذي حدد بموجبه وزن الدرهم يساوي واحداً وعشرين قيراطاً وثلاثة أسباع القيراط. وهو المثقال المستعمل في الشام[٤]. وهناك المثقال الذي يساوي عشرين قيراطاً[٥] المستعمل في مناطق أخرىٰ، وهو يساوي ستة دوانيق وثماني وأربعين حبة[٦]. أما مثقال الذهب فإنه يساوي أربعة وعشرين قيراطاً[٧] في مدينة البصرة، ويساوي في مدن السواد الأخرىٰ عشرين قيراطاً. كما وأن مثقال الذهب يساوي ستة دوانيق وثماني وأربعين[٨]. وبالنسبة للوحدات الوزنية الأخرىٰ، فإنه يزن اثنتين وسبعين حبة متوسطة الحجم، وهٰذا هو المعتبر في مثقال الذهب في البصرة، بينما في مدن السواد الأخرىٰ يزن ستين حبة[٩]. فالاختلاف هنا لا يمكن في المثقال وإنما في وزن الحبة المستعملة[١٠].

---

(١) مؤلف مجهول، «رسالة في النقود والموازين»، محفوظ في مكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب، جامعة بغداد، تحت الرقم ٤٠٤، ص١١٧.

(٢) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٤٦٦.

(٣) المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٥٧. المقريزي، «النقود الإسلامية» ص٤٢.

(٤) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٤٤٦. المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٥٤.

(٥) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٤٤٦.

(٦) البوزجاني، أبو الوفاء، «المنازل السبع»، ضمن «تاريخ الحساب العربي» ص١٧٤.

(٧) ن.م، ص١٧٥.

(٨) ن.م، ص١٧٥.

(٩) ن.م، ص١٧٥.

(١٠) الريس، محمد ضياء الدين، «الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية» ص٢٦٥.

٢ ـ الدانق:

وحدة وزن ونقد، فهو كوحدة نقدية صغيرة استعملت في التعامل تبعاً لما تتطلبه أمور الحياة اليومية في شراء الحاجيات القليلة الثمن[١]، والدانق كوحدة وزنية يختلف باختلاف المثاقيل فيقال مثقال كذا[٢]. وهناك دوانيق الفضة والذهب، التي تختلف من مدينة إلىٰ أخرىٰ. دانق الفضة في بغداد يساوي قيراطين، بينما دانق الذهب فيها ثلاثة قراريط، وثلاثة أعشار القيراط، وفي البصرة دانق الذهب فيها أربعة قراريط وفي مدن السواد الأخرىٰ، كان دانق الذهب فيها مثل وزن دانق بغداد[٣].

أما بالنسبة للحبات، حدد دانق الذهب بعشر حبات بغدادية واثني عشر حبة مصرية. وفي الفضة فإنه كان يعادل ثماني حبات سواء في البصرة أو بغداد[٤].

وإن الدانق يعادل أربع حبات من الحمص[٥]. وهو يساوي أربعة طساسيج[٦]، وأخيراً الدانق هو سدس الدرهم[٧].

٣ ـ القيراط:

وحدة نقد ووزن، إذ أشارت النصوص إلىٰ استعماله في دفع أجور بعض المهن، كما الحال في أيام الخليفة المنصور عند بناء مدينة بغداد، أو كانت أجرة العامل قيراطاً فقط[٨]. والقيراط مثل أي وحدة وزنية يختلف مقداره تبعاً

---

(١) الجاحظ، «البخلاء»، تحقيق طه الحاجري، مطبعة دار المعارف، (القاهرة، ١٩٥٨م)، ص١٢٢ ـ ١٢٣.
(٢) مؤلف مجهول، «رسالة في النقود والموازين» ورقة ١٥.
(٣) البوزجاني، «علم الحساب العربي» ص١٧٢.
(٤) ن.م، ص٣٣١.
(٥) مؤلف مجهول، «رسالة في النقود والموازين» ورقة ٩١٤.
(٦) الخوارزمي، «مفاتيح العلوم» ص٤١.
(٧) البوزجاني، «علم الحساب العربي» ص١٧٤.
(٨) المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص١٢١.

للمثاقيل المستعملة في المدن، هناك قيراط بغداد، وقيراط البصرة كذٰلك لكل من الفضة والذهب فهو في الذهب يساوي ١/ ٢٠ من المثقال في بغداد، ويساوي ١/ ٢٤ في البصرة[١].

أما بالنسبة لوزن الدرهم الشرعي فكان يساوي ١/ ١٤، ١/ ١٥ منه[٢] تبعاً لنوع المثقال المستعمل. وأما فيما يتعلق بالحبات فقيراط العراق قد حدد بثلاث حبات ذهب[٣] وأربع حبات فضة[٤]. ويقدره هنتس بالأوزان المستعملة الآن فيقول: (فإن قيراط الذهب يعادل ٠,٢١٢ غم وقيراط الفضة ٠,٢٤٧ غم)[٥].

٤ ـ الحبة:

أصغر وحدة نقدية متداولة[٦]، وقد أشارت النصوص إلىٰ شيوعها في المعاملات التي تتطلب فئات نقدية صغيرة[٧]. أما الحبة كوحدة وزن فإنها تختلف باختلاف المناطق، وحتىٰ بين مدن البلد الواحد ففي العراق قدر وزنها ١/ ٤٨ من وزن الدرهم، وبالنسبة للدينار فإنها تقدر ١/ ٧٢ في البصرة، و١/ ٦٠ من وزن الدينار في مدن السواد الأخرىٰ[٨]. وحبة الذهب تعادل ١/ ٦٠ قيراط[٩]، والفضة ١/ ٤ قيراط[١٠].

ولا تختلف أوزان الحبات تبعاً لهٰذه الأمور فقط وإنما يوجد اختلاف أيضاً في نوعية الحبة المستعملة. إذ أن هناك حبة الشعير[١١]، وحبة الخردل البري لكل من النوعين وزن معروف، ومحدد وزن كل من الدرهم والدينار،

(١) البوزجاني، «علم الحساب العربي» ص٣٣١.
(٢) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٤٦٦.
(٣) البوزجاني، «علم الحساب العربي» ص١٧٥.
(٤) ن.م، ص١٧٤.
(٥) هنتس، «المكاييل والأوزان الإسلامية» ص١٠.
(٦) التنوخي، «الفرج بعد الشدة»، تحقيق عبود الشالجي (بيروت، ١٩٧٨م) ٢/ ٢٨٥.
(٧) المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص١٢١.
(٨) البوزجاني، «علم الحساب العربي» ص١٧٢.
(٩) ن.م، ص١٧٤.
(١٠) ن.م، ص١٧٥.
(١١) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٤٦٧.

وحبة الشعير تساوي سبعين حبة خردل بري معتدل[١]. وحبة الشعير هٰذه تكون من الحجم المتوسط[٢]. أما إذا قدمت الحبة بالأوزان الحالية، فإن حبة الذهب تعادل ٠,٧٠٦ غم، والفضة ٠,٠٦٢ غم[٣].

٥ ـ الطسوج:

وحدة وزن ونقد. الطسوج كوحدة وزن تعادل ربع دانق الدرهم الشرعي، و١/ ٢٤ من وزن الدينار الشرعي[٤]. ويعادل ٠,١٨ غم من الأوزان المستعملة في الوقت الحاضر[٥]. أما الطسوج كوحدة نقدية فهو عملة صغيرة كان في منتصف القرن الثالث الهجري يعادل أربعة فلوس[٦].

٦ ـ وحدات أخرىٰ:

هناك وحدات من الأوزان يبدو أنها كانت قليلة الاستعمال في المعاملات، كونها ذات أوزان عالية، منها الأوقية التي تزن ثمانية وعشرين مثقالاً شرعياً[٧]. والقنطار الذي يزن ألفا ومائتي مثقال[٨]. **في بداية تأسيس الدولة العربية الإسلامية كان القنطار يقدر بألف دينار**، واثني عشر ألف درهم[٩]. أما فيما بعد، فقد قدر بأربعة آلاف دينار[١٠]. ويقدره ابن خلدون

---

(١) ابن الرفعة، «الرتبة في الحسبة»، مخطوط في المكتبة المركزية في جامعة بغداد رقم ح خ ٨٥ ورقة ٤٤.

(٢) المقريزي، «النقود الإسلامية» ص٢٧.

(٣) هنتس، «المكاييل والأوزان الإسلامية» ص١٠.

(٤) الخوارزمي، «مفاتيح العلوم» ص٤١.

(٥) هنتس، «المكاييل والأوزان الإسلامية» ص١٠.

(٦) الجاحظ، «البخلاء» ص١٢٧.

(٧) مجهول، «رسالة في النقود والموازين»، ورقة ١٥أ.

(٨) ابن الأثير، «النهاية في غريب الحديث» ٤/ ١١٤. ابن الرفعة، «الرتبة والحسبة» ورقة ٥٣. ابن الأخوة القرشي، «معالم القربة» ص٧٩.

(٩) ابن الرفعة، «الرتبة في الحسبة»، ورقة ٣٤. ابن الأخوة القرشي، «معالم القربة» ص٧٩.

(١٠) ابن الأثير، «النهاية في غريب الحديث» ٤/ ١١٢.

بعشرة آلاف دينار، ثم هناك القناطير المقنطرة وهي ثلاثة أمثال القنطار[١]. ويقدره ابن الأثير باثني عشر ألف دينار[٢].

◻ ثالثاً: الموازين:

والموازين هي الأخرىٰ التي لها علاقة وثيقة بهيكلية التنظيمات المالية والمعاملات الجارية في الأسواق. وبذا يجدر أن نتناولها وهي:

١ ـ الصنج:

هي العيارات التي توزن بها العملات النقدية في الموازين التي أعدت لهٰذا الغرض، وأهل العراق، هم أول من اتخذوا الصنج[٣].

وكان ذٰلك في خلافة عبد الملك بن مروان[٤]. وكانت النقود قبل ذٰلك توزن بعضها بعض[٥] باستعمال الدرهم الوازن[٦]. وقد صنع الصنج من مادة الزجاج لسهولة تنظيفه، ولأنه لا يتعرض للتآكل إلا بنسبة ضئيلة جداً والزجاج لا يتأثر بالرطوبة والجفاف[٧]. وفضلاً عن صنع الصنج من الزجاج فقد صنع من مادة الحديد والنحاس أحياناً[٨].

ونظراً لتعدد الوحدات الوزنية الخاصة بالنقود، فقد تم صنع أعداد متنوعة من الصنج تمثل هٰذه الوحدات، وعلىٰ كل صنجة منها توضع ماهية الوحدة التي تمثلها، ونوع السكة، إذا كانت للدينار أو الدرهم، أو الفلس وأجزائها كان يدون عليها، دينار، ونصف دينار، وثلث دينار، أو درهم أو

---

(١) ابن خلدون، «المقدمة» ص١٨١.
(٢) ابن الأثير، في «غريب الحديث» ٤/ ١١٣.
(٣) الهمداني، «التكملة» ص٢٠٥.
(٤) ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٤/ ٥٣.
(٥) ن.م، ٤/ ٥٣.
(٦) القلقشندي، «صبح الأعشىٰ» ١/ ٤٢٥.
(٧) أمل عبد الحسين، «الصيرفة والجهبذة في العراق»، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص٥٣.
(٨) ن.م، ص٥٣.

فلس، فلس كبير، نصف فلس، قيراط، حبة[١]، ولبيان وقتها كان يختم عليها بلفظ (جائز)[٢]، و(واف)[٣].

٢ ـ الموازين الأخرىٰ:

وزنت النقود في موازين خاصة مهمة في جميع المعاملات المالية، ولا سيما في العراق، إذ توجد في الأسواق، أنواع متعددة من الفئات النقدية المتباينة في أوزانها، إن هٰذه النقود المتباينة لا يمكن أن تقبل في التعامل عدداً، بل يجب أن يعمل بها وزناً، ثم إن النقود، كانت تتعرض للكسر والقطع والمسح من جراء التداول، وهٰذه تقلل من قدرتها الشرائية للنقص الحاصل في أوزانها، ومن هنا كان لا بد من اللجوء إلىٰ الميزان لتقويم قيمتها، ومنعها من الغبن والغش[٤]. أما أنواع الموازين فمنها الطيار وهو وزن خاص بالدنانير[٥] وسمي بالطيار لخفته[٦]. وميزان حران الذي يوصف بأنه (حسن عليه حلية ذهب) استعمله الخليفة المعتضد في وزن أربعمائة دينار[٧]. وهٰذا الميزان ينسب إلىٰ مدينة حران، التي كانت موازينها مضرب الأمثال بدقتها[٨]، وهناك الميزان المسمىٰ بالقبان استعمل لوزن الكميات الهائلة من الأموال، ويبدو هٰذا واضحاً في ما ذكره الذهبي عن قيام الخليفة الوليد بن عبد الملك بإحصاء موجودات بيت المال، إذ قال: (ما حضر الأموال من بيت المال، فأتت البغال تدخل بالمال فوزنت بالقبابين)[٩].

---

(١) فهمي، «صنج السكة في فجر الإسلام» ص١٣، ٢٧، ٣٧.
(٢) ن.م، ص١٧. (٣) ن.م، ص١٧.
(٤) أمل عبد الحسين، «الصيرفة والجهبذة في العراق» ص٥٥.
(٥) التنوخي، «الفرج بعد الشدة» ٤/ ٣٦٠. ابن الجوزي، «المنتظم» ٧/ ١٢.
(٦) أمل عبد الحسين، «الصيرفة والجهبذة» ص٥٧.
(٧) التنوخي، «نشوار المحاضرة» ٨/ ٢٢. (٨) المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص٢.
(٩) الذهبي، «تاريخ الإسلام» ٣/ ٢٤٩. (أن الوليد نادىٰ: الصلاة جامعة وخطب الناس فقال: إنه بلغني أنكم تقولون: إن الوليد أنفق الأموال في غير حقها ألا يا عمر بن مهاجر قم فأحضر ما قبلك من الأموال من بيت المال قال: فأتيت البغال تحمل المال وتصب في القبلة علىٰ الأنطاع حتىٰ لم يبصر من في الشام من في القبلة ولا من =

وهناك موازين أخرىٰ كالشاهين، والقبان وهي (موازين يقيس المرء بواسطتها فيما إذا كانت الأشياء صحيحة أو فوق القياس في الصفقات التجارية)[1].

إن الموازين السابقة الذكر، موازين بسيطة خالية من التعقيدات من حيث تكونها، واستعمالاتها، إذ تطورت الموازين المستعملة في وزن النقود وأصبحت أكثر دقة وتعقيداً في آن واحد. وقد ذكر الخازني عدداً من هٰذه الموازين منها ميزان لوزن الدراهم والدنانير من غير استعمال الصنجات وميزان آخر هو القسطاس المستقيم، الذي كان يستعمل لوزن النقود التي تبلغ أقيامها من الحبة إلىٰ الألف، وميزان الصرف، الذي يستعمل في تحديد نسبة التبادل بين الدنانير والدراهم المختلفة[2].

إن هٰذه الموازين التي ذكرها الخازني كانت علىٰ جانب كبير من الدقة، وبإمكانها أن تكشف نقصان حبة في كمية يعادل وزنها ألف مثقال، ولها خاصية في تمييز المعادن وكشف المزيف منها، علاوة علىٰ قدرتها علىٰ تحويل الدرهم إلىٰ الدنانير وبالعكس بهٰذه الأسباب شاع استعمالها في الصفقات التجارية التي تتطلب مثل هٰذه الأمور[3]. والذي يعنينا من ذٰلك أن وحدات الوزن بأنواعها المتعددة تلقي ضوءاً كاشفاً علىٰ هيكلية التنظيمات المالية في الدولة العربية الإسلامية وتطورها وتوضح معالمها.

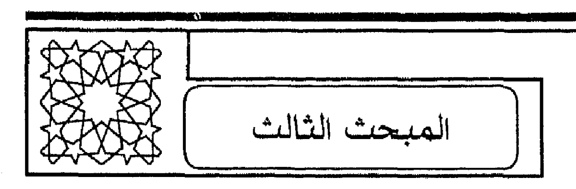
❁ ❁ ❁

= في القبلة من في الشام وأتت الموازين - يعني القبابين فوزنت الأموال وقال لصاحب الديوان: أحضر من قبلك ممن يأخذ رزقنا فوجدوا ثلاثمائة ألف ألف في جميع الأمصار وحسبوا ما يصيبهم فوجد عنده رزق ثلاث سنين ففرح الناس وكبروا وحمدوا الله ﷻ وانصرفوا وهم شاكرين).

(١) «رسائل إخوان الصفا» (بومباي، ١٣٠٥هـ) المجلد الأول، الجزء الثاني، ص١٢٨.

(٢) طارق عبد الهادي العاني، «الموازين»، مجلة آفاق عربية، السنة الرابعة، العدد ١٠، حزيران ١٩٧٩م، ص١١٧.

(٣) ن.م، ص١١٧.



أسلوب التعامل في الأسواق

ساعد موقع العراق الجغرافي علىٰ ازدهار التجارة لأنه يتوسط بين إيران والهند وأواسط آسيا والصين والجزيرة العربية والشام مما جعله وسطاً تجارياً بين الشرق والغرب، وأصبح أهله وسطاء فعالين في تجارة العالم المتنوعة[1].

لقد بلغت تجارة العراق[2] أوجها في العصر العباسي، إذ نقل العباسيون مركز الخلافة من الشام إلىٰ العراق[3]، وأسسوا عاصمتهم بغداد علىٰ ضفاف نهر دجلة، مما أدىٰ إلىٰ ازدهار التجارة والملاحة في الخليج العربي فتقدمت الحياة الاجتماعية، وبذلك كان تولي العباسيين، يعد قوة جديدة دفعت التجارة البحرية الواردة إلىٰ الخليج والصادرة منه، وأصبحت السلع النادرة والثمينة ضرورية لدىٰ بعض الخلفاء والطبقات العليا في المجتمع فانعكس هٰذا علىٰ التجارة[4]. وشجعت الدولة العباسية التجارة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حتىٰ أن بعض الخلفاء أعفوا التجار من بعض الضرائب وقدموا لهم هدايا نقدية إذ خفض المأمون الضرائب، وألغىٰ الواثق الضرائب علىٰ البضائع المستوردة من الصين[5].

وأمر المستكفي[6] برفع الضرائب والمكس إذ كتب إلىٰ الغضنفر بن ناصر

(١) اليعقوبي، «التاريخ» ٢/ ٣٤٩.
(٢) اليعقوبي، «التاريخ» ٢/ ١٤٦
(٣) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٣/ ٢٧١.
(٤) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٣/ ٧٠٤. ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص١٥٤.
(٥) اليعقوبي، «البلدان» ص٥٩. الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٣/ ٣٦٣. جرجي زيدان، «تاريخ التمدن الإسلامي» ٢/ ١٢٠.
(٦) بعد وفاة المستكفي، وفي سنة إحدىٰ وخمسين كتبت الشيعة ببغداد علىٰ أبواب =

الدولة أن يرفع عن الرعية الضريبة والمكس ولا يجبيهم عند ماصر(١) ولا رصد ولا يقطعهم من معيشة ولا حرفة ولا يشغلهم عن تجارة ولا مهنة(٢).

وكان لاختيار الخليفة أبي جعفر المنصور موقع بغداد علىٰ الجانب الغربي من نهر دجلة(٣). أثر في تقدم التجارة ولذٰلك أصبحت بغداد مدينة تجارية عظيمة بسبب اتصالها المباشر بالخليج العربي عن طريق دجلة والفرات(٤). كما تتفرع من دجلة والفرات أنهار عديدة، كما تصب فيهما أنهار أخرىٰ، ولذٰلك أصبح ممكناً تنظيم الملاحة فيهما بما يهيئ للسفن حرية الانتقال من مكان إلىٰ آخر، حيث تتشعب من نهر الفرات شعب عدة، اثنان منهما ينحدران نحو بغداد في الجهة اليسرىٰ وهما نهر الصراة ونهر عيسىٰ، كما تتفرع من هٰذا النهر فروع عدة ويصب في نهر دجلة عند فم الصلح نهر نهروان(٥).

أما عن الأسواق في بغداد فما أن فرغ المنصور من بناء مدينته حتىٰ صير

= المساجد لعنة معاوية ولعنة من غصب فاطمة حقّها من «فدك» ومن منع الحسن أن يدفن مع جده ولعنة من نفىٰ أبا ذر، ثم إن ذلك محيي في الليل فأراد معز الدولة أن يعيده فأشار عليه الوزير المهلبي أن يكتب مكان ما محيي لعن الله الظالمين لآل رسول الله ﷺ وصرحوا بلعنة معاوية فقط.

وفي سنة اثنتين وخمسين يوم عاشوراء الزم معز الدولة الناس بغلق الأسواق ومنع الطباخين من الطبيخ ونصبوا القباب في الأسواق وعلقوا عليها المسوح وأخرجوا نساء منتشرات الشعور يلطمن في الشوارع ويقمن المأتم علىٰ الحسين وهٰذا أول يوم نِيح عليه فيه ببغداد واستمرت هٰذه البدعة سنين. وفي ثاني عشر ذي الحجة منها عمل عيد غدير خُم وضربت الدبادب. (السيوطي، «تاريخ الخلفاء»).

(١) الماصر: حبل أو سلسلة كان يلقىٰ في دجلة والفرات لمنع السفن من السير حتىٰ يؤدي صاحبه ما عليه من حق السلطان (الصابي، «الوزراء» ص٢٠٠).

(٢) الصابي، «الوزراء» ص٢٠٠.

(٣) المسعودي، «مروج الذهب» ٢/ ٢٢٧. ابن حوقل «صورة الأرض» ص٢١٥. الإصطخري، «المسالك» ص٥٨.

(٤) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٣/ ٢٧٢. المسعودي، «مروج الذهب» ٢/ ٢٢٧.

(٥) ابن الجوزي، «مناقب بغداد» ص١٧. ابن الفقيه الهمداني، «بغداد» ص٣٧.

الأسواق في طاقات مدينته من كل جانب[١]. ويبدو أنه حدثت تجاوزات رغم إرادة الخليفة حيث أقدم بعض السكان علىٰ إقامة منشآت تجارية أو دكاكين خاصة بهم بدون إشراف الدولة. الأمر الذي أدىٰ إلىٰ حدوث اختناق في شوارع وسكك المدينة المدورة، وكان ذٰلك من جملة الدوافع التي حدت بالخليفة المنصور إلىٰ نقل الأسواق إلىٰ خارج أسوار المدينة المدورة، ليكون في مقدوره توسيع طرق المدينة ووضعها علىٰ مقدار أربعين ذراعاً[٢].

لقد وجدت في داخل المدينة المدورة أربعة أسواق رئيسة في الطاقات الممتدة في الطرق الأربعة الواقعة بين الرحبتين اللتين بين السور الثاني والثالث. وهي ثلاثة وخمسون طاقاً[٣]. ولهٰذه الطاقات نوافذ وضعت بحيث تسمح بدخول أشعة الشمس وفي الوقت نفسه تمنع تساقط المطر وقد وصفها اليعقوبي بقوله: (وفيها كواء رومية يدخل منها الشمس والضوء، ولا يدخل منها المطر)[٤].

وفي أسواق الكرخ، التي أقيمت في الجبهة الجنوبية من بغداد، ما بين نهر الصراة ونهر عيسىٰ، لتكون مركزاً للنشاط الاقتصادي، حتىٰ إذا أخذت بغداد في الاتساع صارت الكرخ في وسطها[٥].

والظاهر أن الأسواق كانت تدر علىٰ أصحابها ومالكيها أرباحاً كبيرة لذا حول الربيع بن يونس، مولىٰ أمير المؤمنين، قطيعته بناحية الأسواق واستغلالها في هٰذه الناحية لتدر عليه فوائد مادية أكثر مما لو أنه استغلها في مجالات أخرىٰ[٦].

أن النشاط التجاري الذي شهدته أسواق الكرخ جعلها هي الأخرىٰ لا تفي بالحاجة، وتضيق بالباعة والتجار الذين وفدوا إليها في جميع البلدان

---

(١) ابن الجوزي، «مناقب بغداد»، ص١٧.
(٢) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ٧٩. ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ١/ ٢١.
(٣) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ٧٦. ابن الفقيه الهمداني، «بغداد» ص٣٦.
(٤) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٣٩.
(٥) الكبيسي، «أسواق بغداد» ص٨٢.
(٦) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٥٢.

ليمارسوا نشاطهم التجاري[١]. لذٰلك طلب هٰؤلاء التجار من الدولة السماح لهم بإقامة منشآت تجارية جديدة من أموالهم الخاصة. ولم تر السلطة بدأ من إجابة طلبهم هٰذا فاتسعوا في البناء والأسواق[٢]. التي ظلت تزداد اتساعاً بحيث كونت ثلاث مناطق رئيسة هي: الكرخ والمحول والحربية[٣]. ويعدها اليعقوبي مع المدينة المدورة تكون الجانب الغربي من بغداد[٤].

إن المتتبع لخطط أسواق الكرخ يلاحظ ظاهرة جديدة هي: تجمعها حول مجاري الأنهار المناسبة في هٰذا الجانب من بغداد، وفي الوقت نفسه نلمس أن الأمور التجارية طغت علىٰ كل شيء، بحيث استطاعت أن تؤثر في أسماء هٰذه الأنهر وتصبغها بصبغتها الخاصة، فدعيت الأنهار باسم نوع البضاعة المباعة عندها، فصرنا نسمع باسم سوق البزازين، ونهر القلائين ونهر الدجاج وغيرها[٥]. وفي ربض الكرخ السوق العظمىٰ ممتدة من قصر وضاح (مولىٰ المنصور)[٦] إلىٰ سوق الثلاثاء، طولاً بمقدار فرسخين وعرضاً بمقدار فرسخ واحد وتمتد علىٰ جانبي الشارع الذي يخرج من محلة الشرقية حتىٰ باب الكرخ، فلكل تجار أو تجارة شوارع معلومة، لا يختلط قوم بقوم، ولا تجارة بتجارة، وكل سوق مفردة وكل أهل مهنة مفردون بتجارتهم[٧].

ومن هٰذه الأسواق، سوق عبد الواحد التي أقيمت علىٰ الضفة اليسرىٰ

---

(١) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٣٣. الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٧/ ٦٥٣. الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ٧١.
(٢) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٥. الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٧/ ٦٥٣. ابن الفقيه الهمداني، «بغداد» ص٣٨. ياقوت الحموي، «البلدان» ٧/ ٢٢٣.
(٣) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ٨٥.
(٤) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٥١.
(٥) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٤٦، ص٢٥٠. الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ٧٩. ابن الجوزي، «مناقب» ص١٩.
(٦) ياقوت الحموي، «البلدان» ٧/ ٢٣٣. الخطيب البغدادي ١٠/ ٨٠. اليعقوبي، «البلدان» ص٢٤٠.
(٧) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٤٥.

لنهر الطرة[١] ثم سويقة أبي الورد[٢]. التي تقع علىٰ الجانب الأيسر من الطريق العام الخارج من باب الكوفة[٣]، وفي هٰذه السوق سائر المبيعات، ثم سوق غالب، وتقع علىٰ امتداد سويقة أبي الورد وبالاتجاه نفسه بين نهري الدجاج وطابق[٤].

أما سوق البزازين فيبدأ من القنطرة المقامة علىٰ نهر البزازين ويتجه جنوباً حتىٰ يقترب من نهر الدجاج، ويلي سوق البزازين، عند أسفل النهر سوق الجزارين إذ أن المنصور لما وضع تصميم أسواق الكرخ جعل سوق الجزارين في آخر الأسواق ومن سوق الجزارين يتفرع طريقان، أحدهما ينحدر نحو الجنوب الغربي ليلتقي بسوق الدجاج الذي يقع علىٰ النهر المسمىٰ باسمه[٥]. وآخر ينحدر نحو الجنوب الشرقي ليلتقي بسوق يباع فيه الصابون في الأغلب، وهو الآخر يمس نهر الدجاج في قسمه الشرقي ويعبر علىٰ قنطرة ليقترب من نهر القلائين حيث يقع سوق باعة اللحوم المقلية علىٰ الضفة اليمنىٰ من هٰذا النهر[٦]. ويمر النهر الأخير بموضع باعة حساء السيوف ومن ثم ينحرف نحو يسار اتجاهه فيلتقي بنهر الدجاج ويرىٰ الخطيب البغدادي (أن سويق الحمص كان يباع بمقادير كبيرة في أسواق بغداد، إذ قدر ما كان يبيعه رجل واحد من سويق الحمص المطحون في كل سنة (مائة وأربعين كراً)[٧]. وعلىٰ القنطرة الجديدة التي علىٰ الصراة عند باب البصرة (سوق كبيرة فيها سائر التجارة جادة متصلة)[٨]. وأقيمت في غرب القنطرة الجديدة أسواق من الوراقين الذين يتعاطون بيع وشراء الكتب، وفي هٰذا السوق أكثر من مائة

---

(١) ياقوت الحموي، «البلدان» ٥/ ١٢٦. (٢) ابن الفقيه الهمداني، «بغداد» ص٤٦.
(٣) ياقوت الحموي، «البلدان» ٥/ ١٨٣. ابن الجوزي، «مناقب بغداد» ص١٩.
(٤) ابن الفقيه الهمداني، «بغداد» ص٤٣. ياقوت الحموي، «البلدان» ٥/ ١٥٣.
(٥) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٤٦. ابن الفقيه الهمداني، «بغداد» ص٣٤. الخطيب البغدادي» ٥/ ٧٩.
(٦) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ٧٩. ابن الجوزي، «المنتظم» ٦/ ١٧٣.
(٧) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ١١٩.
(٨) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٤٥.

حانوت للوراقين تمتد إلىٰ غرب محلة الشرقية)[١].

وأقيم سوق الطعام إلىٰ شرقي الطريق العام الخارج من باب البصرة، ويمتد من قنطرة علىٰ الجزء الشرقي من نهر الدجاج ليقترب من نقطة التقاء نهر طابق بنهر عيسىٰ الأعظم[٢].

وهناك أسواق كان البيع فيها والشراء يتم في العراء فلا توجد سقائف يأوي إليها الباعة، ومن هٰذه الأسواق، سوق الزياتين الذي أقيم علىٰ قنطرة الزياتين جنوب المحول، ثم سوق باعة الأشنان علىٰ قنطرة الأشنان، وبعده سوق باعة الشوك علىٰ قنطرة الشوك التي أقيمت علىٰ نهر عيسىٰ الأعظم عند التقائه بنهر الكلاب، ثم سوق الثلاثاء[٣]، وإلىٰ الشرق من سوق الثلاثاء، يقع سوق باعة الرمان عند قنطرة الرمان، وإلىٰ الشرق منه يقع سوق دار القطن في حملة طابق التي تقع ما بين نهر عيسىٰ ونهر طابق، هٰذا السوق يقع علىٰ امتداد شارع يعبر نهر عيسىٰ علىٰ قنطرة البستان[٤].

وقبل أن يصب نهر عيسىٰ بدجلة يمر بسوق البطيخ الذي يقع علىٰ الضفة اليسرىٰ من النهر المذكور، وهو آخر الأسواق التي نقلت من داخل المدينة المدورة إلىٰ هٰذا الموضع من ربض الكرخ، وتباع فيه الفواكه[٥]. وعند الفرضة، حيث يصب نهر عيسىٰ الأعظم بدجلة، شيدت بحذاء جانب الفرضة مخازن التجار، وبالقرب منها قامت أسواق كثيرة[٦].

وتتفرع من دجلة والفرات أنهار عديدة، كما تصب فيهما أنهار أخرىٰ،

---

(١) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٤٥.
(٢) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ١١٣.
(٣) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٤٦. الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ١١١. ابن الجوزي، «مناقب» ص١٨.
(٤) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ٩١، ١١٢. ابن الجوزي، «مناقب بغداد» ص١٨. ياقوت البلدان ص٤، ١١.
(٥) ابن الفقيه الهمداني، «بغداد» ص٤٥. الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ٨١.
(٦) الإصطخري، «المسالك والممالك» ص٥٨.

ولذٰلك أصبح ممكناً تنظيم الملاحة فيهما بما يهيئ للسفن حرية الانتقال من مكان لآخر، حيث تتشعب من نهر الفرات شعب عدة اثنتان منهما تنحدران نحو بغداد في الجهة اليسرىٰ وهما الصراة ونهر عيسىٰ، ونهر صرصر والملك نحو يمينها، كما تتفرع من هٰذا النهر فروع عدة، وتصب في نهر دجلة عند فم الصلح[١]. وتجري السفن في نهر عيسىٰ الذي يخرج من نهر الفرات ويصب في نهر دجلة، أما نهر الصراة، فقد كان فيه حواجز تمنع مرور السفن حيث تنتهي السفن منها إلىٰ قنطرة الصراة، ثم تحول ما بها من البضائع أو تحتاج تلك الحواجز إلىٰ سفن غيرها[٢]. أما نهر صرصر الذي عليه مدينة صرصر فتجري فيه السفن وعليه جسر من السفن تعبر عليه القوافل، ونهر الملك كبير وهو أضعاف نهر صرصر وعليه جسر من السفن يعبر عليه الناس، وعلىٰ ضفة نهر الملك مدينة أكبر من مدينة صرصر وينتهي نهر الملك هٰذا إلىٰ قصر عمر بن هبيرة بإحدىٰ شعبتيه والأخرىٰ تصب في دجلة عند كوثي[٣].

ونلاحظ أن أنهار العراق ملائمة للملاحة، وذٰلك لأن مستوىٰ الفرات أعلىٰ قليلاً من مستوىٰ نهر دجلة، وهٰذا يجعل سير السفن في الأنهار المتفرعة من الفرات إلىٰ الشرق سهلاً ولا يصعب عليها أن تعود إلىٰ الفرات، وقد استفاد التجار من هٰذا النقل التجاري إذ كانت التجارة تنقل علىٰ الفرات بين بغداد والشام[٤].

أما البضائع التي كانت تنقل علىٰ الفرات فهي خشب البناء من أرمينية والزيت من الشام وكانا يحملان في النهر علىٰ أخشاب وكان الرمان يحمل علىٰ الفرات في مراكب كبيرة تسمىٰ القراقير[٥]. كما كانت البضائع تنقل علىٰ نهر

---

(١) الخطيب البغدادي، «تاريخ بغداد» ١/ ١١٧.

(٢) ابن حوقل، «صورة الأرض» ص٣١٧. الإصطخري، «المسالك» ص٥٩.

(٣) ابن حوقل، «صورة الأرض» ص٢١٧ ـ ٢١٨. الإصطخري، «المسالك» ص٥٩. المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص١٢١.

(٤) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٣/ ٢٧٥. المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص١٢٠.

(٥) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٣/ ٢٧٥. المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص١٢٠.

دجلة من أرمينية إلىٰ بغداد مارة بالموصل[١]. وفي نهر دجلة قرب بغداد كثير من القوارب والسفن النهرية إذ يقول المقدسي: (والناس ببغداد يذهبون ويحيطون ويعبرون في السفن ونرىٰ لهم جلبة وضوضاء)[٢]. وكانت السفن التي تحمل البضائع تستطيع أن تقف عند أسواق كثيرة كل سوق يختص بسلعة معينة ويجد الإنسان بين مكان وآخر قنطرة عالية فوق الماء تصل بين الشوارع[٣].

وقد أحصي عدد السفن التي تنقل الناس والتجارة في بغداد، في القرن الرابع فبلغت ثلاثين ألفاً وكان مقدار ربح ملاحيها كل يوم تسعين ألف درهم[٤]. وبعد أن تناولنا وصفاً للأسواق في بغداد، والطرق النهرية التي تصل بينها وبين العالم فلا بد أن نتعرف علىٰ أسلوب التعامل في الأسواق إذ أن الدولة العباسية كانت تتعامل بنظام نقدي مزدوج، فهي تتعامل بالدينار والدرهم معاً وتعرف بهما[٥]. إلا أن بعض الأقاليم كان خراجها يجبىٰ بالدينار[٦]. وبعضها الآخر بالدرهم[٧].

يكثر استعمال الدرهم في عمليات البيع والشراء في أسواق مدن العراق، وهٰذا لا يعني أن لا يجري التعامل في الأسواق بالدينار الذي يعد التعامل به أساساً في بلاد الشام ومصر[٨]. لذا فإن التعامل بأحد النقدين كان مقبولاً،

---

(١) الجهشياري، «الوزراء» ص٢.

(٢) المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص١٢٣.

(٣) الخطيب البغدادي، «تاريخ بغداد» ١/ ١١٧. الإصطخري، «المسالك» ص٥٩. ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٨/ ١٠.

(٤) الخطيب البغدادي، «تاريخ بغداد» ١/ ١١٧.

(٥) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص٧٣ ـ ٧٤. الجهشياري، «الوزراء» ص٢٨٨. الأصفهاني، «الأغاني» ٥/ ١٦٣. الصابي، «رسوم دار الخلافة» ص٢٨ ـ ٢٩. التنوخي، «الفرج بعد الشدة» ١٠/ ٥٥. المسعودي، «مروج» ٤/ ٢٨٠.

(٦) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص٧٥. المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص١٢٢ ـ ١٢٣.

(٧) ابن خرداذبه، «مسالك والممالك» ص٩٤. قدامة، «الخراج» ٣٦. أبو يوسف، «الخراج» ص٢١٢٠.

(٨) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص٩٤.

ويمكن أن يحول إلىٰ النوع الآخر بحسب سعر الصرف السائد في الأسواق الذي تحدده الأحوال التجارية دون تدخل الحكومة[١]. غير أن ذٰلك لا يعني أن سعر الصرف كان ثابتاً، وإنما كان يتعرض لتقلبات السوق وهٰذا شيء طبيعي. فالدينار بعد أن كان مساوياً لعشرة دراهم في صدر الإسلام. صار في النصف الثاني من العهد الأموي يساوي اثني عشر درهماً. وفي العصر العباسي وصل إلىٰ ثلاثة عشر درهماً[٢]. ثم إلىٰ أربعة عشر درهماً أو أكثر[٣]. وبالرغم من هٰذا التغير في سعر الصرف، يعتبر معدل التضخم هٰذا معقولاً علىٰ امتداد حقبة زمنية تجاوزت المائتي سنة! وقد لا يعني أيضاً إشارةً لضعف هيكلي في البنية الاقتصادية بل يُرجّح سببه إلىٰ زيادة النمط الاستهلاكي وعدم ترشيد موارد الدولة في قطاعات الإنتاج وسوء الإدارة وفساد ذوي القرار.

إن التعامل كان يجرىٰ في أسواق مدن العراق بجميع أنواع النقود التي ضربت في كل أقاليم الدولة العباسية، ذٰلك أن وحدات هٰذه النقود كان يرد منها إلىٰ أسواق العاصمة سنوياً كميات كبيرة عن طريق الضرائب المختلفة كالخراج والجزية والأعشار والمكوس والضمانات وما إلىٰ ذٰلك[٤]. فعن هٰذه الطرق وغيرها كانت تصب النقود في أسواق بغداد ويجري التعامل بها بفئاتها المختلفة وكذٰلك الحال في أسواق مدن العراق الأخرىٰ.

ويورد المقريزي عن التعامل بالأسواق بالأرغفة بدلاً من الدراهم إذ يقول: (إن الناس ببغداد كانوا يتعاملون بأرغفة الخبز في الأسواق، يقيمونه مقام الدرهم في الإنفاق وينتقدونه نقداً قد اصطلحوا عليه، فيردون المثلوم

---

(١) مسكويه، «تجارب الأمم» ٢/ ٣١. الهمداني، «تكملة» ١٠/ ١٣٠.
(٢) مسكويه، «تجارب الأمم» ٢/ ٣١. الهمداني، «تكملة» ١٠/ ١٣٠.
(٣) الريس، «الخراج» ص٣٧٣.
(٤) أبو يوسف، «الخراج» ص٢٠. قدامة، «الخراج» ص٢٤٢. ابن خرداذبه، «المسالك» ص٧٥. الجهشياري، «الوزراء» ص٢٨١. الصابي، «الوزراء» ص٩٢. المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص٦٤.

والمكرج كما يرد الدرهم الزائف[١] والدينار المبهرج[٢] ويشترون به أكثر المأكولات ويدخلون به الحمامات ولا يرده البزاز ولا العطار)[٣].

وكانت هناك عملات من دراهم ودنانير ظهرت في الأسواق تقدر بأكبر من قيمة الدراهم والدنانير المتعارف عليها، إذ ضربت في عهد الرشيد دنانير زنة كل دينار منها مائة مثقال، كان الرشيد يفرقها علىٰ الناس في الأعياد والمهرجان وتسمىٰ دنانير الصلة[٤].

وكان لبني العباس دنانير الخريطة، وهي مائة، فيها مائتان مكتوب علىٰ كل دينار من (ضرب الحسنىٰ لخريطة أمير المؤمنين)[٥]. وأن هٰذه الدنانير هي التي ينعم منها الخليفة علىٰ الشعراء ونحوهم[٦]. وكذٰلك الدراهم التي أهدتها قطر الندىٰ إلىٰ زوجها سنة (٢٨٢/ ٨٩٥م) من هٰذا النوع إذ يقول ابن الزبير: (كان قد ضرب لذٰلك دراهم منها بقيمة ثلاثة عشر ألف دينار، كل درهم ثلاثة دراهم)[٧]. وهٰذه الدراهم والدنانير كان يجري التعامل بها في أسواق بغداد، وفي هٰذه الحال كان البائع والمشترىٰ يلجأ إلىٰ الصرافين لتبديلها بنقود عادية أو استعمال الوزن في حال التعامل بها[٨]. وتداولت في أسواق المدن دراهم بهرجة[٩]. وخراسانية، وهي من الأنواع الرديئة التي تلقىٰ إقبالاً كبيراً في تعامل الناس بها، ولٰكن بعض الموظفين المختصين كانوا يدفعون من هٰذه النقود الرديئة رواتب الجند. ففي سنة (٣١٥/ ٩٢٧م) دفع محمد بن خلف النيرماني (اثنين وأربعين ألف درهم)[١٠].

---

(١) الدرهم الزائف: تكون فضته مخلوطة وكانت تقبل بقيمتها في المعاملات التجارية (المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٦٢).

(٢) الدينار المبهرج: هو الدينار الذي لم يضرب بدار الضرب الحكومية، وكانت غير مقبولة في التعامل التجاري (المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٦٢).

(٣) المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٦٧ ـ ٦٨.

(٤) المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٥٩ ـ ٦٠. النقشبندي، «الدينار الإسلامي» ص٣٥.

(٥) المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٦٠.

(٦) ن.م، ص٦٠.

(٧) ابن الزبير، «الذخائر والتحف» ص٣٨.

(٨) الكبيسي، «أسواق بغداد» ص٢٣٥.

(٩) المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٦٢.

(١٠) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ١٧١.

ويذكر الجاحظ عن تعامل بعض الناس بالنقود الرديئة إذ يقول: (إن كانت القلة صحاحاً دفع أكثرها مقطعة، وإن كانت أنصافاً وأرباعاً دفعها قراضة مفتتة، ثم لا يدع مزيفاً ولا ديناراً مبهرجاً إلا دسه فيه وداسه عليه، واحتال بكل حيلة وتأتىٰ له بكل سبب، فإن ردوا عليه بعد ذٰلك حلف بالغموس إنه ليس من دراهمه ولا هي من ماله)[١].

كانت هناك أنواع البيوع تجري في أسواق بغداد فمنها البيع المطلق أي بيع العين بالثمن، وهو الذي كان سائداً في التعامل بأسواق العاصمة ومدن أخرىٰ، وهناك بيع بالمقايضة، وهو بيع بضاعة بأخرىٰ دون استعمال النقود[٢]، ويوجد البيع المستدين (أي بيع قطعة من القماش من المستدين ويستلم السعر نقداً لٰكنه سابقاً قد اشتراها من الدائن بسعر أعلىٰ لٰكن لأجل)[٣]، وبيع السلم الذي هو بيع الدين بالعين، وبيع الصرف وهو بيع الثمن بالثمن، وهناك بيع المرابحة وهو البيع بالثمن مع زيادة يتفق عليها كل من البائع والمشتري، والبيع الوضيعة وهو البيع بالنقصان عن القيمة الأصلية[٤]. والبيع الصحيح والبيع الفاسد والبيع المكروه[٥].

كان هناك تفاهم وثقة متبادلة بين أهل السوق وبين زبائنهم، وأن التعامل بينهم كان يتم دون أخذ مستندات مالية مكتوبة. الأمر الذي سهل عملية التبادل التجاري بينهم[٦]. وفي بعض الأحيان كان البائع لا يكتفي بأخذ رهن يفي بمقدار الدين أو يزيد، ويحفظه عنده لحين استرداد المبلغ المسلف[٧].

وكانت هناك ظاهرة أخرىٰ في التعامل في الأسواق وهي وزن النقود إذا كان هناك شك في وزنها. إذ توجد معاملات تجارية كانت تجرىٰ علىٰ أساس

---

(١) الجاحظ، «البخلاء» ص٨٥. (٢) الكبيسي، «أسواق بغداد» ص٢٤٧.
(٣) ديمومبين، «النظم الإسلامية» ص٢٥٨.
(٤) الكبيسي، «أسواق بغداد» ص٢٤٨.
(٥) الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص١٢٣.
(٦) ابن الجوزي، «المنتظم» ٦/ ٢٥٥. الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص١٢٣.
(٧) التنوخي، «المستجار من فعلات العباد» ص١٣٦.

مقدار وزن النقود[١]. وحتىٰ لو كانت تلك النقود دنانير ذهباً، إذ أن التنوخي ذكر أن امرأة كانت قد استدعت الميزان ودفعت مقداراً من الدنانير بقيمة ما كان بذمتها لأحد تجار بغداد، وأن استدعاء هٰذه المرأة للميزان معناه أنها لم تكتف بعد الدنانير، وإنما وزنتها وزناً[٢] وأن عملها هٰذا لم يكن شاذاً أو فريداً في بابه، فقد كان معمولاً به ويجري علىٰ نطاق واسع في أسواق بغداد وغيرها من مدن العراق.

واستخدمت الصكوك كوسيلة لدفع الأموال وتعدىٰ استعمالها مؤسسات الدولة إذ أخذ يتعامل بها أفراد الشعب أيضاً. ففي بعض الأحيان كانت تصرف رواتب من هم في خدمة دار الخلافة بالصكوك إذ كان يكتب لكل طائفة من طوائف الحشم والمستخدمين في شؤون العامة، وخزانة الكسوة والصناع، من الصاغة والخياطين والقصابين والأساكفة والحدادين، والمطرزين والنجارين والوراقين والعطارين وغيرهم صك مفرد من الديوان، وبعد أن ينصرف هٰذا الصك في السوق توزع الأرزاق الشهرية عليهم[٣].

وقد استخدمت السفاتج (الحوالات التي كانت ترسل من مدينة إلىٰ أخرىٰ ومن إقليم إلىٰ آخر ضمن أقاليم الدولة، وقد قام الصرافون والوكلاء مقام البنوك في تحويل هٰذه السفاتج إلىٰ نقود مقابل خصم من المبلغ المحول. أو أخذ فائدة الأمر الذي سهل إجراء التعامل التجاري في الأسواق[٤]. وفي بعض الأحيان كان التجار يتولون تصريف هٰذه السفاتج[٥]. وفي أحيان أخرىٰ كان بيت المال يقوم بهٰذه المهمة[٦].

---

(١) الجاحظ، «البيان والتبيين» ص١٠١. ابن الجوزي، «المنتظم» ٦/٥٣. ابن خلدون، «المقدمة» ٢/٨٠٨.

(٢) التنوخي، «الفرج بعد الشدة» ٢/١٦٨. الجاحظ، «البيان والتبيين» ص١٠١ ـ ١٠٢.

(٣) خولة الدجيلي، «بيت المال» ص١٤٣.

(٤) الصابي، «الوزراء» ص٨١.

(٥) التنوخي، «الفرج بعد الشدة» ٢/ ١١٠.

(٦) خولة الدجيلي، «بيت المال» ص١٤٢.

وخلال القرن الثالث الهجري أصبح التعامل في الأسواق أو دفع الديون ليس بالنقود فقط، وإنما بالسُفتَجَة أيضاً، وأن الهدف من استعمال السُفتَجَة في المعاملات المالية، كان لغرض تجنب نقل النقود من مكان إلىٰ آخر لتلافي تعرضها لمخاطر الطريق[١] وبالسُفتَجَة يمكن تحويل الدين من شخص إلىٰ آخر وتصفية الحساب بينهما كما أصبح من الممكن تصفية الحساب بين مدن وأقطار مختلفة دون الحاجة إلىٰ نقل النقود أو البضائع[٢]. وكان بمقدور التاجر أن يقترض سفاتج من بيت المال ليشتري بها بضائع من تلك المقاطعة، ثم يدفع ما اقترضه إلىٰ بيت مال مقاطعة أخرىٰ[٣].

مما لا شك فيه أن المعاملات المالية التي تتم في الأسواق، كان الصيارفة محور نشاطها، إذ تعامل هٰؤلاء بالنقود وبديلاتها (الصك، والسُفتَجَة، والقروض والتسليف) واتخذت المصارف في بداية القرن الرابع الهجري بيوت مالية أوجدتها ضرورات النشاط التجاري في أسواق المدن من جهة، ولتعامل المسؤولين مع تلك المؤسسات التي التجأوا إليها عند الحاجة من جهة أخرىٰ، وأن ذٰلك لم يناهض فكرة علي بن عيسىٰ في تأسيس مصرف حكومي[٤].

كما كان التجار في الأسواق مضطرين إلىٰ التعامل مع الصرافين، نظراً إلىٰ أن الأقاليم الشرقية من الدولة كانت تتعامل بالدراهم في الأغلب، في حين كانت الأقاليم الغربية تتعامل بالدنانير الذهبية[٥].

وفي هٰذه الحال أصبح لا بد من وجود صرافين لتغيير العملة التي كانت

---

(١) الثعالبي، «ثمار القلوب» ص٥٤٥. (٢) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٤٣.

(٣) صالح أحمد العلي، «التنظيمات» ص٢٥٥.

(٤) التنوخي، «نشوار المحاضرة» ٨/ ٢٦. الدوري، «دراسات في العصور العباسية المتأخرة» ص٢٢٣.

(٥) ابن خرداذبه، «المسالك والممالك» ص٧٣ ـ ٧٤. الجهشياري، «الوزراء» ص٢٨٨. الصابي، «رسوم دار الخلافة» ص٢٨ ـ ٢٩. التنوخي، «الفرج بعد الشدة»، ١٨/ ٥٥. الأصفهاني، «الأغاني» ٥/ ١٦٣.

قيمتها عرضة للصعود والهبوط تبعاً لتقلبات قيمة المعدن المكون فيه. وهٰكذا بلغت حركة الصيرفة في أسواق المدن الرئيسة غاية ازدهارها في بداية القرن الرابع الهجري، بازدهار التجارة، وقدرتهم علىٰ تسليف النقود وتبديل العملات وصرف الصكوك والسفاتج، وظهرت فئة من الصيارفة اتخذت المدن الكبرىٰ مركزاً لنشاطهم[١].

خلال العصر العباسي الأول نشط العرب المسلمون في مجال التجارة، وقد ازداد عدد التجار العرب في أسواق العاصمة، بينما كان جل الصناع وأهل الحرف بأسواق بغداد من الموالي وأهل الذمة حتىٰ بداية القرن الثالث الهجري إذ انضم[٢] إليهم بعض العرب المسلمين، وزاولوا تلك المهن بسبب تحسن النظرة الاجتماعية.

ومن هٰذا يتضح لنا أن أسواق بغداد كان فيها طبقتان: طبقة التجار وطبقة صغار الباعة وغيرهم من أصحاب الحرف الأخرىٰ. فالتجار كانوا يملكون ملايين الدنانير[٣]، والنوع الثاني العمال العاملون في الأسواق والذين لا يستطيعون أن يسدوا رمقهم من دخلهم الشحيح إلا بصعوبة، وهٰؤلاء يعملون بأيديهم ويعيشون من ثمن ما ينتجون[٤]، وهناك أمثلة عديدة علىٰ ثراء التجار، ولعل أبرز مثل علىٰ تجار بغداد الأثرياء الحسين بن عبد الله بن الجصاص الجوهري الذي بلغت قيمة عقد واحد من عقود الجوهر التي كان يمتلكها مائتي ألف دينار[٥].

ونستطيع أن ندرك ضخامة الثروة التي يمتلكها الحسين بن الجصاص، من مقدار المبالغ التي صادرتها منه الدولة، ومع ذٰلك لم يتعرض للإفلاس لكثرة ما كان عنده من نقود فعلىٰ أثر إخفاق حركة عبد الله بن المعتز سنة

(١) حمدان الكبيسي، «أسواق بغداد» ص٢٧٣.
(٢) ن.م، ص٣٢٨.
(٣) مسكويه، «تجارب الأمم» ١٠/ ٣٥. ابن الجوزي، «المنتظم» ٥/ ١٢٨.
(٤) الهمداني، «تكملة» ١/ ٣٩. اليافعي، «مرآة الجنان» ٢/ ٢٢٤.
(٥) ابن الجوزي، «المنتظم» ٦/ ٢١٢. ابن كثير، «البداية والنهاية» ١١/ ١٥٦.

(٢٩٦هـ/ ٩٠٨م) صودر ابن الجصاص[١]. وأخذ منه ستة ملايين دينار[٢]. كما صودر ابن الجصاص مرة أخرىٰ سنة (٣٠٢هـ/ ٩١٤م)، وقد اختلف في مقدار ما خسره في هٰذه المرة، فابن الجصاص يدعي أنه خسر عشرين مليون دينار[٣]. أما المؤرخون فقدروا خسارته بين ستة ملايين دينار[٤] وبين ستة عشر مليون دينار[٥]. في حين أن الوزير علي بن الفرات قدر المصادر بعشرة ملايين دينار من النقد والبضائع[٦] ومع ذٰلك بقي معه من الأموال شيء كثير جداً[٧]، عدا ما كان بحوزته من البساتين والضياع التي قدرت قيمتها بحوالي سبعمائة ألف دينار، ومن الجواهر والمناخ ما يساوي ثلاثمائة ألف دينار من الذهب والفضة المسكوكة[٨].

وتؤكد المصادر أن عملية البيع والشراء في أسواق الدولة كانت نشطة[٩] الأمر الذي أدىٰ إلىٰ زيادة دخل أهل السوق الذين كانت تأتيهم موارد أخرىٰ طارئة تتحكم فيها المناسبات الدينية أو السياسية، ففي سنة (٣٠٥هـ/ ٩١٧م) زار رسول ملك الروم بغداد، فبالغ الخليفة في عمل الزينة لاستقباله، فزينت الطرقات والأسواق، وتلهف الناس للمشاركة في ذٰلك الموكب ومشاهدته (وقد اكتر كل دكان وغرفة مشرفة بدراهم كثيرة)[١٠]، وشكل بعض التجار شركات كانت تدر عليهم أرباحاً طائلة[١١]. كما أنهم كانوا يقرضون الأموال

(١) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٨.
(٢) التنوخي، «نشوار المحاضرة» ١/ ٢٥.
(٣) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٣٥.
(٤) التنوخي، «نشوار المحاضرة» ١/ ٢٥.
(٥) ابن الجوزي، «المنتظم» ٦/ ١٢٧. التنوخي، «نشوار المحاضرة» ١٠/ ٢٥.
(٦) الصابي، «الوزراء» ص٢٢٣.
(٧) ابن الجوزي، «المنتظم» ٦/ ٢١٢.
(٨) الصابي، «الوزراء» ص٧٤.
(٩) الجاحظ، «التبصر في التجارة» ص١، ص٢٠ ـ ٢١. اليعقوبي، «البلدان» ص٢٥٤. الطبري، «تاريخ الرسل» ٧/ ٦٢٠. ابن خرداذبه، «المسالك» ص٤١. الصابي، «رسوم دار الخلافة» ص٢٠. الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ١٠٠.
(١٠) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ١١٠.
(١١) الجهشياري، «الوزراء» ص١٨٦.

للصرافين[١] ويبيعون عملاءهم أحياناً بالدين أو يقرضون الناس الدراهم، وقد تصل هٰذه القروض إلىٰ خمسين ألف درهم[٢].

أما الفئة الثانية: البقالون والباعة المتجولون والصناع، فكانوا يقومون بالبيع والشراء، وبشكل محدود، وكانت أجرة العمال زهيدة، مما يدل علىٰ أنهم كانوا يعيشون في فاقة، ولم تطرأ زيادة ملموسة في أجورهم. ففي أواخر القرن الثالث الهجري كانت (أجرة) العامل الذي يشتغل في خرط الزجاج درهماً ونصف الدرهم[٣]. وأجرة عامل حانوت نصف درهم في اليوم مع كسوته وطعامه، وأجرة عامل الحفر ثلاثة دراهم في اليوم، وأجرة الحداد خمسة دراهم، بينما أجرة عامل الحمام خمسة دراهم[٤]. ويتقاضىٰ العامل الذي يحفر قبور الموتىٰ ما بين درهم وثلاثة دراهم عن حفر كل قبر[٥]، في حين كانت أجرة البناء تتراوح بين قيراط وخمس حبات[٦].

أما **التجارة الخارجية**، فقد اتسعت وازدهرت مع الخليج العربي والشرق الأقصىٰ وشرق إفريقية، إذ شجع الخلفاء العباسيون التجارة مع الهند لجلب الكثير من البضائع التي لم تكن معروفة من قبل في العراق[٧].

لقد نشطت التجارة بين الخليج العربي وبلاد السند والهند حتىٰ قال أهل البصرة لنا السند والهند وكرمان ومكران والعرض والديار وسعة الأنهار[٨]. كما قاموا بتأسيس مراكز تجارية علىٰ الساحل الغربي من الهند[٩]. وكذٰلك في الجنوب الشرقي من الساحل، وصار للمسلمين جاليات عظيمة علىٰ سواحل

(١) الكبيسي، «أسواق بغداد» ص٣٣٣. (٢) الصابي، «الوزراء» ص٢٥٩.
(٣) الكبيسي، «أسواق بغداد» ص٣٤١.
(٤) ابن الجوزي، «تلبيس إبليس» ص٣٨٤.
(٥) الجاحظ، «البيان والتبيين» ٣/ ٥٦٠. الأصفهاني، «الأغاني» ٣/ ١٣٤.
(٦) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٧/ ٦٥٥. الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ٧٠.
(٧) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٣/ ١٣٦. النويري، «نهاية الأرب» ٢/ ٢٩.
(٨) سليمان إبراهيم العسكري، «التجارة والملاحة في الخليج العربي في العصور العباسية»، (القاهرة، ١٩٧٢م)، ص١٤٩.
(٩) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٦٢٣ ـ ٦٢٤.

الهند تمارس فيها شعائرها الدينية بحرية، وكان لهم المساجد والمحاكم الخاصة بالتجار المسلمين، كما كان لهم وكلاء في بعض المدن الهندية[١].

وأهم عامل ساعد علىٰ نمو التجارة مع الهند أيضاً هو تدفق الذهب إلىٰ العراق وانخفاض سعره واعتماد الهند علىٰ استعمال الذهب نقوداً[٢]. وكانت التجارة الهندية تأتي إلىٰ الأبلة ومنها إلىٰ بغداد[٣]، عاصمة الشرق في ذٰلك الزمان والتي لها القدرة الشرائية الفائقة التي تستطيع أن تستهلك كل ما يَرِد إليها من البضائع النفيسة[٤]. مثل الأطياب التي تستخدم علىٰ الموائد الزاخرة مثل الفلفل[٥]، وثمرته المعروفة بجوز بوا[٦]. والكجابة والقافلة والقرنفل[٧]. كما تجلب منها أنواع العطور كالعود[٨]، الذي لم يكن معروفاً قبل العصر العباسي ولم يرغب التجار في استيراده ولٰكن الخليفة أبا جعفر المنصور أمر أن تجلب كميات منه من الهند[٩] كما يجلب العنبر[١٠]، والكافور[١١] والمسك والسنبل[١٢]. وكذٰلك يستورد منها خشب الأبنوس

---

(١) ابن حوقل، «صورة الأرض» ص٢٧٧. المسعودي، «مروج الذهب» ١/ ١٢٧.

(٢) صالح أحمد العلي، «التنظيمات» ص٢٤٤.

(٣) رمزية عبد الوهاب الخيرو، «تجارة الخليج العربي وآثارها في الحياة الاقتصادية»، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد، ١٩٨٧م)، ص١٢٣.

(٤) ابن خرداذبه، «مسالك» ص١٥٤ ـ ١٥٥.

(٥) ابن خرداذبه، «مسالك» ص٦٢. المسعودي، «مروج الذهب» ١/ ١١٢. ياقوت الحموي، «معجم البلدان» ١/ ١٩٦.

(٦) اليعقوبي، «البلدان» ص٣٦٩. ابن خرداذبه، «مسالك» ص٧٠. الثعالبي، «ثمار القلوب» ص٤٣٢.

(٧) ابن الفقيه، «البلدان» ص١٢. ابن خرداذبه، «مسالك» ص٧٠. ابن حوقل، «صورة الأرض» ص٢٨٠.

(٨) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص١٦. ابن خرداذبه، «مسالك» ص٧٠. المسعودي، «مروج» ١/ ١١٤.

(٩) النويري، «نهاية الأرب» ٢/ ٢٩.

(١٠) ابن الفقيه، «البلدان» ص١٢. اليعقوبي، «التاريخ» ١/ ١٨٢.

(١١) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص١٨. اليعقوبي، «التاريخ» ١/ ١٨٢.

(١٢) اليعقوبي، «البلدان» ص٣٦٩. الثعالبي، «ثمار القلوب» ص٤٢٣.

والصندل الأبيض[١]. والياقوت الأحمر وجوز الهند والساج والخيزران[٢]. كما يستورد منها البيور والتمر وجلود النمور والفيلة وجلود الحيوانات المدبوغة وأجود أنواع القطن في العالم والبضائع الدقيقة الصنع كذلك يستورد من الهند خشب التك لصناعة السفن لأن مراكب المحيط الهندي في الأغلب تصنع من خشب التك وكانت غالباً ما تجلب عائمة خلف المراكب[٣]. كما تستورد منها سيوف الهند التي أطلق عليها الهنداوني[٤] كذلك كانت تستورد الثياب المتخذة من الحشيش والثياب القطنية المخملة. كما يستورد منها الرصاص القلمي والبقم[٥].

إما التجارة مع الصين فقد نشطت في العهد العباسي منذ عهد السفاح الذي دعاه الصينيون أبولو[٦]. والبضائع التي كانت تستورد من الصين إلى العراق المسك الصيني وهو من أجود الأنواع[٧]. وهناك نوع آخر من المسك يسمى القنباري يستورد من منطقة تسمى قنبار في الصين[٨].

وكذلك استورد من الصين العود الذي كان الطلب يكثر عليه من البلاد الإسلامية وبلاد الروم لاستخدامه بجانب التزيين في صناعة بعض الأدوية[٩].

وقد اشتهر أهل الصين بالصناعات والنقوش والتصوير ما يعجز عنه أهل الأرض[١٠]، واشتهروا بصناعة الفخار، والفخار الصيني من أبدع أنواع الفخار وكذلك اشتهروا بصناعة الخزف وأكثرها في شكل صحون كبيرة تسمى

---

(١) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢٥ ـ ٢٦. ابن خرداذبه، «مسالك» ص٧٠.
(٢) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢٥ ـ ٢٦.
(٣) المسعودي، «مروج» ١/ ١١٤.
(٤) المسعودي، «مروج» ٢/ ٤١٥.
(٥) الجهشياري، «الوزراء» ص٢٢٩. ابن خرداذبه، «مسالك» ص٧٠. المسعودي، «مورد» ١/ ١١٥.
(٦) حتي، «تاريخ العرب» ٢/ ٤٢١.
(٧) ابن خرداذبه، «مسالك» ص٧٠. النويري، «نهاية الأرب» ١٢/ ٧.
(٨) اليعقوبي، «البلدان» ص٣٦٥.
(٩) ابن خرداذبه، «مسالك» ص٧٠. العسكري، «الملاحة في الخليج» ص١٤٢.
(١٠) المسعودي، «مروج الذهب» ١/ ١١٠.

القضائر[١]. واشتهرت الصين بالحرير الطبيعي[٢]. وكذٰلك يستورد الورق الصقيل والمداد والفرند والطواويس والبراذين الفره والدار صيني الخالص، والصبنلج (نوع من السمك) والخولخان[٣] (نوع من النباتات).

أما المواد التي كان يصدرها تجار العرب إلىٰ الصين فبعضها كان يستورد من أقطار أخرىٰ ليصدر إلىٰ الهند والصين كالعاج الذي يستورد أصلاً من إفريقيا الشرقية[٤]. والكهرب الفصوص الصقلي، والكندر والورس والعقيق الذي تشتهر به اليمن[٥]. ودرف السلاحف ـ الحنتو ـ قرن الكركدن[٦]. والكافور والياقوت يحمله التجار من الهند وسرنديب[٧].

وكذٰلك كان يصدر التجار العرب التمر العراقي إلىٰ كل جهة[٨]. والنبيذ العراقي[٩]، ودهن البنفسج وماء الورد والحناء والمناديل من الأبلة وثياب الكثن الرقيقة[١٠] وكذٰلك اللؤلؤ الجيد المستخرج من الخليج العربي[١١]، والأقمشة الخشنة التي كانت شائعة الاستعمال[١٢].

❊ ❊ ❊

---

(١) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢٦.
(٢) المسعودي، «مروج» ١/ ١٠٤.
(٣) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص١٦. ابن خرداذبه، «مسالك» ص٧.
(٤) المسعودي، «مروج» ١/ ٢١٧.
(٥) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢٧. ابن حوقل، «صورة الأرض» ص٤٣.
(٦) المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص٩٧.
(٧) ن.م، ص١٣.
(٨) ابن الفقيه، «البلدان» ص٢٥٣. المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص١٢٠
(٩) ابن خرداذبه، «مسالك» ص٦٦.
(١٠) المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص١٧٢.
(١١) رمزية عبد الوهاب، «تجارة الخليج العربي» ص١٢٨.
(١٢) ن.م، ص١٢٨.

الفصـــلُ الخـــامس

الصناعة والنشاط الصناعي

* المبحث الأول: أنواع الحرف الصناعية.
* المبحث الثاني: موقف الدولة من أصحاب الحرف.
* المبحث الثالث: الصناعات الحكومية، ضرب النقود، الطرز، الأسلحة.

تمهيد

كان للعمران الحضاري وزيادة السكان، الأثر الكبير في تنوع الصناعات وكثرة الصناع وتنوع أعمالهم، قال ابن خلدون: (ما لم يستوف العمران الحضري وتتمدن المدينة، يكون التركيز في الضروري من المعاش، وهو تحصيل الأقوات من الحنطة وغيرها، فإذا تمدنت المدينة، وتزايدت فيها الأعمال، ووفت بالضروري وزادت عليه صرف الزائد حينئذٍ إلىٰ الكماليات من المعاش)[١]. أما عن نوع الصناعات فقد قال ابن خلدون: (وتنقسم الصنائع أيضاً، إلىٰ ما يختص بأمر المعاش ضرورياً كان أم غير ضروري وإلىٰ ما يختص بالأفكار التي هي خاصية الإنسان من العلوم والصنائع والسياسة، ومن الأول الحياكة والجزارة والحدادة وأمثالها. ومن الثاني الوراقة وهي معاناة الكتاب بالاستنساخ والتجليد، والغناء والشعر وتعليم العلم وأمثال ذٰلك. ومن الثالث الجندية وأمثالها والله أعلم)[٢]. وكلما تقدمت المدنية ازدادت الصناعة تنوعاً وجودة، وأضاف ابن خلدون: (وعلىٰ مقدار عمران البلد، تكون جودة الصنائع للتأنّق فيها حينئذٍ، وتوخي الجودة فيما يطلب منها، بحيث تتوفر دواعي الترف والثروة وأما العمران البدوي أو القليل فلا يحتاج من الصنائع إلا البسيط)[٣].

وحيث أن العراق كان مهداً لحضارات أصيلة سبقت الحضارة العربية الإسلامية، فلذٰلك كانت لديهم خبرات صناعية تلبي احتياجاتهم، وبعد استقرار العرب المسلمين في العراق عملوا علىٰ تنشيط تلك الصناعات ودعمها

(١) ابن خلدون، «المقدمة» ص٤٠٠. (٢) ن.م، ص٤٠١.

(٣) ن.م، ص٤٠١.

وتطويرها، كما عملوا في الوقت نفسه علىٰ إنشاء صناعات جديدة تطلبها المرحلة المتقدمة التي وصلت إليها الدولة[١].

ومنذ أن أصبح العراق جزءاً من دولة الخلافة، اهتم الخلفاء وولاتهم بالعمل علىٰ تنشيط الصناعات التي كانت قائمة فيه، كما عملوا في الوقت نفسه علىٰ إقامة صناعات جديدة علىٰ أساس أنها تشكل مورداً من موارد الثروة. فأقيم في مدنه الرئيسة (الموصل، بغداد، البصرة) عدد كبير من المصانع لصنع الزجاج والخزف، والنسيج والحياكة وغيرها[٢].

وأصبح يضرب بأهل العراق المثل في البراعة في كل الصناعة، إذ اشتهر أهل الموصل بالتدقيق في الصناعات، واشتهر أهل البصرة بالصناعة أيضاً، وكان يقال: (الفصاحة بالكوفة والصناعة بالبصرة)[٣].

وقد اختلط صناع العرب بصناع الأعاجم ولا سيما الذين استوطنوا البصرة بعد إنشائها للقيام بسد حاجة المجتمع إلىٰ المصنوعات، مستفيدين من الحماية التي تقدمها الدولة لهم[٤]. لذٰلك شهدت بلاد الرافدين نهضة صناعية واسعة، ويلاحظ في هٰذه النهضة الصناعية اتساق بين الحاجات والمستلزمات التي أفرزها المجتمع الجديد، فكما استدعىٰ تنامي أعداد السكان وإقبالهم علىٰ البناء، أدّىٰ ذٰلك إلىٰ تنشيط صناعة المنسوجات وصناعة المواد الإنشائية وصناعة الآلات والأدوات المنزلية، كما إن استصلاح الأراضي غير الصالحة والمستصلحة، دعا إلىٰ الاتساع في إنتاج الأدوات اللازمة لذٰلك، كما حصل تطور في صناعة الأسلحة وأدوات الحصار وغيرها لتأمين سلامة الدولة وأمنها، ولتلبية احتياجات حروب التحرير الواسعة التي خلفتها، والتي كان

---

(١) أحمد عبد الله الحسو، «الصناعة في العراق منذ القرن الأول الهجري حتىٰ القرن السابع الهجري» بحث ضمن «العراق في موكب الحضارة»، (بغداد، ١٩٨٤) ٢/١٨٩.

(٢) حمدان الكبيسي، «الصناعة»، بحث ضمن «حضارة العراق» ٥/٢٧٧.

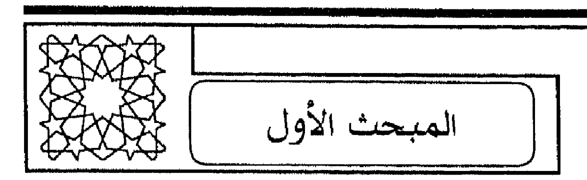
(٣) عواد مجيد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات في الاقتصاد العربي الإسلامي» ص٦٥.

(٤) صالح أحمد العلي، «التنظيمات» ص٢٧٧.

العراق أحد أكبر مرتكزاتها وقواعده، وقد أدّىٰ اهتمام الدولة بحركة العلم والتعليم إلىٰ ازدهار صناعة الورق الذي كان ينتج في بلاد الصين في حدود ضيقة[١].

❁ ❁ ❁

(١) أحمد عبد الله الحسو، «الصناعة في العراق» ص١٩٠ ـ ١٩١.



المبحث الأول

أنواع الحرف الصناعية

▢ أولاً ـ صناعة الغزل والنسيج:

كانت هٰذه الصناعة معروفة منذ زمن بعيد، إذ استخدم الإنسان العراقي (المغزل الخشبي) و(النول) الذي تتم بوساطته عملية نسج الغزول المصنوعة من الصوف والقطن والكتان والحرير، وغيرها[١].

وساعد في ازدهار صناعة الغزل والنسيج توفر المواد الأولية، فزراعة القطن والكتان معروفة في العراق، كما أن توفر أشجار التوت مكن من تربية دودة القز وتهيئة مادة الحرير، فضلاً عن ملائمة مناخ العراق لتربية الأغنام والحصول علىٰ أصوافها، أما الماعز فقد انتشرت قطعانه في المنطقة الشمالية، والمناطق القريبة منها في الجزيرة، مما وفر الأصواف السود[٢]. ومن طرائف ما ذكر بهٰذا الخصوص للدلالة علىٰ وفرة الأغنام، أنه في حفلة أقيمت لختان أولاد الخليفة المستضيء سنة (٥٦٨هـ/ ١١٧٢م) ذبح فيها ألف رأس من الغنم و٥٠٠ رأس بقر و٥,٠٠٠ دجاجة[٣].

لذٰلك تزايدت مراكز صناعة الغزل والنسيج وبخاصة في العهدين الأموي والعباسي الأول لتشمل مدن البصرة والكوفة وواسط ثم بغداد وسامراء

---

(١) فريال المختار، «المنسوجات العراقية الإسلامية» دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧)، ص١٥.

(٢) ن.م، ص١٥.

(٣) سبط ابن الجوزي، «مرآة الزمان» ط١، الهند، مطبعة مجلة دار المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ١٩٥١، ج٨، القسم الأول، ص٢٩٢ ـ ٢٩٣.

والموصل، حيث قامت فيها فضلاً عن المعامل الأهلية، والتي عرفت بـ(دور الطراز العامة) معامل النسيج الخاصة بالدولة، والتي عرفت بـ(دور الطراز الخاصة) والتي كان من مهامها إنتاج الثياب الرسمية لكسوة كبار موظفي الدولة وكسوة الكعبة وغير ذٰلك[١].

واشتهرت بعض مدن الدولة الإسلامية بنوع من الأقمشة والثياب وصناعة النسيج الأخرىٰ كالسجاد والحلل والمنسوجات القطنية والستائر والمطارف (وهي نسيج المربع المعلم الطرفين)، أو الربط (وهي الملاءات أو الثياب اللينة الرقيقة) والفرش والطنافس، ونسيج الخز (وهو الذي يكون سداه حريراً ولحمته صوفاً)، والبز (وهو نسيج دقيق يصنع من القطن والحرير)، والوشي (وهو نسيج من الحرير الملون المطرز برسوم الأشخاص والحيوانات وأغصان النبات المتوجة والمزينة بخيوط الذهب)، والديباج (وهو الذي تكون سداه ولحمته من الحرير)، والسجلاط: (وهو نسيج سميك يمتاز بالقوة والمتانة ويوش بالزخارف ويستعمل ككساء يغطىٰ به الهودج فيكون كالخيمة أو القبة، والسيجان (وهي الطيالس السود الصوفية)[٢].

واشتهرت **البصرة** بصناعة نسيج الخز الرقيق الذي كان يصنع من الصوف والحرير، ونسيج البز الذي كان يصنع من الحرير والقطن، هٰذا فضلاً عن صناعة المنسوجات الكتانية والنسيج الذي تعمل منه الفوط الثمينة التي تلفها المرأة علىٰ رأسها[٣]. والبصرة معروفة أيضاً بثيابها الكتانية التي يطلق عليها المبجبجات، وبنوع من الملاحف والريط والأكسية والبرود، والمطارف التي

---

(١) الرشيد ابن الزبير، «الذخائر والتحف»، تحقيق محمد حميد الله (الكويت، ١٩٥٩م) ص٢١١، ٢٩٠. الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري» ص١٠٦. فريال المختار، «المنسوجات العراقية الإسلامية» ص٧١.

(٢) الجواليقي، «المعرب من الكلام الأعجمي»، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، ط٢ (القاهرة، ١٩٦٩م). وينظر أيضاً صلاح حسين العبيدي، «الملابس العربية الإسلامية في العصر العباسي»، دار الرشيد للنشر، (بغداد، ١٩٨٠م)، ص١٠، ص١٥، ص٣٠.

(٣) ابن رسته، «الأعلاق النفيسة» ص١٩٢.

تحمل اسمها[١]. والمطرف لباس عربي أصيل وردت كثير من الإشارات إليه في الشعر العربي قبل الإسلام، واستمر قيد الاستعمال عبر العصور الإسلامية المتعاقبة، وفي العصر العباسي كانت المطارف من المنسوجات الثمينة خاصة إذا ما طرزت بشيء من خيوط الذهب، حتىٰ صارت من جملة الملابس التي تدخل ضمن الخلع التي يهديها الخليفة للشخصيات المهمة وكبار رجال الدولة[٢].

ويذكر الرشيد بن الزبير أن الخليفة المقتدر بالله (٢٩٥ ـ ٣٢٠هـ/ ٩٠٨ ـ ٩٣٢م) خلع علىٰ سفير الدولة البيزنطية عندما قدم إلىٰ بغداد خلقاً كانت من جملتها مطارف مذهبة[٣].

وتخصصت مدينة **الأُبلّة** بما تنسجه من ثياب كتانية رقيقة الصنع تتميز بدقة الصنع ونعومة اللمس فضلاً عن صناعة العمائم الجميلة[٤].

أما **الكوفة**، فقد نافست البصرة في شهرتها في المنسوجات، وقد كسبت شهرتها بما كانت تنتجه من أقمشة محلية وحريرية، وبتخصصها أيضاً بإنتاج ضروب معينة من الملابس، مثل: المناجيل والأزر والريط والخُمُر (البرقع)[٥]. أما صنع الخز في الكوفة فقد وصل ذروة شهرته في القرن الثالث الهجري (القرن التاسع الميلادي)، وكانت تعمل منه العمائم حتىٰ أصبح يطلق علىٰ غطاء الرأس حتىٰ يومنا هـٰذا، كلمة (كوفية)، وعرفت هـٰذه المدينة أيضاً الحلل النجرانية التي أنتجها أهل نجران بعد انتقالهم من اليمن إلىٰ الكوفة في

---

(١) صالح أحمد العلي، «التنظيمات» ص٢٥٠ ـ ٢٥١. صالح أحمد العلي، «الألبسة العربية في القرن الأول الهجري»، مجلة المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي (بغداد، ١٩٦٦) مجلد الثالث عشر، ص٥٨٧.

(٢) عبد العزيز حميد، «الفنون والزخارف»، بحث ضمن كتاب «حضارة العراق»، (بغداد، ١٩٨٥م) ٩/ ٢٥٥.

(٣) الرشيد ابن الزبير، «الذخائر والتحف» ص٢٥٠.

(٤) الأصفهاني، «الأغاني» ٨/ ١٤١. العلي، «التنظيمات» ص٢٢٤.

(٥) عبد العزيز حميد، «الفنون الزخرفية» ضمن كتاب «حضارة العراق»، ص٢٥٦.

العصر الراشدي[١].

وعرفت **الحيرة** بطيالسها، وبنسيجها الموشىٰ، وبنسيج الخز، كما اشتهرت بثيابها الحريرية، وطنافسها (فرشها)، وكذٰلك النعمانية كانت تنتج الطنافس، وعرفت جبل القريبة من النعمانية بمنسوجات بديعة سميت بالميسانية[٢].

واشتهرت **ميسان** بصناعة أجود أنواع البسط والستائر والأقماط والوسائد[٣]، كما صنعت في **واسط** أنواع البسط والستائر التي كانت تتكون من ألوان متعددة، وقد ظلت هٰذه الستائر محتفظة بجودتها، حيث زينت قصر الخليفة المقتدر بالله العباسي[٤] وعرفت واسط أيضاً بصناعة أنواع جيدة من السجاد والبسط التي كانت لها شهرة كبيرة، واشتهرت واسط بصنع القلانس (أغطية الرأس)[٥].

أما في **بغداد**، فكانت الثياب العتابية المشهورة تصنع في المحلة التي تنتسب إليها هٰذه الثياب، وهي محطة العتابيين بالجانب الغربي، وقد زارها الرحالة ابن جبير خلال مجيئه إلىٰ بغداد سنة (٥٨٠هـ/ ١١٨٤م) فوصف هٰذه الثياب بأنها حرير وقطن مختلفات الألوان[٦]. وقد نالت هٰذه الثياب شهرة تعدت حدود العراق[٧]. واشتهرت محلة التستريين ببغداد بعمل الثياب التسترية[٨]، واشتهرت بغداد بإنتاج نسيج السقلاطون البغدادي (وهو نسيج ذو

---

(١) البلاذري، «أنساب الأشراف» ص٧٢. العلي، «التنظيمات». فريال المختار، «المنسوجات العراقية الإسلامية» ص٥٤.

(٢) ابن رسته، «الأعلاق النفيسة» ص١٨٦ ـ ١٨٧.

(٣) الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٢٦.

(٤) الخطيب البغدادي، «بغداد أو مدينة السلام» ١/ ١٠٢. فريال المختار، «المنسوجات» ص٤٧ ـ ٤٨.

(٥) فريال المختار، «المنسوجات العراقية الإسلامية» ص٤٧.

(٦) ابن جبير، «رحلة ابن جبير»، (بيروت، ١٩٦٤)، ص٢٢٥.

(٧) بدري محمد فهد، «العامة في بغداد في القرن الخامس الهجري»، مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٦٧م)، ص٥٨.

(٨) ياقوت الحموي، «معجم البلدان» ١/ ٨٥٠.

لون وردي)[١].

إن صناعة الأقمشة لم تكن مقصورة علىٰ المدن الرئيسة فقط بل تجاوزتها إلىٰ القرىٰ والمدن الصغيرة أيضاً مثل مدينة حربي التي تصنع فيها الثياب القطنية، وقرية باقداري التي يصنع فيها نوع من ثياب القطن أيضاً، وقرية الحضر التي اشتهرت بصناعة الثياب الكرباس وهي ثياب من القطن الأبيض، وكانت هٰذه الثياب تحمل خارج العراق[٢].

إن صناعة ثياب الحرير كانت جيدة، مما أدّىٰ إلىٰ انتشار تجارتها إلىٰ أوروبا وتدل علىٰ ذٰلك مجموعة كبيرة من الأقمشة والثياب الحريرية التي كانت تصنع في القرن الثاني للهجرة/ الثامن الميلادي في بلدة زندة قرب بخارىٰ والتي وصلت إلىٰ الغرب في تاريخ مبكر، كي تستخدم مثل أقمشة أخرىٰ كثيرة، في تدثير أو تغليف البقايا المقدسة في كنائس فرنسا وبلجيكا وهولندا. مثال ذٰلك: أن نسيجاً إسلامياً صنع في وقت مبكر وعليه رسم لطائر، استخدم غطاء لنقاب السيدة العذراء، ويوجد الآن في كنيسة شارتر قرب باريس[٣].

أما **سامراء**، التي أنشئت في مطلع القرن الثالث الهجري/ القرن التاسع الميلادي فقد تحولت إلىٰ مركز مهم لصناعة النسيج، بفعل اهتمام مؤسسها الخليفة المعتصم (٢١٨ ـ ٢٢٧هـ/ ٨٣٣ ـ ٨٤٢م) برفدها بذوي الخبرة الصناعيين ومنهم عدد من النساجين، وبرز تأثير ذٰلك في إنتاجها لمختلف أنواع المنسوجات، وقد تمكنت دور الطراز في سامراء من تطوير الثياب المعروفة بالملحم التي كانت معروفة منذ الخليفة هارون الرشيد (١٧٠ ـ

---

(١) بدري فهد، «تاريخ العراق في العصر العباسي» ص٢٦٤.

(٢) ريتشارد ايتنكهاوزن، «أثر فنون الزخرفة والتصوير عند المسلمين، بحث ضمن كتاب «تراث الإسلام»، تصنيف شاخت، ترجمة محمد زهير، حسين مؤنس وإحسان صادق، ط٢، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٨، (الكويت، ١٩٨٨م) ١/ ٤٣٨.

(٣) ريتشارد ايتنكهاوزن، «أثر فنون الزخرفة والتصوير عند المسلمين»، بحث ضمن كتاب «تراث الإسلام»، تصنيف شاخت، ترجمة محمد زهير، حسين مؤنس وإحسان صادق، ط٢، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٨، (الكويت، ١٩٨٨م) ١/ ٤٣٨.

١٩٣هـ/ ٧٨٦ ـ ٨٠٩م) حيث نفذتها بنمط وأسلوب جديدين، وعرف ذلك باسم (الثياب المتوكلية) نسبة إلىٰ الخليفة المتوكل (٢٣٢ ـ ٢٤٧هـ/ ٨٤٧ ـ ٨٦١م)[١].

أما **الأجزاء الشمالية** من العراق، فإن الموصل التي تعد مراكزها التي اشتهرت بمنسوجاتها العديدة ومنها الموصلية التي تدعىٰ (الشاشي) وكانت لها شهرة واسعة[٢]. وقد انتشرت باسم (موسلين Muslin)[٣]. كما اشتهرت الموصل بصناعات نسيجية أخرىٰ مثل نسيج الوشي والحرير المزين بخيوط الذهب والفضة، والمنسوجات الكتانية والصوفية التي كانت المسوح الموصلية (أي الأرواب أو الأكسية المخططة) تعمل منها، وقد أنتجت الموصل أيضاً منسوجات سميكة خاصة بالستائر وبأغطية الفرش، والكلل التي تعرف بالمقارم، وقد تخصصت المناطق الشمالية من العراق بنسيج (الطيلسان الكردي) كما أنتجت النصافي الحزية في مدينة حزه[٤]. وقد ظهرت صناعات نسيجية في مدن الجزيرة الفراتية، وتأتي في مقدمتها صناعة (الوشي) والمنسوجات الكتانية والقطنية والصوفية، حيث صنعت الثياب والمناديل والطيالسة التي صنعت من الصوف، وثياب الصوف والكتان، كما صنع المرعز من شعر الماعز[٥].

أما **بلاد الشام**، فقد اشتهرت بصناعة المنسوجات الحريرية، وخاصة الحرير الدمشقي والمنسوجات القطنية والكتانية[٦].

وكانت **مصر** قد اشتهرت بصناعة نسيج الكتان الذي تركز في مدينةألفيوم

---

(١) فريال المختار، «المنسوجات العراقية الإسلامية» ص١٠٢.
(٢) عواد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص٧٠.
(٣) ريتشارد ايتنكهاوزن، «أثر فنون الزخرفة والتصوير عند المسلمين» ص٤٤٣.
(٤) سعيد الديوه جي، «الموصل في العهد الأتابكي» ص٤٦. أحمد عبد الله الحسو، «الصناعة في العراق» ٢/ ١٩٦.
(٥) المقدسي، «أحسن التقاسيم» ص١٤٥. (٦) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٥٠.

ونواحي بحيرة تنيس ومدن دمياط وشطا ودبيق التي تنسب إليها الثياب الدبيقية التي صدرت إلىٰ أقاليم عدة من الدولة[١]. ويصف الجاحظ الثياب التي كانت تصنع في مصر بأنها رقاق[٢]. وهٰذا دليل علىٰ نفاستها وجودتها. لذٰلك كان الخلفاء وكبار موظفي الدولة يلبسونها لأنها كانت محلاة بكتابات كوفية، فيها العبارات والأدعية المعروفة[٣]. وتصنع في مصر أيضاً الأنسجة الصوفية لا سيما في مدن الصعيد، والأزر والمناديل، ونسيج الستائر الذي صنع في الفيوم كذٰلك والبسط[٤].

أما في **بلاد فارس** أبان قيام الدولة العربية الإسلامية، فقد نشطت بها الصناعات النسيجية وفي مقدمتها الثياب التوزية الرقيقة، النسيج التي كانت تصنع من الكتان[٥] وثياب القطن والطنافس[٦] والثياب والمناديل والستر الرقاق[٧]. والفوط والأزر الكتان والوشي والقز والإبريسم والقطن[٨]. والطيالسة التي تصنع من الصوف[٩].

وصنعت في أرمينية وطبرستان الفرش والبسط والستائر والثياب الصوفية والأكسية والثياب والمناديل[١٠]، واللبود والبراذع والبسط والتكك الصوفية[١١].

يتضح لنا مما تقدم أن صناعة الغزل والنسيج ازدهرت في العراق وبقية

---

(١) الهمداني، «تكملة» ١/ ٦٠ ـ ٦١. ابن الجوزي، «المنتظم» ٦/ ٢٥٥. الصابي، «الوزراء» ص٢٨.
(٢) الجاحظ، ««التبصر في التجارة» ص٢٢.
(٣) عواد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص٧١.
(٤) الجهشياري، «الوزراء» ص٢٥٠. (٥) ياقوت، «معجم البلدان» ٢/ ٤٢٦.
(٦) الجاحظ، «التبصر في التجارة» ص٢٣.
(٧) ن.م، ص٣٤.
(٨) المقدسي، «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» ص٣٢٣.
(٩) الجاحظ، «التبصر في التجارة» ص٢٥. (١٠) الجهشياري، «الوزراء» ص٢٨٤.
(١١) الجاحظ، «التبصر» ص١٨.

أمصار الدولة العباسية، وشمل هٰذا الازدهار اتساعاً في حجم الإنتاج وتطويراً له، وابتكاراً لأساليب جديدة فيه، ومنها تطوير مصر لصناعة المنسوجات إذ كانت هٰذه المنسوجات تغسل وتدق، مع استخدام مادة قاصرة تعطيها درجة عالية من النقاء ومن اللون الأبيض[١]. ثم صباغة المنسوجات بوساطة مختلفة منها الزعفران، والعدس والنيلة وقد استخدم أرباب هٰذه الصناعة حشرة القرمز بعد تجفيفها وسحقها وطحنها في الحصول على اللون القرمزي (الأحمر) فضلاً عن أنهم تفننوا في استخدام مواد أخرىٰ لتثبيت الألوان وإكسابها بريقاً، ومما استخدموه أيضاً في هٰذا المجال خليط من الشب وقشور الرمان، أو عصير الليمون الحامض أو عصير التمر الهندي[٢].

ثمة صناعات أخرىٰ لها علاقة وطيدة بالصناعات النسيجية ذٰلك أن مدناً وأقاليم كثيرة من الدولة العربية الإسلامية، لا سيما في العراق شهدت صناعة الخيام، التي كان ينسج قسم منها من صوف الأغنام حيث أطلقوا عليها اسم (الخباء) في حين أطلقوا علىٰ الخيام التي كانوا يصنعونها من شعر الماعز (الفسطاط)، والخيام التي صنعوها من نسيج القطن (السرادق)[٣].

وتعد صناعة الحصر، أقرب أنواع الصناعة إلىٰ صناعة النسيج، وصناعة الحصر هٰذه وجدت في بعض أقاليم الدولة، ولا سيما في العراق الذي عرف كثير من مدنه وقراه هٰذا النوع من الصناعة، التي اعتمدت علىٰ القصب، والحلفاء والبردي، وخوص النخيل الذي كان متوفراً فيه وقد وضع (عمال) هٰذه الصناعة نقوشاً زاهية وجميلة علىٰ إنتاجهم[٤].

يمكننا القول بأن اهتمام الدولة في العصور الإسلامية خاصة في العصر العباسي بمشاغل النسيج، وبأكثر مما كان عليه في السابق حتىٰ صارت دور

---

(١) فريال المختار، «المنسوجات العراقية الإسلامية» ص٤٢.

(٢) عبد العزيز الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص١٠٧.

(٣) ن.م، ص٩٥.

(٤) عبد العزيز الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص٩١. عواد مجيد الأعظمي، وحمدان الكبيسي، «دراسات» ص٧٣.

الطراز توضع تحت الإشراف العام لشخصيات لها مكانتها السياسية المرموقة ومن هٰؤلاء الذين كان لهم الإشراف علىٰ دور الطراز جعفر بن يحيىٰ البرمكي وزير هارون الرشيد (١٧٠ ـ ١٩٣هـ/ ٧٨٦ ـ ٨٠٩م)[١].

وهناك دليل علىٰ كثرة إنتاج المنسوجات في الدولة العربية الإسلامية، إذ وزع الخليفة المهدي (١٥٨ ـ ١٦٩هـ/ ٧٧٥ ـ ٧٨٦م) مائة وخمسين ألفاً من المنسوجات، كان قد اشتراها من أسواق بغداد وأخذها معه إلىٰ الحجاز لينفقها هناك في موسم الحج[٢].

وقد اشتهرت بغداد بمناسجها العظيمة سواء كانت دور الطراز العامة أم الخاصة، وبعشرات المشاغل الصغيرة الموزعة في محلاتها المختلفة. ولم تعد دور الطراز منذ القرن الثالث الهجري مقتصرة في إدارتها علىٰ الدولة، فكثير منها صارت ضمن القطاع الخاص، ويذكر ابن الجوزي أنه كان من أثرياء العراقيين في العصر العباسي من يمتلك الكثير من دور الطراز منهم علي بن أحمد الراسبي المتوفىٰ سنة (٣٠١هـ/ ٩١٣م) والذي قيل عنه أنه كان له ثمانون داراً للطراز ينسج فيها مختلف أنواع الثياب[٣].

ومن الثياب التي اشتهرت بغداد بها الثياب القطنية الناصعة البياض، إذ قال ابن الفقيه: (ثم قل في عجائب بغداد ما شئت التي قد اجتمع فيها ما هو متعرق في جميع الأقاليم من أنواع التجارات والصناعات ولهم الذي لا يشركهم فيه أحد الثياب البيض)[٤].

◻ ثانياً ـ صناعات الخشب:

استخدمت الأخشاب كمادة أساسية في البناء، وصنعت منها الأدوات

(١) الصابي، «الوزراء والكتاب» ص١٥٧ ـ ١٥٨.

(٢) الديار بكري، «تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس»، المطبعة الوهبية (القاهرة، ١٢٨٣هـ) ٢/ ٢٣٠.

(٣) ابن الجوزي، «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» ٦/ ٢٥٥.

(٤) ابن الفقيه الهمداني، «بغداد» ص٧٢ ـ ٧٣.

المنزلية، والأدوات الخاصة بالزراعة وغير ذٰلك، وقد استخدم الخشب بشكل واسع في بناء مدن كبغداد وسامراء، فقد سقفت به الدور، واتخذت منه (الأساطين)؛ أي: الأعمدة الأسطوانية وهي جذوع الأشجار الجيدة[١]. كما كان الحال في المسجد الجامع لمدينة بغداد المدورة الذي شيده أبو جعفر المنصور والذي كان أساطينه من الخشب[٢]. وعندما جدد الخليفة هارون الرشيد المسجد الجامع لبغداد المدورة ثبت اسمه في كتابة تذكارية علىٰ بعض جدرانه إلىٰ جانب اسم البناء والنجار[٣].

وقد استخدمت الأخشاب المزخرفة والمذهبة في القصور والمساجد، ومن أمثلة ذٰلك: القصر الهاروني الذي بناه المتوكل علىٰ الله في سامراء، إذ بنىٰ في البيت قبة عظيمة مرتفعة في السماء في وسطها منقوش، مطعم باللازورد والذهب[٤]، وكانت أبواب قصور الخلفاء والأمراء والأغنياء مزخرفة ومذهبة، فقد عثر علىٰ باب مزخرف بالحفر الغائر، في مدينة تكريت يرجع عهده إلىٰ بداية العصر العباسي، والباب يتألف من مصراعين وارتفاعه ثلاثة أمتار وعرضه متر وربع تقريباً والزخرفة الموجودة في الجزء السفليٰ من الباب تشبه الزخرفة الموجودة في الجزء العلوي منه، وقوامها رسم شبيه بجذع شجرة ينتهي في أعلاه بعنصر له التواء كالقرنين، والباب معروض في متحف (بناكي) بأثينا[٥].

وقامت في الدولة العباسية بعض الصناعات التي تعتمد علىٰ الأخشاب وسيقان الأشجار، مثل: صناعة الرماح والنبال، والأقواس، والسهام، وبعض أدوات الحصار، وأن بعض المواد الأولية التي تعتمد عليها هٰذه الصناعات

---

(١) عبد العزيز حميد، «الفنون الزخرفية» ص٣٣٠.
(٢) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/١٠٧. ابن الفقيه الهمداني، «بغداد» ص٣٦. لنسترانج، «بغداد» ص٣٩.
(٣) الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/١٠٨. ابن الجوزي، «مناقب بغداد» ص٢٠ ـ ٢١.
(٤) الخطيب البغدادي، «بغداد» ٢/١٤٨.
(٥) عبد العزيز حميد، «الفنون الزخرفية» ص٣٣٠ ـ ٩٣١.

كانت متوفرة في الدولة، إذ وجدت الأخشاب في شمال العراق[١]. وأحياناً كان الخشب والخيزران يستورد من الخارج كالهند إذ كان يستورد منها الخشب الساج[٢]. وكذٰلك كان يستورد أيضاً من الهند الخيزران[٣]، وقد عرف العرب صناعة الرماح، وأشهرها الرماح الخطية[٤]. والردينية[٥] والسمهرية[٦]. أما النبال فكانت تستخدم من أخشاب الأشجار البرية التي تنبت في الجزيرة وللنبال اليثربية شهرة خاصة[٧].

وكان النجارون يصنعون الكراسي والمناضد، والأبواب، والسقوف الخشبية، وكذٰلك صناعة الآلات الموسيقية، وكانت قطع الخشب تسمر بالمسامير أو تدخل نهايتها ببعضها بصورة فنية ثم تصقل حتىٰ يظهر الكل قطعة واحدة[٨].

وقد اتبع أسلوب الحفر إلىٰ جانب الزخرفة بالتخريم في تنفيذ (منبر)، تشير المصادر التاريخية إلىٰ أنه صنع في العراق وأرسل إلىٰ تونس بأمر من الأمير الأغلبي أحمد بن محمد بن الأغلب (٢٤٢ ـ ٢٤٩هـ/ ٨٥٦ ـ ٨٦٣م) ويتكون المنبر من قوائم وعوارض مرتبطة مع بعضها بطريقة التعشيق، أي النظر واللسان، فحصر بينها حشواً غالبيتها مستطيلة. والقليل منها علىٰ شكل مثلث أو غير ذٰلك حسب موقعها من المنبر. والمنبر غني بالزخارف الهندسية والنباتية، ولا يزال هٰذا المنبر قائماً في جامع القيروان بتونس[٩].

وقد دخلت صناعة الخشب في صناعة الآلات الخاصة بطحن الحبوب[١٠]،

(١) ابن الفقيه، «مختصر كتاب البلدان» ص١٣١.
(٢) ابن قتيبة، «عيون الأخبار» ١/ ٢١٧.
(٣) الجاحظ، «البيان والتبيين» ٣/ ٣٦. ياقوت الحموي، «معجم البلدان» ٢/ ٤٧٣.
(٤) ابن منظور، «لسان العرب» ٩/ ٤٧. المبرد، «الكامل في اللغة والأدب» ص٩١.
(٥) الهذليين، «ديوان الهذليين»، دار الكتب، (القاهرة، ١٩٤٥) ٢/ ٢٩١.
(٦) الجاحظ، «البيان والتبيين» ٧/ ٢٦.
(٧) ابن منظور، «لسان العرب» ٢/ ٢٢٩.
(٨) ابن خلدون، «المقدمة» ص٤١٠.
(٩) عبد العزيز حميد، «الفنون الزخرفية» ص٣٣.
(١٠) ابن حوقل، «صورة الأرض» ص١٩٨.

والآلات الزراعية المستخدمة في الإرواء (كدواليب رفع الماء)، وفي الحراثة وفي حصاد المحاصيل، وفي صناعة الآلات الموسيقية التي كان بعض منها يصنع من خشب الأبنوس ويطعم بالعاج[١].

وأبدىٰ العباسيون اهتماماً خاصاً بصناعة السفن، إذ وردت روايات عديدة من قبل اليعقوبي والطبري حول اهتمام الخليفة المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨هـ/ ٨١٣ ـ ٨٣٣م) بهٰذه الصناعة إذ أمر بعمل خمس حراقات في نهر دجلة، وأن تصنع علىٰ شكل الأسد والفيل، والعقاب، والحية، والفرس[٢].

أما عن أنواع السفن التي عرفها المسلمون في العصر العباسي فهي:

١ ـ الأهورة: نوع من السفن أخذها العرب عن الهند بعد الإسلام[٣] وتشبه الطريدة[٤]. إلا أنها أوسع منها وأقصر وعلىٰ نصفها معرش من الخشب يصعد إليه علىٰ درج، وعدد من يجدف بها حوالي أربعين رجلاً[٥].

٢ ـ بارجة: وجمعها بوارج وهي مركب من مراكب الهند عربها العرب عن لفظ بيره الهندية وهي سفن حربية كبيرة[٦]. وقد وردت البوارج في المصادر التاريخية المبكرة التي تعرضت لفتح المسلمين لبلاد السند، وكان أول معرفتهم بها عند التقائهم بوارج لصوص البحر من القراصنة الهنود، ثم استعملها العرب المسلمون في مياه الهند[٧].

---

(١) شريف يوسف، «الصناعات الدقيقة وعمل الحيل (الميكانيك)» مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٢٧، ص١٧٢. صبحي أنور رشيد، «الآلات الموسيقية»، دار الحرية للطباعة، مطبعة الجمهورية (بغداد، ١٩٧٥)، ص٦.

(٢) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٦٩. الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٩/ ٢٠٦.

(٣) درويش النخيلي، «السفن الإسلامية علىٰ حروف المعجم» (القاهرة، ١٩٧٩م)، ص٧.

(٤) الطريدة، نوع من السفن في البحر المتوسط وكانت تستعمل في الأسفار البحرية، أي أنها استعملت كسفن حربية وكسفن تجارية (النخيلي، «السفن الإسلامية» ص٩٠ ـ ٩١).

(٥) ابن بطوطة، «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار»، (بيروت، ت بلا)، ص٢٦٦.

(٦) البيروني، «تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العلل ومرذولة»، ط٢، (بيروت، ١٩٨٣م)، ص١٤٨.

(٧) النخيلي، «السفن الإسلامية» ص١٠.

٣ ـ البدن، العويسية: وهي أكثر السفن العمانية شهرة، ولا زالت تستعمل حتىٰ الآن، تستخدم لصيد السمك والنقل الساحلي، وتصميمها منخفض مستقيم ذو صدر بارز، أما المؤخرة فعالية تثبت عليها الدفة بالحبال. والبدن مركب قليل العمق إلا أنه أكثر عمقاً عند الدفة عن القاعدة، وذٰلك لحفظ توازن المركب عند السير وليس لهٰذا المركب سطح، ولٰكنه يبطن بحصير من سعف النخيل وهو مسطح الشكل ضعيف الوزن عند المؤخرة، ويزود عادة بصار عمودي. وهناك نوع آخر من البدن أكبر حجماً يستخدم في التجارة عبر البحار، له صاريان يسمىٰ العويسية وتتراوح الحمولة في البدن والعويسية من عشرين إلىٰ مائة طن تقريباً[١].

٤ ـ البيتل والبقار، والشاحوف: كان يطلق عليها اسم زاروقة وزوارق والخصائص الأساسية التي تشترك فيها هٰذه المجموعة فهي خشبية المؤخرة العالية، والدفة الموجهة بجهاز الحبال، وشكل الجسم متشابه الطرفين[٢].

٥ ـ الجرم: زورق من زوارق اليمن وهو طويل جداً، ومخصص لتفريغ شحنات السفن، ولتخليصها إذا جنحت بعيداً عن الكثبان الرملية، ويجر بالحبال[٣]. وقد استعمل في المياه العراقية ما يشبهه.

٦ ـ الجاكر: لقد جاء ذكره عند ابن بطوطة الذي قال: (وركبنا في مركب لإبراهيم هٰذا يسمىٰ الجاكر، وجعلنا فيه من خيل الهدية سبعين فرساً وجعلنا بقيتها مع خيل أصحابنا في مركب لأخي إبراهيم، وكان ركوبي أنا في الجاكر وكان فيه خمسون رامياً وخمسون من المقاتلة الحبشان)[٤].

٧ ـ الخلية: نوع من السفن الكبيرة، ولا بد لهٰذا النوع من السفن أن يتبعه زورق صغير يقال له: الشبكة أو الركوة، لذٰلك شبهت بالخلية من الإبل

(١) شوقي عبد القوي عثمان، «تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية»، عالم المعرفة، (الكويت، ١٩٩٠)، ص١٣٩.
(٢) ن.م، ص١٤١
(٣) ن.م، ص١٤٢
(٤) ابن بطوطة، «الرحلة» ص٣٦٨.

وهي التي ترأم علىٰ ولد واحد[١].

٨ ـ الذهبية: سفينة كان يستعملها العرب المسلمون وحمولتها تتراوح ما بين مائة وأربعمائة طن، وهي ذات صاريين وأشرعة علىٰ شكل شبه منحرف ومن خصائصها أن مؤخرتها أعرض وأعلىٰ من مقدمتها وتزخرف جوانبها بالرسوم والنقوش، وكانت تسير بين القلزم (السويس وساحل إفريقيا الشرقي والهند)[٢].

٩ ـ السفيات: ذكر ابن الوردي منها قائلاً: (إن صاحب جزيرة قيس تصل مراكبه إلىٰ بلاد الهند ويغزوهم... ويحكىٰ أن عنده مائتي مركب من عجائب الدنيا وليس علىٰ وجه الأرض وفي البحور مثلها أبداً، إذ أن المركب الواحد منحوت من خشبة واحدة قطعة واحدة، والمركب الواحد منها يسع ١٥٠ رجلاً)[٣].

١٠ ـ السنبوق: يذكر ابن بطوطة: أنه ركب من ساحل البصرة في سنبوق وهو القارب الصغير إلىٰ الأُبلَّة[٤].

مما سبق نجد أن السفن تعددت أنواعها واختلفت المهمات التي تقوم بها، وأن الشيء الوحيد المشترك بينها غالباً هو المواد التي تصنع منها وهي خشب الساج والليف أساساً.

ولتكرار غزوات البيزنطيين البحرية للموانئ العربية الإسلامية المطلة علىٰ البحر المتوسط جعل الخليفة المتوكل علىٰ الله يدرك ضرورة تعزيز صناعة السفن وإنشاء أسطول عربي إسلامي قوي كي يستطيع أن يدرأ عن ديار

---

(١) حبيب الزيات «معجم المراكب والسفن في الإسلام» مجلة المشرق، السنة ٤٣ كانون ١٩٤٩، ص٣٣٣. ياسين الحموي، «تاريخ الأسطول العربي» (دمشق، ١٩٤٥)، ص٣٠.

(٢) ابن بطوطة، «الرحلة» ص٣٧٦ ـ ٣٧٧.

(٣) ابن الوردي، سراج الدين ابن حفص، «جريدة العجائب وفريدة الغرائب»، (مصر، ١٢٨٠هـ)، ص٨٠.

(٤) ابن بطوطة، «الرحلة» ص١٢٦.

الإسلام الخطر الأجنبي[١].

وقد ذكر اليعقوبي: أن المراكب التي كانت راسية في ميناء طرابلس كانت تعد بالآلاف في أواخر القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي[٢].

□ ثالثا ـ صناعة الفخار والخزف:

لقد اتبع الخزافون العرب المسلمون في بداية القرن الهجري الأول الأساليب التقليدية البسيطة نفسها التي كانت سائدة في صناعة الفخار والخزف في العراق ومصر وبلاد الشام، إلا أن الخزافين أخذوا يتفننون ويبتكرون في صناعة الخزف في القرن الثاني، إذ يتم تصنيع فخار غير مزجج علىٰ شكل خوابي وحباب، وزمزميات وجرار وغير ذٰلك، ألصقت عليها أشرطة أو قطع من الطين، أما باليد أو باستخدام قمع خاص لتكون بمثابة أرضية تنفذ عليها الزخرفة حفراً أو طبعاً أو تحزيزاً أو تخريماً أو باستخدام طبعات أصابع اليد في الزخرفة[٣].

وتظهر الحباب الفخارية المكتشفة في سامراء في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي تطوراً في الموضوعات الزخرفية التي شملت الأشكال الآدمية، والرسوم الحيوانية الخرافية، كما تضمنت مشهداً لمجموعة من الراقصات في رقصة مشتركة، وهو اتجاه لم يكن معروفاً قبل ذٰلك[٤].

وقد أظهرت النماذج المكتشفة من الحباب الفخارية في موقع باشطابنة بالموصل استمرار هٰذه الصناعة حتىٰ القرن السابع الهجري[٥].

إن دراسة هٰذه النماذج، تضعنا أمام تعدد في المواضيع الزخرفية وقدرة

(١) عواد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات» ص٧٥.

(٢) ن. م، ص٧٥.

(٣) عبد العزيز حميد، «الخزف»، بحث ضمن «حضارة العراق» ٩/٧٢٣.

(٤) ن.م، ص٣٢٣.

(٥) طلعت الياور، «دراسة الحباب الفخارية المكتشفة في موقع قلعة باشطابيا بالموصل» مجلة آداب الرافدين، العدد ٤، آب ١٩٧٢، ص٧٧ ـ ٧٨.

عالية في أسلوب تنفيذها، وإضفاء تناسق بين الوحدة الزخرفية والصور البشرية والحيوانية والكتابات التي تتخللها[١].

وقد اشتهرت البصرة والكوفة بصناعة الخزف، إذ ذكر اليعقوبي: أن البصرة كانت لها شهرة عظيمة في صناعة الخزف منذ مطلع العصر العباسي[٢] لذٰلك استقدم الخليفة المعتصم بالله عدداً من الخزافين من مدينتي الكوفة والبصرة لإرساء قواعد صناعة الخزف في سامراء[٣].

لذٰلك أصبحت سامراء منذ القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي مركزاً مزدهراً من مراكز صناعة الفخار والخزف، وفيها أنتج الخزف المحزز تحت التزجيج أو الدهان وهو نوع جديد من الخزف المبقع الذي تحزز طينة الإناء فيه برسوم نباتية وأشكال حيوانية وزخارف هندسية (وهناك نماذج له محفوظة في متحف المتربوليتان بنيويورك)[٤].

وأنتجت سامراء نوعاً جديداً هو (الخزف الأزرق والأبيض) الذي يتميز بسطحه الأبيض الصقيل الناجم عن إكساء الآنية المراد صنعها بالتزجيج الأبيض المعلم والذي يزجج بزخارف هندسية أو نباتية أو كتانية باللون الأزرق أو الأخضر، وتتوفر نماذج منه في المتحف العراقي، وفي مناطق عديدة أخرىٰ في العالم[٥].

ويبدو أن قمة ما وصلت إليه هـٰذه الصناعة، هو إنتاج (الخزف ذي البريق المعدني) فهـٰذا أسلوب مبتكر ويتم عادة عبر عمليات دقيقة معقدة، حيث تشكل الآنية المطلوب صنعها من طين ذي نقاء جيد، يتم غسله وتخليصه من الشوائب والأملاح، ثم يدهن بطبقة رقيقة جداً من الطين النقي، ثم يتم إدخاله إلىٰ الفرن ثلاث مرات ضمن أسلوب وخطوات يؤدي تدرجها ودقة

---

(١) طلعت الياور، «دراسة الحباب الفخارية» ص٧٨.
(٢) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٦٤. (٣) ن.م، ص٢٦٤.
(٤) عبد العزيز حميد، «الخزف»، بحث ضمن «حضارة العراق» ٩/ ٣٢٠.
(٥) عبد العزيز حميد، «الخزف» ص٣١٥.

تنفيذها إلىٰ الحصول علىٰ آنية ذات بريق معدني وقد وظف هٰذا النوع من الخزف لأغراض البناء[١].

□ رابعاً ـ صناعة الزجاج:

أشاد المؤرخون بجودة الزجاج المنتج في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، وتتفق إشادتهم هٰذه مع الدراسة التي تمت علىٰ النماذج الزجاجية المكتشفة في قصر الأخضر، والمرجح أنها من إنتاج هٰذه المرحلة[٢].

ويبدو أن أعلىٰ مستوى تقني وصلت إليه صناعة الزجاج هو ما أنتجته مصانع سامراء في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، وليس من شك أن لهٰذا التطور علاقة بأولئك الزجّاجين، الذين جلبهم الخليفة العباسي المعتصم (٢١٨ ـ ٢٢٧هـ/٨٣٣ ـ ٨٤٢م) إلىٰ سامراء عند بنائها، وأسكنهم مع عوائلهم فيها[٣]. وقد استخدم صناع الزجاج العراقيون طرقاً متعددة في صناعة الزجاج، ففي واسط وسامراء وغيرها اتبعت طريقة القالب التي تتطلب المواد المصنعة بموجبها أن تسوي زخارفها وسطوحها الخارجية بالقطع، وتم في واسط استخدام (طريقة النفخ بالقالب).

أما الزخرفة علىٰ الزجاج فقد نفذت بواسطة تمشيط الإناء بآلة مدببة، وإجراء خطوات فنية دقيقة فضلاً عن الأشكال المطلوبة وتثبيتها، كما استخدمت طريقة القطع بواسطة العجلة، أو بواسطة حجر الصوان. أما تكوين الزجاج فقد نفذ بوسائل فنية بالغة الدقة، أبرزها طريقة التزجيج وفي البريق المعدني، وهو أسلوب مبتكر نفذ في سامراء في القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي[٤].

---

(١) أحمد عبد الله الحسو، «الصناعة في العراق منذ القرن الأول»، بحث ضمن «العراق في موكب الحضارة» ٢/٢٠٦.

(٢) عبد العزيز حميد، «الزجاج»، بحث ضمن «حضارة العراق» ٩/٣٥٢.

(٣) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٦١. عبد العزيز حميد، «الزجاج» ص٣٥٥.

(٤) هناء عبد الخالق، «الزجاج الإسلامي»، دار الحرية، (بغداد، ١٩٧٦م)، ص٥٤.

ولعل أبرز ما قدمته صناعة الزجاج في العراق هو تذهيب وتمويه الأواني الزجاجية الذي كان معروفاً منذ خلافة المهدي (١٥٨ ـ ١٦٩هـ/ ٧٧٥ ـ ٧٨٦م)[١] وصنع من الزجاج، القناديل والأكواب في جميع الأحجام والألوان، والقوارير الكبيرة والقناني والسرج والثريا. وقد شاهد ابن جبير بعض القناديل العراقية في مكة مهداة من الخلافة العباسية وقد وصف تلك القناديل بأنها مزينة بالنقوش الجميلة[٢]. وذكر ابن بطوطة أن الزجاج العراقي قد شاهده في أماكن مختلفة من بلاد الروم (آسيا الصغرىٰ) فشاهد ثريات الزجاج العراقي في إحدىٰ زوايا الصوفية[٣]، وشاهده مرتين في بلاد خوارزم بشكل أواني زجاج[٤]، ولشهرته هٰذه دخل إسبانيا واستعمل في لغتها باسم Irage, Iraga[٥].

□ خامساً ـ الصناعات المعدنية:

أدّىٰ توفر المعادن كالفضة والذهب والحديد والنحاس وغيرها إلىٰ انتشار الصناعات المعدنية، فقد وصلت نماذج معدنية أنتجت خلال القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي وخلال القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وأظهرت هٰذه النماذج مدىٰ التطور الذي بلغه الصناع في حرفة الصنع وتزيين السطح بتفريعات ومراوح تخيلية، وفي النقش بالحفر الغائر، وغير ذٰلك، وهو ما نجده في إبريق معدني اكتشف في مدينة بغداد يعود إلىٰ النصف الأول من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، وكذٰلك مجموعة الأساور والخلاخل التي تعود إلىٰ هٰذه الحقبة والمكتشفة في قصر العاشق قرب سامراء[٦].

وأهم الصناعات المعدنية هي:

١ ـ **الحدادة**: كان الحديد متوفراً في كرمان وكابل (فارس، وإفريقية،

---

(١) «الزجاج الإسلامي»، ص٥٨.
(٢) ابن جبير، «الرحلة» ص٢٢٥.
(٣) ابن بطوطة، «الرحلة» ص١٣٢.
(٤) ن.م، ص٣، ٨، ١٠.
(٥) يوسف رزق الله غنيمة، «صناعات العراقيين في عهد العباسيين»، مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد ٨، (بغداد، ١٩٤١م)، ص٥٧٢.
(٦) عبد العزيز حميد، «الصناعة»، بحث في «حضارة العراق» ص٢٨٦.

والهند[١]، وأذربيجان، وأرمينية، ولبنان)[٢]. وكل هٰذه الأقاليم دخلت تحت مظلة دولة الخلافة الإسلامية.

وقد دخل الحديد في صناعات عديدة وكان أهمها: صناعة الأبواب والسكاكين والنشاب والسلاسل، والأسلحة كالسيوف والرماح وغيرها[٣]. وكان للسلاح سوق اسمه سوق السلاح الموجود في الجانب الشرقي من بغداد. وفي صناعة السلاسل عند عبوره نهر الفرات في الحلة، ثم عند عبوره في قرية صرصر، وكيف أن السلاسل الحديدية ممتدة من الشط إلىٰ الشط علىٰ جانبي المراكب المعقود منها الجسر[٤].

٢. **صناعة الفضة والذهب** (التي صنع منها الحلي والدنانير الذهبية والدراهم الفضية):

كانت الدولة الإسلامية تكمل بعضها بعضاً من هذين المعدنين النفيسين علىٰ نحو جميل، فكان المشرق يهيئ الفضة والمغرب يأتي بالذهب، وكانت معادن التبر[٥] في شرقي النيل بين أسوان وعيذاب، وكان أكبر منجمين للذهب في العلاقي علىٰ مسيرة خمس عشرة مرحلة من أسوان[٦]. وكان المنجم الثاني في السودان، وأكبر منجم للفضة كان في الشرق بمدينة بنجهير في بلاد الهند[٧]. وقد وجدت مناجم الفضة أيضاً في أصفهان وفارس وفرغانه[٨]. كما وجدت مناجم الذهب في أفغانستان وفارس، وطبرستان والري وفرغانه،

---

(١) إبراهيم سلمان الكروي، عبد التواب شرف الدين، «المرجع في الحضارة العربية الإسلامية» ص١٧٣.

(٢) عبد العزيز حميد، «الصناعة» ص٢٨٦.

(٣) عبد العزيز حميد، «الصناعة» ص٢٨٦.

(٤) المقدسي، «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» ص١١٧.

(٥) ابن الجوزي، «مناقب بغداد»، تحقيق محمد بهجت الأثري، مطبعة دار السلام (بغداد، ١٣٤٤)، ص٢٧.

(٦) التبر: هو الذهب والفضة أو فتاتهما قبل أن يصاغا.

(٧) ن.م، ص٣١٦.

(٨) صالح أحمد العلي، «التنظيمات» ص٢٣٦.

وجيحون[١].

وفي مدن الدولة العربية الإسلامية الرئيسة وجدت صناعات معدنية قائمة علىٰ معدني الفضة والذهب، حيث استعمل هٰذان المعدنان علىٰ نطاق واسع في دور ضرب النقود، وبخاصة بعد أن أقدم الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان علىٰ تعريب السكة عام ٧٤هـ/ ٦٩٣م وجعلها طرازاً عربياً إسلامياً خالصاً[٢].

كما دخل هٰذان المعدنان (الفضة والذهب) في صناعة الحلي الذهبية والفضية، وتميز أهل الذمة في مزاولة هٰذه الصناعة، فتقدم فن الصياغة، خاصة تلك التي تصنع للنساء[٣]. إن هٰذه الصنائع قد تنوعت وتعددت فمنها صناعة نقش الفضة[٤].

٣ ـ **النحاس**: وكان قد وجد في أصفهان وبخارى، وقد استعمل نحاس بخارى في طلاء أعلىٰ المنائر[٥]. وقد استعمل النحاس في صناعات كثيرة، وتأتي في مقدمتها العملة النقدية والأواني التي اشتهرت في مدينة الموصل وصنع الصفّارون القدور النحاسية بحجوم مختلفة، وكذٰلك الأواني التي نقشوا عليها نقوشاً ظاهرة صلبة أو جوفاء[٦].

٤ ـ **صياغة الجواهر**: من المعروف أن العرب منذ القديم قد اهتموا بعلم الأحجار الكريمة، والبحث عن الجواهر الثمينة، من لؤلؤ وياقوت أزرق وأحمر وزمرد وألماس وفيروز. وكان الأغنياء والأمراء المسلمون يحرصون منذ القدم علىٰ اقتناء الجواهر والمصوغات ونقاش الحجارة، ويقال: إن

---

(١) صالح أحمد العلي، «التنظيمات» ص٢٣٦.
(٢) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٤٧٣. الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٥٤.
(٣) الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع» ص١٠١.
(٤) ابن الجوزي، «المنتظم» ٧/ ١٥١.
(٥) ابراهيم سلمان الكروي، عبد التواب شرف الدين، «المرجع في الحضارة العربية الإسلامية» ص٧٣.
(٦) عواد مجيد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات» ص٧٩.

الرشيد اقتنىٰ أجمل جوهرة كانت لدىٰ الأكاسرة وهي من الياقوت الأحمر بحجم كبير ولون صاف، وأنه دفع ثمنها أربعين ألف دينار[١]. ويقال: إن هٰذا الحجر كان يضيء بالليل مثل المصباح المنير، فإذا وضع في بيت مظلم أشرق ذٰلك البيت.

ويذكر الطبري أن يحيىٰ بن خالد البرمكي ساوم بعض تجار بغداد علىٰ شراء سفط من الجوهر بسبعة ملايين درهم فأبىٰ أن يبيعه صاحبه إلا بأكثر من ذٰلك[٢]. ولا شك في أن الذي ساعد علىٰ رقي هٰذه الصناعة، وتفنن أصحابها بها، هو وجود مناجم الحجارة الكريمة في كثير من أرجاء الدولة العربية الإسلامية. فالذهب والفضة والزئبق موجودة في خراسان وبلاد المشرق[٣]، والياقوت واللازورد والألماس فيما وراء النهر، والرصاص في كرمان، واللؤلؤ في البحرين وعمان، والفيروز في نيسابور، والعقيق في اليمن، والحديد في لبنان والشام، والرخام والصلصال في تبريز[٤].

□ سادساً ـ صناعات مختلفة:

الصناعات الكيميائية: اهتم العرب في النواحي التطبيقية، وحولوا المفاهيم النظرية القديمة اليونانية منها وغير اليونانية، إلىٰ مفاهيم علمية عملية، وأدخلوا العلم في ميادين التقنيات، معتمدين علىٰ النظريات والحقائق العلمية التي عرفوها من قبل أو التي ابتكروها، وحاولوا الإفادة منها في مختلف المجالات التطبيقية، وسنورد بإيجاز أهم الصناعات الكيميائية في العصر العباسي:

أ ـ صناعة الرقوق والقراطيس والورق:

دفعت الحاجة إلىٰ التدوين إلىٰ البحث عن وسائل أكثر ملائمة للكتابة

(١) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٣/٦٠٣. المسعودي، «مروج الذهب» ٣/٣٧٦.
(٢) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك»، ٣/٧٠٣.
(٣) ادم متز، «الحضارة الإسلامية» ٢/٣١٤.
(٤) محمد أسعد، «أطلس تاريخ الأمة العربية، عصر الازدهار»، دار الأندلس، (بيروت، ١٩٦٠م)، ص١٣٠.

تخرجها عن إطار استخدام الحجارة العريضة الرقيقة (اللخاف) أو جريدة النخل أو أكتاف الإبل، وألواح الخشب[١]، فاستعملت (الرقوق) الجلدية المصنوعة باعتناء ودقة كبيرين، التي اشتهرت اليمن والطائف في صنعه، وقد انتقلت هٰذه الصناعة إلىٰ الكوفة التي كانت تضم أعداداً كبيرة من مهاجري اليمن ويبدو أن تزايد الحاجة إلىٰ التدوين واتساع الثقافة والتعليم في القرن الأول الهجري/السابع الميلادي جعل مصانع الكوفة تتميز في صناعة الرقوق[٢].

وشهد القرن الثاني الهجري، الثامن الميلادي بروز صناعتين أخريين، فقد قام المعتصم عند إنشائه مدينة سامراء بجلب من يعمل القراطيس (أي يقوم بصنع أوراق البردي)[٣]. أما الصناعة الثانية: (الورق) فقد كانت الحدث الصناعي ذا الأثر الكبير في تاريخ الثقافة والعلم إذ قرر الخليفة هارون الرشيد منع الكتابة بغير الورق، مما أشاع استخدام الورق وتضاءل استخدام القراطيس والرقوق[٤]. لقد نقلت صناعة الورق من الصين عندما دخل العرب المسلمون أرض الصين سنة (١٣٤هـ/ ٧٥١م)، فأخذوا أسرىٰ منهم ووضعوهم في سمرقند، فبدأوا يصنعون الورق الصيني فيها. ثم نقلت صناعة الورق من سمرقند إلىٰ بغداد، حيث أنشئ أول معمل فيها بحدود سنة (١٧٨هـ/ ٧٩٤م)[٥]، في عهد الخليفة هارون الرشيد فقد أشار الفضل بن يحيىٰ إلى إقامة صناعة الكاغد[٦].

---

(١) أحمد عبد الله الحسو، «الصناعة في العراق منذ القرن الأول الهجري»، بحث ضمن «العراق في موكب الحضارة» ٢/ ٢١١.

(٢) أسامة ناصر النقشبندي، «بحث عن الورق» ضمن كتاب «حضارة العراق» ٩/ ٤٣٩.

(٣) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٥١، ٢٦٤، ٢٦٥.

(٤) كلود كاهين، «تاريخ العرب والشعوب الإسلامية»، ترجمة بدر الدين القاسم، دار الحقيقة، للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٧٢)، ص١٩٧ ـ ١٩٨.

(٥) جابر الشكرجي، «الطب، الصيدلة، الكيمياء»، بحث ضمن «العراق في موكب الحضارة» ٣/ ٤٠٠ ـ ٤٠١.

(٦) ابن خلدون، «العبر» المجلد الأول، قسم الأول، ص٣٥٢.

لقد طور العرب المسلمون صناعة الورق وأضفىٰ عليها الصناع العراقيون تطوراً مهماً، باستخدام مواد يسهل الحصول عليها بأثمان غير عالية، حيث استخدموا الألياف والقطن والقنب والخرق البالية بدل الحرير والكتان الذي كان يستخدم في الصين. وقد نجحوا كذٰلك في إنتاج ورق ملون، وأن يحسنوا إنتاج الورق مما أدّىٰ إلىٰ شيوع استخدام الورق البغدادي الذي ظل محتفظاً بمكانته طوال العصر العباسي[١].

وذكر ياقوت الحموي محلة في بغداد تعرف بـ(دار القز) كان الكاغد يعمل بها، وتقع هٰذه في الجانب الغربي من بغداد[٢]، وأما القلقشندي فقد قال عن ورق بغداد: (هو ورق ثخين مع ليونة، ورقة حاشية وتناسب أجزاء، وقطعه وافر جداً، ولا يكتب فيه في الغالب إلا المصاحف الشريفة، وربما استعمله كتّاب الإنشاء في مكاتبات القانات ونحوها. ودونه في الرتبة الشامي وهو علىٰ نوعين: نوع يعرف بالحموي وهو دون القطع البغدادي، ودونه في القدر وهو المعروف بالشامي وقطعه دون القطع الحموي، ودونهما في الرتبة الورق المصري وهو أيضاً علىٰ قطعين: القطع المنصوري وقطع العادة، والمنصوري أكبر قطعاً وقلما يصقل وجهاه جميعاً.

أما العادة فإن فيه ما يصقل وجهاً يسمىٰ في عرف الوراقين المصلوح وغيره عندهم علىٰ رتبتين عال ووسط، وفيه صنف يعرف بالفوي صغير القطع خشن غليظ خفيف الغرف لا ينتفع به في الكتابة يتخذ للحلوىٰ والعطر ونحو ذٰلك. وإنما نبهت علىٰ ذٰلك وإن كان واضحاً لأمرين؛ أحدهما ألا نخلي كتابنا من بيان الورق الذي هو أحد أركان الكتابة، الثاني: أنه قد ينتقل الكتاب إلىٰ إقليم لا يعرف فيه تفاصيل أمر الورق المصري كما لا يعرف المصريون ورق غير مصر معرفتهم بورق مصر فيقع الإطلاع علىٰ ذٰلك لمن

---

(١) أحمد عبد الله الحسو، «الصناعة»، بحث ضمن «العراق في موكب الحضارة» ٢/ ٢١٢.

(٢) ياقوت الحموي، «معجم البلدان» ٤/ ١١، دائرة المعارف الإسلامية، مجلد ٧، ص٥٤٢.

أراده ودون ذٰلك ورق أهل الغرب والفرنجة فهو رديء جداً سريع البلىٰ قليل المكث، ولذٰلك يكتبون المصاحف غالباً في الرق علىٰ العادة الأولىٰ طلباً لطول البقاء)[١].

ب ـ الشموع:

لقد كانت صناعة الشموع رائجة في بغداد وثمة قصة طريفة حول الإضاءة بالشموع، وهي قصة الشموع التي أوقدت في زواج الخليفة المأمون من بوران بنت الحسن بن سهل. وتعد ليلة الزفاف هٰذه من أبهىٰ الليالي في التاريخ، حيث ورد في ذٰلك، أنهم أوقدوا في تلك الليلة شموع العنبر والكافور، وكان وزن الشمعة أربعين متا في تور من الذهب، فأنكر المأمون ذٰلك، وقال: هٰذا من السّرف[٢].

ج ـ صناعة العطور:

توسعت صناعة استخراج العطور والزيوت العطرية المستخرجة من الورد والزنبق والبنفسج والياسمين وغيرها، وقد اشتهرت بغداد بصناعة العطور وكانت عطورها تصدر إلىٰ المدن الأخرىٰ، وكان في بغداد سوق تجاري كبير هو سوق العطارين[٣].

□ سابعاً ـ صناعاتٌ أخرىٰ:

هناك العديد من الصناعات ومنها صناعة الآلات الفلكية المختلفة كالإسطرلاب وغيره، وأن الصناع العراقيين أسهموا في تطوير آلات قياس الزمن، إذ صنعوا الساعات المائية والشمسية (المزاول) وتفننوا في صنعها، بل أصبح بلدهم متميزاً فيها[٤].

---

(١) القلقشندي، «صبح الأعشىٰ» ٢/ ٤٨٢.

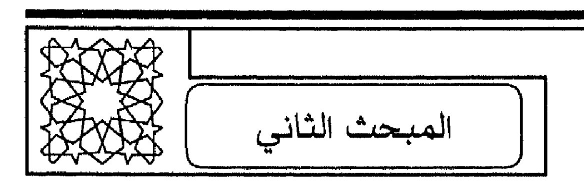
(٢) ابن خلكان، «وفيات الأعيان» ٢/ ٢٦٠. (٣) الصولي، «الأوراق» ص٦٨.

(٤) ماجد عبد الله الشمس، «مقدمة لعلم الميكانيك في الحضارة العربية»، مطبعة جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٧٧)، ص٤٩.

وقامت في الدولة العربية الإسلامية صناعات تعتمد علىٰ القير والنفط، لا سيما في العراق حيث تتوفر أهم حقوله قرب مدينة الموصل، وفي مدينة هيت[١]، كما ازدهرت صناعة مواد البناء كاللبن، والآجر، والكلس، والجص حتىٰ تواكب الحركة العمرانية الشاملة التي نشطت في أرجاء كثيرة من أقاليم الدولة، وكان لهٰذه الصناعة أهمية كبيرة في بناء المدن والحصون، والقلاع، والمساجد والقصور، كما دخلت هٰذه المواد في بناء القناطر والجسور والسدود، وفي مختلف مشاريع الري التي شيدت في العراق وبقية أقاليم الدولة[٢].

---

(١) الإصطخري، «المسالك والممالك» ص٧٥.
(٢) عواد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص٨١.



المبحث الثاني

موقف الدولة من أصحاب الحرف

لم تضع الدولة العربية الإسلامية قيوداً أمام رعاياها تمنعهم من إنشاء مشاغل خاصة، بل إن هٰؤلاء كانوا مستفيدين من الحماية التي تقدمها الدولة لهم[1]. حتىٰ الأعاجم أصحاب الحرف الذين استوطنوا البصرة بعد إنشائها للقيام بسد حاجة المجتمع إلىٰ المصنوعات مستفيدين من الحماية التي تقدمها لهم الدولة، ولم يكن عليهم إلا أن يعترفوا بسيادة الدولة ويطيعوا نظمها ويدفعوا الضرائب لها. وقد كانت لهم حرية واسعة في ممارسة حرفهم، أما الدولة فلم تتدخل إلا في بعض الصناعات المحدودة التي كان يتطلب ممارستها الحصول علىٰ إذن خاص كصنع الأسلحة وتركيب الأدوية[2].

وبتقدم المجتمع وازدهار التجارة نتيجة لاستقرار الدولة العربية الإسلامية وقوتها في عصر العباسيين ازدادت أهمية النقود، وارتفعت مستويات المعيشة، وتكاثر السكان، وازداد الطلب علىٰ السلع والخدمات، الأمر الذي لم تستطع بعض الأسر مواكبته أو استيراده. فكثر الصناع وتنوعت الصناعات فظهر نوعان من الصناع:

أولهما: الصناع المأجورون الذين لا يملكون غير قوة عملهم التي يبيعونها لمستخدميهم لقاء أجور يومية، وقد يستعملون في عملهم أدواتهم

---

(١) عواد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي» ص٨٩.

(٢) صالح أحمد العلي، «التنظيمات» ص٢٧٢ ـ ٢٧٣.

الخاصة، أو بعض المواد الأولية من التي يجهزهم بها صاحب العمل[١].

ثانيهما: الصناع المستقلون وهم الذين يمتلكون وسائل الإنتاج والأدوات ورأس المال اللازم للصناعة وهم يصنعون مصنوعات، إما حسب الطلب أو ما يستطيعون تصريفه في السوق، وهم علىٰ العموم أفضل مكانة من الصنف المأجور، فلهم حرية التصرف في عملهم كما يشاءون بعيداً عن السيطرة والاستغلال[٢].

وقد كانت هناك روح الجماعة بين أهل الصنائع، وكل واحد منهم يشعر بصلة تربطه بإخوانه من أصحاب مهنته وكان شعارهم: الصناعة نسب[٣]. وقد استطاع بعض الصناع أن يحقق أرباحاً جيدة، ذٰلك أن الضرائب التي فرضت عليهم كانت خفيفة، وأن الدولة أسقطت عن أصحاب المهن ضريبة السوق[٤]. وكانت أجور العمال الماهرين أعلىٰ من أقرانهم غير الماهرين، إذ نجد في النصوص أن أجرة العامل الذي يشتغل في خراطة الزجاج في اليوم درهم ونصف الدرهم[٥]، وأجرة عامل الحفر ثلاثة دراهم، وأجرة الحداد خمسة دراهم[٦]، في حين كانت أجرة البناء تتراوح بين قيراط وخمس حبات[٧].

أما مكانة الصناع السياسية، فتظهر واضحة من خلال استفادة الدعوة العباسية منهم لإشعال نار الفتن والاضطرابات ضد حكم الدولة الأموية، ولهٰذا بدأت الدعوة العباسية بكسب رؤساء الصناع وذٰلك لنفوذهم المؤثر علىٰ

---

(١) عواد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «التنظيمات» ص٢٧٢.
(٢) المسعودي، «مروج الذهب» ٢/ ٢١٨.
(٣) الجهشياري، «الوزراء» ص٢٧. التنوخي، «نشوار المحاضرة» ٨/ ٢٧. الجاحظ، «التبصر بالتجارة» ص٥١.
(٤) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٤٦٨.
(٥) ابن الأنباري، «نزهة الألباء في طبقات الأدباء»، تحقيق إبراهيم السامرائي، ج٢، مكتبة الأندلس، (بغداد، ١٩٧٠م)، ص١٨٣.
(٦) ابن الجوزي، «تلبيس إبليس» ص٣٨٤.
(٧) اليعقوبي، «البلدان» ص٢٣٨. الخطيب البغدادي، «بغداد» ١/ ٧٠.

الصناع، والعمال الذين يعملون تحت أيديهم، لبث دعوتهم بينهم، وتجنيدهم في سلك تنظيمي[(١)].

وأشرك الخليفة هارون الرشيد أهل الحرف في البيعة لابنه المأمون سنة (١٨٣هـ/ ٧٩٩م)[(٢)]. وقد وقف أهل الصنائع إلىٰ جانب الخليفة الشرعي الأمين في نزاعه مع أخيه الخليفة المأمون[(٣)]، واشتركوا في جيشه الذي تصدىٰ لجيش المأمون[(٤)].

وفي عهد الخليفة المأمون ارتقت طبقات أهل الحرف، وصار الخليفة يرعاها وأصبحت لهم مكانة خاصة، الأمر الذي جعل بعض المؤرخين يضع التجار والصناع وأهل الحرف ضمن الطبقة العليا، في حين اعتبر قوام الطبقة السفلىٰ: الفلاحين ورعاة المواشي وسكان الأرياف[(٥)].

كما وقف أهل الحرف إلىٰ جانب الخليفة المستعين بالله سنة (٢٥١هـ/ ٨٦٥م) ضد المتمردين عليه من جند الأتراك[(٦)]. وخلال الربع الأخير في القرن الثالث الهجري (النصف الثاني من القرن التاسع الميلادي) أصبح أهل الحرف يشتركون في حشم الخليفة المعتضد بالله، ويتقاضون أرزاقاً من الدولة، ومنهم: الصاغة، والخياطون، والأساكفة، والحدادون، والفراءون، والمطرزون، والوراقون، والنجارون، والخراطون وغيرهم[(٧)]. ويرجح أن عددهم كان غير قليل، وبذا يكون ما يتقاضونه من مبالغ كبيراً، لذا وجدنا أن الإجراءات التقشفية التي اتخذها الوزير علي بن عيسىٰ سنة (٣١٥هـ/ ٩٢٧م)

---

(١) اليعقوبي، «تاريخ» ٣/ ١٤٦. محمد إسماعيل، «الحركات السرية في الإسلام رؤية عصرية»، ط١، مطبعة دار بيروت، (بيروت، ١٩٧٣م)، ص١١٨.

(٢) اليعقوبي، «تاريخ» ٣/ ١٤٦.

(٣) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ٤٠٦، ٤٤٧.

(٤) اليعقوبي، «تاريخ» ٨/ ١٩٨. المسعودي، «مروج الذهب» ص٢٩٨.

(٥) حتّي، «تاريخ العرب» ٢/ ٣٧٩، ٤٢٠.

(٦) اليعقوبي، «تاريخ» ٨/ ١٩٨. المسعودي، «مروج الذهب» ٢/ ٢٩٨.

(٧) الصابي، «الوزراء» ص٣١٤. مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ١٥٢. ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٦/ ١٨٤.

لتلافي العجز في بيت المال قد شملت أولئك الحرفيين أيضاً[١].

▫ ظهور النقابات

لم توجد تنظيمات نقابية مهنية بمفهومها المعاصر بين صفوف الصناع والحرفيين في بداية قيام الدولة العربية الإسلامية، إلا أننا نجد شيئاً من التكتل بين أصحاب الحرف والصنائع الذين كان يشار إليهم بـ(الأصناف) و(أهل المهن) و(أهل الصنايع) فهي إشارات تدل علىٰ بروز ظاهرة التنظيم، كالزّجاج، والزيات، والجرّاح، والحلاج، والسباك، والثعالبي، والنجار، والفرّاء، والجصّاص[٢].

وزعم البعض أن النقابات تأسست بتشجيع من حركة القرامطة منطلقين من أن القرامطة كانوا من دعاة توحيد طبقة العمال في المدن التي لهم فيها نفوذ، وقال البعض الآخر: (بأن النقابات الإسلامية ظهرت في القرن الثالث الهجري، أي قبل ظهور دعوة القرامطة)[٣]. وهٰذا الرأي هو أدنىٰ للصواب. إذ أن الإشارة للقرامطة بهٰذا الخصوص جاء من طرف بعض الكتاب العرب الذين فتنوا بتحليلات الماركسية واستدلالاتها التاريخية التافهة.

والراجح أن النقابات بشكلها المنظم والمعترف به، قد ظهر قبل حركة القرامطة إلا أنها أيضاً لم تظهر في القرن الثاني الهجري، إذ أن الأموال العامة حتىٰ ذٰلك الوقت لم تكن مهيأة بعد، فحتىٰ عصر الخليفة العباسي الواثق ٢٣٢هـ. كانت الخلافة في عصرها الذهبي ولم يظهر أي تنافر بين فئة العمال والحكام، فضلاً عن أن الخلفاء العباسيين لم ينسوا ما قدمه العمال متمثلين لأساتذتهم للدعوة العباسية في حقبة التحضير. إذن فلم تكن ثمة حاجة لوجود تنظيم نقابي بالشكل المتعارف عليه، ومع ذٰلك فإن التوقيت الصحيح والمنطقي لظهورها هو العقد الرابع من القرن الثالث الهجري[٤].

---

(١) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/١٥٢. ابن الأثير، «الكامل في التاريخ» ٦/١٧٤.
(٢) صباح الشيخلي، «الأصناف في العصر العباسي»، (بغداد، ١٩٧٦)، ص١٣١.
(٣) الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص٨٠.
(٤) محمود إسماعيل، «الحركات الإسلامية في الإسلام» ص١١٩.

أهم الأسباب التي أدّت إلىٰ ظهور الأصناف والنقابات في الدولة العربية الإسلامية:

١ ـ إن التقدم الاقتصادي منذ القرن الثالث الهجري صاحبه تكدس رأس المال وتنوع العمل، فازدهرت التجارة وكثرت العملة الذهبية والفضية مما ساعد علىٰ نشاط التبادل التجاري، فأثْرت الفئات المالكة لرؤوس الأموال علىٰ حساب الفئة العاملة مما ولد رد فعل عند العمال لتحسين مستواهم المعاشي والعمل علىٰ الدفاع عن الصنف الذي ينتمي إليه.

٢ ـ إن خوف أصحاب العمل والصنائع من الاعتداءات المستمرة من قبل الجنود الأتراك وتعرضهم للنهب والسلب، واقتضىٰ سعي هٰؤلاء الصناع للعمل علىٰ تكييف علاقتهم بالسلطة والدفاع عن مصالحهم إزاءها.

٣ ـ التماسك والترابط بين العمال الذين يعملون في المهنة نفسها.

٤ ـ ظهور الحركات السياسية المناهضة للحكم العباسي، والتي رفعت شعارات طالبت بضرورة العدالة والمساواة بين الناس، وإعطاء العمال وتحسين ظروفهم المعاشية، فلقد كان للمعتزلة آراء حول ضرورة (تحطيم القيود التي تحدد حرية الفرد بالرأي وبالعمل، ويفتح أمام العقل آفاقاً للتفكير والإبداع)[١]. وأشار إخوان الصفا بشيء من المبالغة حين قالوا: (إن الناس كلهم إما صناع أو تجار)[٢].

٥ ـ إن وجود التباين الاجتماعي، وتنامي نفوذ الأجانب (الأتراك والفرس) علىٰ التسلط علىٰ الحكم، وارتفاع الضرائب وكثرتها، أدّت إلىٰ سوء الأحوال الاقتصادية للصناع والحرفيين[٣].

أما أهم مميزات تكتل أهل الصنائع في الدولة الإسلامية:

١ ـ كان أصحاب الصنائع يعيشون جماعات في محلات خاصة بهم. إن

---

(١) أحمد أمين، «ظهر الإسلام»، (القاهرة، ١٩٥٢)، ص٧٠.

(٢) «رسائل أخوان الصفا»، ج١، (القاهرة، ١٩٢٨)، ص٢٨٥.

(٣) الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص٥.

الروح الجماعية في عمل الطوائف الحرفية وإدارتها للعملية الإنتاجية، وبالتالي أثرها في توزيع المتحقق من الناتج جاء امتداداً للوعي الجماعي.

٢ ـ تشير المعلومات إلىٰ حصول تنظيم تدريجي عند أهل الحرف، فهناك المبتدئ والصانع والأستاذ، ولكل حرفة رئيس من بين أصحابها، ولٰكن اختياره يكون بواسطة المحتسب الذي يمثل الخليفة في هٰذا الأمر.

٣ ـ وقد كانت الضرائب والقيود المفروضة من قبل الحكومة علىٰ الأصناف غير ثقيلة، وقد كان أصحاب السوق معفيين من ضريبة السوق[١].

٤ ـ أصبح لكل حرفة شيخ أو (رئيس) من أصحابها، تعينه الحكومة عادة أو تعترف به، وتعده ممثلاً للحرفة، ومن الطبيعي أن يؤدي هٰذا النهج إلىٰ إيجاد الوسائل التي تحمي أصحاب الصنف وتبعد أي تجاوز عليهم[٢].

□ الرقابة علىٰ الصناع والأسواق:

شددت الدولة العباسية رقابتها علىٰ الصناع وعلىٰ أسواق بغداد منذ البداية، وتتابع سير التعامل التجاري فيها. فقد كان للخليفة المنصور موظفون يزودونه بكل ما يجري في أسواق العاصمة[٣]. وكان الخليفة يختار لهٰذه المهمة من اتصف بالورع والتقوىٰ والعلم والمعرفة[٤]. وعلىٰ أن يكون رجلاً مسلماً بالغاً قادراً[٥]، حراً عدلاً ذا رأي ورجاحة عقل، وعلم بالمنكرات الظاهرة[٦]. عفيفاً ورعاً، عالماً، نبيلاً عارفاً بالأمور، محنكاً فطناً، لا يميل ولا يرتشي[٧].

---

(١) صالح أحمد العلي، «التنظيمات» ص٣٠٥.

(٢) التنوخي، «نشوار المحاضرة» ١/ ٦٧. اليعقوبي، «البلدان» ص٢٤٨.

(٣) الطبري، «تاريخ الرسل والملوك» ٨/ ٩٦.

(٤) ابن الجوزي، «المنتظم» ٥/ ١٧٤، ٦/ ٢٨٣. ابن خلدون، «المقدمة» ٢/ ٧٣٦. القلقشندي، «صبح الأعشىٰ» ٤١/ ٣٧.

(٥) ابن الرفعة، «الرتبة في الحسبة»، ورقة ٤ ـ أ. الغزالي، «إحياء علوم الدين» ٢/ ٢٨٨.

(٦) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص٢٢٨. الشيزري، «نهاية الرتبة» ص٦. ابن الأخوة، «معالم القربة»، ج٧.

(٧) ابن الرفعة، «الرتبة في الحسبة»، ورقة ٤ ـ أ. الغزالي، «إحياء علوم الدين» ٢/ ٢٨٨. ابن الأخوة، «معالم القربة»، ج٧.

وأن لا يكون قوله مخالفاً لفعله، ومواظباً علىٰ سنة رسول الله ﷺ، من شيمته الرفق ولين القول[١]. ويجب علىٰ المحتسب معرفة وحدات الوزن والكيل والأذرع المستعملة في الأسواق، ويتحقق من صحتها[٢]. وإذا استراب بموازين السوق ومكاييلهم يجوز له أن يختبرها ويعيرها[٣].

وكانت وظيفة المحتسب قد تبلورت بشكل واضح منذ زمن الخليفة المهدي حينما انتظمت أحوال المدن الإسلامية، وما ترتب علىٰ ذٰلك في توسع الأسواق وتخصصها، وازدهار التجارة، وظهور النقود الزائفة، عندئذٍ برز صاحب الحسبة وصار يتقاضىٰ راتباً معيناً من بيت المال[٤].

وكانت رقابة الدولة علىٰ الأسواق تأخذ أشكالاً متعددة، فكان الخليفة هارون الرشيد لا يكتفي بما يعهد به إلىٰ المحتسب والموظفين التابعين له، بل يراقب أسواق بغداد بنفسه ليطمئن علىٰ أن الأمور تسير علىٰ وفق المصلحة العامة، وفي مثل تلك الحالات كان الخليفة هارون الرشيد يتنكر بزي التجار ليتفقد أحوال أسواق العاصمة[٥]. وكانت الحكومة تضع علىٰ الأسواق حرساً في الليل منعاً للسرقات[٦].

وكانت الدولة تعير اهتماماً كبيراً لمؤسسة الحسبة علىٰ أساس أنها تمثل واجهة من واجهات الحكومة التي هي علىٰ اتصال مباشر بالناس، وموظفوها

---

(١) الماوردي، «الرتبة في طلب الحسبة»، ورقة ٨ ـ أ. الشيزري، «نهاية الرتبة» ص٧ ـ ٨.

(٢) الماوردي، «الرتبة في طلب الحسبة»، ورقة ٤٧ ـ أ، ٤٩ ـ أ. ابن الرفعة، «الرتبة في الحسبة» ٤٣ ـ ب. ابن تيمية، «رسالة الحسبة» ص١٠. الشيزري، «نهاية الرتبة» ص١٥. المقريزي، «شذور العقود» ص١١٧.

(٣) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص٢٤٠. ابن الرفعة، «الرتبة في الحسبة»، ورقة ٤٥ ـ ب.

(٤) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص٢٢. ابن الرفعة، «الرتبة في الحسبة»، ورقة ٦ ـ أ. المقريزي، «الخطط»، (مصر، ١٣٢٤هـ) ١/ ٤٦٤.

(٥) سيد أمير علي، «مختصر تاريخ العرب»، ترجمة رياض رأفت (القاهرة، ١٩٣٨)، ص٣٦١.

(٦) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص٢٤١.

مسؤولون عن قرار الحق، ومكافحة الجشع والتطفيف والتدليس. لذا أعدت الدولة لهٰذه المؤسسة جهازاً خاصاً ضخماً بلغت نفقاته أربعمائة وثلاثين ألف ديناراً[١]. وأن متولي الحسبة صار يتقاضىٰ مائتي دينار شهرياً[٢] وهو راتب مجز حينذاك.

ولم تكتف الحكومة بمراقبة الأسواق وملاحظة المكاييل والموازين، إنما كانت تتجاوز ذٰلك بحيث تحظر علىٰ أهل السوق التعامل ببعض المواد التي قد لا يروق للسلطة تداولها بين الناس. وهي تبرر عملها هٰذا بأنه يستند أما إلىٰ محذورات دينية، كما حدث عام (٢٧٩هـ/ ٨٩٢م) إذ منع الخليفة المعتضد بالله الوراقين أن يبيعوا بعض كتب الفلاسفة وغيرها[٣].

وكما حدث أن منعت الحكومة سنة (٣٠٩هـ/ ٩٢١م) الوراقين في أسواق بغداد من بيع وشراء كتب الحلاج[٤]. وإما لضرورات سياسية كما حدث عام (٣١٩هـ/ ٩٣١م) عندما منع أهل سوق السلاح من أن يبيعوا السلاح لأنصار قائد الجيش مؤنس المظفر أبان اشتداد الأزمة بين الخليفة المقتدر بالله وبين قائد جيشه[٥].

ومن هنا يتبين أن جهاز الحسبة استهدف منع الغش في الصناعة والإنتاج، ومنع الحيلة والتدليس، والبخس في الكيل والمعاملات، والتأكد من صحة الموازين والمكاييل، كما أصبح مسؤولاً عن تنظيم جلوس الباعة في أسواقهم ودكاكينهم بحيث جعل لأهل كل صنعة منهم سوقاً خاصاً يختص بهم[٦]. وأبعد أصحاب الحرف الذين تتطلب صناعتهم الوقود والنار كالخبازين والحدادين والطباخين وما شاكلهم، وينبغي علىٰ المحتسب أن يراقب الصاغة

---

(١) ابن الجوزي، «المنتظم» ٦/ ٧٠.
(٢) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٢١٧. الهمداني، «تكملة» ١/ ٦٤ ـ ٦٥. ابن الطقطقي، «الفخري في الآداب السلطانية» ص٢٠٣.
(٣) السيوطي، «تاريخ الخلفاء» ص١٤٨ ـ ١٤٩.
(٤) مسكويه، «تجارب الأمم» ١/ ٨٢.
(٥) عريب، «الصلة» ص١٥٩.
(٦) ابن بسام، «نهاية الرتبة» ص٢٨.

والصباغين والحاكة والخياطين[١].

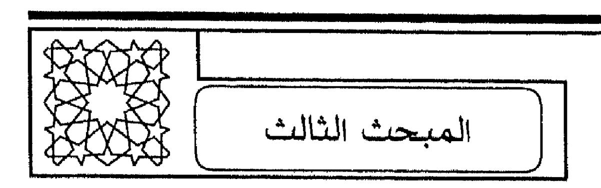
وتركزت رقابة الدولة علىٰ ضرورة توفر الأمانة في الصاغة[٢] والصباغين[٣] والحاكة والخياطين، لاحتكاك الجمهور المباشر بهم، فللمحتسب أن يأمر الحاكة بجودة عملهم[٤]. ويلزم الخياطين بجودة التفصيل، وحسن فتح الجيب واعتدال الكمين والأطراف، واستواء الذيل، ولا يسمح لخياط أن يعمل في دكان إلا بعد أن يقيم له ضامناً لئلا يأخذ ثياب الناس ويترك المكان[٥]، ويمنع الأساكفة من حشو الخرق البالية داخل أجزاء الحذاء[٦]، ولا يسمح المحتسب للقطانين أن يخلطوا جديد القطن بقديمه[٧] وينبغي علىٰ الكتانين أن لا يخلطوا جيده برديئه[٨].

وليس لدينا، ما يشير إلىٰ وجود اضطهاد مباشر لأرباب الحرف أو التدخل في أسعار منتجاتهم، أو تحديد لإنتاجهم. أما فيما يخص العقوبات التي يفرضها المحتسب بحق المخالفين فهي تبدأ بالتعريف بالخطأ الاجتماعي أولاً والدعوة لعدم ممارسته مرة أخرىٰ، ثم النهي بالوعظ والتخويف، ثم التعنيف بالقول الغليظ الخشن والتغيير (كإراقة الخمور) ثم الضرب والتشهير، وقد ينفىٰ المخالف من البلد إذا ما تمادىٰ في ضرره الاجتماعي[٩].

❁ ❁ ❁

---

(١) الشيزري، «نهاية الرتبة» ص١١. (٢) ن.م، ص٨٥ ـ ٨٦.
(٣) ابن بسام، «نهاية الرتبة» ص١٠٦ ـ ١٠٧.
(٤) الشيزري، «نهاية الرتبة» ص٧٢. ابن الأخوة، «معالم القربة» ص١٤١.
(٥) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص٢٤٢. الشيرازي، «نهاية الرتبة» ص٦٥. ابن الأخوة، «معالم القربة» ص١٣٦.
(٦) الشيزري، «نهاية الرتبة» ص٧٣. ابن الأخوة، «معالم القربة» ص١٤٩.
(٧) الشيزري، «نهاية الرتبة» ص٦٩. ابن الأخوة، «معالم القربة» ص٤٢.
(٨) الشيزري، «نهاية الرتبة» ص٧٠ ـ ٧١. ابن الإخوة، «معالم القربة» ص٤٩.
(٩) الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص٢٤٧، «الرتبة في طلب الحسبة»، ورقة ٦٧ ـ أ. الشيزري، «نهاية الرتبة» ص٩، ١٠٩، ص١١٤. ابن الرفعة، «الرتبة في الحسبة» ورقة ٤٣ب. ابن خلدون، «المقدمة» ٢/٧٤٦.



الصناعات الحكومية، ضرب النقود، الطرز، الأسلحة

□ أولاً ـ ضرب النقود:

تم تأسيس ضرب النقود في العراق، والتي توزعت في مناطق متعددة مثل: واسط، والكوفة، والبصرة، والموصل، أول الأمر، ثم في الأنبار وبغداد وسامراء، واتخذت دور الضرب معايير خاصة لها، يتم تحديدها من قبل السلطات الرسمية مثل: الصنج لضبط الوزن، والعيار لتحديد نسبة النقاوة[١]. وكانت هٰذه المعايير تختلف من فترة إلىٰ أخرىٰ حسب الأحوال السياسية والاقتصادية السائدة آنذاك.

قد أشادت المصادر التاريخية بجودة النقود المضروبة في الدولة العربية الإسلامية سواء كان ذٰلك في العهد الأموي، أم العباسي إذ اعتبر البلاذري أن أجود نقود بني أمية تلك التي ضربت في العراق. لما تقلد عمر بن هبيرة ولاية العراق ضرب الدراهم أجود مما كانت عليه، ثم ولي بعده خالد بن عبد الله القسري فشدد في تجويدها، وضرب بعده يوسف بن عمر الثقفي فأفرط في التشديد فيها (فكانت الهبيرية، والخالدية، واليوسفية، أجود نقود بني أمية، ولم يكن الخليفة العباسي المنصور يقبل في الخراج من نقود بني أمية غيرها)[٢]، واستهل العباسيون حكمهم بأن نقلوا دار ضرب النقود المركزية إلىٰ

---

(١) ابن خلدون، «المقدمة» ص٢٢٦. علي بن يوسف الحكيم، «الدرجة المشتبكة في ضوابط دار السكة»، تحقيق حسين مؤنس، (مدريد، ١٩٦٠) ص٦١.
(٢) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٤٥١. الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٥٤.

الأنبار بالعراق، كما أنهم نقشوا آية قرآنية علىٰ الدينار تشير إلىٰ حق العباسيين في الخلافة وقرابتهم من الرسول ﷺ إذ وضعوا الآية الكريمة: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى:٢٣] وأبان خلافة المهدي ضربت سكة (نقود مدورة فيها نقطة)، ومن المؤكد أن هٰذه النقود عمم استعمالها وضربها في أقاليم أخرىٰ من الدولة[١].

والخليفة المهدي أول خليفة عباسي ظهر اسمه علىٰ الدراهم التي سكت في العراق[٢]، في حين كان الخليفة محمد الأمين أول خليفة عباسي ذكر اسمه علىٰ العملة الذهبية في العراق[٣].

وكانت الدنانير المضروبة في أيام الخلفاء هارون الرشيد والمأمون والواثق بالله جيدة، بحيث اتخذت فيما بعد معياراً واحداً لدور الضرب في تحديد نسبة نقاوة المعدن الثمين فيها[٤].

وامتدح المقريزي جودة الدنانير المضروبة في خلافة الرشيد كذٰلك، وعدّه مضرب الأمثال في النقاوة، وعلىٰ غرارها ضربت بعض الدنانير كما هو الحال في عهد المعتصم[٥].

وبينت الدراسات التي أجريت علىٰ النقود، أن الدراهم المضروبة في دور ضرب العراق في أيام الخلافة الأموية والمحددة في كل من واسط والبصرة للمدة من (٨٥ ـ ١٢٤هـ/ ٧٠٤ ـ ٧٤١م) تراوحت نسبة نقاوة المعدن الثمين فيها ما بين (٩١,٨٤٪ ـ ٩٨,٣٦٪) وفي العهد العباسي وصلت نسبة هٰذه النقاوة في الدراهم المضروبة في مدينة بغداد (١٨٨هـ/٨٠٣م) إلىٰ

---

(١) حمدان الكبيسي، أمل عبد الحسين السعدي، «في النظم المالية»، بحث ضمن «العراق في موكب الحضارة» ٢/ ١٣٧.

(٢) حمدان الكبيسي، «تطور النقود والنظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية»، بحث ضمن «ندوة الاقتصاد الإسلامي» ص٢٦٤.

(٣) المقريزي، «شذور العقود» ص٢٥٠. النقشبندي، «الدينار الإسلامي» ص٣٦ ـ ٣٧.

(٤) قدامة بن جعفر، «الخراج وصنعة الكتابة» ص٦٠.

(٥) المقريزي، «النقود الإسلامية» ص٤٨، ٤٩، ٥٧.

(٩٩,٢٤٪)[١].

وبخصوص الدنانير، هناك دراسة قامت في جمعية النميات أجريت علىٰ ١٢١ قطعة نقدية ذهبية عباسية ضربت بالعراق في حقب مختلفة امتدت من (١٣٢هـ/ ٧٤٩م) حتىٰ النصف الأول من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي استدلت هٰذه الدراسة إلىٰ أن معظم الدنانير التي يصل عيارها إلىٰ (٩٦٪) كان مكان ضربها مدينة بغداد (دار السلام) ومن بينها دينار وصل عياره من الذهب إلىٰ (١٠٠٪)، وآخر ضرب في سامراء عام (٢٢٦هـ/ ٨٤٠م) تصل نسبة النقاوة فيه إلىٰ (٩٨٪)[٢].

وكانت دور الضرب في العراق تشكل مورداً هاماً من موارد بيت المال لأنها تقوم بسك ما يقدمه الأفراد من سبائك طبقاً لحسابات الوزن الشرعي نظير تقاضي رسوم معينة[٣].

وبلغت واردات الدولة من دور الضرب بمدينة السلام وسامراء وواسط والبصرة والكوفة فقط (٦٠,٣٧٠ دينار) كما جاء في ميزانية الدولة التي أعدها الوزير علي بن عيسىٰ سنة (٣١٦هـ/ ٩١٨م)[٤]. ونظراً لأهمية دور الضرب هٰذه أصبحت إدارتها من الوظائف الدينية الشرعية التي تندرج ضمن لواء الخلافة، وجعلت الدولة ديواناً خاصاً للنقد والعيار كان مركزه العراق، وخصص له محل مهمته النظر في النقود التي يتعامل بها الناس، وحفظها مما بداخلها من الغش والتزييف[٥].

وكان الخليفة الرشيد قد منح جعفر بن يحيىٰ حق الإشراف علىٰ السكة[٦]، ويرجح أن تعيين جعفر بن يحيىٰ لولاية المغرب (١٧٦ ـ ١٨٩هـ/

---

(١) الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص٢٠٦.
(٢) حمدان الكبيسي، أمل عبد الحسين السعدي، «في النظم المالية» ص١٣٨.
(٣) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٦٥٦.
(٤) عريب، «الصلة» ص٤٤. الصابي، «تأريخ الوزراء» ص٧٩، ٢٠٨. مسكويه «تجارب الأمم» ص٣٠٧.
(٥) ابن خلدون، «المقدمة» ٢/ ٧٤٧.
(٦) عبد الرحمٰن فهمي، «مجموعة النقود العربية وعلم النميات»، (القاهرة، ١٩٦٥)، ص١٩.

٧٩٢ ـ ٨٠٣م) كان له أثره الأساس في ظهور هٰذه الدراهم، ولو كان كما ذهب إليه البعض لظهر اسم جعفر بن يحيىٰ علىٰ دراهم سكت بمناطق أخرىٰ من الدولة العباسية[١]. كما أن وضع اسم جعفر علىٰ الدراهم المسكوكة في المغرب لم يكن بادرة جديدة من نوعها، وذٰلك أن مثل هٰذا الحق كان قد تمتع به ولاة أقوياء في الدولة الأموية كالحجّاج، وعمر بن هبيرة، وخالد القسري، ويوسف بن عمر وغيرهم[٢]. فإن الدراهم التي ضربت بأقاليمهم كانت تحمل أسماءهم.

ونستطيع أن نلمس اهتمام السلطة بالنظام النقدي، أن الخلفاء أنفسهم كانوا يشرفون بصورة مباشرة علىٰ دور الضرب أحياناً، لكي يتحققوا من ضبط وزن النقود ليبعدوا عنها احتمالات الغش والتزييف، لٰكن الخليفة هارون الرشيد صير هٰذه المهمة الخطيرة إلىٰ جعفر بن يحيىٰ[٣] ولما نحاه عن هٰذه المهمة، عهد بها إلىٰ السند بن شاهك (صاحب الشرطة) فاهتم كثيراً بتخليص الذهب والفضة من الشوائب العالقة بهما، وكان السندي قد أنقص الدينار الهاشمي نصف حبة، لٰكنه ردها إلىٰ وزنها السابق في أواخر عهد الرشيد[٤]. وفي زمن الخليفة الأمين صير دور الضرب إلىٰ العباس بن الفضل بن الربيع[٥].

وكان الخليفة الأمين قد ضرب النقود باسمه في بغداد[٦]، ولٰكن في الإقليم الشرقي ضربت النقود باسم المأمون[٧]؛ لأنه كان يدير الأمور ببلاد المشرق.

---

(١) حمدان الكبيسي، «تطور النقود والنظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية»، بحث ضمن «ندوة الاقتصاد الإسلامي» ص٢٦٤.

(٢) النقشبندي، «الدينار الإسلامي» ص٤٢.

(٣) المقريزي، «شذور العقود» ص١٦٨. خولة الدجيلي، «بيت المال» ص١٦٢.

(٤) المقريزي، «إغاثة الأمة» ص٦١ .«شذور العقود» ص١٩.

(٥) النقشبندي، «الدينار الإسلامي» ص٤١ ـ ٤٢.

(٦) المقريزي، «شذور العقود» ص٥٠. (٧) ن.م، ص١٨ ـ ١٩.

وفي سنة (١٩٦هـ/ ٨١١م) ضرب المأمون الدينار الذهبي دون أن يشير إلىٰ الأمين كخليفة[١]. ولما تصاعد الخلاف بين الأخوين تجرأ المأمون وصار يذكر اسمه علىٰ النقود، ويلقب نفسه بلقب خليفة مع وجود الخليفة الشرعي في بغداد[٢].

وكانت قبيحة أم المعتز بالله (٢٥١ ـ ٢٥٥هـ/ ٨٨٥ ـ ٨٦٨م) قد تقدمت بضرب دراهم مكتوب عليها (بركة من الله الأعذار أبي عبد الله المعتز بالله) فضرب منها مليون درهم لتنشر بمناسبة ختان ابنها[٣]. وفي سنة (٢٨٢هـ/ ٨٩٥م) ضربت دراهم ذات فئة خاصة لأجل أن تهديها قطر الندىٰ إلىٰ زوجها المعتضد بالله، وكل درهم من هٰذه الدراهم يساوي ثلاثة دراهم عادية[٤].

نلمس أن الدولة العربية الإسلامية كانت شديدة الحرص علىٰ الاحتفاظ بسلامة العملة وجودتها، فالدينار كان يضرب بكل دقة لمعيار المثقال[٥]، أما الدراهم فإن المسؤولين كانوا حريصين أشد الحرص علىٰ تخليص الفضة من كل شائبة[٦].

اهتمت الدولة العباسية بإقامة دور ضرب النقود في المدن الكبرىٰ والأمصار، وأصبحت دور الضرب هٰذه تؤدي خدمات جليلة، فهي التي كانت تضرب الكميات اللازمة من النقود الجارية في التعامل حينذاك، واللازمة لتنشيط الحياة الاقتصادية، وهي التي تزيد في إنتاجها أو تقلل منه حسب حاجة الأسواق[٧].

وكانت أعمال الإدارة في دار الضرب موكلة إلىٰ شخص يسمىٰ (متولي

(١) المقريزي، «شذور العقود»، ص١٨ ـ ١٩.
(٢) النقشبندي، «الدينار الإسلامي» ص٤١ ـ ٤٢.
(٣) ابن الزبير، «الذخائر والتحف» ص١١٦.
(٤) ن.م، ص٣٨ ـ ٣٩.
(٥) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٤٥١ ـ ٤٥٢.
(٦) البلاذري، «فتوح البلدان» ص٦٥٦ ـ ٦٥٧. الماوردي، «الأحكام السلطانية» ص١٤٨.
(٧) عواد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات» ١٦٢.

دار الضرب)، وكان الإشراف الرسمي للقاضي، ولعل السبب في ذٰلك هو ضمان شرعية النقود التي تصدر من دار السكة، من حيث جواز العيار أو الوزن، أما متولي دار الضرب فكانت له السلطة المباشرة علىٰ العمال في الدار. وهو والحالة هٰذه لم يكن وجوده يتعارض مع إشراف القاضي من الوجه الإداري[١]. وهناك (المشرف) الموكل إليه حفظ جميع المحتويات من فضة وذهب وسكك وآلات، ومنها آلة صنع العيار وختم الأقداح، وكذٰلك (الشاهد) الذي يشهد علىٰ جميع ما حوت الدار[٢]. أما (المقدم) فهو أهم شخصية فنية بدار الضرب. ويوجد (نقاش) مهمته نقش السكة، أي حفر الكتابة المزمع إبرازها علىٰ السبيكة ويحضّر السبائك، ويزن المعدن قبل طرحه في البودقة في حالة السبك، ويتولىٰ الضراب، الضرب علىٰ السبيكة، والختم علىٰ السكة[٣].

□ ثانياً ـ الطرز:

وهي رسم الملوك والسلاطين أي أن علامات تختص بهم تطرز علىٰ أثوابهم المعدة للباسهم من الحرير أو الديباج أو البريسم كأنها كتابة خطت في نسيج الثوب لحاماً وسدى بخيط من الذهب، أو بما يخالف لون الثوب من الخيوط الملونة من غير الذهب، ما يحكمه الصياغ بحيث تصير الثياب الملوكية معلمة بذٰلك الطراز، للدلالة علىٰ أن لابسها من أهل الدولة من السلطان فما دونه[٤].

وبعد ذٰلك أنشأ الخلفاء للطراز دوراً في قصورهم تسمىٰ دور الطراز الخاصة والتي كان من مهامها إنتاج الثياب الرسمية لكبار موظفي الدولة

---

(١) ابن خلدون، «المقدمة» ص١٤٧.
(٢) ابن بعرة، منصور الذهبي الكاملي، «كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية»، تحقيق عبد الرحمٰن فهمي، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، (القاهرة، ١٩٦٦)، ص٩٠.
(٣) ن. م، ص٣٧، ٣٩.
(٤) جرجي زيدان، «تاريخ التمدن الإسلامي» ١/١٤٦.

والكسوة الخاصة بالكعبة وتطريز إشارات الخلافة علىٰ الثياب[١].

ويمكن القول: إن اهتمام الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي بمعامل النسيج وبالأخص دور الطراز العامة والخاصة كان كبيراً. إذ وضعت هٰذه الدور تحت إشراف شخصيات لها مكانتها السياسية المرموقة في الدولة[٢].

ومن الذين ثبتت أسمائهم علىٰ المنسوجات كآمرين بالنسيج في العصر العباسي علي بن عيسىٰ وزير المقتدر بالله (٢٩٥ ـ ٣٢٠هـ/ ٩٠٨ ـ ٩٣٢م)[٣] وحامد بن العباس وزيره الآخر[٤].

أما الملابس التي كانت تنسج وتطرز في دور الطراز الخاصة فهي لباس الخلفاء والأمراء، فمن لباس الرأس القلنسوة وهي قبعة طويلة مخروطية الشكل، وكان المنصور أول من قرر لبسها بصورة رسمية[٥]. وقد أمر المنصور رجال دولته بألا يدخلوا عليه إلا بلباس أسود وقلانس سود طويلة، وأن يعلقوا السيوف في المناطق، ويكتبوا علىٰ ظهورهم آية قرآنية مطرزة بخيوط من الذهب وهي: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾﴾ [البقرة].

واتخذ الخلفاء العمائم علىٰ القلانس، وكانت في عهد الرشيد مدببة الأطراف تشبه (الطرطور) في العصر الوسيط الأوربي[٦].

كما لبس الخلفاء العباسيون، ومن ينتمي إليهم (الرصافية) وهي قلنسوة طويلة عالية[٧].

---

(١) القاضي الرشيد، «الذخائر والتحف» ص٢١١. الدوري، «تاريخ العراق الاقتصادي» ص١٠٦. فريال المختار، «المنسوجات العراقية الإسلامية» ص٧١.
(٢) القلقشندي، «مآثر الأناقة في معالم الخلافة» ص١٩٤.
(٣) عبد العزيز حميد، «المنسوجات»، بحث ضمن «حضارة العراق» ص٢٦١.
(٤) ن.م، ص٢٦١.
(٥) دوزي، «المعجم المفصل بأسماء الملابس» ص٢٤.
(٦) ريسلر، «الحضارة العربية»، ترجمة غنيم عبدون (القاهرة، ١٩٦٧)، ص١٢.
(٧) الصابي، «رسوم الخلافة» ص٨١.

وكان السواد شعار بني العباس، فقد كان أتباعهم يرتدون قلاسيهم بهٰذا اللون، وكذٰلك ورد في الروايات مصطلح (المسودة) وأول ما لبس العباسيون السواد حين قتل الخليفةُ الأمويُّ مروانُ بن محمد إبراهيمَ بن محمد الإمام، فلبسوها حزناً عليه (أي أنهم لبسوا السواد قبل استيلائهم علىٰ الحكم) فصار شعارهم بعد ذٰلك، وأول رجل لبس السواد عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس عم السفاح والمنصور[١]، قيل لهم: اختاروا السواد حسب تفاسير وضعوها، منها أن راية الرسول عليه الصلاة والسلام في غزواته كانت سوداء، وعليه فقد كان علم الخلافة العباسية أسود مكتوب عليه بالكتابة البيضاء (محمد رسول الله)[٢].

والثياب البيض كانت لباس الحزن عندهم، وقلدهم أهل الأندلس في اتخاذ البياض للحزن، قال علي بن عبد العزيز الحصري[٣]:

إذا كان البياض لباس حزن ... بأندلس وذاك من الصواب

ألم ترن لبست بياض شيبي ... لأني قد حزنت علىٰ شبابي

وكان لباس الخليفة في الموكب القباء الأسود والبنفسجي من الخز يصل إلىٰ الركبة، وكان هٰذا اللباس مفتوحاً عند الرقبة، فيظهر القفطان زاهياً من تحته ويتمنطق بمنطقة مرصعة. بجوهرة ويتشح بعباءة سوداء، ويلبس قلنسوة سوداء مجوهرة ويلبس خفاً أحمر ويضع علىٰ كتفيه بردة النبي (عليه أفضل الصلاة والسلام) وبيده قضيب الخلافة[٤].

أما لباس الوزراء، فقد قيل عن المنصور: إنه حين قلد الربيع قال: اجلس في بيتك حتىٰ يأتيك رسولي. فصار إليه الرسول بدراعة وطيلسان وشاشية.

وكان اللون الأسود لبس الخلفاء والوزراء في المناسبات الرسمية فقط، أما فيما عدا ذٰلك فيرتدون الملابس الملونة، فقد دعا المهدي وزيره يعقوب بن

---

(١) الصابي، «رسوم الخلافة»، ص٧٤. (٢) ن.م، ص٧٥.
(٣) ابن الساعي، «نساء الخلفاء» ص٩٧.
(٤) الصابي، «رسوم دار الخلافة» ص٩٠ ـ ٩١.

داود وهو في مجلس فرشة موردة وعليه ثياب موردة وهو مشرف علىٰ بستان فيه شجر موردة صنوف الأوراد[١].

وكان الخلفاء العباسيون يلبسون (الوشي) وهو ضرب من الثياب المنسوجة من البريسم[٢]. يحكىٰ عن الرشيد أنه حين أفاق في الصحو الذي يسبق الموت وهو بطوس قال لمسرور: انشر الوشي الذي معك وخذ أجوده[٣]. وكان للرشيد ملابس خاصة به يرتديها في الصيف وهي غلالة رقيقة يتوشح عليها بإزار رشيدي مضرع[٤].

وأول من مارس عادة خلع ملابس التشريفات من أمراء المسلمين هو الرشيد، وكانت تسمىٰ ملابس الشرف (الخلعة) لونها أسود محلاة بالذهب[٥].

□ ثالثاً ـ السلاح:

أشهر أسلحة العرب هي: السيف والرمح والقوس والترس والدرع، والمنجنيق والدبابة وغيرها. وهناك إشارات كثيرة إلىٰ صناعة الأسلحة وتجارتها في الجزيرة العربية، أبان ظهور الإسلام، وبالرغم من أن المادة الأولية لصناعات الحديد كانت تجلب أحياناً من خارج حدود الدولة، إلا أن صناعة الأسلحة نشطت منذ العهد الأموي. حيث نالت اهتماماً كبيراً من الخلفاء ولا سيما الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥ ـ ١٢٥هـ)[٦].

أما أنواع الأسلحة المستخدمة في الدولة الإسلامية فهي:

١ ـ القوس:

كان للعرب مهارة بالقوس، لحدة أبصارهم نتيجة لسكنىٰ البادية ولأنهم

---

(١) الجهشياري، «الوزراء» ص١٦٠.

(٢) الأصفهاني، «الأغاني» ٥/ ٢٢٤.

(٣) الصابي، «رسوم الخلافة» ص ٩٥. الغلالة: ما يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضاً.

(٤) دوزي، «المعجم المفصل» ص٢٤.

(٥) دوزي، «المعجم المفصل» ص٢٤.

(٦) المسعودي، «مروج الذهب» ٣/ ١٣٩.

أحوج إليها من سائر الأسلحة، فلما جاء الإسلام كانت مهارتهم هٰذه من جملة ما ساعدهم علىٰ غلبة الروم(١).

وتفنن المسلمون بالرمي في العصور، حتىٰ اصطنعوا في الأقواس آلات مركبة، كالمجرأة وهي عبارة عن أنبوب من حديد أو خشب فيه شق يوضع السهم فيه ويقذف قذفاً شديداً كما تقذف الرصاصة بالبندقية اليوم، وتكون الأسهم قصيرة، واصطنعوا لرمي السهام ضروباً من المجانيق، توضع في الواحد منها عدة سهام وترمي عنها الأقواس(٢).

٢ ـ الخناجر والسيوف:

توسعت صناعة الخناجر والسيوف خلال العهد العباسي، إذ قامت هٰذه الصناعة في كل من الكوفة والبصرة وغيرها من المدن الرئيسة. وكانت هناك سيوفاً كوفية نسبة إلىٰ الكوفة وسيوفاً بصرية نسبة إلىٰ البصرة(٣). وكانت أسواق السلاح في بغداد والكوفة والموصل وغيرها من المدن، حيث كانت تنتج فيها الأسلحة الخفيفة كالخناجر والسيوف، كما ضمت معظم المدن خزانة للسلاح، والتي لم تكن مجرد أماكن للخزن؛ بل لصناعة الأسلحة كذٰلك، وكانت تزود بالخشب والحديد والأصباغ والآلات اللازمة لصنع مختلف أنواع الأسلحة وبخاصة الثقيلة منها(٤). والواقع أن إنتاج السلاح كان واسعاً إلىٰ حد كبير، كما يتضح من الأعداد الكبيرة التي تضمنتها خزانة السلاح في بغداد أيام الأمين (١٩٣ ـ ١٩٨هـ/ ٨٠٩ ـ ٩١٣م) فقد كان مما أحصي فيها ألف قطعة من آلات الحرب، وعشرة آلاف سيف محلى، ومائة وخمسين ألف سيف، ومائة وخمسين ألف رمح، ومائة ألف قوس، وعشرة آلاف درع خاصة،

---

(١) جرجي زيدان، «تاريخ التمدن الإسلامي» ١/ ١٩٢.

(٢) عبد الرحمٰن زكي، «السلاح في الإسلام» (القاهرة، ١٩٥٦م)، ص٣٠.

(٣) صالح أحمد العلي، «التنظيمات» ص٢٤٧.

(٤) جورج مقدسي، «خطط بغداد في القرن الخامس الهجري»، ترجمة صالح أحمد العلي، مطبعة المجتمع العلمي العراقي، (بغداد، ١٩٨٤)، ص٢٣.

وخمسين ألف درع عامة وغير ذلك[١].

٣ ـ الرماح:

لقد اشتهرت الرماح الردينية (نسبة إلىٰ امرأة تدعىٰ ردينة اشتهرت في الجاهلية بتثقيف الرماح) والسمهرية والخطية التي كانت تستورد من الهند، وتباع في مدينة الخط في البحرين. وكانت أسنة الرماح العربية تختلف ما بين متشعبة وعريضة ودقيقة ومموجة ومستوية. وكانت الرماح قبل الإسلام وفي صدر الإسلام تعقد برؤوسها الألوية (الأعلام) وكان يحملها الفرسان في المواكب، أما في الحرب فكان يقاتل بها الفرسان علىٰ الخيل[٢].

٤ ـ المنجنيق وأسلحة آلات الحصار:

لقد تقدمت صناعة الأسلحة في الدولة العربية الإسلامية فقد استخدم القائد قتيبة بن مسلم الباهلي المنجنيق خلال فتوحاته في خراسان، وقد استعمله أيضاً يزيد بن المهلب بن أبي صفرة[٣] عندما حاصر مدينة جرجان عام (٩٨هـ/ ٧١٦م). وكذلك صناعة الدبابة التي تصنع من الخشب والحديد، وقد استخدمها قتيبة بن مسلم الباهلي عند حصاره مدينة سمرقند عام (٧٨هـ/

---

(١) الرشيد ابن الزبير، «الذخائر والتحف» ص٢١٤ ـ ٢١٥.

(٢) عواد مجيد الأعظمي، حمدان الكبيسي، «دراسات» ص٧٨.

(٣) هو يزيد بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي (٥٣ ـ ١٠٢هـ، ٦٧٣ ـ ٧٢٠م): من قواد الدولة الأموية الشجعان الأجواد. ولي خراسان بعد وفاة أبيه عام ٨٣هـ، ٧٠٢م، فمكث فيها نحو ست سنين، وعزله عبد الملك بن مروان لما بلغه من واليه علىٰ العراق الحجاج بن يوسف الثقفي، أنه يمثل خطراً علىٰ الدولة لطموحاته الكبيرة، فحبسه، ثم تمكن من الهرب إلىٰ الشام. وعندما آلت الخلافة لسليمان بن عبد الملك، ولاه علىٰ العراق ثم خراسان. وافتتح في هـٰذه الولاية بلاد جرجان وطبرستان. ثم عين والياً علىٰ البصرة، فمكث فيها إلىٰ أن أفضت الخلافة إلىٰ عمر بن عبد العزيز، فعزله، وطلبه، فجيء به إلىٰ الشام، فسجنه بحلب. وعندما توفي عمر أخرجه غلمانه من السجن، فسار إلىٰ البصرة، واستولىٰ عليها عنوة عام ١٠١هـ، ٧١٩م. ووقعت حروب بينه وبين أمير العراقيْن (البصرة والكوفة) مسلمة بن عبد الملك، انتهت بمقتل يزيد في مكان يُسمىٰ العقر بين واسط وبغداد.

٧١٥م) هٰذا إضافة إلىٰ صناعة نوع آخر من السلاح سمي (رأس الكبش) وهو يشبه الدبابة، فيه عمود أفقي من الخشب، ويركب فيه رأس من الحديد أو الفولاذ يشبه رأس الكبش، وقد استخدم الجنيد بن عبد الرحمٰن هٰذا السلاح أبان فتوحاته من بلاد الهند (١٠٧هـ/ ٧٢٥م). ومن المؤكد أن هٰذه الأنواع من الأسلحة استعملت خلال العصر العباسي. ولم يقتصر الأمر علىٰ إنتاج الأسلحة، فقد تم تطوير بعض أنواع الأسلحة كالقذائف النارية حيث اتبع أسلوب جديد في تركيبها وتعددت أشكال إنتاجها، وقد تخصص في ذٰلك صناع معينون عرفوا بالزراقين، ونظراً لأهمية هٰؤلاء، فإن الخليفة العباسي أرسل منهم مع أحمال النفط وغيره إلىٰ صلاح الدين الأيوبي لكي يساهموا في صنع القذائف المشار إليها في تحرير أرض الإسلام من الإفرنج[١].

❊ ❊ ❊

---

(١) سعيد الديوه جي، «تاريخ الموصل»، (الموصل، ١٩٨٢م) ١/ ٤٣٥.



الخاتمة

تناول هٰذا الكتاب محاولة دراسة الهيكلية الاقتصادية للدولة العباسية من خلال دراسة القطاعات الاقتصادية المكونة لمجمل الاقتصاد العباسي، حيث تعرضنا إلىٰ نشاطات القطاع الزراعي المتمثل بالأراضي الزراعية، والضرائب التي كانت تجبىٰ من هٰذه الأراضي، واهتمام الخلفاء العباسيين بأمر الأراضي الزراعية لما لها من موارد مالية كانت وراء الرخاء والازدهار الاقتصادي في الدولة. وكذٰلك دراسة النظام النقدي فيها لما له من أثر علىٰ الهيكلية الاقتصادية، واقتضىٰ السياق أيضاً التطرق إلىٰ النشاط المالي وهو من ركائز الهيكلية الاقتصادية والنشاط التجاري، في الأسواق الذي يؤشر غالباً حجم النشاط التجاري، ودلالة ذٰلك علىٰ استقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية. وأن انكماش مثل هٰذا النشاط التجاري يخفي وراءه تخلفاً أو أن هناك مشاكل سياسية. فقد مرت عقود عديدة من الزمن التي تناولنا فيها الرخاء الاقتصادي وهناك حقب أخرىٰ، ولأسباب سياسية أدت إلىٰ ارتفاع الأسعار، وحصول الاحتكار في الأسواق، لذٰلك اهتمت الدولة بمراقبة الأسواق وتنظيمها وفق قواعد وقوانين ضابطة، ولم تترك التعامل بها يسير وفق هوىٰ النفس ومصالح التجار وأهل السوق، وأشرف علىٰ الأسواق موظف مختص هو المحتسب، اختير وفق مواصفات معينة، يعاونه عرفاء من أهل الحرف، وأخيراً هناك الصناعات والحرف ولما لهٰذه الصناعات من أهمية، إذ كان التبادل التجاري بين حاضرة الدولة العباسية (بغداد) ومدن أخرىٰ يجري بنشاط ملحوظ.

وهٰكذا تظهر لنا الدولة العباسية من خلال تنظيماتها الاقتصادية والإدارية المعقدة والمتناسقة إلىٰ حد كبير بحيث تجلىٰ واضحاً وإلىٰ حد كبير معالم

الهيكل الاقتصادي لهٰذا العصر ـ قيد البحث ـ فتتشابك قطاعاته الإنتاجية الرئيسة؛ الزراعة، والصناعة، والتجارة، وخدمات الأنشطة المالية والنقدية. ويدعم هٰذا الأداء الاقتصادي ويعزّزه بيتُ المال وإجراءاتُه المناسبة والرقابة التجارية والإدارية، بالشكل الذي ورد إلينا الكثير من الإشارات والموارد الدالة علىٰ تناسق الأداء الاقتصادي وتعاضد أذرع هيكليته، من خلال متابعة الخلل في القطاعات الاقتصادية المختلفة بإصدار العديد من القرارات والإجراءات. وكان ذٰلك جلياً في مجال ملكية الأراضي، والضرائب المتنوعة عليها. وكذٰلك في مجال التجارة والحرف الصناعية، من خلال الرقابة علىٰ الأسعار، وملاحظة أداء الصناعات، ونوع الخدمات حتىٰ وصل الأمر بالمحتسب أن يدخل محلات الخياطين ويلاحظ مدىٰ تناسق خياطة الثوب والاطلاع علىٰ مدىٰ موافقة هٰذه الخدمات لرغبات وأذواق أفراد المجتمع السائدة.

❊ ❊ ❊

ملاحق وخرائط

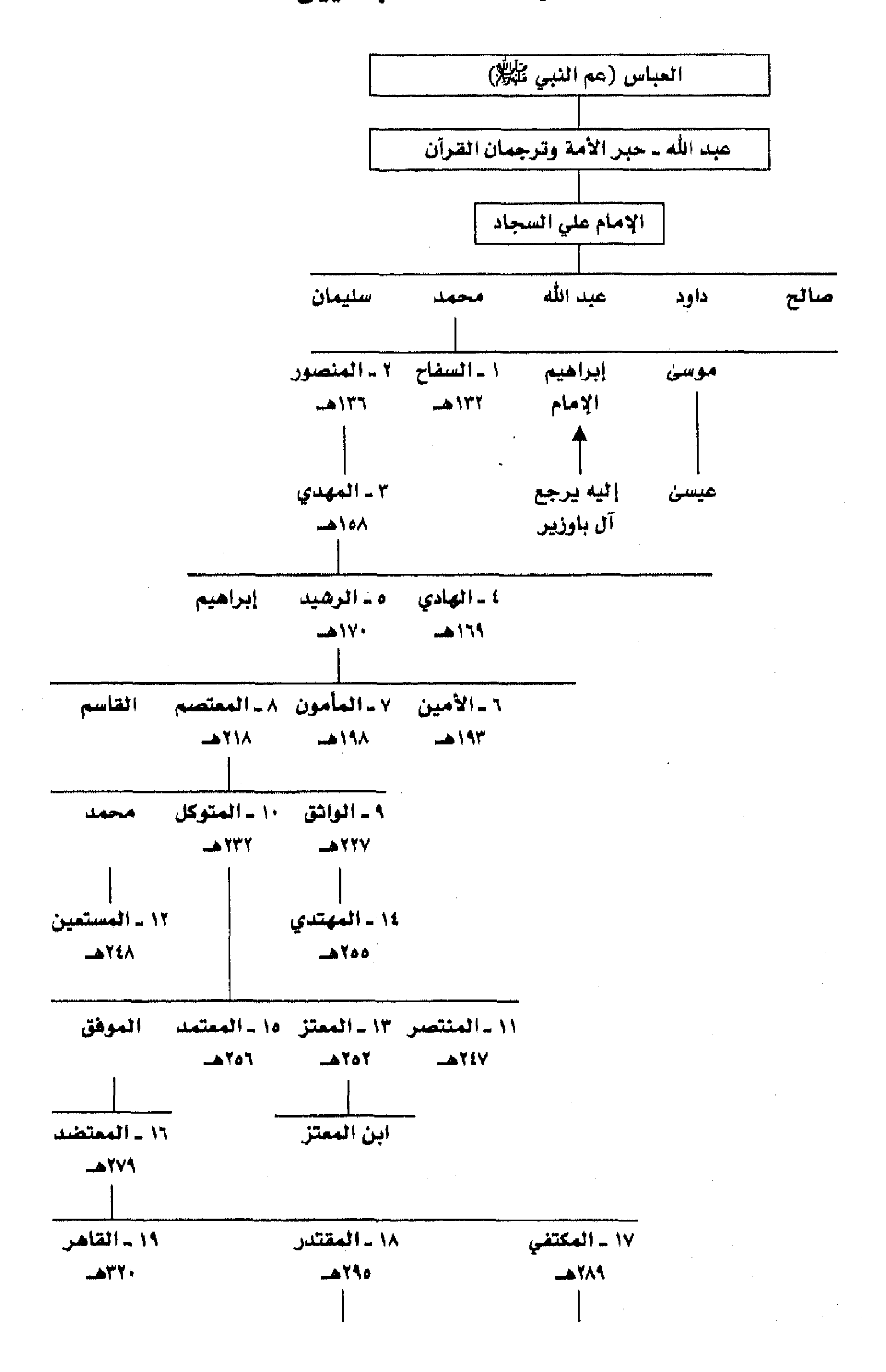
قائمة رقم (١) تمثل الخراج في عهد الدولة العباسية

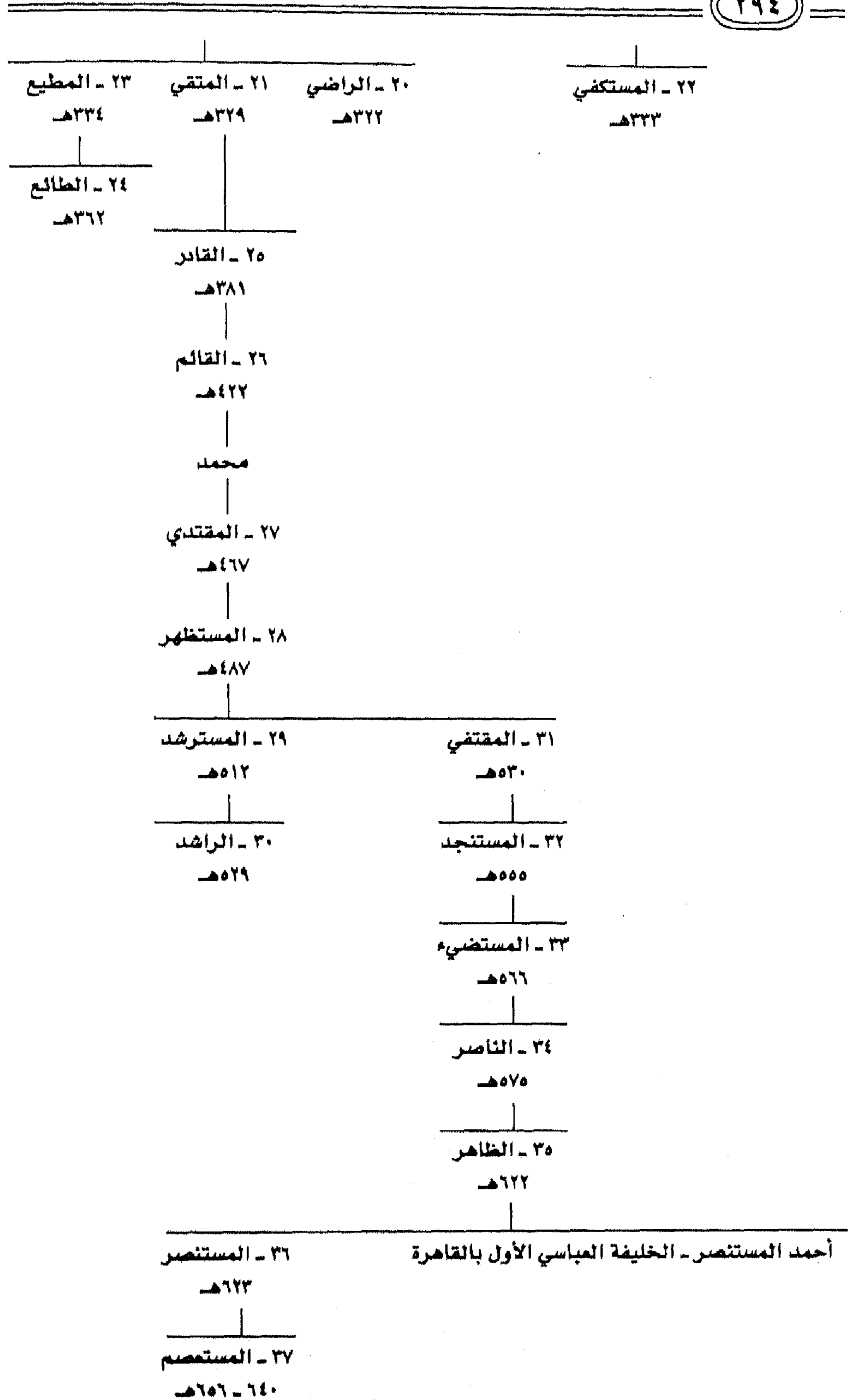
اسم المنطقة	هارون الرشيد (قائمة الجهشياري)	المأمون (قائمة قدامة)	المأمون (قائمة ابن خردل)	المتوكل	المقتدر (قائمة علي بن عيسى)
الأحواز	٢٥ مليون درهم	٢٣ مليون درهم	٣٠ مليون درهم	٤٩ مليون درهم	١,٢٦٠,٩٢ دينار
فارس	٢٧ مليون درهم	٢٤ مليون درهم	٣٣ مليون درهم	٣٥ مليون درهم	١,٦٠٤,٥٢ درهم
كرمان	٤,٢٠٠,٠٠٠ درهم	٦ مليون درهم	-	-	٦٤,٣٨٠ درهم
مكران	٤٠٠,٠٠٠ درهم	١ مليون درهم	-	-	
سجستان	٤,٦٠٠,٠٠٠ درهم	١ مليون درهم	-	-	
أصفهان	١١ مليون درهم	١٠,٥٠٠,٠٠٠ درهم	٩ ملايين درهم	١٦ مليون درهم	
نهاوند	٧ ملايين درهم	٤,٨٠٠,٠٠٠ درهم	-	-	
الجينور					
السند وما يليهم	١١,٥٠٠,٠٠٠ درهم	-	١ مليون درهم		
خراسان	٢٨ مليون درهم	٣٨ مليون درهم	٤٤,٨٤٦,٠٠٠ درهم		
اليمامة والبحرين	١٥٠,٠٠٠ درهم				
	٦ مليون درهم		٦ مليون درهم	٦ مليون درهم	
جرجان	١٢ مليون درهم	٤ ملايين درهم	خراسان كلها والري وقوس جرجان وكرمان وسجستان	٤٤,٨٤٦,٠٠٠ درهم	

اسم المنطقة	هارون الرشيد (قائمة الجهشياري)	المأمون (قائمة قدامة)	المأمون (قائمة ابن خردل)	المتوكل	المقتدر (قائمة علي بن عيسى)
قوجس	١,٥٠٠,٠٠٠ درهم	-	٤٤,٨٤٦,٠٠٠ درهم		
طبرستان	٦,٣٠٠,٠٠٠ درهم	٤,٢٨٠,٧٠٠ درهم			
والرويان ودنيا وند					
الري	٢٠,٢٠٠,٠٠٠ درهم	٩,٨٠٠,٠٠٠ درهم			٦,٠٧ دينار
همدان ودسبني	١١,٨٠٠,٠٠٠ درهم	١,٧٠٠,٠٠٠ درهم	-	-	
البصرة والكوفة	٢٠,٧٠٠,٠٠٠ درهم	٩,٨٠٠,٠٠٠ درهم	خراج السواد كله ١٠٨,٦٧٩,٨٤ درهم		خراج السواد ١,٨٤٦,١٨١ دينار
شهر زور وما يليها	٢٤ مليون درهم	٢,٧٥٠,٠٠٠ درهم	٢,٧٥٠,٠٠٠ درهم		
الموصل وما يليها	٢٤ مليون درهم	٠٠٠ و٣٠٠ و٦ درهم	٤ ملايين درهم		
الجزيرة والفرات	٣٤ مليون درهم	٦٢,٩٠٠,٠٠٠ درهم			
أذربيجان	٤ ملايين درهم	٤,٥٠٠,٠٠٠ درهم	٢ مليون درهم		٢٢٦٣٧٠ دينار
أرمينية	١٣ مليون درهم	٤ ملايين درهم	٤ ملايين درهم		
قنسرين والعواصم	٤٩٠,٠٠٠ دينار	٣٦٠,٠٠٠ دينار	٤٠٠,٠٠٠ دينار		١٣٣,٠٩٧ دينار
حمص	٣٢٠,٠٠٠ دينار	٢١٨,٠٠٠ دينار	٣٤٠,٠٠٠ دينار		٢٠٠,٤٦٠ دينار

اسم المنطقة	هارون الرشيد (قائمة الجهشياري)	المأمون (قائمة قدامة)	المأمون (قائمة ابن خردذ)	المتوكل	المقتدر (قائمة علي بن عيسى)
دمشق	٤٢٠,٠٠٠ دينار	١١٠,٠٠٠ دينار	٤٠٠,٠٠٠ دينار		١٣,٠٥٧ دينار
الأردن	٩٦,٠٠٠ دينار	١٠٩,٠٠٠ دينار	٣٥٠,٠٠٠ دينار		
فلسطين	٣٢٠,٠٠٠ دينار	٢,٥٠٠ دينار	٥٠٠,٠٠٠ دينار		٨٠,٧٥٠ دينار
مصر	١,٩٢٠,٠٠٠ دينار	١٠٠,٠٠٠ دينار	٢,١٨٠,٠٠٠ دينار		٢٩٠,٧٧٠ دينار
برقه	١ مليون دينار				
إفريقية	١٣ مليون دينار				
اليمن	٨٧٠,٠٠٠ دينار	٦٠٠,٠٠٠ دينار	٦٠٠,٠٠٠ دينار		
الحجاز	٣٠٠,٠٠٠ دينار	١٠٠,٠٠٠ دينار			
بعد تحويل الدنانير إلى دراهم يكون الناتج الإجمالي					١٤,٥٠١,٩٠٤
المجموع	٠٠٠ و٣١٢ و٥٣٠ مليون درهم	٣٥ و٢٣١ و٣٩٣ مليون درهم	٨٤ و٨٥٥ و٣٣٤ مليون درهم		٨٨ و٤١٨ و٣١١ مليون درهم

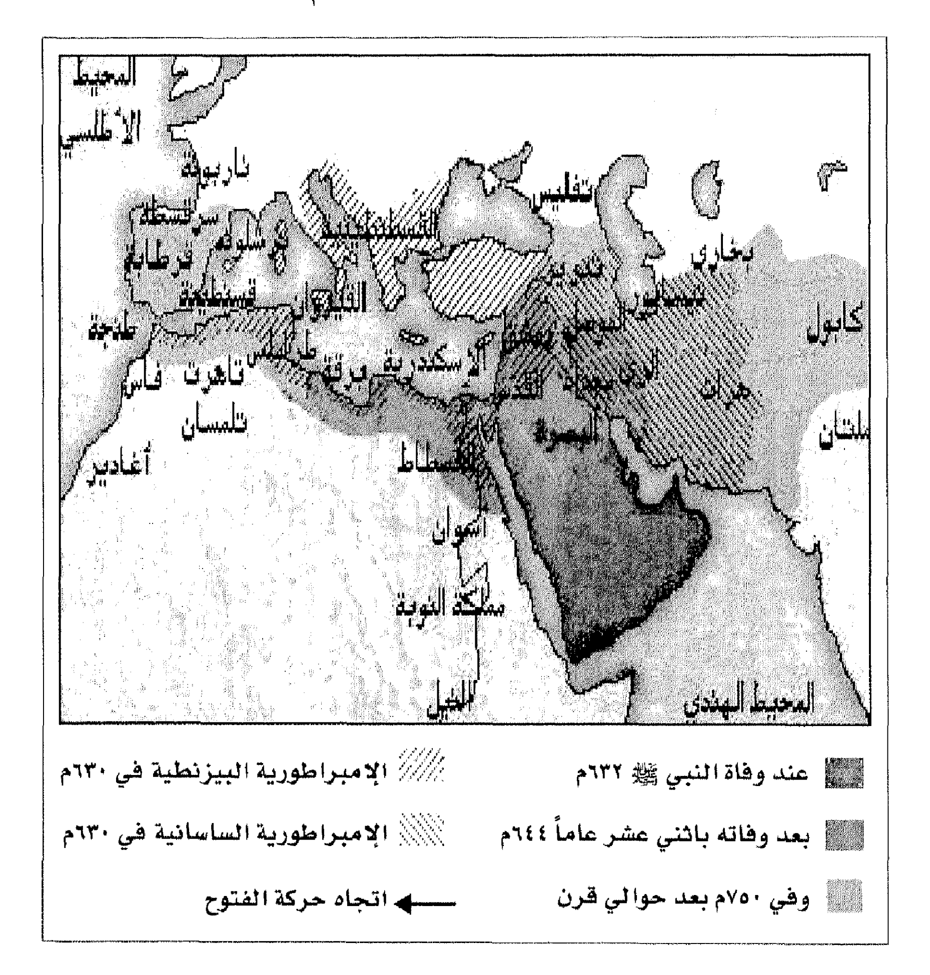
تسلسل الخلفاء العباسيين

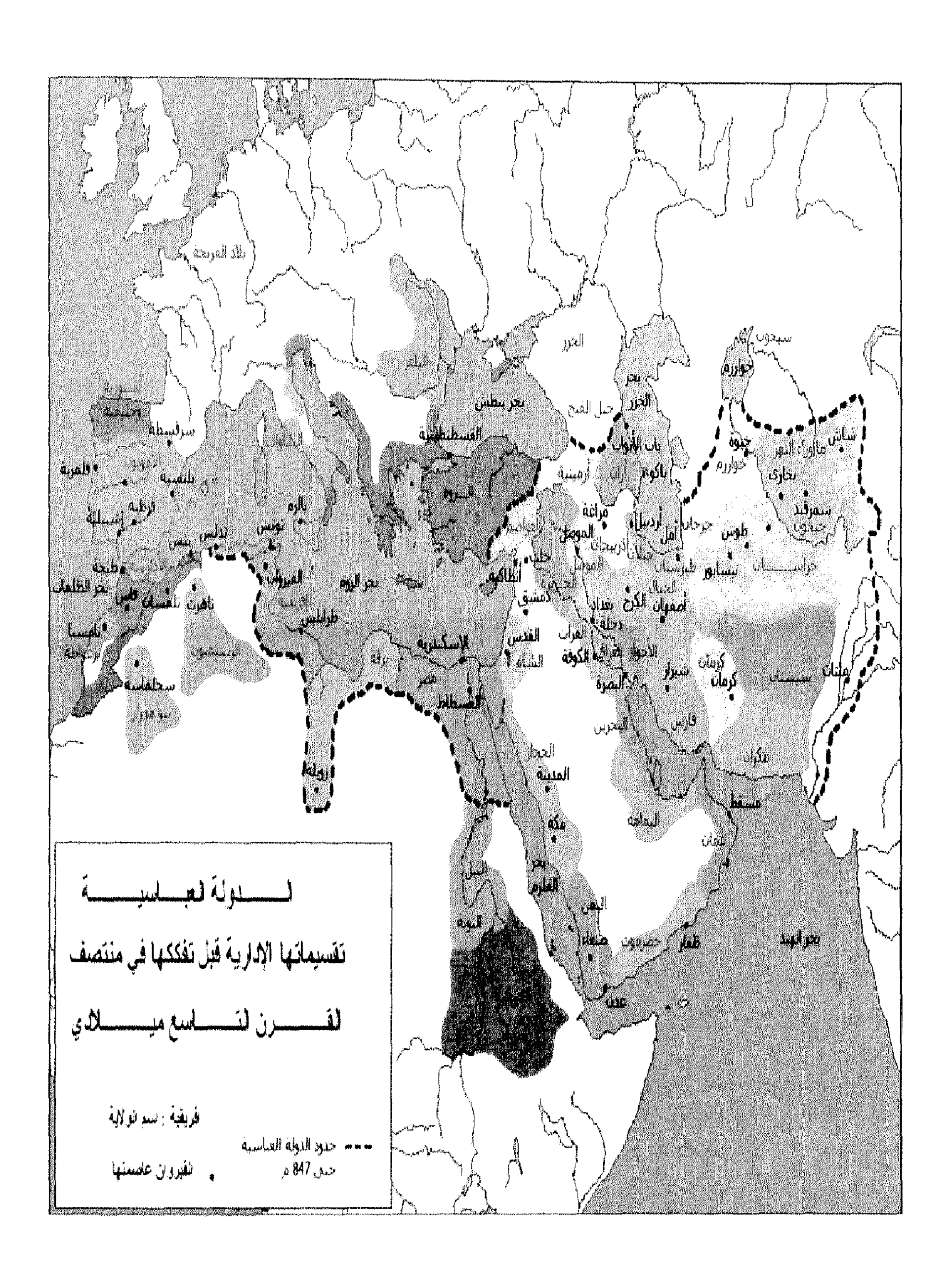



٢٢ ـ المستكفي
٣٣٣هـ
٢٠ ـ الراضي
٣٢٢هـ
٢١ ـ المتقي
٣٢٩هـ
٢٣ ـ المطيع
٣٣٤هـ
٢٤ ـ الطائع
٣٦٢هـ
٢٥ ـ القادر
٣٨١هـ
٢٦ ـ القائم
٤٢٢هـ
محمد
٢٧ ـ المقتدي
٤٦٧هـ
٢٨ ـ المستظهر
٤٨٧هـ
٣١ ـ المقتفي
٥٣٠هـ
٢٩ ـ المسترشد
٥١٢هـ
٣٠ ـ الراشد
٥٢٩هـ
٣٢ ـ المستنجد
٥٥٥هـ
٣٣ ـ المستضيء
٥٦٦هـ
٣٤ ـ الناصر
٥٧٥هـ
٣٥ ـ الظاهر
٦٢٢هـ
أحمد المستنصر ـ الخليفة العباسي الأول بالقاهرة
٣٦ ـ المستنصر
٦٢٣هـ
٣٧ ـ المستعصم
٦٤٠ ـ ٦٥٦هـ

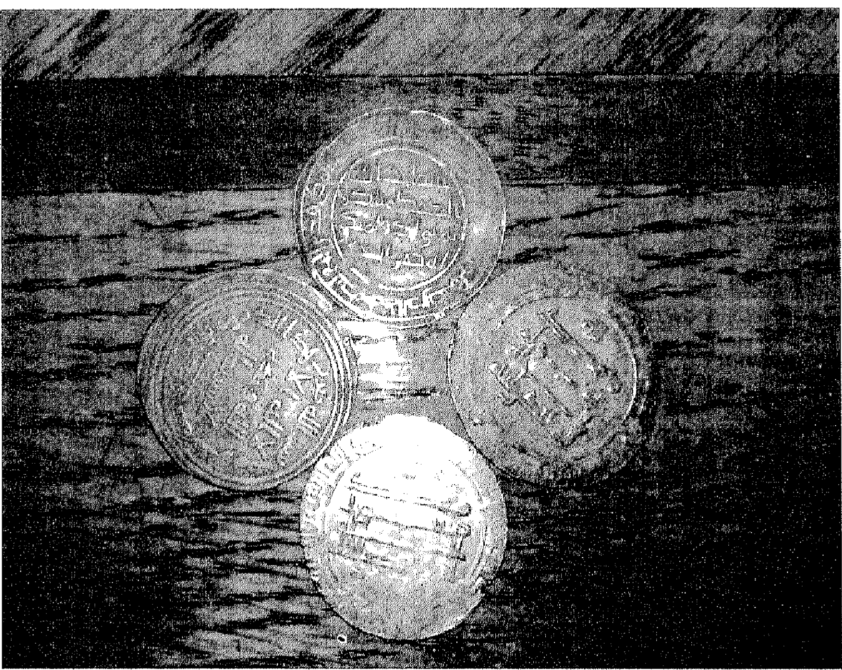
الفتوح العربية الإسلامية

١١ ـ ١٣٣هـ/ ٦٣٢ ـ ٧٥٠م




الدولة العباسية
تقسيماتها الإدارية قبل تفككها في منتصف
القرن التاسع ميلادي
حدود الدولة العباسية
حتى 847 م
القيروان عاصمتها
بحر بنطس
القسطنطينية
بحر الخزر
باب الأبواب
باكو
أردبيل
مراغة
الموصل
أنطاكية
دمشق
القدس
بغداد
الكرخ
الكوفة
البصرة
الأحواز
أصفهان
شيراز
كرمان
فارس
خوارزم
بخارى
سمرقند
طوس
نيسابور
سجستان
ملتان
مسقط
المدينة
مكة
بحر القلزم
صنعاء
عدن
ظفار
بحر الهند
الإسكندرية
الفسطاط
مصر
برقة
طرابلس
بحر الروم
القيروان
تونس
بالرم
تاهرت
تلمسان
فاس
طنجة
سجلماسة
بحر الظلمات
قرطبة
سرقسطة
زويلة





فهرس المصادر والمراجع

* ابن الأثير الجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد عبد الكريم الشيباني البكري الوائلي، (٥٥٥ ـ ٦٣٠هـ/ ١١٦٠ ـ ١٢٢٣م).

١ ـ **الكامل في التاريخ**، ٨ أجزاء، دار الكتاب العربي، (بيروت، ١٩٦٧م).

* **ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أحمد القرشي، (ت٧٩٢هـ/ ١٣٢٧م).**

٢ ـ **معالم القربة في أحكام الحسبة**، عني بنقله وتصحيحه روبن ليوي، مطبعة الفنون، (كمبرج، ١٩٣٧م).

٣ ـ **كتاب الخراج**، دار المعرفة للطباعة والنشر، ، (بيروت، ١٩٧٩م).

* ابن بسام، محمد بن أحمد، (عاش في القرن الثامن الهجري).

٤ ـ **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**، تحقيق حسام السامرائي، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٦٨م).

* **ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن إبراهيم اللوائي الطنجي، (ت٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م)[(١)].**

٥ ـ **رحلة ابن بطوطة** المسماة «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار»، جزءان، مطبعة وادي النيل، (القاهرة، ١٢٨٧هـ).

(١) محمد بن عبد الله بن محمد الطنجي عرف بابن بطوطة (٢٤ شباط (فبراير) ١٣٠٤ ـ ١٣٧٧م بمراكش) (٧٠٣ ـ ٧٧٩هـ) هو رحالة ومؤرخ وقاض وفقيه مغربي لقب أمير الرحالين المسلمين. حياته: ابن بطوطة ولد في طنجة سنة ٧٠٣هـ/ ١٣٠٤م بالمغرب لعائلة عرف عنها عملها في القضاء وفي فتوته درس الشريعة وقرر عام ١٣٢٥هـ وهو ابن ٢٠ عاماً، أن يخرج حاجاً كما أمل من سفره أن يتعلم المزيد عن ممارسة الشريعة في أنحاء بلاد الإسلام. وخرج من طنجة سنة ٧٢٥هـ فطاف بلاد المغرب ومصر والشام والحجاز والعراق وفارس واليمن والبحرين وتركستان وما وراء النهر وبعض الهند والصين والجاوة وبلاد التتار وأواسط إفريقية. واتصل بكثير من الملوك والأمراء فمدحهم ـ وكان ينظم الشعر ـ واستعان بهباتهم على أسفاره.

* **ابن بعرة، منصور الذهبي الكاملي.**
٦ ـ **كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية**، تحقيق عبد الرحمٰن فهمي، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، (القاهرة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م).
* **ابن جبير، محمد بن أحمد الكتاني الأندلسي، (٥٤٠ ـ ٦١٤هـ/ ١١٤٥ ـ ١٢١٧م)**[1].
٧ ـ **رحلة ابن جبير**، تحقيق حسين نصار، مطبعة دار مصر للطباعة، (القاهرة، ١٣٧٤هـ).
* **ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد، (٥٠٨ ـ ٥٩٧هـ/ ١١١٤ ـ ١٢٠١م).**
٨ ـ **مناقب بغداد**، تحقيق محمد بهجت الأثري، مطبعة دار السلام، (بغداد، ١٩٢٣م).
٩ ـ **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، ١٠ أجزاء، ط١، مطبعة دار المعارف العثمانية، (حيدر أباد الدكن، ١٣٥٧هـ).
* **ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن محمد، (٨٣٧هـ/ ١٤٣٣م).**
١٠ ـ **الذيل الأول علىٰ كتاب ثمرات الأوراق**، علىٰ هامش المستطرف للأبشيهي، (القاهرة، ١٣٦٨هـ).
* **ابن حنبل، أحمد، (١٦٤ ـ ٢٤١هـ/ ٧٨٠ ـ ٨٥٥م)**[2].
١١ ـ **المسند**، ١٢ جزء، دار المعارف للطباعة والنشر، (مصر، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م)
* **ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي البغدادي الموصلي القرن الرابع الهجري.**
١٢ ـ **صورة الأرض**، دار مكتبة الحياة، (بيروت، بلا).

---

(١) أبي الحسن محمد بن أحمد بن جبير الكناني المعروف بابن جبير. ولد في بلنسية سنة (٥٤٠هـ ـ ١١٤٥م) وتعلم علىٰ يد أبيه وغيره من العلماء في عصره، ثم استخدمه أمير غرناطة أبو سعيد بن عبد المؤمن ملك الموحدين في وظيفة كاتم السر فاستوطن غرناطة.

(٢) هو الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الذهلي الشيباني المروزي الوائلي. ولد في بغداد سنة ١٦٤هـ في شهر ربيع الأول/ ٧٨٠م وتنقّل بين الحجاز واليمن ودمشق. سمع من كبار المحدثين، ونال قسطاً وافراً من العلم والمعرفة، حتىٰ قال فيه الإمام الشافعي: «خرجت من بغداد فما خلّفت بها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أفقهَ من ابن حنبل».

* **ابن خرداذبه، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله، (ت٣٠٠هـ/ ٩١٢م).**
١٣ ـ **المسالك والممالك**، بريل، (ليدن، ١٨٨٩م).
* **ابن خلدون، عبد الرحمٰن بن محمد المتوفىٰ، (٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م)**[1].
١٤ ـ **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، أربعة مجلدات، دار الكتاب اللبناني، المطبعة الباسلية، (بيروت، ١٩٥٧م).
١٥ ـ **مقدمة ابن خلدون**، جزءان، ط١، تحقيق علي عبد الواحد وافي، مطبعة لجنة البيان العربي، (القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م).
* **ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر، (ت٦٨١هـ/ ١٢٨٣م).**
١٦ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ستة أجزاء، ط١، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر مكتبة النهضة المصرية، مطبعة السعادة، (القاهرة، ١٣٦٧هـ).
* **ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، (٢٢٣ ـ ٣٢١هـ).**
١٧ ـ **جمهرة اللغة**، (حيدر أباد، ١٣٤٤هـ).
* **ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد، (٧٩٥هـ/ ١٣٩٣م).**
١٨ ـ **الاستخراج لأحكام الخراج**، دار المعرفة، (بيروت، ١٩٧٩م).
* **ابن الرفعة، نجم الدين أحمد بن محمد بن علي الشافعي، (٧٩٥هـ/ ١٣٩٣م).**
١٩ ـ **الرتبة في الحسبة**، ضمن بحث حسين محفوظ ضمن ندوة دراسات في الحسبة والمحتسب، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة العمال المركزي، (بغداد، ١٩٨٨م).
* **ابن رسته، أبو علي أحمد بن عمر، (٣١٠هـ/ ٩٢٢م).**
٢٠ ـ **الأعلاق النفيسة**، مطبعة بريل، (ليدن، ١٨٩١م).

(١) ولد ابن خلدون في تونس عام (٧٣٢هـ ـ ١٣٣٢م)، لأسرة من أصول يمنية، وكان لأسرته الكثير من النفوذ في إشبيلية ببلاد الأندلس، وقد هاجرت الأسرة مع بداية سقوط الأندلس في يد الأسبان إلىٰ تونس، وعاش ابن خلدون معظم حياته متنقلاً بين بلاد شمال إفريقية، هٰذا بالإضافة لزياراته لأرض الحجاز. تمتع ابن خلدون بمكانة علمية عالية سواء علىٰ المستوىٰ العربي أو العالمي. قال عنه المؤرخ الإنجليزي توينبي: «في المقدمة التي كتبها ابن خلدون في تاريخه العام، أدرك وتصور وأنشأ فلسفة التاريخ، وهي بلا شك أعظم عمل من نوعه، أبدعه أي عقل في أي زمان».

* **ابن الزبير، القاضي أحمد بن علي بن إبراهيم الغساني، (٥٦٢هـ/ ١١٦٧م).**
٢١ ـ **الذخائر والتحف**، تحقيق محمد حميد الله، نشر دار المطبوعات والنشر في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، (الكويت، ١٩٥٩م).

* **ابن الساعي، تاج الدين أبو طالب علي بن أنجب، (٦٧٤هـ/ ١٢٧٥م).**
٢٢ ـ **نساء الخلفاء**، تحقيق مصطفىٰ جواد، دار المعارف، (القاهرة، ت بلا).

* **ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن منيع البصري، (٢٣٠هـ/ ٨٤٤م).**
٢٣ ـ **الطبقات الكبرىٰ**، دار صادر، (بيروت، ١٩٥٧م).

* **ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا، (٦٦٠ ـ ٧٠٩هـ/ ١٢٦٢ ـ ١٣٠٩م).**
٢٤ ـ **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، مكتبة مطبعة محمد علي صبيح، (مصر، ت بلا).

* **ابن طيفور، أبو الفضل أحمد بن طاهر الكاتب، (٢٠٤ ـ ٢٨٠هـ/ ٨١٩ ـ ٨٩٣م).**
٢٥ ـ كتاب بغداد، تحقيق محمد زاهر بن الحسن الكوثري، (مصر، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م).

* **ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد، (ت في حدود ٥٨٠هـ).**
٢٦ ـ **الأنباء في تاريخ الخلفاء**، تحقيق قاسم السامرائي، (ليدن، ١٩٧٣م).

* **ابن الفقيه الهمداني، أبو بكر أحمد بن محمد، (ت ٢٩٠هـ/ ٩٠٢م).**
٢٧ ـ **مختصر كتاب البلدان**، مطبعة بريل، (ليدن ١٣٠٣هـ).
٢٨ ـ **بغداد، مدينة السلام**، تحقيق صالح أحمد العلي، دار الطليعة للطباعة والنشر، (باريس، ١٩٧٧م).

* **ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد بن عبد الله بن مسلم، (ت ٢٧٦هـ).**
٢٩ ـ **عيون الأخبار**، مطبعة دار الكتب المصرية، (القاهرة، ١٩٢٥م).

* **ابن قلال، الحسن بن عبد الله العسكري، (ت٣٩٥هـ/ ١٠٠٥م).**
٣٠ ـ **آثار الأول في ترتيب الدول**، بهامش كتاب الخلفاء للسيوطي، المطبعة الميمنية، (القاهرة، ١٣٠٥هـ).

* **ابن كثير[1]، عماد الدين إسماعيل بن عمر، (٧٠٠ ـ ٧٧٤هـ/ ١٣٠٣ ـ ١٣٧٢م).**
٣١ ـ **البداية والنهاية في التاريخ**، ١٤ جزء، مطبعة السعادة، (القاهرة، ١٩٣٢م).

---

(١) ولد في الشام سنة ٧٠٠هـ كما ذكر أكثر من مترجم له، أو كما قال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة». وكان مولده بقرية «مجدل» من أعمال بصرىٰ من منطقة سهل حوران درعا حالياً في جنوب دمشق. وقرأ علىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية كثيراً ولازمه =

* **ابن مماتي، الأسعد بن المهذب، (ت٦٠٦هـ/ ١٢٠٣م).**
٣٢ ـ **كتاب قوانين الدواوين**، تحقيق عزيز سوربال عطية، مطبعة مصر، (القاهرة، ١٩٤٣م).
* **ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، (ت٧١١هـ/ ١٣١١م).**
٣٣ ـ **لسان العرب**، دار صادر ودار بيروت، (بيروت، ١٩٧٦م).
* **ابن النديم، محمد بن إسحاق، (ت٣٨٣هـ/ ٩٩٣م).**
٣٤ ـ **الفهرست**، المكتبة التجارية الكبرىٰ، مطبعة الاستقامة، (القاهرة، ت بلا).
* **ابن الوردي، سراج الدين بن جعفر عمر بن مظفر، (ت٧٤٩هـ).**
٣٥ ـ **خريده العجائب وخريده الضرائب**، (مصر، ١٢٨٠هـ).
* **ابن وهب الكاتب، أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم بن سليمان.**
٣٦ ـ **البرهان لوجوه البيان**، تحقيق أحمد مطلوب، خديجة الحديثي، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٧م).
* **أبو عبيد، القاسم بن سلام، (٢٢٤هـ/ ٨٣٨م).**
٣٧ ـ **الأموال**، تحقيق حامد الفقي، المكتبة التجارية الكبرىٰ، (القاهرة، ١٣٥٣هـ).
* **أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، (ت١٨٢هـ/ ٧٩٨م).**
٣٨ ـ **كتاب الخراج**، المطبعة السلفية، ط٣، (القاهرة، ١٣٨٥هـ).
* **إخوان الصفا، (القرن الرابع الهجري).**
٣٩ ـ **رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء**، ٣ مجلدات، مطابع دار صادر ودار بيروت، (بيروت ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م).
* **الأزدي، الشيخ أبو زكريا يزيد بن محمد بن محمد بن أياس بن القاسم، (٣٣٤هـ/ ٩٤٥م).**
٤٠ ـ **تاريخ الموصل**، تحقيق علي حبية، الناشر مؤسسة دار التحريم للطباعة والنشر، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، (القاهرة، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م).

= وأحبه وانتفع بعلومه، وعلىٰ الشيخ الحافظ ابن قايماز، وأجاز له من مصر أبو موسىٰ القرافي والحسيني وأبو الفتح الدبوسي وعلي بن عمر الواني ويوسف الختي وغير واحد.

* **الأزرقي، أبو الوليد، محمد بن عبد الله، (ت٢٢٣هـ).**

٤١ ـ **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار**، مكتبة خياط، (بيروت، ١٩٦٤م).

* **الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد.**

٤٢ ـ **تاريخ اللغة**، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (القاهرة، ت بلا).

* **الإصطخري، الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي، (ت٣٤١هـ/ ٩٥٢م).**

٤٣ ـ **كتاب الأقاليم**، طبعة بالأوفسيت لمكتبة المثنىٰ ببغداد.

٤٤ ـ **المسالك والممالك**، تحقيق محمد جابر عبد العال الحسيني، مطابع دار العلم، (القاهرة، ١٩٦١م).

* **الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد، (٢٨٤ ـ ٣٥٦هـ/ ٨٩٧ ـ ٩٦٧م).**

٤٥ ـ **الأغاني**، مراجعة عبد الله العلايلي، ط٢، (بيروت، ١٩٥٧م).

* **البلاذري، أبو العباس أحمد بن يحيىٰ بن جابر، (ت٢٧٩هـ/ ٨٩٢م).**

٤٦ ـ **أنساب الأشراف**، تحقيق محمد باقر المحمودي، دار التعاون للمطبوعات، (بيروت، ١٩٧٨م).

٤٧ ـ **فتوح البلدان**، مطبعة الموسوعات، (القاهرة، ١٩٠١م).

* **البوزجاني، أبو الوفاء، (ت٣٨٨هـ/ ٩٩٨م).**

٤٨ ـ **علم الحساب العربي**، تحقيق أحمد سليم سعيدان، (عمان، ١٩٧١م).

* **البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد الخوارزمي، (٣٦٢ ـ ٤٤٠هـ/ ٩٧٣ ـ ١٠٤٨م).**

٤٩ ـ **الآثار الباقية عن القرون الخالية**، تحقيق أدوردوسن، (لايبزك، ١٩٢٣م).

٥٠ ـ **تحقيق ما للهند من مقبولة في العقل ومرذولة**، ط٢، (بيروت، ١٩٨٣م).

٥١ ـ **الجماهير في معرفة الجواهر**، ط١، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، (حيدر أباد، ١٣٥٥هـ).

* **البيهقي، إبراهيم بن محمد، (ت ٤٧٠هـ/ ١٠٧٧م).**

٥٢ ـ **تاريخ البيهقي**، ترجمة يحيىٰ الخشاب، مكتبة الأنجلو مصرية، دار الطباعة الحديثة، (القاهرة، ١٩٥٦م).

٥٣ ـ **المحاسن والمساوئ**، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، (القاهرة، ١٩٠٦م).

* التنوخي، القاضي أبو علي المحسن بن علي بن محمد، (٣٢٧ ـ ٣٨٤هـ/ ٩٣٩ ـ ٩٩٤م).

٥٤ ـ **الفرج بعد الشدة**، تحقيق عبود الشالجي، (بيروت، ١٩٧٨م).

٥٥ ـ **المستجاد من فعلات العباد**، تحقيق محمد كرد علي، مطبعة المدني، (دمشق، ١٢٦٥م).

٥٦ ـ **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة**، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، (بيروت، ١٩٧٢م).

* الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، (٣٥٠ ـ ٤٢٩هـ/ ٩٦١ ـ ١٠٣٨م).

٥٧ ـ **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، مطبعة الظاهر، (القاهرة، ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م).

٥٨ ـ **لطائف المعارف**، تحقيق إبراهيم الأنباري وحسن كامل الصيرفي، دار إحياء الكتب العربية، (مصر، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م).

٥٩ ـ **يتيمة الدهر**، مطبعة الصاوي، (القاهرة، ١٩٣٤م).

* الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (١٦٣ ـ ٢٥٥هـ/ ٧٧٩ ـ ٨٦٨م).

٦٠ ـ **البيان والتبيين**، (القاهرة، ١٩٤٧م).

٦١ ـ **البخلاء**، تحقيق طه الجابري، مطبعة دار المعارف، (القاهرة، ١٩٥٨م).

٦٢ ـ **التبصر بالتجارة**، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب التونسي، (دمشق، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م).

٦٣ ـ **المحاسن والأضداد**، دار صاحب، (بيروت، ١٩٦٩م).

* الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس، (ت٣٣١هـ/ ٩٣٢م).

٦٤ ـ **الوزراء والكتاب**، حققه مصطفىٰ السقا وإبراهيم الأنباري وعبد الحفيظ شلبي، ط١، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي وأولاده، (القاهرة، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م).

* الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، (٥٤٠هـ/ ١١٥٤م).

٦٥ ـ **المعرب من الكلام الأعجمي**، تحقيق أحمد محمد شاكر، (القاهرة، ١٣٦١هـ).

* الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، (ت٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م).

٦٦ ـ **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**، ١٤ جزء، مطبعة السعادة، (القاهرة، ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م).

* الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف، (ت٤٠٧هـ/ ١١٠٣م).
٦٧ ـ مفاتيح العلوم، مطبعة الشرق، (القاهرة، ١٣٤٢هـ).
* الدمشقي، الشيخ أبو الفضل جعفر بن علي، (ت٥٧٠هـ/ ١١٧٤م).
٦٨ ـ الإشارة إلىٰ محاسن التجارة، تحقيق البشري الشوربجي، مطبعة الغد، (الإسكندرية، ١٩٧٧م).
* الديار بكري، الشيخ حسين بن محمد بن الحسن، (ت ٩٩٠هـ/ ١٥٨٢م).
٦٩ ـ تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، جزءان، المطبعة الوهيبة، (القاهرة، ١٢٨٣هـ).
* الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركي، (ت٧٤٨هـ).
٧٠ ـ تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام، ٤ أجزاء، مكتبة القدسي، (القاهرة، ١٩٦٢م).
* الرملي، الشيخ شمس الدين محمد بن شهاب الدين أحمد.
٧١ ـ نهاية المحتاج إلىٰ شرح المنهاج في الفقه علىٰ مذهب الإمام الشافعي، مكتبة مصطفىٰ البابي الحلبي، (القاهرة، ٩٦٧م).
* الزبيدي، محب الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسني والزبيدي، (ت١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م).
٧٢ ـ تاج العروس من جواهر القاموس، ١٠ أجزاء المطبعة الجبرية، (مصر، ١٣٠٦هـ).
* الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت٥٣٨هـ/ ١٦٤٤م).
٧٣ ـ أساس البلاغة، كتاب الشعب، (القاهرة، ١٩٦٠م).
* سبط ابن الجوزي، شمس الدين يوسف بن قراوغلي، (ت٦٥٤هـ).
٧٤ ـ مرآة الزمان، ط١، مطبعة مجلة دار المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، (الهند، ١٩٥١م).
* السراج القاري، جعفر بن أحمد بن الحسين (٤١٧ ـ ٥٠٠هـ/ ١٠٢٧ ـ ١١٠٦م).
٧٥ ـ مصارع العشاق، (القاهرة، ١٩٥٦م).
* السرخسي، شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي سهل، (ت٤٨٣هـ/ ١٠٩١م).
٧٦ ـ كتاب المبسوط، ٣٠ جزء، مطبعة السعادة، (القاهرة، ١٣٢٤هـ).
* السمرقندي، أبي مضر أحمد بن محمد.
٧٧ ـ شروط وعلوم الصكوك، تحقيق محمد جاسم الحديثي، ط١، (بغداد، ١٩٧٨م).

* الشابشتي، أبو الحسن علي بن محمد، (ت٣٨٨هـ/ ٩٩٨م).
٧٨ ـ **الديّارات**، تحقيق كوركيس عواد، ط٢، (بغداد، ١٩٦٦م).
* الشافعي[1]، محمد بن إدريس المطلبي، (٢٠٤هـ/ ٨١٩م).
٧٩ ـ **الأم**، تحقيق محمد النجار، مكتبة الكليات الأزهرية، (القاهرة، ١٩٦١م).
* الشيزري، عبد الرحمٰن بن نصر، (٤٠٦هـ/ ١٠١٥م).
٨٠ ـ **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**، تحقيق الباز العريني، مطبعة لجنة التأليف، (القاهرة، ١٩٤٦م).
* الصابي، أبو إسحاق إبراهيم بن هلال، (ت٣٨٤هـ/ ٩٩٤م).
٨١ ـ **المختار من رسائل الصابي**، تحقيق شكيب أرسلان، (بيروت، ت بلا).
٨٢ ـ **رسوم دار الخلافة**، تحقيق ميخائيل عواد، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٤م).
٨٣ ـ **الوزراء**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، (القاهرة، ١٩٥٨م).
* الصنعاني[2]، محمد بن إسماعيل الكحلاني.
٨٤ ـ **سبل السلام**، دار الفكر، (بيروت، ت بلا).
* الصولي، أبو بكر محمد بن يحيىٰ بن عبد الله، (ت٣٣٥هـ/ ٩٤٦م).
٨٥ ـ **أخبار البحتري**، تحقيق صالح الأشتر، دار الفكر، (دمشق، ١٩٦٤م).
٨٦ ـ **أخبار الراضي بالله والمتقي بالله**، نشر هيورهيورث، دار المسيرة، (بيروت، ١٩٧٦م).
٨٧ ـ **أشعار أولاد الخلفاء وأخبارهم**، تحقيق ج هيورث دن، مطبعة الصاوي، (مصر، ١٣٥٥هـ).
٨٨ ـ **قطعة نادرة من كتاب الأوراق**، تحقيق هلال ناجي، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، ١٩٩٠م).

---

(١) محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠هـ ـ ٧٦٦م = ٢٠٤هـ ـ ٨٢٠م). مجدد الإسلام في القرن الثاني الهجري كما نص علىٰ ذلك الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو أيضاً أحد أئمّة أهل السنّة، وهو صاحب المذهب الشافعي في الفقه الإسلاميّ. يُعَدّ الشافعيّ مؤسّس علم أصول الفقه، وهو أول من وضع كتاباً لأصول الفقه سماه «الرسالة».

(٢) هو الأمير محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي، الكحلاني، ثم الصنعاني. تعرف أسرته بآل الأمير، كما يعرف هو: بالأمير الصنعاني. (١٠٩٩هـ ـ ١١٨٢هـ = ١٧٧٧ ـ ١٨٥٠م).
يرجع نسبه إلىٰ الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما. مؤرخ من أهل صنعاء.

* الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (٢٢٤ ـ ٣١٠هـ/ ٨٣٩ ـ ٩٢٣).
٨٩ ـ **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ط٤، دار المعارف، (القاهرة، ١٩٦٦م).
* علوي، ناصر خسرو، (توفي أواسط القرن الخامس الهجري).
٩٠ ـ **سفرنامه**، ترجمة يحيىٰ الخشاب، ط١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة، ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م).
* الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري.
٩١ ـ **المصباح المنير**، مطبعة بولاق، (القاهرة، ١٣٢٥هـ).
* قدامة بن جعفر الكاتب، (ت٣٣٧هـ/ ٩٣٢م).
٩٢ ـ **الخراج وصناعة الكتابة**، دار الحرية، (بغداد، ١٩٨١م).
* القرطبي، عريب بن سعد، (ت٣٦٦هـ/ ٩٧٦م).
٩٣ ـ **صلة تاريخ الطبري**، مذيل بكتاب الطبري، دار المعارف، (القاهرة، ١٩٦٦م).
* القلقشندي، أبو العباس، أحمد بن علي، (٨٢١هـ/ ١٤١٨م).
٩٤ ـ **صبح الأعشىٰ في صناعة الإنشا** ١٤ جزء، المطبعة الأميرية، (القاهرة، ١٣١٨هـ/ ١٩١٣).
٩٥ ـ **مآثر الأناقة في معالم الخلافة**، تحقيق عبد الستار فراج، (الكويت، ١٩٦٤م).
* الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف، (ت٣٥٠هـ/ ٩٦١م).
٩٦ ـ **كتاب الولاة، وكتاب القضاة**، تحقيق زمن كست، مطبعة الآباء اليسوعيين، (بيروت، ١٩٠٨م).
* الماوردي، القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب، (ت٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م).
٩٧ ـ **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، (بيروت، ١٩٧٨م).
* المبرد، محمد بن يزيد، (ت٢٨٥هـ).
٩٨ ـ **الكامل في اللغة والأدب**، مطبعة رايت، (لايبزك، ١٨٤٧م).
* المسعودي أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، (٣٤٦هـ/ ٩٥٧م).
٩٩ ـ **التنبيه والإشراف**، دار التراث، (بيروت، ١٩٦٨م).
١٠٠ ـ **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة، ١٩٦٦م).

* مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد، (ت٤٢١هـ/ ١٠٣٠م).
١٠١ ـ **تجارب الأمم وتعاقب الهمم**، جزءان، مطبعة شركة المحترن الصناعية، (القاهرة، ١٩٢٠م).
* مسلم[1] بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، (ت٢٦١هـ/ ٨٧٤م).
١٠٢ ـ **الجامع الصحيح**، صحيح مسلم، ٨ أجزاء، (مصر، ت بلا).
* المصعب الزبيري، أبو عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب، (٢٣٦هـ/ ٨٥٠م).
١٠٣ ـ **نسب قريش**، تحقيق أ. ليفي بروفنسال، ط٢، دار المعارف، (القاهرة، ١٩٧٦م).
* المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد المعروف بالبشاري، (ت٣٧٨هـ).
١٠٤ ـ **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، مطبعة بريل، (ليدن، ١٩٠٦م).
* المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد، (ت٨٤٥هـ/ ١٤٤١م).
١٠٥ ـ **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، تحقيق محمد مصطفىٰ زيادة وجمال الدين محمد الشيال، مطبعة لجنة التأليف، (القاهرة، ١٩٤٠م).
١٠٦ ـ **الخطط المقريزية أو، (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)** جزءان، مطبعة النيل، (مصر، ١٣٢٤هـ).
١٠٧ ـ **شذور العقود في ذكر النقود**، تحقيق محمد السيد بحر العلوم، ط٥، المطبعة الحيدرية، (النجف، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦١م).
* المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي.
١٠٨ ـ **النقود والمكاييل والموازين**، تحقيق رجاء محمود السامرائي، دار الرشيد، (بغداد، ١٩٨١م).
* مؤلف مجهول.
١٠٩ ـ **رسالة في النقود والموازين**، مخطوط في مكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب، جامعة بغداد.
* مؤلف مجهول.
١١٠ ـ **العيون والحدائق في أخبار الحقائق**، نشر دي غويه، ج٣، مطبعة بريل، (ليدن، ١٨٦٩م) وج٤ قسم٢، مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٧٣م).

---

(١) الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، من أشهر مصنفي الأحاديث، وهو مصنف كتاب «صحيح مسلم».

* وكيع، محمد بن خلف بن حيان، (ت٣٠٦هـ/ ٩١٨م).
١١١ ـ أخبار القضاة، ٣ أجزاء، تحقيق عبد العزيز مصطفىٰ المراغي، مطبعة الاستقامة، (القاهرة، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م).
* الهذليين.
١١٢ ـ ديوان الهذليين، دار الكتاب، (القاهرة، ١٩٤٥م).
* الهمداني، محمد بن عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد، (ت٥٢١هـ/ ١١٢٧م).
١١٣ ـ تكملة تاريخ الطبري، ج١، ط٢، تحقيق البرت يوسف كنعان، المطبعة الكاثوليكية، (بيروت، ١٩٦١م).
* اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي (ت٧٦٨هـ/ ١٣٦٦م)
١١٤ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يصير من حوادث الزمان، مؤسسة الأعلمي، (بيروت، ١٩٧٠م).
* ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، (ت٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م).
١١٥ ـ معجم الأدباء المعروف بـ«إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب»، ٢٠جزء، مطبوعات دار المأمون، (القاهرة، ١٩٣١ ـ ١٩٣٨م).
١١٦ ـ معجم البلدان، ٥ أجزاء، دار صادر، دار بيروت، (بيروت، ت بلا).
* اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب، (ت٢٨٤هـ/ ٨٩٧م).
١١٧ ـ البلدان، (بريل، ١٨٩٢)، طبعة النجف (١٩٥٧م).
١١٨ ـ تاريخ اليعقوبي، ٣ أجزاء، مطبعة الغري بالنجف، (العراق١٣٥٨هـ).
* ومنشورات المكتبة الحيدرية، (النجف، ١٩٦٤م).

☐ المراجع:

* إبراهيم سلمان الكروي، عبد التواب شرف الدين.
١١٩ ـ المرجع في الحضارة العربية الإسلامية، منشورات ذات السلاسل، (الكويت، ١٩٨٧م).
* أبو الأعلىٰ المودودي.
١٢٠ ـ مسألة ملكية الأرض في الإسلام، (دمشق، ١٩٥٧م).
* أحمد أمين.
١٢١ ـ ظهر الإسلام، ٣ أجزاء، ط٣، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة، ١٩٥٢م).

* أحمد عبد الله الحسو (الدكتور).
١٢٢ ـ **الصناعة في العراق منذ القرن الأول الهجري حتىٰ القرن السابع الهجري**، بحث ضمن العراق في موكب الحضارة، (بغداد، ١٩٨٤م).
* آدم متز.
١٢٣ ـ **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، جزءان، ط٢، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريده، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة، ١٩٤٧م).
* أسامة ناصر النقشبندي.
١٢٤ ـ بحث عن الورق ضمن كتاب حضارة العراق، ج٩، (بغداد، ١٩٨٥م).
١٢٥ ـ **الدينار الإسلامي**.
* بدري محمد فهد (الدكتور).
١٢٦ ـ **العامة في بغداد في القرن الخامس الهجري**، مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٦٧م).
* جابر الشكرجي (الدكتور).
١٢٧ ـ **الطب، الصيدلة، الكيمياء**، بحث ضمن العراق في موكب الحضارة، (بغداد، ١٩٨٥م).
* جاسم محمد شهاب البجاري.
١٢٨ ـ **دراسات في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي**، مطبعة الجمهور، (موصل، ١٩٩٠م).
* جرجي زيدان.
١٢٩ ـ **تاريخ التمدن الإسلامي**، مطبعة الهلال، (القاهرة، ١٩٢١م).
* جورج مقدس.
١٣٠ ـ **خطط بغداد في القرن الخامس الهجري**، ترجمة صالح أحمد العلي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (بغداد، ١٩٨٤م).
* حسن إبراهيم حسن (الدكتور).
١٣١ ـ **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ط١، (القاهرة، ت بلا).
* حمدان عبد المجيد الكبيسي، (الدكتور).
١٣٢ ـ **أسواق بغداد حتىٰ بداية العصر البويهي**، منشورات وزارة الثقافة والفنون، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٩م).

١٣٣ ـ **أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية**، هيئة كتابة التاريخ، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٨٨م).
١٣٤ ـ **الخراج، أحكامه ومقاديره**، وزارة التعليم العالي، (بغداد، ١٩٩١م).
١٣٥ ـ **الصناعة**، بحث ضمن حضارة العراق، (بغداد، ١٩٨٥م).

* **حمدان الكبيسي (الدكتور)، أمل عبد الحسين (الدكتورة).**

١٣٦ ـ **في النظم المالية**، (بحث ضمن، العراق في موكب الحضارة)، (بغداد، ١٩٨٨م).

* **خولة شاكر محمد الدجيلي (الدكتورة).**

١٣٧ ـ **بيت المال**، مطبعة وزارة الأوقاف، (بغداد، ١٩٧٦م).

* **درويش النخيلي**

١٣٨ ـ **السفن الإسلامية على حروف المعجم**، (القاهرة، ١٩٧٩م).

* **رمزية الاطرقجي (الدكتورة).**

١٣٩ ـ **الحياة الاجتماعية في بغداد منذ نشأتها حتى العصر العباسي الأول**، ط١، (بغداد، ١٩٨٢م).

* **رمزية عبد الوهاب الخيرو (الدكتورة).**

١٤٠ ـ **تجارة الخليج العربي وآثارها في الحياة الاقتصادية**، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٨٧م).

* **ريسلر.**

١٤١ ـ **الحضارة العربية**، ترجمة غنيم عبدون، (القاهرة، ١٩٦٧م).

* **ريتشارد ايتنكهاوزن.**

١٤٢ ـ **أثر فنون الزخرفة والتصوير عند المسلمين**، بحث ضمن كتاب تراث المسلمين، تصنيف شاخت ترجمة محمد زهير وحسين مؤنس وآخرون، ط٢، سلسلة عالم المعرفة ٨١، (الكويت، ١٩٨٨م).

* **رينهارت دوزي.**

١٤٣ ـ **المعجم المفصل بأسماء الملابس عند العرب**، ترجمة أكرم فاضل، (بغداد، ١٩٧٤م).

* **سيد أمير علي.**

١٤٤ ـ **مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي**، ترجمة رياض رأفت، (القاهرة، ١٩٣٨م).

* سليمان إبراهيم العسكري.
١٤٥ ـ التجارة والملاحة في الخليج العربي في العصور العباسية، (القاهرة، ١٩٧٢م).
* شوقي عبد القوي عثمان.
١٤٦ ـ تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، عالم المعرفة، (الكويت، ١٩٩٠م).
* صالح أحمد العلي (الدكتور).
١٤٧ ـ بغداد، تأسيسها ونموها، بحث ضمن العراق في التاريخ، الفصل السادس، (بغداد، ١٩٨٣م).
١٤٨ ـ التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري، مطبعة المعارف، (بغداد، ١٩٥٣م).
١٤٩ ـ الخراج في العراق، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (بغداد، ١٩٩٠م).
١٥٠ ـ معالم بغداد الإدارية والعمرانية، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، ١٩٨٨م).
* صالح أحمد العلي، وآخرون.
١٥١ ـ تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، مطبعة أسعد، (بغداد، ١٩٧٤م).
* صباح الشيخلي (الدكتورة).
١٥٢ ـ الأصناف في العصر العباسي، (بغداد، ١٩٧٦م).
* صبحي أنور رشيد (الدكتور).
١٥٣ ـ الآلات الموسيقية، دار الحرية للطباعة، مطبعة الجمهورية، (بغداد، ١٩٧٥م).
* صبحي الصالح (الدكتور).
١٥٤ ـ النظم الإسلامية، ط٢، (بيروت، ١٩٦٨م).
* صلاح حسين العبيدي (الدكتور).
١٥٥ ـ الملابس العربية الإسلامية في العصر العباسي، دار الرشيد للنشر، (بغداد، ١٩٨٠م).
* طه باقر.
١٥٦ ـ مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، منشورات دار البيان، مطبعة الحوادث، ط١، (بغداد، ١٩٧٣م).
* عبد الجبار الجومرد (الدكتور).
١٥٧ ـ أبو جعفر المنصور، المكتبة العمومية، (بيروت، ت بلا).

١٥٨ ـ **هارون الرشيد**، المكتبة العمومية، (بيروت، ت بلا).

* **عبد الرحمٰن زكي.**

١٥٩ ـ **السلاح في الإسلام**، (القاهرة، ١٩٥٦م).

* **عبد العزيز الدوري (الدكتور).**

١٦٠ ـ **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ط ٢، دار المشرق، (بيروت، ١٩٧٤م).

١٦١ ـ **دراسات في العصور العباسية المتأخرة**، مطبعة جامعة البصرة، (البصرة، ١٩٧٤م).

١٦٢ ـ **العصر العباسي الأول**، (القاهرة، ١٩٧٢م).

١٦٣ ـ **النظم الإسلامية**، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، (بغداد، ١٩٨٨م).

* **عبد العزيز حمدي (الدكتور).**

١٦٤ ـ **الفنون والزخارف**، بحث ضمن كتاب حضارة العراق، (بغداد، ١٩٨٥م).

* **عبد الكريم زيدان (الدكتور).**

١٦٥ ـ **المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية**، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٩م).

* **عبد الله البستاني.**

١٦٦ ـ **المحيط** (البستاني)، المطبعة الأمريكانية، (بيروت، ١٩٥٧م).

* **عمر شريف.**

١٦٧ ـ **نظام الحكم والإدارة في الدول الإسلامية**، دار الشباب للطباعة، (القاهرة، ١٩٨٦م).

* **عواد حميد الأعظمي، حمدان الكبيسي.**

١٦٨ ـ **دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي**، وزارة التعليم العالي، كلية الآداب، (بغداد، ١٩٨٨م).

* **فريال المختار.**

١٦٩ ـ **المنسوجات العراقية الإسلامية**، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٧م).

* **فلهاوزن يوليوس.**

١٧٠ ـ **تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية**، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريده، لجنه التأليف والترجمة والنشر، (القاهرة، ١٩٦٨م).

* فيليب حتّي، وآخرون.
١٧١ ـ **تاريخ العرب**، مطابع دار الكشاف للنشر والطباعة، (بيروت، ١٩٥٠م).
* الكرملي، ماري انستساس البغدادي.
١٧٢ ـ **النقود العربية وعلم النمّيات**، (القاهرة، ١٩٣٩م).
* كلود كاهين.
١٧٣ ـ **تاريخ العرب والشعوب الإسلامية**، ترجمة بدر الدين القاسم، دار الحقيقة للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٧٠م).
* ليو اوبنهايم.
١٧٤ ـ **بلاد ما بين النهرين**، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق، دار الرشيد، (بغداد، ١٩٨٤م).
* ماجد عبد الله الشمس.
١٧٥ ـ **مقدمة لعلم الميكانيك في الحضارة العربية**، مطبعة جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٧٧م).
* محمد أسعد أطلس.
١٧٦ ـ **تاريخ الأمة العربية، عصر الازدهار**، دار الأندلس، (بيروت، ١٩٦٠م).
* محمود إسماعيل.
١٧٧ ـ **الحركات السرية في الإسلام، رؤية عصرية**، ط١، مطبعة دار بيروت، (بيروت، ١٩٧٣م).
* محمود باقر الحسيني (الدكتور).
١٧٨ ـ **النقود العربية الإسلامية**، الموسوعة الصغيرة، (بغداد، ١٩٨٥م).
* محمد بحر العلوم.
١٧٩ ـ **تعليقات حول كتاب النقود الإسلامية**، (شذور العقود في ذكر النقود للمقريزي).
* محمد ضياء الدين الريس (الدكتور).
١٨٠ ـ **الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، دار المعارف بمصر، ط٣، (القاهرة، ١٩٦٩م).
* موريس، غ، ديمومبين.
١٨١ ـ **النظم الإسلامية**، ترجمة صالح الشماع وفيصل السامر، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٥٢م).

* مولوي حسيني.
١٨٢ ـ **الإدارة العربية**، ترجمة إبراهيم العدوي، المطبعة النموذجية، (القاهرة، ١٩٥٨م).
* ناهض عبد الرزاق دفتر (الدكتور).
١٨٣ ـ **المسكوكات**، دار السياسية، (الكويت، ١٩٨٢م).
* نديم المرعشلي، وأسامة المرعشلي.
١٨٤ ـ **الصحاح في اللغة والعلوم** ط١، مجلد ١، دار الحضارة العربية، (بيروت، ١٩٧٤م).
* نزيه محمد الصادق.
١٨٥ ـ **الملكية في النظام الإشتراكي**، دار النهضة العربية، (القاهرة، ١٩٧٧م).
* هناء عبد الخالق.
١٨٦ ـ **الزجاج الإسلامي**، دار الحرية، (بغداد، ١٩٧٦م).
* هنتس، فالتر، (١٩٠٦م).
١٨٧ ـ **المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**، ترجمة كامل العسلي. الناشر عمان: جامعة الأردن، (١٩٩).
* السيد، هاشم عبد الرحيم.
* **موسوعة المصاريف الإسلامية**، دار الشروق، الدوحة، قطر.
* ياسين الحموي.
١٨٨ ـ **تاريخ الأسطول العربي**، (دمشق، ١٩٤٥م).

☐ الرسائل الجامعية:

* أمل عبد الحسين عباس السعدي.
١٨٩ ـ **الصيرفة والجهبذة في العراق**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (بغداد، ١٩٨٥م).
* أيمان عدنان العزاوي.
١٩٠ ـ **المسكوكات الحمدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٥م).
* توفيق الخفاجي.
١٩١ ـ **تطور النظم الإدارية والمالية في بلاد العراق وفارس في العصر العباسي إلى نهاية القرن الرابع الهجري**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة، ١٩٦٦م).

* حسن هاشم خلف.
١٩٢ ـ **الملكية الزراعية في العراق وآفاق تطورها**، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، (بغداد، ١٩٧٩م).
* خولة عيسىٰ صالح الفاضلي.
١٩٣ ـ **الرقابة الإدارية والمالية في الدولة العربية الإسلامية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٠م).
* عبد الوهاب خضر إلياس.
١٩٤ ـ **الإقطاع في العصر العباسي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الموصل).
* قيس عبد الواحد المسعودي.
١٩٥ ـ **الدواوين في العصر العباسي الأول**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، (بغداد، ١٩٨٩م).

□ **الدوريات:**

* أحمد بعلبكي.
١٩٦ ـ **حيازة الخراج بين الأيديولوجيا والممارسة الاقتصادية في الأرياف العربية الإسلامية**، (بحث ضمن مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد الثالث، (بيروت، ١٩٨٠م).
* تقي عبد سالم، صلاح نعمان العاني.
١٩٧ ـ **ملكية الأرض بالإسلام**، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد ٣، المجلد ٩، (بغداد، ١٩٨١م).
* تقي عبد سالم.
١٩٨ ـ **الملكية الفردية وحدودها في الإسلام**، ندوة الاقتصاد الإسلامي، معهد البحوث والدراسات العربية، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، (الكويت ١٩٨٣م).
* جمال الغيطاني.
١٩٩ ـ **النقود العربية**، مجلة الثقافة العربية، العدد الثاني، السنة الثانية، (ليبيا، شباط ١٩٧٥م).
* حبيب الزيات.
٢٠٠ ـ **الصارفة في الإسلام**، مجلة المشرق، ج٤، (ت١، ك ١٩٣٧م).

٢٠١ ـ **معجم المراكب والسفن في الإسلام**، مجلة المشرق، السنة ٣، (١٩٤٩م).

* **حمدان الكبيسي.**

٢٠٢ ـ **أثر بني الفرات في سياسة العباسيين المالية**، (مجلة كلية آداب المستنصرية).

٢٠٣ ـ **استخدام الصك والسُفتَجَة في أسواق بغداد**، مجلة آفاق عربية، العدد ٩، السنة ٩، (بغداد، آيار ١٩٧٩م).

٢٠٤ ـ **تطور النقود والنظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية**، بحث ضمن ندوة الاقتصاد الإسلامي.

٢٠٥ ـ **ضريبة العشور**، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٤٣، السنة السادسة عشر، (بغداد، ١٩٩٠م).

* **رفيق المصري.**

٢٠٦ ـ **السُفتَجَة مفتاح من مفاتيح فهم الربا في الإسلام**، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد الثاني، جامعة الملك عبد العزيز، (السعودية، ١٩٨٤م).

* **سعيد الديوه جي.**

٢٠٧ ـ **صناعة الموصل**، مجلة سومر، (١٩٥١م).

* **شريف يوسف.**

٢٠٨ ـ **الصناعات الدقيقة وعمل الحيل الميكانيك**، مجلة المجمع العلمي، المجلد ٢٧.

* **صالح أحمد العلي.**

٢٠٩ ـ **الأنسجة في القرنين الأول والثاني**، مستل من مجلة الأبحاث الأمريكية، العدد ٤، (١٩٦١م).

٢١٠ ـ **الألبسة العربية في القرن الأول الهجري**، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثالث عشر، مطبعة المجمع العلمي، (بغداد، ١٩٦٦م).

* **طارق عبد الهادي العاني.**

٢١١ ـ **الموازين**، مجلة آفاق عربية، السنة الرابعة، العدد ١٠، (بغداد، حزيران ١٩٧٩م).

* **طلعت الياور:**

٢١٢ ـ **دراسات الحباب الفخارية المكتشفة في موقع تلعة باسطابية بالموصل**، مجلة آداب الرافدين، العدد ٤، آب، (بغداد، ١٩٧٢م).

* محمد باقر الحسيني.
٢١٣ ـ ماذا تعني صورة الفارس والفروسية على النقود العربية، مجلة آفاق عربية، العدد ٦، (بغداد، شباط ١٩٧٩م).
* ناهض عبد الرزاق دفتر.
٢١٤ ـ دراسة في مسكوكات الخليفة هارون الرشيد المضروبة بمدينة السلام، مجلة دراسات الأجيال، العدد الثالث، السنة السادسة، (بغداد، أيلول ١٩٨٦م).
* العريني، الباز.
٢١٥ ـ الحسبة والمحتسبون في مصر، المجلة التاريخية المصرية، مجلد ٣، العدد ٢، (القاهرة، ١٩٥٠م).
* يوسف رزق الله غنيمة.
٢١٦ ـ الجهبذة والجهابذة، مجلة غرفة تجارة بغداد، (بغداد، ١٩٤٢م).
٢١٧ ـ صناعات العراق في عهد العباسيين، مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد ٨، (بغداد، ١٩٤١م).

فهرس المحتويات

طبع بإشراف
المكتب الإسلامي
بيروت: ص.ب: ١١/٣٧٧١ ـ هاتف: ٤٥٠٦٢٨٠(٠٥)